وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس (2016-2011)

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، في ميدان العلوم السياسية

تخصص: إدارة المنظمات الدولية والإقليمية

إعداد الطالب:

مصعب شنين

إشراف

أ.د. مصطفى بلعور

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بوحنية قوي..... .... (جامعة ورقلـــة) رئيسا

أ.د. بلعور مصطفى..... (جامعة ورقلـــة) مشرفا ومقررا

أ.د زياني صالح..... (جامعة باتـــــنة) مناقشا

أ.د محمد الأمين لعجال اعجال.....(جامعة بسكـــرة) مناقشا

أ.د. مجدوب عبد المؤمن.....(جامعة ورقلـــة) مناقشا

أ.د. شليغم غنية.....(جامعة ورقلـــة) مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

قال الله تعالى:

«...يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ...»

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: الآية (11)

الإهـــــــداء

إلى والدي الكريمين.....

إلى إخوتي وأخواتي.....

إلى أساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية.....

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.....

إليكم أهدي ثمرة جهدي واجتهادي.....

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور: مصطفى بلعور على توجيهاته التي كانت سببا ومحفزا في إنجاز هذه الدراسة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئيسا وأعضاء لتحملهم عناء مراجعة هذه الأطروحة واثرائهم لها سائلا المولى عز وجل أن يجعل جهدكم سُلّمًا ترتقون به أعلى مراتب العلم والمعرفة

متمنيا لكم المزيد من التقدم والنجاح

في مسيرتكـم العلمية

مقدمة

شهدت البيئة الدولية عدة تحولات سياسية واقتصادية، ألقت بظلالها على طبيعة أدوار ووظائف الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية بفعل ظاهرة العولمة وما ترتّب عنها من الانتقال إلى نمط جديد من السلوكيات وظهور كيانات أخرى على الساحة الدولية –إضافة للكيانات التقليدية–والمتمثلة بدرجة أولى في المنظمات الدولية غير الحكومية، التي أصبحت أحد فواعل العلاقات الدولية، بفعل تراجع أدوار الدول على المستوى المحلي والدولي، حيث تضطلع هذه المنظمات بعدة أدوار إنسانية وتنموية في كثير من دول العالم، إضافة إلى أدوارها في إدارة العديد من القضايا المرتبطة بالصراعات والحروب والشؤون البيئية.

عرفت أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية منذ السنوات الأخيرة من القرن العشرين، تطورا جديدا يتعلق بأدوارها في دعم الديمقراطية، خاصة في الدول التي تشهد عمليات تحول ديمقراطي، كما حدث في دول أوربا الشرقية– أو ما يعرف بالثورات البرتقالية–ولقد طرحت أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية عدة تساؤلات بشأن طبيعة الأهداف الخفية وراء إقبال هذه المنظمات على دعم عمليات التحول الديمقراطي، في ظل مجموعة الانتقادات الموجهة لها إزاء بعض القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

مع مطلع سنة 2011 عرفت بعض الدول العربية موجة من الانتفاضات الشعبية التي تدرجت في مطالبها بدءا بتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاحات السياسية وانتهاءا بإسقاط الأنظمة السياسية، الأمر الذي شكل حافزا للمنظمات الدولية غير الحكومية لفتح مكاتبها في بعض من هذه الدول على غرار تونس و مصر، لكن الأمر اختلف مع بقية الدول الأخرى التي أخذت الأحداث فيها منحًا آخر، بعدما اتجهت نحو العنف المسلح والدخول في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما حال دون ممارسة المنظمات الدولية غير الحكومية لدورها في دعم عملية التحول الديمقراطي في تلك الدول ، على عكس تونس التي شهدت نشاطا لافتا لهذه المنظمات في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية، عقب اندلا ع انتفاضة شعبية، عمّت مختلف المدن والأرجاء التونسية، تمخض عنها سقوطٌ لنظام الرئيس "زين العابدين بن علي" في جانفي 2011 ، ودخول تونس في مرحلة انتقال ديمقراطي، ، قامت على إثرها المنظمات الدولية غير الحكومية بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع التي تستهدف العديد من القطاعات المختلفة–والهادفة إلى دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس.

1-أهمية الموضوع:

تكتسي دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس أهمية علمية وعملية في حقل الدراسات السياسية، نظرا لقلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع الذي يحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل، حيث تشهد العديد من الدول التي تعيش مرحلة التحول الديمقراطي على غرار تونس، عدة نشاطات للمنظمات الدولية غير الحكومية، مما يستدعي التطرق إلى مختلف الأبعاد المتعلقة بتلك النشاطات.

تُمكّن دراسة عملية التحول الديمقراطي في تونس من الوقوف والتعرف على أبرز المحطات التي مرت بها هذه العملية مع تشخيص أبرز العقبات والتحديات التي تواجهها في ذلك، كما تمكن الدراسة من التعرف على العوامل التي أدت إلى التحول الديمقراطي في تونس، ومحاولة إبراز العلاقة بين التحول الديمقراطي في هذا البلد وطبيعة أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية فيه، كما يساعد موضوع الدراسة على تفسير العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي في تونس.

2-أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:

ترجع أسباب اختيار موضوع دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- الأسباب الموضوعية:

- حداثة الدراسات والمواضيع التي تناولت العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والتحول الديمقراطي.
- اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس والظهور اللافت لنشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية.
- تثير أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس العديد من القضايا والإشكاليات، مما يشكل دافعا إلى تشخيص وفحص هذه الأدوار.

- الأسباب الذاتية:

- عقب الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس أواخر سنة 2010، ومطلع 2011، ومساهمة الجهات الدولية في دعم عملية التحول الديمقراطي، ارتأينا التطرق لأحد هذه الجهات والمتمثل في المنظمات الدولية غير الحكومية، وتحليل وتقييم دورها في التحول الديمقراطي.

– يطرح نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في العديد من الدول عدة تساؤلات ونقاشات هي بحاجة إلى مزيد من البحث وهو ما دفعني إلى دراسة أدوارها في تونس.

– ارتباط تخصص الباحث بالمنظمات الدولية والإقليمية، ورغبته في البحث في قضايا التحول الديمقراطي عامة وتونس خاصة باعتبارها البلد العربي الذي استطاع إلى حد الآن (2016)، أن يحقق تماسكا واستقرارا نسبيا في العملية الديمقراطية الفتية.

3–الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية، وموضوع التحول الديمقراطي، لكن الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين تكاد تكون قليلة، حيث غلبت على الدراسات المرتبطة بالمنظمات الدولية غير الحكومية المقاربات القانونية، الإنسانية، البيئية، بالإضافة إلى المقاربة الأمنية، وفيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة:

– دراسة الباحثة، "د. إيمان محمد حسن " حول " **المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر**" والتي صدرت في مجلة النهضة، حيث تطرقت الباحثة إلى التأصيل النظري لموضوع المنظمات غير الحكومية، والتحول الديمقراطي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، أن ظاهرة العولمة كان لها انعكاسات سلبية وإيجابية على حركة حقوق الإنسان، ومفهومها حقوق الإنسان الذي يبقى مفهوما خلافيا تثار حوله العديد من الإشكاليات، لكن البحث افتقر إلى دراسة الحالة.

– دراسة الباحثة "Sarah Bush" بعنوان (The taming of democracy Assistance: Why Democracy promotion does not Confort Dictators) ، عالجت هذه الدراسة قضية الديمقراطية ودعمها من خلال الدول و المنظمات الدولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي، في إطار تقديم المساعدة الديمقراطية، وتناولت الدراسة في ذلك مجموعة من الحالات، من بينها حالتين عربيتين هما تونس والأردن، فبالنسبة لتونس ، تطرقت الدراسة إلى قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي بعد الانتفاضة الشعبية مطلع سنة 2011، وتحدثت الباحثة في هذه النقطة عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات الإصلاح الديمقراطي ، مما يجعل هذه الدراسة أحد الدراسات الأقرب إلى دراستنا.

– دراسة الباحث: خالد ناصر أحمد الرماح حول "**دور العامل الخارجي في التحول الديمقراطي في اليمن: 1990–2006**" ، توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن العامل الدولي له دور ثانوي في عملية التحول الديمقراطي، مقارنة بالعوامل الداخلية التي ضمن مقدمتها ارتباط الديمقراطية بالوحدة الوطنية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك

علاقة طردية بين كل من العامل الخارجي وعملية التحول الديمقراطي في اليمن، فكلما زاد دور العامل الخارجي، زاد مستوى التحول الديمقراطي والعكس صحيح، وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر الأقرب لموضوع دراستنا نظرا لتركيزها على المتغير الدولي وتأثيره في عملية التحول الديمقراطي و دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية التحول في اليمن.

– دراسة الباحثة "شهرزاد صحراوي" **حول هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية–دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر"**، قدمت الدراسة تأصيلا نظريا لظاهرة التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى تناولها لدوافع ومؤشرات هذا التحول، و معوقاته ومستقبله في المنطقة المغاربية، توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن المؤسسة العسكرية في البلدان المغاربية السابقة تشكل معوقا لعملية التحول الديمقراطي، وأن علاقة الإسلام السياسي بالتحول الديمقراطي تحكمها علاقات هذه الحركات بالنظام السياسي، أما بالنسبة للحالة التونسية فلم يتم التطرق بشكل كاف لدور العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي، حيث أهملت الدراسة دور الدول والمنظمات الدولية واقتصرت على ثلاثة عوامل هي سقوط الاتحاد السوفياتي، والثورة الإيرانية، وضغوط المؤسسات المالية والنقدية.

4–الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

يمتد الإطار الزماني لهذه الدراسة من 2011 إلى 2016، باعتبارها الفترة التي تزايد فيها نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس بعد الانتفاضة الشعبية، وفي المقابل كانت فترة الرئيس المخلوع " زين العابدين بن علي" قد تميزت بنقص كبير في نشاطات هذه المنظمات بسبب ممارسات النظام السياسي في تلك الفترة.

تغطي هذه الدراسة دولة تونس منذ انتفاضتها الشعبية، نظرا لإحرازها بعض التقدم فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية، بالإضافة إلى تعدد مكاتب المنظمات الدولية غير الحكومية فيها ونشاطها المتصاعد مما يجعل منها النموذج المناسب للدراسة.

5–إشكالية الدراسة والفرضيات:

تتمحور إشكالية الدراسة حول طبيعة الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس والمتعلقة بدعم عملية التحول الديمقراطي، وانعكاسات هذه الأدوار على العملية السياسية في تونس، وبالتالي يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة، وعملية التحول الديمقراطي في تونس من جهة ثانية؟ وماهي التأثيرات الإيجابية والسلبية لتلك المنظمات على عملية التحول في هذا البلد؟

للإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن اختبار الفرضيات التالية:

– تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في العديد من النظم السياسية.

–كلما زاد التمويل الخارجي للمنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي، أدى ذلك إلى تراجع استقلالية منظمات المجتمع المدني المستهدف من الدعم.

– تعتبر عملية التحول الديمقراطي في تونس منذ 2011، محصلة لتظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

– أدت المنظمات الدولية غير الحكومية أدوارا سلبية وإيجابية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس.

6–مناهج الدراسة:

اعتمدت دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس على عدة مناهج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

– **المنهج الوصفي التحليلي**: يفيد هذا المنهج في توصيف الظاهرة محل الدراسة، وقد تم الاعتماد عليه في الفصل الأول المتعلق بالإطار النظري للدراسة، حيث قمنا بتوصيف ظاهرة كل من المنظمات الدولية غير الحكومية، وعملية التحول الديمقراطي، مع تحليل مختلف المفاهيم والنظريات المتعلق بهما.

– **منهج تحليل النظم**: اعتمدت دراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية والتحول الديمقراطي على المنهج النظمي في تفسير التفاعلات بين النظام السياسي التونسي والمتغيرات الخارجية التي تشكل مدخلات بالنسبة له، والمتمثلة في كل من الضغوطات الدولية والوطنية، كما تمت الاستعانة بالمنهج النظمي في دراسة المؤثرات الخارجية للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي قد تشكل عائقا أو محفزا لنشاطها. ويفيد هذا المنهج كذلك في تحليل مخرجات كل من النظام السياسي التونسي والمنظمات الدولية غير الحكومية الأمر الذي يساعدنا في تقييم أدائهما.

– **منهج دراسة الحالة**: يعتبر منهج دراسة الحالة أحد أبرز المناهج الأساسية في العلوم السياسية والاجتماعية، كونه يمكن الباحث من الوقوف على عدة وقائع ميدانية وتحليلها استنادا إلى مجموعة من النظريات والمفاهيم، كما يساعد هذا المنهج على تقريب الباحث والقارئ من موضوع الدراسة من خلال سهولة فهمها.

تمثل تونس حالة الدراسة بالنسبة لموضوع دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد، وقد ساهم هذا المنهج في تحديد مختلف الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتونس قبل

وبعد الانتفاضة الشعبية، إضافة إلى مساهمته في الوقوف على واقع تجربة التحول الديمقراطي ومساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها، وقد تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات التي يعتمد عليها هذا المنهج كإجراء المقابلات، والاطلاع على الاحصائيات.

– **الاقتراب المؤسسي القانوني:** تم الاستعانة بالاقتراب المؤسسي القانوني في دراسة المؤسسات السياسية في تونس والقوانين المنظمة لعملها، مما ساعد الباحث في الوقوف على مختلف أدوار هذه المؤسسات وتنظيمها، إضافة إلى تقييمها، كما ساعد الاقتراب المؤسسي القانوني في الوقوف على الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية غير الحكومية كما تعتبر المؤسسات السياسية التونسية أحد الركائز الأساسية التي انطلقت منها دراستنا لعملية التحول الديمقراطي في تونس.

– **الاقتراب الوظيفي:** يعتبر الاقتراب الوظيفي أحد أهم الاقترابات في الدراسات السياسية والاجتماعية، لا سيما إذا ارتبط موضوع الدراسة بالدور، كما هو الحال بالنسبة لهذه الأطروحة، فقد ساهم هذا الاقتراب في التعرف على وظائف وأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية بتونس في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ساعد الباحث على تقييم هذه الأدوار، كما تم الاستعانة بالاقتراب الوظيفي في التعرف على وظائف النظام السياسي التونسي.

7–تقسيم الدراسة:

تستدعي دراسة موضوع "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس " التطرق لمختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بكل من المنظمات الدولية غير الحكومية والتحول الديمقراطي، بالإضافة إلى التطرق لطبيعة الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس وتقييمه، مع تحليل عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي تم تقسيم موضوع الدراسة إلى أربعة فصول:

في الفصل الأول: تم التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، حيث قُسّم إلى مبحثين أساسيين، مبحث أول يتعلق بالإطار المفاهيمي للدراسة، ومبحث ثان يتعلق بالإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي. أما الفصل الثاني فقد تمت فيه دراسة مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي بصفة عامة، وقُسّم إلى ثلاثة مباحث أساسية، مبحث أول يتعلق بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الحكومات والأحزاب السياسية، ومبحث ثان يتعلق بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى طبيعة التحول الديمقراطي في تونس، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، مبحث أول يتعلق بتطور النظام السياسي التونسي من 1957-2016، ومبحث ثان يتعلق بعوامل التحول الديمقراطي في

تونس، ومبحث ثالث يتعلق بمؤشرات التحول الديمقراطي في تونس. أما الفصل الرابع فهو عبارة عن دراسة لمساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، مبحث أول يتعلق بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الحكومة والأحزاب السياسية التونسية، ومبحث ثان يتعلق بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام في تونس، في حين تطرق المبحث الثالث إلى تقييم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس.

9-صعوبات الدراسة:

واجهتني أثناء البحث في موضوع "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس " مجموعة من الصعوبات يمكن إجمالها فيما يلي:

- حداثة موضوع الدراسة، وقلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بطريقة مباشرة حيث درس الباحث كل من عملية التحول الديمقراطي في تونس ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها، في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، مما شكّل صعوبة خاصة في ظل عدم الاستقرار الحكومي الذي شهدته تونس طوال الفترة التي أعقبت الانتفاضة الشعبية أواخر 2010 ومطلع 2011، وما ترتب عنه من تعاقب للحكومات وسن مجموعة كبيرة من القوانين والمراسيم وتنقيحها.

كما واجهتني أثناء إعداد هذه الأطروحة بعض العراقيل مصدرها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية والمتمثلة في غياب الشفافية، حيث رفضت هذه الأخيرة تزويدنا بمجموعة من المعلومات المرتبطة ببعض مشاريعها في تونس مبررة ذلك بحفاظها على السرية في بعض أعمالها، في حين لم ترد بعض المنظمات الدولية غير الحكومية على استفساراتنا وطلباتنا خلال بحثي ميدانيا بتونس.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

شهد حقل العلوم السياسية مجموعة من التطورات في مختلف فروعه بدءا من العلاقات الدولية ومرورا بالسياسات المقارنة وغيرهما من الفروع، ويهتم هذا الحقل بدراسة العديد من الظواهر السياسية التي تتميز بالنسبية وذلك بالاعتماد على العديد من النظريات التي يمكن أن تفسر هذه الظواهر وفقا لمدة زمنية معينة ، ولذلك فإن تحليل الظواهر السياسية يرتبط بطبيعة البيئة التي وجدت فيها الظاهرة، ولقد شهدت البيئة الدولية –باعتبارها أحد المداخل الأساسية في تفسير هذه الظواهر– مجموعة من التغيرات في تركيبة النظام الدولي ووظائف مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية ، وهذا بفعل تأثير عدة متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية ،وبالتالي فان نجاح هذه النظريات في تفسيراتها سيتوقف على مدى توافر مرتكزاتها في الوقت الراهن ، وهذا ما يجعل من الظاهرة السياسية –كما سبق القول– ظاهرة نسبية تتغير بتغير الظواهر الاجتماعية الأخرى.

يعتبر كل من موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) والتحول الديمقراطي أحد أهم الظواهر في العلوم السياسية ، فقد عرف موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية عدة دراسات مختلفة تعلقت بالجانب الإداري والتسييري لهذه المنظمات من خلال التطرق إلى نظام تمويلها وهيكلها التنظيمي ، كما تعلقت الدراسات المرتبطة بالمنظمات الدولية غير الحكومية بدور هذه المنظمات في حماية وتفعيل حقوق الإنسان والدفاع عنها بالإضافة إلى دورها في إرساء قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال المشاركة في مؤتمرات حفظ السلام والمشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بقضايا التنمية والبيئة، وفي جانب آخر فإن هناك دراسات ركزت في دراستها للمنظمات الدولية غير الحكومية على ايجابية أو سلبية الدور وذلك بالنظر إلى طبيعة المنظمة ونظام تمويلها.

من جهة أخرى تعتبر مسألة البحث في موضوع التحول الديمقراطي أحد أبرز الصعوبات التي تواجه الباحث في ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة و العلوم السياسية بصفة خاصة ، كونه يرتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية وقانونية ، وعلى الرغم من ذلك فقد قدم مجموعة من الباحثين عدّة دراسات تتعلق بالتأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي معتمدين في ذلك على اقترابات ومداخل مختلفة ، كما قدمت مجموعة أخرى من الباحثين دراسات وأبحاث ترتبط بدراسة العلاقة بين التحول الديمقراطي و متغيرات أخرى مثل الانتخابات ، الأحزاب السياسية ، المجتمع المدني...الخ.

من خلال الحديث عن المنظمات الدولية غير الحكومية والتحول الديمقراطي-باعتبارهما المتغيرين الأساسيين في الدراسة-تستدعي منا الضرورة المنهجية أن نتطرق في هذا الفصل إلى التأصيل النظري لكل منهما من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية

شهد المجتمع الدولي منذ أواخر القرن التاسع عشر مجموعة كبيرة من التغيرات، مسّت مختلف بناءاته، وأسفرت عن ظهور كيانات جديدة، ذات أدوار مختلفة، لا يستند تسييرها إلى الطرق التقليدية التي تَعتبِرُ أنّ الدولة هي الفاعل الأساسي في المجتمع الدولي والمكون لمختلف أشخاصه، وتتمثل هذه الكيانات في المنظمات الدولية غير الحكومية، التي أصبحت تمثل أحد أبرز الفواعل الأساسية في السياسة الدولية، بالإضافة إلى الدول والمنظمات الدولية الحكومية، نظرا للأدوار التي لعبتها في العديد من القضايا الدولية وحتى الوطنية، مما زاد من درجة الاهتمام بها و حفز الباحثين على دراستها، وهذا ما تثبته كثرة الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذه المنظمات.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية.
- المطلب الثاني: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الأول: نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية

قبل أن نتطرق الى التطور التاريخي للمنظمات الدولية غير الحكومية، سنقوم بتحديد أبرز العوامل والدوافع والمبررات التي أدت بالأساس الى ظهورها وتزايدها على الصعيد العالمي بالإضافة الى تحديد المراحل التاريخية التي مر بها تطور هذه المنظمات. تجدر الإشارة أن معظم التفسيرات التي قدمها الباحثون فيما يتعلق بأسباب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية وتطورها التاريخي، تختلف من باحث لآخر ويرجع ذلك بالأساس الى تعقيد مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية، وتداخله مع مصطلحات أخرى في العلوم الاجتماعية مثل المجتمع المدني والقطاع الثالث...الخ.

أمام هذا الاختلاف الحاصل سنحاول اجمال أبرز التفسيرات التي توضح أسباب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية ومراحل تطورها التاريخي من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: أسباب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الثاني: مراحل تطور المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الأول: أسباب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية

ترجع أسباب تزايد المنظمات الدولية غير الحكومية الى استجابة الأفراد لتزايد الوعي والادراك بضرورة وأهمية بناء مجتمع مدني عالمي[1]، يسمح بنقل مشاكل ومطالب الفئات المجتمعية عبر مختلف المجتمعات من خلال أطر جديدة لا تكون تحت سيطرة الدول مما يزيد من فرص تحقيق مطالب هذه الفئات وحل مشاكلها عن طريق تشكيل مجتمع مدني عالمي يشكل ضغطا على مختلف الدول، ويرجع الدكتور "أحمد أبو الوفا" نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية الى طبيعة الهدف الذي تسعى اليه هذه المنظمات حيث تهدف الى اظهار الوقع والحقيقة، و الى الأدوار التي أصبحت تلعبها هذه المنظمات في التأثير على الدول والحكومات [2]، الأمر الذي سيشكل حافزا لمختلف النشطاء الراغبين في الدفاع عن قضية ما ، للانضمام الى المنظمات الدولية غير الحكومية أو انشاء منظمات جديدة.

أدى اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالتنمية الى بروزها كفاعل رئيسي في المجالات التنموية، خاصة بعد النمو غير المسبوق في عدد وحجم هذه المنظمات [3]، كما ساهم تطور وسائل الاتصال وتطور حاجات الأفراد–وزيادة الرغبة في تحقيق هذه الحاجات – في احداث تطور كبير في أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية[4]، وذلك نظرا لما تحققه هذه الوسائل من تقارب للأفراد وتسهيل لتنظيم اللقاءات وممارسة النشاطات لهذه المنظمات، وهذا العامل أعطى دافعا قويا للزيادة الكبيرة في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في السنوات الماضية.

شهد حقل العلاقات الدولية مجموعة من التحولات التي تركز على دور الفرد في صياغة وتطوير المفاهيم الجديدة، وقدرته في التأثير المباشر على دينامية العلاقات الدولية ويتضح هذا من خلال الدور الذي صارت تلعبه

---

[1] - إبراهيم حسن ، معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان : حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة : جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 15.

[2] - ابراهيم السعدي، وسام نعمت، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص35.

[3] - علي، هويدا، دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهة الاجتماعية.(في كتاب: أحمد السيد، النجار واخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 501.

[4] - عبد الفتاح، علي الرشدان ومحمد خليل، الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. الطبعة الأولى، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص 226.

هذه المنظمات في دينامية وتطوير المجتمع الدولي[1]، مما ساهم في تشجيع انشاء المنظمات الدولية غير الحكومية ومن ثم تطورها وتزايدها.

أدت موجة العنف التي شهدتها – والتي لازالت تشهدها – مختلف أو بعض دول العالم الى اندلاع الحروب والصراعات الأهلية المسلحة وانتشار التطرف مع تحول بعض الحكومات في بعض الدول الى إبادة و قمع النخب والجماعات المعارضة على نحو جعل شعوب هذه الدول تفتقد الى الأمن[2] ، الأمر الذي أدى الى البحث عن كيانات ومنظمات تتولى الدفاع عن تلك الشعوب المقموعة والمضطهدة ، من خلال مجابهتها للدول القمعية والوقوف حائلا بينها وبين هذه الشعوب ، مما ساهم في انتشار هذه المنظمات ،ومن جهة اخرى شهدت هذه الموجة من العنف نزوح وتشريد الكثير من الأفراد الى مناطق خالية تفتقر الى متطلبات العيش ، وهذا ما شجع بعض الأفراد على انشاء منظمات دولية غير حكومية إنسانية تتكفل بإيواء هؤلاء النازحين والمشردين ، و يذهب البعض الاخر فيما يتعلق بأسباب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية الى قضية التمويل، فيعتبر أن المعونات والمنح التي قدمتها الدول والمنظمات الدولية الحكومية الى هذه المنظمات[3]، شجع هذه الأخيرة على زيادة ومواصلة نشاطها، كما شجع أفراد المجتمعات المحلية والوطنية على انشاء منظمات دولية غير حكومية أو الانضمام الى منظمات أخرى.

يعتبر كل من " ميشال ادوارد (MICHEAL EDWARD) و"دافيد هولم"(DAVID HULME) أن صعود المنظمات الدولية غير الحكومية لم يكن مجرد استجابة للمبادرات المحلية والأعمال التطوعية بل هو نتاج للتطورات الأخيرة التي شهدها الفكر السياسي والاقتصادي خصوصا مع نهاية الحرب الباردة"[4]، فقد ظهرت مجموعة من القيم والمبادئ والاتجاهات المختلفة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية أبرزها القيم الديمقراطية التي تنادي بعدم احتكار السلطة والسماح لمختلف الأفراد والمنظمات بممارسة حقهم في المشاركة السياسية والمسائلة وهذا ما فتح الطريق على مصراعيه أمام أفراد المجتمعات لإنشاء منظمات مدنية مستقلة عن سياسة الحكومات بهدف الدفاع والتعبير عن مطالبهم المختلفة التي لا تستجيب اليها حكوماتهم.

شكّل تحدي الرفاه والرخاء الاجتماعي والأمن البيئي، عقبة أمام معظم دول العالم[5]، ومرد ذلك الى الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تحيط بهذه الدول، مما يفرض عليها تبني سياسات قد تمس بمختلف المصالح

---

[1] - علي الرشدان، عبد الفتاح و الموسى ، محمد خليل، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية نفس المرجع، ص 227.

[2] - معمر، إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص 15-16.

[3] - نفس المرجع، ص 16.

[4] -*Michael Edwards*, *David Hulme,* Non-governmental Organisations: Performance and Accountability beyond the Magic Bullet. Britain: Earihscan Publications, 1995, page 13.

[5] -جامعة الملك عبد العزيز، المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية. نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثامن عشر، السعودية: 1482ه، ص 18.

المجتمعية داخلها، كزيادة حجم الانفاق العسكري مقابل تقليص مناصب الشغل (أو تبني سياسات التقشف) وهذا بدوره هو الآخر ساعد في تزايد وظهور المنظمات الدولية غير الحكومية، وكمثال معاصر على ذلك نجد أن سياسات التقشف التي انتهجتها بعض البلدان الاوربية أدت الى ظهور الكثير من المنظمات الرافضة لهذه السياسة حيث شهدت "بروكسل" مظاهرة كبيرة استجابة لتحالف يضم مائة منظمة اوربية للتنديد بسياسات التقشف التي تنتهجها اغلب البلدان الأوربية [1] ، وبالتالي فإن تصادم سياسات الحكومة مع مطالب المجتمع ساهم في تزايد وانشاء المنظمات غير الحكومية .

ارتبطت نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية بسياق نشأة وظهور الحركات التحررية المناهضة للاستعمار، فقد قامت بعض هذه المنظمات بإعادة توجيه انشطتها الى البلدان المحتلة والمستعمرة ، بهدف الدفاع عن المطالب التحررية التي تنادي بها شعوب تلك البلدان[2]، مما أدى الى ظهور منظمات دولية غير حكومية جديدة تدعوا الى التحرر من الاستعمارات ، فقد طالب –برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي المنعقد في أوسلو أيام 9-14/ أفريل1973 –المنظمات غير الحكومية بدعم حركات التحرر[3]، وبالتالي فإن انتشار الحركات التحررية في بلدان العالم الثالث ساهم في ظهور وتزايد اعداد المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الثاني: مراحل تطور المنظمات الدولية غير الحكومية

إن التتبع التاريخي لتطور المنظمات الدولية غير الحكومية ونشأتها يعد من الصعوبة بما كان، ومرد ذلك الى اختلاف تسمية المصطلح من جهة واستخداماته من جهة ثانية، فهناك من يرجع ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية الى العصر اليوناني والروماني والقرون الوسطى –من أمثال الدكتور "عمر سعد الله" و الدكتور "هيثم مناع" – حيث قام الفيلسوف "أرسطو طاليس" و"جون لوك" بطرح فكرة المجتمع المدني السياسي الذي يمثل الدولة في الفكر السياسي الأوربي القديم[4]، ووفقا للدكتور "هيثم مناع" فإن ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية تعود الى

---

[1] - لبيب، فهمي، "احتجاجات بروكسل ضد التقشف واتفاق تجاري مع أمريكا" : مقال منشور على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/20

[2] - قاسم،حجاج، فجر العولمة الجديدة : مدخل معرفي وصفي وتاريخي الى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة والى المساهمات الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة والمتطلعة لعولمة بديلة. الطبعة الأولى،الجزائر: دار نزهة الالباب، 2013، ص 311.

[3] - برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي) أوسلو أيام 9-14/ أفريل1973) من الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/UNDocs/UnDocs/AUNDocs37_2-1.htm_cvt.htm, 12/01/2015.

[4] - عمر، سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور. الطبعة الأولى، الجزائر: دار هومة ، 2009، ص31.

القرون الوسطى في الخلافة الإسلامية وأوروبا، حيث استدل بوجود نظام المشافي الذي اعتمده القديس "يوحنا" وأسسه في القدس سنة 1098[1]، حيث أخذت التنظيمات غير الحكومية عدة صيغ وأشكال ، و أخذت أبعادا سياسية وثقافية واجتماعية مع الاختلاف في أهدافها ، ونذكر من هذه التنظيمات تجمعات الوقف الخيري الصحي والتعليمي والمعاشي[2]، وهناك اتجاه ثاني يُرجع ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القرن السابع عشر وذلك بعد أن تأكدت في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني لكي يدير بنفسه أموره الذاتية وأن يقلل من هيمنة الحكومة على نشاطاته[3].

من خلال هذا الاختلاف الحاصل بين المفكرين حول ظهور ونشأة المنظمات الدولية غير الحكومية سنتبنى الاتجاه الثاني الذي يركز على المنظمات الدولية غير الحكومية في القرون الوسطى والحديثة والمعاصرة، لسببين: فبالنسبة للاتجاه الأول نجد أن هذه التفسيرات لا تعدو أن تكون إلا ارهاصات لظهور المنظمات الدولية غير الحكومية حسب رأينا، أما الاتجاه الثاني فكونه ربط المجتمع المدني بفكرة الاستقلال وتقليص هيمنة الدولة وهذا هو التفسير الأقرب إلى مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية.

انطلاقا مما سبق مرّ تطور المنظمات الدولية غير الحكومية بمجموعة من المراحل المختلفة وهي:

أولا: مرحلة 1648–1900

شهدت سنة 1648 انعقاد مؤتمر "ويستفاليا" الذي يعتبر نقطة تحول أساسية في حقل العلاقات الدولية كونه أسس لمرحلة جديدة من العلاقات الدولية والنظم الحاكمة، فقد أنهى نظام المماليك حيث دعا الى نقل السلطة من المملكات التي تحكمها العائلة الواحدة الى الدولة القومية التي تحكمها لامركزية سلطوية[4]،كما قام بتقنين بعض قواعد العلاقات الدولية على أساس التعاون والمشاركة بدلا من البحث عن السيطرة والاخضاع[5]، وقد انعقدت في هذه المرحلة الكثير من المؤتمرات الدولية غير الحكومية والتي نذكر منها مؤتمر الطبيعة سنة 1815، المؤتمر الأول لمكافحة الرق سنة 1840 ، والمؤتمر الثاني لمكافحة الرق سنة1843 ،المؤتمر الدولي للسلام سنة1848 ، المؤتمر الدولي الأول للصحة سنة 1851،المؤتمر الدولي الثاني للصحة سنة 1856،المؤتمر الدولي للرق سنة 1857،المؤتمر

[1] - هيثم، مناع، الامعان في حقوق الانسان: موسوعة عالمية مختصرة، الطبعة الأولى، بيروت: دار بيسان، 2000، ص 289.

[2] - هيثم، مناع، ومضات في حقوق الانسان، الطبعة الأولى، جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، 2004، ص 10.

[3] - نفس المرجع، ص 32.

[4] -Sarah, Elizabeth, "Strategic Model for INGO Accountability Systems".(A thesis, Master of Science in Political Science, Portland State University, 2012), p13.

[5] - عبد السلام، صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الطبعة الثانية، بنغازي: الدار الجماهيرية ،1999، ص09.

الدولي للصليب الأحمر في جنيف سنة 1863و 1864[1]، بالإضافة الى الكثير من المؤتمرات الدولية غير الحكومية ، والتي كللت بإنشاء منظمات دولية غير حكومية.

من جهة أخرى شهدت هذه المرحلة أيضا انشاء بعض التنظيمات غير الحكومية كجمعية حظر الاتجار بالرقيق سنة 1784 والتي أسسها كل من "ويليام ولبرفورس" و"توماس كلاركسون" ، والجمعية المناهضة للاسترقاق التي قررت سنة 1823 انهاء مؤسسات الاسترقاق وتجارة الرقيق[2] ، كما تم انشاء منظمة الاتحاد العالمي للشبان المسيحيين سنة 1855 ، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1864 ،ومعهد القانون الدولي 1873 ، والاتحاد البرلماني الدولي سنة 1888، واللجنة الدولية للزراعة سنة 1891 ومكتب السلام الدولي سنة 1892[3].

من خلال ما سبق نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المرحلة أخذت الصبغة الدينية أو المهنية أو التعاونية أو الإنسانية، حيث تركز معظم أنشطة هده المنظمات على مكافحة الاسترقاق ونشر السلام والعمل على تأمين حقوق العمال[4]. كما تميزت هذه المرحلة بانعقاد عدة مؤتمرات دولية غير حكومية تمخض عنها انشاء وتأسيس منظمات دولية غير حكومية.

المرحلة الثانية: 1900–1944

تميزت ملامح العالم الرئيسية سنة 1900 –حسب كل من الدكتور "جون بيليس" و"ستيف سميث"– بهيمنة تقاليد البلدان الاوربية على النموذج العالمي للعلاقات الدولية ، وأبرز ما يؤشر على ذلك هو احتكار القوة العسكرية والسيطرة على التجارة العالمية من قبل الدول العظمى[5]، بمعنى أن أغلب المنظمات الدولية كانت أوربية المنشأ ، أو على الأقل ذات تقاليد أوربية ،فبالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية عرفت هذه المرحلة عدة تحولات في مجال تطور هذه المنظمات ، ومرد ذلك الى مجموعة من الأسباب أبرزها اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وما خلفتهما من دمار وخسائر مادية وبشرية .

من خلال التتبع التاريخي لتطور الظاهرة محل الدراسة في هذه المرحلة تأسست مجموعة أخرى من المنظمات الدولية غير الحكومية، ففي بدايات القرن العشرين تم انشاء الاتحاد الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية سنة 1907 في بروكسل، ومن أبرز المهام التي يقوم بها هذا الاتحاد نذكر:[6]

- جمع المعلومات والبيانات عن المنظمات غير الحكومية.

---

[1] - وسام نعمت، إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص36.

[2] - ستار فيانوس، التصدع العالمي العالم الثالث يشب عن الطوق. (ترجمة موسى الزعبي، عبد الكريم محفوظ)، الطبعة الأولى، دمشق: مركز طلاس للدراسات والترجمة، 1988، ص 200.

[3] - وسام نعمت، إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 37.

[4] - أماني، قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. الطبعة الأولى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 72.

[5] - جون،بيليس ، ستيف،سميث ،عولمة السياسة العالمية .الطبعة الأولى، دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004 ، ص 102.

[6] - وسام نعمت، إبراهيم السعدي، نفس المرجع السابق، ص 39.

- اصدار النشرات والمطبوعات المتعلقة بنشاط المنظمات غير الحكومية في العالم.
- اعداد المؤتمرات بهدف تطوير المنظمات غير الحكومية.

بالعودة الى انعكاسات الحربين العالميتين الأولى والثانية نجد أن البحث عن السلم في تلك الفترة صار مقصدا تصبوا الى تحقيقه أغلب الدول ، رغم شعور هذه الأخيرة بعدم الأمن خاصة في تلك الفترة بفعل تضارب المصالح السياسية والاقتصادية والأيديولوجية ، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت هذه المرحلة انشاء منظمات دولية غير حكومية مختلفة الأهداف ، فبالنسبة للسلام تأسست منظمة " عصبة دعم السلام" – وهي منظمة دولية غير حكومية انشئت سنة 1915 بفلاديلفيا – حيث اهتمت بدعم الجهود الرامية الى تحقيق السلم الدولي[1] كما شهدت هذه الفترة ظهور حركات السلام المناهضة للحرب عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى ، والتي أنشأها مجموعة من الأدباء والمفكرين والفلاسفة أبرزهم الفيلسوف البريطاني " بيرتراند رسل"[2] .

لم تكن قضايا السلم هي السمة الوحيدة الغالبة على نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية إبان الحربين العالميتين ، بل برزت قضا أخرى إنسانية أدت إلى إنشاء منظمات دولية غير حكومية ، حيث خلفت الحربان مجموعة كبيرة من الأسرى والمهاجرين ، مما ساهم في ظهور وانشاء منظمات دولية غير حكومية جديدة مختصة في القضايا الإنسانية ،أبرزها " الوكالة الدولية لأسرى الحرب " التي تأسست تحت إدارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر أوت سنة 1914 ، وسرعان ما اتسع نطاق هذه الوكالة ، وهي تهدف الى البحث عن الأشخاص الذين شتتهم الحرب للم شملهم[3]، كما تم إنشاء " الفدرالية الدولية لحقوق الانسان" سنة 1922 ، وهي منظمة دولية غير حكومية أسستها كل من الرابطة الفرنسية والألمانية لحقوق الانسان ، وتعتبر الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان أول منظمة حقوقية عامة التخصص من خلال الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية[4]

شهدت هذه المرحلة من جهة أخرى انشاء مجموعة معتبرة من المنظمات والمؤسسات الدولية أبرزها عصبة الأمم ، وبنك وصندوق النقد الدوليين ، وتبرز أهمية الحديث عن هذه المنظمات والمؤسسات في هذه النقطة نظرا لدورها المعتبر في تطور وتزايد أعداد المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال تقنين عمل هذه المنظمات في المسرح الدولي وتحديد العلاقة التي تربط المنظمات الدولية غير الحكومية بالمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى،

---

[1] - حسن، نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1995، ص 16.

[2] - نفس المرجع، ص 16.

[3] - الوكالة الدولية لأسرى الحرب 1914-1918، اللجنة الدولية للصليب الأحمر:
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/photo-gallery/2014/150-years-aipg-ww1.htm
.2015/01/16

[4] - الفدرالية الدولية لحقوق الانسان، اللحظات التاريخية للفدرالية. من الموقع: https://www.fidh.org ، 2015/01/16.

حيث لعبت عصبة الأمم دورا بارزا في مساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية على نشر البيانات المتعلقة بأنشطتها[1].

مما سبق يمكن القول أن تطور ونشأة المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المرحلة (1945-1900) عرف تذبذبا بسبب الظروف السائدة في هذه المرحلة ، حيث كانت حالة التوتر هي السمة الغالبة على الساحة الدولية ، فقد أدى تشديد الرقابة على هذه المنظمات من قبل دول المحور الى فتور نشاطها وحل الكثير منها ،وذلك بالتزامن مع رغبة الأنظمة النازية والفاشية في تحويل هذه المنظمات الى أدوات دعائية لنشر أيديولوجياتها[2] ومن جهة أخرى يرجع البعض هذا التذبذب الى استعمال المصطلح terminological ، حيث نلمس ذلك من خلال اعتبار الدكتورة "أماني قنديل" أن "مصطلح المنظمات غير الحكومية لم يدخل حيز الاستخدام بشكل عام قبل ولادة منظمة الأمم المتحدة ."[3].

إن ما يميز هذه المرحلة عن المرحلة السابقة هو ظهور تعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية في تأسيس منظمات غير حكومية أخرى كما رأينا بالنسبة للفدرالية الدولية لحقوق الانسان، كما تميزت هذه المرحلة بالتذبذب في تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية بفعل مجموعة مختلفة من العوامل، فأزمة الكساد الكبير أو العالمي سنة 1929 أدت الى تراجع نشاط هذه المنظمات بسبب انخفاض وارداتها مما جعلها تلجأ الى خفض الانفاق على إقامة المؤتمرات وتوزيع المنشورات وغيرها من الأنشطة[4].

أدى تزايد الأزمات الاقتصادية و السياسية، وتصاعد حدة التوتر بين مختلف الأطراف الدولية – في ظل الانسحاب التدريجي للدول من عصبة الأمم – إلى فشل العصبة في تحقيق السلم والأمن الدوليين ، بسب مركزية العصبة وعدم عالميتها حيث لم تكن عصبةً للأمم ، بقدر ما كانت عصبة للأمم الاوربية- الأمريكية[5] ، وأمام تزايد إخفاقات العصبة في تحقيق السلم والأمن الدوليين وما نتج عنه من زيادة في حدة التوترات بين الدول، اندلعت الحرب العالمية الثانية مخلفة مجموعة كبيرة من الخسائر المادية والبشرية ، نتج عنها إنشاء منظمات دولية غير حكومية جديدة مثل "منظمة أوكسفام" التي تأسست سنة 1942.

---

[1]- Thomas، Richard Davies, the rise and fall of transnational civil society: the evolution of international non-governmental organizations since 1839.working papers on transnational politics, center for international politics, London:2008,p10.

[2]- وسام نعمت، إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 40.

[3] - قنديل، أماني، مرجع سابق، ص 71.

[4] -Richard Davies , Thomas, op cit ,p 10.

[5] - إبراهيم احمد، شلبي، التنظيم الدولي : النظرية العامة والأمم المتحدة . الطبعة الأولى، القاهرة: الدار الجامعية، 1986، ص 148.

المرحلة الثالثة: بعد 1944

في ظل تزايد حجم الخسائر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية برزت الحاجة الى إنشاء منظمة دولية جديدة تتجاوز الأخطاء التي كانت سببا في فشل عصبة الأمم ، واستجابة لذلك فقد تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر "سان فرانسيسكو" سنة 1945 ، وتجدر الإشارة في هذه النقطة إلى أن الحديث عن موضوع نشأة الأمم المتحدة في هذه المرحلة له أهمية كبيرة ، حيث لعبت هيئة الأمم المتحدة دورا كبيرا في نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية، ففي اجتماع "سان فرانسيسكو" والذي تم فيه توقيع ميثاق هيئة الأمم المتحدة دعت الولايات المتحدة الأمريكية 46 منظمة دولية غير حكومية للمشاركة في هذا الاجتماع[1]، كما أن ميثاق الأمم المتحدة تحدث في نص المادة(71) عن إمكانية التشاور مع المنظمات غير الحكومية في المسائل الداخلة في اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي[2] – وهو أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة –وبذلك منح هذا الميثاق للمنظمات الدولية غير الحكومية المركز الاستشاري داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. مما شجّع على إنشاء منظمات دولية غير حكومية عديد نذكر بعضا منها في الجدول التالي:

جدول يوضح أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية المؤسسة بعد سنة 1944[3]

المنظمات الدولية غير الحكومية	تاريخ التأسيس
إتحاد النساء الديمقراطيات	1945
إتحاد المحامين الديمقراطيين	1946
رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية	1946
منظمة الصحفيين العالميين	1946
المنظمة الدولية للمستهلكين	1960
منظمة العفو الدولية	1962
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	1947
هيومان رايتس ووتش	1978

[1] - وسام نعمت، إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 40.

[2] - ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 26. من الموقع: http://www.un.org/ar/documents/charter/pdf/un_charter_arabic.pdf .23/01/2015.

[3] -المصدر: من تصميم الباحث

منذ ستينيات القرن الماضي ازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية ، حيث بلغ عددها حوالي 1255 منظمة سنة 1960 ، و6000 منظمة سنة1990 ، ليتضاعف عددها الى 26000 منظمة سنة 1999[1] ،كما بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية الحائزة على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي 500 منظمة سنة 1968 ليصل العدد الى 1000 منظمة سنة 1992[2]،وقد أدت هذه الزيادة الملحوظة في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية إلى زيادة تأثيرها في مختلف القضايا المتعلقة بالسياسة الدولية كقضايا البيئة، و حقوق الانسان، و السلم، والتنمية...الخ، من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بهذه القضايا ففي مؤتمر قمة الأرض المنعقد في "ريودي جانيرو" سنة 1992 حشدت المنظمات الدولية غير الحكومية ما يكفي من الضغط الشعبي من أجل تمرير اتفاقية التحكم بالغازات المسببة للاحتباس الحراري[3]، وقد شارك في ذلك أكثر من 1400 ممثل عن هذه المنظمات غير الحكومية بشقيها الدولي والوطني، مما يؤكد على أهميتها في السياسة العالمية التي لم تعد حصرا على الدول والمنظمات الدولية الحكومية[4] ،كما ساهمت هذه المنظمات في النهوض بحقوق الانسان حيث سعت إلى تطوير وتنفيذ قوانين حقوق الانسان فعلى سبيل المثال ساهمت منظمة العفو الدولية في صياغة اتفاقية الغاء التعذيب من خلال ارسال مجموعة من خبرائها للمشاركة في صياغ هذه الإتفاقية[5] مما أحدث نقلة جديدة في عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث أصبحت تشكل ورقة ضغط على نسبة عريضة من الدول ، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بدراسة هذه المنظمات وفق مقاربات ومداخل متعددة ، فقد تم رصد 17 دورية علمية متخصصة في هذا المجال البحثي في مكتبة جامعة واشنطن ، ومن أبرز هذه الدوريات " Voluntas " التي تصدر عن جامعة " جونز هوبكنز" وهي أحد أشهر الجامعات التي قامت بدراسات مقارنة حول القطاع غير الهادف الى الربح في مختلف دول العالم[6].

---

[1] -سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية : قراءة في تأير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية (في كتاب السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية) .الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص72.

[2] - الرابطة الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان. من الموقع:
http://www.assecaa.org/Arabic/Work_paper_ASSECAA_Day.htm .. 22/04/2015.

[3] - بيرشير، جيريمي، واخرون، العولمة من تحت: قوة التضامن (ترجمة: أسعد كامل إلياس). الطبعة الأولى، الرياض: دار العبيكان، 2003، ص219.

[4]- Ralf, Blaser, "les ong transnationales a geneve et a bruxelles. densite institutionnelle et opportunites socio-spatiales dans des villes mondiales", annales de geographie, numero (668), avril 2009, p 383.

[5]- Kerstin ,Martens,mission impossible ?Defining Nongovernmental Organizations. Voluntas, N: 03, September 2002, p 02.

[6] - أماني، قنديل، المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية تفاعلات فاعل دولي جديد واثاره المنعكسة على العالم العربي (في كتاب سمعان بطرس، فرج الله، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين). الطبعة الأولى، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص 70.

عرف المجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين ظهور مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية غير الحكومية في شكل (منظمات، مراكز، شبكات، اتحادات، جمعيات، معاهد، حركات...)، اهتمت بقضايا جديدة أبرزها دعم الديمقراطية، حقوق المرأة، الصحة، البيئة ...الخ، ما رفع من مكانة هذه المنظمات في الساحتين الوطنية والدولية، وهو ما يفتح الباب أمام الباحثين للقيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بها، في ظل تزايد وتعقد الأدوار التي تقوم بها.

من خلال التتبع التاريخي لتطور المنظمات الدولية غير الحكومية نجد أن تطور هذه الأخيرة لم يكن في معزل عن التطورات الحاصلة في البيئة الدولية كاندلاع موجة الحروب وتطور وسائل وتكنولوجيا الاتصال وغيرها من العوامل التي ساهمت في ظهور وتزايد الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي تعتبر أهم مراحل اتساق التنظيم الدولي خاصة بعد انشاء منظمة الأمم المتحدة التي كان لها دور هام في تطور المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

يتطلب تحديد مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية التطرق إلى مجموعة من العناصر المتعلقة بهذا المفهوم على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية وخصائصها.

الفرع الثاني: تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية وخصائصها

يشكل إيجاد تعريف موحد للمنظمات الدولية غير الحكومية عدة صعوبات لدى الباحثين في هذا المجال من عدة نواحي ، أبرزها الناحية التخصصية فنجد أن تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية يختلف من باحث لآخر ، وذلك بسبب طبيعة المواضيع التي يشملها هذا المصطلح وبسبب اختصاص كل باحث، فالباحث في العلوم السياسية يختلف تعريفه للمنظمات الدولية غير الحكومية عن الباحث المختص في علم الاجتماع وعن الباحث في علم الاقتصاد على سبيل المثال لا الحصر، ومن هنا تُعّرف المنظمات الدولية غير الحكومية انطلاقا من عدة مداخل ،كالمدخل السياسي ، والمدخل الاقتصادي ، والمدخل الاجتماعي ، والمدخل القانوني، والمدخل المؤسساتي ، وهذا ما يجعل هذا المصطلح – أي المنظمات الدولية غير الحكومية- متشعب ومتداخل .

من خلال ما سبق وفي سبيل إيجاد تعريف أكثر دقة للمنظمات الدولية غير الحكومية، في ظل تعدد التعاريف واختلافها، سنقوم بتعريفها من خلال تعريفات المنظمات والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى تعريفات الباحثين

الغربيين، ثم تعريفات الباحثين العرب، وفي نهاية هذه الفرع سنقوم بإيجاد تعريف إجرائي يشمل التعاريف السابقة، لنستنتج بعدها أهم خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية في نقطة ثانية.

أولا: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية:

1-تعريف المنظمات والمؤسسات الدولية للمنظمات الدولية غير الحكومية:

-تعريف الأمم المتحدة: عرّفت الأمم المتحدة المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:" تنظيمات أو جمعيات خاصة ينشئها الأفراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدا عن تأثير الحكومة، وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما"[1]. ركز هذا التعريف على عملية إنشاء المنظمة غير الحكومية من خلال وجود طلب أو مبادرة من أحد الأفراد كما تضمن تعبير " بعيدا عن تأثير الحكومة" إلا أنه تركه مفهوما غامضا يحتمل عدة تأويلات، فهل المقصود به هو عدم خضوع هذه المنظمات إلى رقابة الحكومة؟ أم أن هذا التأثير يعبر عن عدم وجود ولاءات بين هذه المنظمات والحكومة ؟، إجمالا يبقى هذا تعريفا عاما يحتاج إلى تفصيل دقيق.

-تعريف البنك الدولي: "هي هيئات خيرية عالمية تضطلع بجمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر، شاملة عموم الجمهور بهدف مساندة مشروعات في بلدان العالم النامية..."[2]. يوضح هذا التعريف طبيعة عمل المنظمات الدولية غير الحكومية والمتمثل في تقديم الدعم إلى البلدان النامية في مختلف المجالات، وما يلاحظ على هذا التعريف أيضا أنه ربط عمل المنظمات الدولية غير الحكومية بفئة محددة من الدول وهي الدول النامية في حين نجد أن هناك من المنظمات الدولية غير الحكومية من يقدم الدعم والمساندة إلى دول متقدمة.

-تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي: عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة المنظمات الدولية غير الحكومية في قراره رقم (288)في سنة 1950 بأن "كل منظمة دولية لا تنشأ عن طريق الاتفاقات بين الحكومات تعتبر منظمة دولية غير حكومية "[3]. ربط المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية بطبيعة أطراف الاتفاقية المنشئة لها ،فإذا أُبرمت الاتفاقية بين الحكومات لا تكون المنظمة الدولية ، غير حكومية حيث يشترط هذا التعريف أن لا يمثل الأفراد المنشؤون للاتفاقية حكوماتهم ، ونلاحظ أن هذا التعريف ربط المنظمات الدولية غير الحكومية بطبيعة أطراف الاتفاقية المنشئة لها ولم يتطرق الى

[1] - سعد الله، عمر ، مرجع سابق، ص 17.
[2] - المنظمات غير الحكومية الدولية : http://web.worldbank.org/WBSITE ، 2014/09/10
[3] - ، وسام نعمت، ابراهيم السعدي ،مرجع سابق، ص20 .

تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال الهدف أو النشاط أو الشكل، وهذا راجع –حسب رؤية الباحث– الى قدم التعريف حيث نجد أنه طرح سنة 1950 حيث كان النمط السائد في تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية هو عدم تأسيسها من قبل الحكومات.

–تعريف المجلس الأوربي: عرف المجلس الأوربي المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال "اتفاقية ستراسبورغ 1986"[1] بأنها "كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط التالية حسب المادة الأولى من الاتفاقية[2]:

- أن تكون أداة دولية لا تهدف إلى الربح.
- أن تخضع للقانون الداخلي للدولة التي تنشط فيها.
- أن يكون لها نشاط فعلي في دولتين أو أكثر.
- أن تكون لها مكاتب مسجلة في إقليم الدولة التي تنشط فيها.

2–التعريفات الغربية للمنظمات الدولية غير الحكومية:

–تعريف الباحث "مارسيل ميرل": عرف الباحث M.M المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها"كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح"[3]، ونلاحظ في هذا التعريف أنه ربط المنظمات الدولية غير الحكومية بعنصر الاستمرارية وعدم تحقيق الربح، كما قدم بعض الصور والأشكال التي يمكن أن تأخذها هذه المنظمات.

–تعريف "بيتر دراكر": هي "كل مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو إقليمي أو دولي"[4].يقدم هذا التعريف أربعة خصائص أساسية تتميز بها المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات المرتبطة بها مفاهيميا أو إجرائيا، حيث تتمثل هذه الخصائص في: –عنصر الطوعية، –عدم استهداف الربح، –ضم مواطنين، –شمول المجال المحلي أو القطري أو الإقليمي أو الدولي، لكن هذا التعريف استخدم مصطلح "مواطنون" ليشير إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يشملهم في حين أغفل عضوية الأشخاص الاعتباريين في هذه المنظمات حيث توجد منظمات دولية غير حكومية تضم في عضويتها مجموعة من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين.

---

[1] - هي اتفاقية أبرمها المجلس الأوربي في مدينة "ستراسبورغ" بفرنسا حيث تنص على الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية

[2] - Conseil de l’europe, Convention Europeenne sur la reconnalssance de la personnalit juridique desorganisation internationales non gouvernementales.straspourg, 1986, page 02.

[3] - معمر، إبراهيم حسن ، مرجع سابق، ص 17.

[4] - سعد الله، عمر، مرجع سابق، ص 16-17.

–تعريف "جيرارد كلارك": عرفها بأنها " منظمات مهنية غير ربحية، وخاصة، لديها شخصية قانونية ولديها اهتمام بتحقيق أهداف الرفاه العام"[1]. يحدد هذا التعريف–كسابقه من التعريفات – الخصائص الأساسية التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية عن المنظمات الأخرى، حيث تتميز المنظمة غير الحكومية وفق هذا التعريف بتوفر عنصر الطوعية والاختصاص بالإضافة إلى التمتع بالشخصية القانونية وخدمة الصالح العام، وعلى الرغم من أن هذا التعريف حدد أهم خصائص المنظمات غير الحكومية إلا أنه لم يحدد مستويات نشاطها وطبيعة الأشخاص الذين يشكلونها.

–تعريف "دانيال كولار": "هي تجمعات أشخاص ليس لها أهداف ربحية أنشئت بشكل فجائي وحر من قبل الأفراد وهي تعبير عن تضامن وتعاون يتخطى الحدود الوطنية للدول"[2].يركز هذا التعريف على تشكيل وانشاء المنظمات الدولية غير الحكومية، كما يحدد طبيعة العلاقة بين الأشخاص المكونين لهذه المنظمات، ومجال عملها، ونلاحظ في هذا التعريف أن مصطلح تجمعات قد لا يكون مناسبا حيث يغفل الجانب التنظيمي لمعظم هذه المنظمات، فهي ليست مجرد تجمعات بل هناك منظمات دولية غير حكومية تمتلك هيكل تنظيمي دقيق يحتوي على أجهزة إدارية تتولى وضع الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق تحركاتها وسير عملها.

3–التعريفات العربية للمنظمات الدولية غير الحكومية

–تعريف الدكتور "عمر سعد الله": هي "كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات تنشأ بموجب اتفاقات بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاصين وتمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق أو القطاع العام أو الدولة أو المجتمع الدولي"[3]. اشتمل هذا التعريف على الجوانب القانونية والاقتصادية التي يمكن من خلالها التمييز بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الأخرى، حيث تتميز المنظمات غير الحكومية – حسب هذا التعريف–من الناحية القانونية بتمتعها بالشخصية القانونية عن طريق اتفاق بين الأشخاص، أما من الناحية الاقتصادية فهي تسعى لتغطية العجز والنقص الذي يعاني منه كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي.

–تعريف الدكتورة "إيمان محمد حسن": هي " منظمات مستقلة نسبيا عن الدولة لا تهدف إلى الربح، وتنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، لها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية وقانونية، وتسعى للتأثير على السياسات العامة

---

[1] - خالد حامد، شنيكات وإبراهيم سليمان، الحراحشة، «المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية : دراسة لأثر المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية». المجلة الأردنية في القانون والسياسة، العدد(03)، تموز 2012، ص 60.

[2] - وسام نعمت، ابراهيم السعدي، مرجع سابق ص18.

[3] - سعد الله، عمر، مرجع سابق، ص 18.

للدولة"[1]. تناول هذا التعريف الجوانب التنظيمية والقانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية كالاستقلالية النسبية عن الدولة وتوفرها على هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية، واعتماد هذه المنظمات على إستراتيجية التأثير في السياسات العامة للدولة بهدف تحقيق أهدافها المحددة، ونلاحظ في هذا التعريف أنه لم يحدد مجال عمل هذه المنظمات (المجال الدولي أم الإقليمي أم المحلي).

-تعريف الدكتور "ريمون حداد" : عرفها بأنها " تجمعات يتم تأليفها من قبل أفراد ينتمون الى ثلاث دول على الأقل ويكون لها صفة الديمومة والمثابرة دون أن يكون لها أي غاية في الربح المادي "[2]. اعتبر "ريمون حداد" في هذا التعريف، أن انشاء المنظمة الدولية غير الحكومية يتطلب مشاركة ثلاثة أفراد على الأقل، كما حدد طبيعة الخصائص التي تتميز بها المنظمة الدولية غير الحكومية حسب رؤيته الشخصية.

-تعريف الدكتور "عبد المجيد العبدلي": عرفها بأنها " جمعيات يكونها أشخاص طبيعيون أو معنويون للتعبير عن تضامن وتعاون ذو بعد دولي، بدون تحقيق غاية للربح"[3]. يلاحظ على هذا التعريف أنه اعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية بمثابة جمعيات تتميز بالطابع الدولي، في حين نجد أن الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية تتخذ عدة أشكال، فقد تكون اتحادات أو مراكز أو مؤسسات...الخ، وبالتالي لا يمكن حصر هذه المنظمات تحت مسمى جمعيات، وذلك لما يتميز به هذا المصطلح من خصائص قد لا تتناسب في بعض الأحيان في أن يكون وصفا للمنظمات الدولية غير الحكومية سواء من الناحية الاصطلاحية أو الناحية اللغوية.

من خلال التعريفات السابقة للمنظمات الدولية غير الحكومية، نجدها تشترك في بعض العناصر وتختلف في عناصر أخرى حيث يرجع هذا الاختلاف كما أشرنا سابقا إلى عامل الاختصاص بالنسبة للمنظمات والمؤسسات الدولية، وعامل التخصص بالنسبة للباحثين، وأحينا تكون طبيعة الدراسة عن هذه المنظمات هي التي تحدد شكل التعريف (قانوني أو إداري أو اقتصادي...)، وهذا ما يشكل صعوبة في إيجاد تعريف شامل للمنظمات الدولية غير الحكومية.

أمام الاختلاف في تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية سوف نقوم بتعريفها إجرائيا وهو التعريف الذي تتبناه هذه الدراسة، فالمنظمات الدولية غير الحكومية هي هيئات ومراكز ومؤسسات وجمعيات تطوعية اعتبارية دائمة ذات طابع دولي ومستقلة عن الحكومة يقوم بإنشائها مجموعة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من غير الحكومات والدول، من خلال مبادرة فردية حيث تتمتع بالشخصية القانونية وتسعى لتحقيق هدف عام.

---

[1] - إيمان، محمد حسن، "المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر". مجلة النهضة، العدد (04)، أكتوبر 2005، ص 11.

[2] - وسام نعمت، إبراهيم السعدي، نفس المرجع السابق، ص 18.

[3] - وسام نعمت، إبراهيم السعدي، مرجع سابق ، ص 18.

ثانيا: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

تتعدد الخصائص والمميزات التي تمتاز بها المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الأخرى القريبة منها ويرجع السبب في ذلك الى تعدد واختلاف التعاريف حيث يصعب حصر كل تلك الخصائص، وبالتالي فإنه سيتم التطرق الى أبرز تلك الخصائص في العناصر التالية:

1-التطوعية: تشير صفة "التطوعية" التي تتصف بها المنظمات الدولية غير الحكومية إلى انضمام الأفراد إليها تطوعا منهم من خلال إيمانهم بالأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها، ويتمحور اختصاصها التطوعي حول مسائل محددة من قبيل الدفاع عن حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة أو المرأة، والمساعدات الأجنبية[1]، بمعنى أنها لا تهدف إلى الربح، حيث يخصص الأعضاء جزءا من وقتهم -في أغلب المنظمات-للعمل لدى المنظمة بدون أجر[2]. وقد تضطر بعض هذه المنظمات إلى ممارسة عمل تجاري ليس بهدف الربح ولكن من أجل توفير المال لمواصلة نشاطها حيث يعتبر المال أحد أهم الركائز الأساسية التي يتوقف عليها نشاط هذه المنظمات كما سنشير إليه في النقاط الموالية.

2-الشخصية الاعتبارية: تكتسب المنظمات الدولية غير الحكومية الشخصية الاعتبارية فهي تتمتع بحق التقاضي بكل ما يتعلق بمصالحها أو تحقيق أهدافها كالتمثيل أمام القضاء وإبرام العقود والاتفاقات التي لها علاقة بهذه الأهداف[3]، وتكمن أهمية الشخصية الاعتبارية القانونية بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية في كونها تذلل مختلف العوائق التي يمكن أن تحول دون تحقيق أهدافها، كما تُكسب الشخصية الاعتبارية المنظمات الدولية غير الحكومية الحماية القانونية على المستويين الدولي والإقليمي والوطني.

3-الطابع الدولي: لعل أهم ما يميز المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الوطنية غير الحكومية هو الطابع الدولي، حيث يقصد به مجال نشاط هذه المنظمات وهو المجال الدولي، حيث يتجاوز هذا النشاط الحدود والأبعاد الوطنية للدولة الواحدة ويمتد لعدد من الدول التي تتولى تقديم أنشطتها المتنوعة فيها[4].

4-الدوام: وذلك بمعنى أن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية يتسم بالعمل لمدة غير محددة حيث تضمن هذه الصفة -حسب الدكتور **"عمر سعد الله"** – للمنظمات الدولية غير الحكومية وجود هيكل رسمي دائم[5].

---

[1] - سعد الله ، عمر ، مرجع سابق ، ص 27.

[2] - أحمد، ثابت، «المجتمع المدني: الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير». مجلة النهضة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2000/10/1. ص 13.

[3] - نفس المرجع السابق، ص 24.

[4] - وسام نعمت، إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 21.

[5] - سعد الله، عمر، مرجع سابق، ص 24

4–غير حكومية: هناك تفسيرين لهذه الخاصية: فالتفسير الأول يقصد به تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية باستقلالية هيكلية مؤسسية فهي لا ترتبط بالحكومة[1]، أما التفسير الثاني فهو يشير إلى عضوية الأفراد داخل المنظمة فهي لا تضم أفرادا يمثلون الحكومات وإلا أصبحت هذه المنظمة حكومية.

5–الهيكل التنظيمي الدائم: تضم المنظمات الدولية غير الحكومية –في أغلب الحالات –هيكلا رسميا يتكون من أجهزة مختلفة تتمثل في جهاز عام وآخر تنفيذي وجهاز إداري يقابل الأمانة العامة في المنظمات الحكومية[2]، يتميز الهيكل التنظيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية بصغر حجمه –مقارنة بالمنظمات الدولية الكبرى–حيث تتجنب التسلسلات الهرمية المعقدة، بالإضافة إلى وجود مرونة خاصة في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات داخل هذه المنظمات[3]، كما يتميز هذا الهيكل بصفة الدوام.

الفرع الثاني: تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية:

أولا: أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية:

يمكن تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية الى عدة أنواع انطلاقا من مجموعة من المعايير المختلفة والتي تختلف من باحث لآخر، فهناك من يصنف المنظمات الدولية غير الحكومية انطلاقا من المعيار الجغرافي، والمعيار الوظيفي، والمعيار الديني ومعيار العضوية، وهناك من يضيف المعيار الجندري، والمعيار الثقافي، ومعيار الحجم، والمعيار الطبقي.

1–المعيار الجغرافي: تنقسم المنظمات الدولية غير الحكومية حسب المعيار الجغرافي إلى منظمات دولية غير حكومية عالمية مثل منظمة العفو الدولية، منظمة الشفافية الدولية، المنظمة الدولية لمراقبة حقوق الانسان (Human Rights Watch)، ومنظمات دولية غير حكومية إقليمية مثل المنظمة العربية لحقوق الانسان (AOHR)، اتحاد المحامين العرب، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان...الخ.

2–المعيار السياسي: إن المقصود بالمعيار السياسي للتصنيف هو أن تأسيس وانشاء المنظمات الدولية غير الحكومية يكون عن طريق الدولة أو منظمة إقليمية، فقد تنامى في الألفية الثالثة نمط من هذه المنظمات ذات

---

[1] - نفس المرجع ، ص 28.

[2] - نفس المرجع ، ص26.

[3]- Bebbington, Anthony and John, Farrington. «Private Voluntary Initiatives: Enhancing the Public Sector's Capacity to Respond to Nongovernmental Organization Needs.» In book (Anderson, Jock R., and Banco Mundial. Public and Private Roles in Agricultural Development. The first printing, Washington : the world Bank, december1992. Page, 227.

الأطر السياسية المحددة، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك منظمات غير حكومية منبثقة عن الاتحاد الأوربي تأسست لدعم أهداف الإتحاد وهي تمثل احدى أدواته[1]، كما أن هناك منظمات دولية غير حكومية ذات تأثير دولي لكنها ترتبط بتوجهات السياسة الأمريكية في العالم[2].

3-المعيار الوظيفي: تصنف المنظمات الدولية غير الحكومية حسب المعيار الوظيفي الى منظمات دولية غير حكومية للتنمية والاقتصاد تقوم بإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتأهيل الأفراد ومساعدتهم على تخطي الظروف الاقتصادية[3] كما أن هناك منظمات دولية غير حكومية أخرى تركز على الموضوعات ذات الصلة بشؤون البيئة ، ومنظمات تهتم بأعمال الإغاثة وخاصة في حالات الطوارئ مثل اللجنة الدولية الصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود ، ومنظمات حقوق الانسان والحريات الأساسية[4]، مثل المنظمة الدولية لحقوق الانسان، ومنظمات دولية غير حكومية تهتم بالجانب الأمني مثل المجموعة الدولية للأزمات ومنظمة الإنذار الدولي وهما منظمتان تركزان على قضية منع الصراع ومراقبة و رصد أي إشارات تدل على احتمال وقوع أحداث عنف في المستقبل[5] ،

يمكن تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية انطلاقا من آلية عملها، فهناك منظمات دولية غير حكومية دفاعية، تنموية، خدمية، خيرية، تربوية، كما يمكن ان نميز بين المنظمات التي تعمل من أجل تغيير الوضع القائم وأخرى تسعى الى مساعدة الناس على التكيف مع الأوضاع القائمة[6]، ويمكن أن تجمع المنظمة الدولية غير الحكومية بين النشاط الخيري والتنموي والخدمي والتربوي.

4-المعيار الجندري والعضوي: يمكن تقسيم المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال هذين المعيارين الى منظمات نسائية ومنظمات مسنين مثل الاتحاد الدولي للمسنين (IFA) الحاصل على مكانة استشارية في الأمم المتحدة ويضم في عضويته 95 منظمة من مختلف دول العالم[7]، حيث تستند هذه المنظمات الى المعيار الأول (الجندري)، ومنظمات دولية غير حكومية ذات عضوية وأخرى بدون عضوية وهي تستند الى المعيار الثاني (العضوي)، ويمكن أيضا تقسيم المنظمات الدولية غير الحكومية وفق معيار العضوية الى منظمات دولية غير حكومية عمالية تضم أو تدافع عن حقوق العمال حول العالم ، زراعية تضم أو تدافع عن حقوق المزارعين، حرفية ...الخ

---

[1] - قنديل، أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 134.

[2] - نفس المرجع.

[3] - خالد، حنفي، "المنظمات غير الحكومية" (في محمود، أبو العينين .التقرير الاستراتيجي الإفريقي2005-2004 . القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الثالث، يناير 2006)، ص 161.

[4] - أحمد، الرشيدي، المنظمات الدولية غير الحكومية (في كتاب : الشاوي، توفيق، الغزالي، محمد، الأمة في عام تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية والاسلامية. الطبعة الأولى، المنصورة: دار الوفاء، 1992.، ص82.

[5] - حنفي، خالد، نفس المرجع السابق، ص 160.

[6] - مصطفى، يسري، المنظمات غير الحكومية، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2007، ص32.

[7] - قنديل، أماني، المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية، مرجع سابق، ص 81.

5-المعيار الديني والثقافي: تصنف المنظمات الدولية غير الحكومية وفق هذين المعيارين الى منظمات دولية غير حكومية دينية مثل الاتحاد العالمي للشبان المسيحيين، واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي، وهو منظمة دولية غير حكومية ذات طابع إسلامي يهتم بشؤون المنظمات غير الحكومية في البلدان والمجتمعات الإسلامية.

بالإضافة إلى المعايير السابقة يمكن تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية انطلاقا من وضعيتها داخل المنظمات الدولية الحكومية، وتجدر الإشارة هنا الى أن هذه الطريقة في التصنيف تختلف من منظمة الى أخرى ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة المنظمة وقانونها ونظامها الداخلي، فمنظمة اليونيسكو تضع تصنيف خاص للمنظمات الدولية غير الحكومية انطلاقا من وضعية هذه الأخيرة داخلها. وذلك من خلال تقسيم هذه المنظمات الى ثلاثة فئات وفق العلاقة التي ترغب اليونيسكو في إقامتها معها، فالفئة الأولى تتعلق بمنظمات التشاور والمشاركة، والفئة الثانية تتعلق بمنظمات الاعلام والتشاور، والفئة الثالثة تتعلق بمنظمات الاعلام المتبادل[1].

ثانيا: أشكال المنظمات الدولية غير الحكومية:

تأخذ المنظمات الدولية غير الحكومية عدة أشكال تحددها مجموعة من العوامل، كطبيعة الدور وطبيعة المجال الجغرافي بالإضافة الى مجموعة كثيرة من العوامل الأخرى، ويمكن أن نميز بين عدة أشكال للمنظمات الدولية غير الحكومية مثل المنظمة، الشبكة، والاتحاد، والجمعية، والمعهد، والمؤسسة، والمركز، والهيئة، والرابطة، والجماعة، واللجنة...الخ، وبالتالي ومن خلال ما سبق سنقوم بالتطرق الى بعض هذه الأشكال وهي: الشبكة، الاتحاد، الجمعية.

1-الشبكة:تعتبر الشبكة إحدى الأشكال التنظيمية التي تأخذها المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث يقوم هذا النموذج من الأشكال على مبدأ الشراكة ويبادر الى إنشائه مجموعة مؤسسين محدودة العدد، ويمكن تعريف الشبكة بأنها "إطار طوعي أو اختياري يضم أفرادا ومجموعات ومنظمات-بطريقة أفقية غير ترتيبية-تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والاتصال"[2]، و تعتبر الشبكات العابرة للدول ذات أهمية دولية وإقليمية ومحلية حيث تساهم في تحقيق التقارب والتشابك بين النماذج الاجتماعية والثقافية القادرة على مساندة عمليات التكامل الإقليمي والدولي عبر بناء روابط جديدة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية[3]، ومن الأمثلة على هذا الشكل من المنظمات الدولية غير الحكومية نذكر الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وهي منظمة دولية/إقليمية غير حكومية عربية إنمائية مقرها القاهرة ، حيث يشمل نشاطها مختلف الدول العربية[4].

---

[1] - حسن، نافعة، العرب واليونيسكو، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، مارس 1989.ص 62.

[2] - قنديل ، أماني، المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية ، نفس المرجع ، ص 74.

[3] - محمد حسن، إيمان، مرجع سابق، ص 15.

[4] - الشبكة العربية للمنظمات الأهلية:2015./02/20 http://www.shabakaegypt.org/ar_content.php?id=2

2–الاتحاد: يضم الاتحاد أو التحالف – بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية – مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ، بالإضافة الى النقابات ، والروابط المهنية، ضمن حيز جغرافي إقليمي أو دولي ، حيث تزخر الساحة الدولية بنماذج وأمثلة عديدة للاتحادات والتحالفات (في إطار المنظمات الدولية غير الحكومية) ،ومن بين الأمثلة نذكر " اتحاد المحامين العرب" وله مكانة استشارية في الأمم المتحدة ، حيث يستند في ادارته الى مجلس أمناء تنفيذي تمثل فيه الاتحادات والمنظمات القطرية في العالم العربي[1]، ويمثل هذا الاتحاد نموذج للاتحاد أو التحالف على المستوى الإقليمي. تجدر الإشارة إلى أن عملية التحالف هي المرحلة الممهدة لتكوين الاتحاد، حيث لا يمكن انشاء اتحاد دولي أو إقليمي بدون وجود تحالفات بين الاتحادات القطرية والمحلية، وبالعودة الى نماذج الاتحادات، نذكر الاتحاد البرلماني الدولي وهو منظمة دولية غير حكومية تسعى لدعم البرلمانات الوطنية على مستوى دول العالم، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، الاتحاد الدولي للعلوم الغذائية، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر...الخ.

3–الجمعية: يتميز هذا الشكل من المنظمات الدولية غير الحكومية بالمرونة في مجال العضوية حيث يوفر سياسة الباب المفتوح في إطار هذه العضوية، كما يسهل عملية الاتصال بين الأعضاء[2] ومن الأمثلة على هذا النموذج نجد الجمعية البيطرية العالمية، الجمعية الدولية لأمراض النباتات، الجمعية الدولية لعلماء السياسة، الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع...الخ.

بعد تعرضنا للأشكال السابقة للمنظمات الدولية غير الحكومية، يتضح لنا أهمية هذه الأشكال في تسهيل عمل هذه المنظمات، حيث تتحكم مجموعة مختلفة من العوامل في تحديد طبيعة الشكل الذي يمكن أن تتخذه المنظمات الدولية غير الحكومية، ولعل أبرز العوامل هي طبيعة اختصاص المنظمة من جهة وفي بعض الأحيان حجم ميزانيتها، بالإضافة إلى العوامل الأخرى.

من خلال دراستنا النظرية للمنظمات الدولية غير الحكومية تم التوصل إلى مجموعة من الحقائق المرتبطة بالجوانب التاريخية والمفاهيمية لهذه المنظمات، فهذه الأخيرة تعتبر ظاهرة قديمة من حيث الشكل والوظائف حيث لم تكن تعرف بالمنظمات الدولية غير الحكومية، إلا بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة كما يذهب بعض الباحثين، وهذا ما فتح باب الجدل حول نشأة هذه المنظمات، ومن ناحية أخرى فقد أدت ثورة التكنولوجيا والاتصال وتردي الأوضاع الإنسانية والأمنية بفعل موجة الحروب، إلى ظهور وتزايد أعداد المنظمات الدولية غير الحكومية.

[1] - قنديل، أماني، المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية، نفس المرجع السابق، ص 73.
[2] - قنديل، أماني، المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية، مرجع سابق، ص 73.

أما فيما يتعلق بالجانب المفاهيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية فقد عرف هو الآخر اختلافا بين الباحثين، نظرا لاختصاص كل باحث، لم يمنع تلك الاختلافات من وجود بعض التوافقات، حيث يتفق الباحثون على أغلب الخصائص التي تتميز بها المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي من أبرزها عدم تبعية المنظمة واستقلالها عن الدولة. وما قيل عن التعريف يقال عن التصنيف أيضا حيث تعددت معايير تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية -كما رأينا سابقا-وهذا راجع إلى تداخل أدوار هذه المنظمات.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي

أدى سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشيوعي السوفياتي الى سيطرة النظام الرأسمالي على الساحة الدولية، وظهور موجة جديدة من الديمقراطية ،انعكست تأثيراتها على مختلف الدول خاصة الدول ذات الأنظمة الشمولية، فقد شهدت فترة تسعينيات القرن العشرين عدة ثورات ديمقراطية ، وإن كانت في بعض الأحيان ذات مطالب اجتماعية، إلا أنها سرعان ما انتهت بإسقاط الكثير من أنظمة الحكم ، وتبني النموذج الديمقراطي كأسلوب بديل للحكم ، وبالعودة الى انعكاسات الموجة الجديدة للديمقراطية ، فقد أثرت هذه الأخيرة على الإطار الإبستمولوجي للديمقراطية -بما يتضنمه هذا الإطار من مناهج واقترابات تُعنى بدراسة موضوع الديمقراطية- حيث ظهرت دراسات أكاديمية قام من خلالها باحثون من أمثال "هنتنغتون" بدراسة الدول التي تشهد مرحلة التحول نحو الديمقراطية محاولين بذلك تحديد أسباب هذا التحول ومميزاته ، كما أُنشئت مراكز أبحاث في شكل منظمات غير حكومية تهتم بدراسة الديمقراطية مثل: "مركز دراسات الديمقراطية والسلام الإجتماعي" ، " مركز الشام للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان"،" مركز دراسة الديمقراطية (بلغاريا)"...الخ.

تتركز دراستنا في هذا المبحث على دراسة التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي من خلال التعرف على مفهومه وأبرز نظرياته، كما سنتطرق في هذا المبحث الى عملية دعم التحول الديمقراطي والتي تمثل المتغير التابع في موضوع دراستنا، حيث سنقوم بتقديم مفهوم لهذه العملية، بالإضافة الى التعرف على مستوياتها، وبالتالي يمكن تقسيم هذا المبحث الى:

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: مداخل التحول الديمقراطي ونظرياته

المطلب الثالث: آليات ومستويات دعم التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

إن دراسة موضوع التحول الديمقراطي تتطلب تقديم مفهوم "للديمقراطية" التي تمثل جوهر عملية هذا التحول، وتعني الديمقراطية في أبسط أشكالها نظاما يقوم على المرونة والتكيف في عمليات صناعة القرار وإدارة المنظمات على اختلاف أنواعها، فهي تشمل مختلف المجالات، كالديمقراطية داخل الإدارة، والديمقراطية في العلاقات الاجتماعية، الديمقراطية كمذهب، ومن هذا المنطلق أدى تنوع مجالات الديمقراطية الى تنوع الدراسات والأبحاث المتعلقة بها والتي يعد التحول الديمقراطي أبرز دراساتها.

يمثل مفهوم الديمقراطية الأساس الذي تقوم عليه النظرية الديمقراطية ، وما زال هذا المفهوم متعدد المعاني ،حيث لم يتفق الباحثون على تقديم أبعاد له[1]– ولكن ذلك لم يمنع من وجود بعض نقاط الاتفاق خاصة في ما يتعلق ببعض مؤشرات الديمقراطية – ويعود هذا الاختلاف بين الباحثين لعدة أسباب أهمها اختلاف نوع الديمقراطية في كل مرحلة تاريخية فهناك الديمقراطية الاثينية أو الكلاسيكية التي تعتبر المنشأ الرئيسي للديمقراطيات الأخرى ، حيث يعتبرها الباحث " DAVID HELD " بأنها مصدر إلهام للفكر السياسي الحديث حيث لعبت الديمقراطية الاثينية دورا بارزا في التأسيس لقيم الديمقراطية كالمساواة بين المواطنين ،والحرية واحترام القانون والعدالة[2]. بالإضافة إلى ما سبق توجد الديمقراطية الأنجلو أمريكية، والديمقراطية الاوربية[3]، وبذلك فإن الديمقراطية تعبر عن مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة ظهرت في سياق تطور المجتمعات والثقافات[4].

شهد القرن الماضي في أواخره زيادة كبيرة في مسألة الاهتمام بموضوع الديمقراطية ليس من قبل الباحثين فحسب، بل انتقل الأمر الى القيادات السياسية سواء أكانت ممثلة في حكومات أو أحزاب سياسية، فبالنسبة لهذه الأخيرة، نجد أن برامجها تدعوا الى تبني الخيار الديمقراطي حال فوزها في أية استحقاقات انتخابية، ومن هنا فقد صارت الديمقراطية عنوانا للمنافسة السياسية والاجتماعية، كما أصبحت معيارا أساسيا لتصنيف الأنظمة السياسية، وفق مجموعة من المؤشرات أبرزها[5]: –درجة التباين السلطوي. – درجة المشاركة السياسية. – درجة التمثيل. – مدى احترام حقوق الانسان. – مدى استقلالية قطاع العدالة وتطبيق القوانين. – مدى حرية الرأي والتعبير.

---

[1] - شادية فتحي، إبراهيم عبد الله ، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، الطبعة الأولى، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص 17.

[2]- DAVID , HELD, Models of Democracy .Third Edition, Cambridge: Polity Press ,2006 , p 13.

[3] - للمزيد من التفصيل: (كتاب إبراهيم عبد الله، شادية فتحي إبراهيم، مرجع سابق، ص 16-13)

[4] - رشيد، عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص134.

[5] -مقدم، عبيرات، عبد العزيز الازهر، «التنمية والديمقراطية في ظل العولمة»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (11)، ماي 2007، ص218.

بعد هذه اللمحة السريعة عن مصطلح الديمقراطية سنتطرق بنوع من التفصيل إلى مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المتغيرات الأساسية في الدراسة، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف التحول الديمقراطي ومؤشراته.

الفرع الثاني: موجات التحول الديمقراطي.

الفرع الثالث: مراحل وأنماط التحول الديمقراطي

الفرع الأول: تعريف التحول الديمقراطي ومؤشراته:

أوردت العديد من الدراسات عدة تعاريف للتحول الديمقراطي منها:

– يعني التحول الديمقراطي: "الفترة الزمنية التي تمتد من نظام حكم غير ديمقراطي الى نظام حكم ديمقراطي، حيث يشير مصطلح التحول الى عملية تغيير قواعد اللعبة السياسية بينما يكون ديمقراطي عند الخروج من النظام الدكتاتوري"[1].

– التحول الديمقراطي هو "تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة أشكاله وألوانها لتحل محله نظم أخرى في الحكم تعتمد على الإختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة او الوصول إليها"[2].

– التحول الديمقراطي عند " روستو" هو "عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية"[3]، وبحسب هذا التعريف نجد أنه ركز على الأطراف المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي فهو يعبر عن الدور الذي تقوم به طرف من الأطراف الثلاثة: النظام، المعارضة الداخلية، القوى الخارجية.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف عملية التحول الديمقراطي إجرائيا بأنه: خروج النظام السياسي من النظام الاستبدادي أو التسلطي وتوجهه الى النظام الديمقراطي بما يضمن وجود مؤسسات سياسية شرعية ومنتخبة، ووجود مشاركة سياسية تسمح للمواطنين باختيار من يحكمهم وتمنح لهم الحرية في إبداء الأراء وتقلد المناصب السيادية العليا وفق انتخابات حرة ونزيهة.

---

[1] - جوني، عاصي، إعادة النظر في براديغم التحول الديمقراطي، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006، ص 69.

[2] - إكرام، بدر الدين، «إتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي اسيا». في كتاب (السيد سليم، محمد وصدقي، عابدين، التحولات الديمقراطية في اسيا. الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، 1999.)، ص01.

[3] - أمين، البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010)، ص42.

يقود التعريف الإجرائي السابق إلى الحديث عن مؤشرات التحول الديمقراطي، حيث تعددت المؤشرات التي قدمت لعملية التحول الديمقراطي مما يُصعّب من عملية التطرق إليها جميعا، فقد قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية والمجلات باعتماد مجموعة من المؤشرات والمحددات في تقييمها لعملية التحول الديمقراطي، كما يتضح في الجدول الاتي:

جدول يوضح مؤشرات التحول الديمقراطي حسب مركز ابن خلدون ومجلة الإيكونيميست[1]

مؤشرات مجلة "الإيكونيميست" للتحول الديمقراطي	مؤشرات مركز "ابن خلدون" للتحول الديمقراطي
– العملية الانتخابية والتعددية: من خلال وجود انتخابات نزيهة وتعددية سياسية – الأداء الحكومي: حيث يعبر هذا الأداء عن رضا المواطنين. – المشاركة السياسية. – الثقافة السياسية. – الحريات العامة	– الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية – القضاء والاعتقال: من خلال استقلال القضاء وتطبيق قاعدة "القانون فوق الجميع" . – الأحزاب السياسية والانتخابات: من خلال وجود مشاركة سياسية حقيقية وفعالة تسمح بتبادل السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. – المجتمع المدني وحرية التجمع. – حرية الصحافة والتعبير. – حرية المرأة والمهمشين. – الحرية الدينية.

يضيف عدد من الباحثين والمختصين بدراسة عملية التحول الديمقراطي، مجموعة أخرى من المؤشرات نذكر منها[2]:

–وجود مجتمع مدني مستقل يعمل تحت مظلة القانون ودعم الدولة

–وجود حكم قانون يستند إلى ثقافة سياسية ملائمة

–وجود أجهزة دولة تقوم على معايير بيروقراطية تتسم بالرشادة

–وجود مجتمع اقتصادي يستند إلى سوق مؤسسي مدعوم بإطار نظمي وشرعي من المجتمع السياسي.

[1] -المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لمركز ابن خلدون ومجلة الإيكونيميست

[2] -إبراهيم عبد الله، شادية فتحي، مرجع سابق، ص 30.

من خلال ما سبق نجد أن مؤشرات التحول الديمقراطي تتمحور حول خمسة مجالات أساسية هي:

-المجال الحكومي: تتمتع الحكومات المتحولة ديمقراطيا بمجموعة من الخصائص والمؤشرات، فهي حكومات منتخبة تعبر عن رضا المواطنين من خلال الاستجابة لمطالبهم والسماح لهم بإبداء آرائهم حول السياسات الحكومية، وهي تجمع بين الشرعية الانتخابية والشرعية الشعبية، كما تعتمد هذه الحكومات في تنظيمها للانتخابات على نظام انتخابي قائم على أسس ومرتكزات تناسب مختلف الأحزاب المتنافسة.

-المجال الحزبي: تتطلب عملية التحول الديمقراطي وجود أحزاب سياسية فاعلة، يعتمد تنظيمها على قانون عضوي خاص بها و يكفل لها كافة المتطلبات التي من شأنها أن تسهم في زيادة المشاركة السياسية مما يساهم في دعم التعددية السياسية والحزبية ويخلق نظام حزبي يعبر عن المنافسة الحزبية الحقيقة داخل الدولة، ومن جهة أخرى فإن الأحزاب السياسية في الدول المتحولة ديمقراطيا، لا تلجأ إلى العنف في حالة خسارتها في الانتخابات، بل تلجأ إلى طرق الاعتراض الشرعية التي يكفلها القانون وتقبل هذه الخسارة.

-المجال الصحافي: لا يقل المجال الصحافي أهمية عن المجالات الأخرى نظرا لأهمية الإعلام في عملية التحول الديمقراطي حيث تلعب الصحافة دورا مهما في هذه العملية من خلال ربط الحكومة بالمواطنين ونقل انشغالاتهم ، ويتميز الإعلام في الدولة المتحولة ديمقراطيا بوجود تعددية صحافية تستند إلى مبدا حرية الرأي والتعبير، وغير مقيدة بالقيود السياسية ، وتستند الصحافة في الدول الديمقراطية إلى منظومة قانونية ذات أبعاد ديمقراطية ، تسهل على الرجل الصحافي ومن ثم الوسيلة الإعلامية ممارسة العمل الإعلامي بكل حرية ، من خلال عدم اعتقال الصحفيين أو سجنهم أو حتى تغريمهم ، والأمر نفسه ينطبق على الوسيلة الإعلامية كغلق القنوات الإعلامية والصحف.

مجال المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية لعملية التحول الديمقراطي كونه يمثل الحاضنة الشعبية للمواطنين ، ويؤدي المجتمع المدني في الدول الديمقراطية أدوار أساسية تعكس وجود تحول ديمقراطي، والمجتمع المدني في الدول الديمقراطية لا يقوم بأدوار خيرية فقط كما هو في البلدان غير الديمقراطية، بل يتعداه إلى القيام بأدوار سياسية مثل التنشئة السياسية والتثقيف السياسي، وهذا ما اصطلح عليه المجتمع المدني السياسي ،وبالتالي فإن الدول المتحولة ديمقراطيا تتميز بوجود مجتمع مدني يكرس الثقافة والتنشئة السياسيتين.

المجال البرلماني: يتميز البرلمان أو المؤسسة التشريعية في الدول المتحولة ديمقراطيا بوجود استقلالية لدى هذه المؤسسة ، حيث تقوم بالوظيفة الرقابية على السياسات الحكومية من خلال مسائلة الحكومة من أعلى الهرم فيها إلى أقل الهرم دون استثناء، كما تقوم باقتراح القوانين ،هذا فيما يتعلق بالعلاقة مع الحكومية ،أما فيما يتعلق بعلاقة المؤسسة التشريعية بالمواطنين في الدول المتحولة ديمقراطيا ،فإن المؤسسة تنقل مختلف مشاكل واحتياجات المواطنين

عن طريق ممثليهم في هذه المؤسسة، وتتشكل هذه الأخيرة في الدول الديمقراطية من مختلف التيارات والتحالفات الحزبية، عبر انتخابات تشريعية حرة ونزيهة تخضع لمعايير الشفافية.

الفرع الثاني: موجات التحول الديمقراطي:

ظهر مصطلح التحول الديمقراطي بشكل بارز منذ سبعينيات القرن العشرين وتطور في شكل مجموعة من الموجات الديمقراطية، وتعرف هذه الأخيرة بأنها " مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي وتحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية "[1] بمعنى أن هذه الموجات يزداد فيها عدد الدول الديمقراطية مقارنة بالموجات المضادة أو المعاكسة والتي يتمخض عنها تراجع في عدد الدول الديمقراطية. يرجع ظهور عمليات التحول الديمقراطي إلى مجموعة من العوامل أبرزها تآكل شرعية الأنظمة السياسية نتيجة انتهاكاتها بحق شعوبها وانتشار الفساد وفشل السياسات العامة، إضافة الى العوامل الدولية كظهور النموذج الديمقراطي بديلا للحكم الدكتاتوري وكانت قد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور عدة نماذج لتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي، والتي نذكر من أبرزها:

أولا: نموذج " هنتنغتون " في تفسير عملية التحول الديمقراطي:

يستند نموذج "هنتنغتون" في تفسيره لعملية التحول الديمقراطي الى وجود ثلاث موجات شهدها هذا التحول وتتمثل هذه الموجات في[2]:

- الموجة الطويلة الأولى من التحول للديمقراطية بين سنة (1926 – 1828).
- الموجة المضادة الأولى من التحول للديمقراطية بين سنة (1943 – 1922).
- الموجة القصيرة الثانية من التحول للديمقراطية بين سنة (1962 – 1943).
- الموجة المضادة الثانية من التحول للديمقراطية بين سنة (1975 - 1958).
- الموجة الثالثة من التحول للديمقراطي (بعد 1974).

[1] - صموئيل، هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين (ترجمة: عبد الوهاب، علوب). الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 73.

[2] - نفس المرجع ، ص 74.

جدول يوضح تطور عدد الدول الديمقراطية عبر كل موجة حسب رؤية "هنتنغتون"[1]:

السنة	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية	إجمالي الدول	النسبة المئوية لإجمالي الدول الديمقراطية
1922	29	35	64	45.3
1942	12	49	61	19.7
1962	36	75	111	32.4
1973	30	92	122	24.6
1990	58	71	129	45

من خلال الجدول نلاحظ أن كل موجة جديدة للتحول الديمقراطي تلتها موجة مضادة بفعل عدم الاستقرار داخل المجتمع الدولي ، وذلك من خلال التصارع بين النظام الشمولي والنظام الديمقراطي ، حيث يتحدد مصير التحول الديمقراطي بسقوط أو انتصار أحد هذين النظامين ، فموجة التحول تشير إلى انتصار النظام الديمقراطي والموجة المضادة تشير الى انتصار النظام الشمولي ، ولقد قدم "صموئيل هنتنغتون" في كتابه (الموجة الثالثة) عدة أمثلة على كل موجة من هذه الموجات ، وبالنسبة إلى الموجة الثالثة فإن البرتغال تعتبر أول الدول التي شملتها هذه الموجة حيث شهدت سنة 1974 إنهاء حكم العسكر، ثم تلتها اليونان بعد ذلك بأشهر قليلة ، ثم إسبانيا 1976 بزوال حكم " فرانكو " واستمرت التحولات الديمقراطية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر[2] ، وقد شهدت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطية بعضا من الانتكاس وذلك بعد مرور عقد على ثورة " القرنفل " في البرتغال سنة 1974 ، حيث تراجعت بعض الدول عن التحول الديمقراطي ويستند "هنتنغتون" على عدة مؤشرات تدل على وجود هذا التراجع ، من خلال تدخل الجيش في الانتخابات كما حدث في البيرو سنة 1962 عندما تدخل الجيش لتغيير نتائج الانتخابات[3] ، بالإضافة الى الانقلابات التي تعبر هي الأخرى عن مرحلة التراجع عن الديمقراطية ، وقدّم هنتنغتون في كتابه السابق تفسيرا لأسباب حدوث هذه الموجات من التحول الديمقراطي ، حيث أرجع ذلك إلى تدهور الشرعية ومأزق الأداء ، النمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية ، التغيرات الدينية ، السياسات الجديدة للعناصر الخارجية، تداعي الأحداث العالمية أو ما يسمى ب "كرة الثلج ".

شهدت العديد من دول العالم في الوقت المعاصر والحاضر عدة تحولات ديمقراطية كللت بعضها بالنجاح في حين لم يتحول بعد بعضها الآخر، وبالنظر الى العملية الانتخابية باعتبارها أحد مؤشرات التحول الديمقراطي فإن أكثر من نصف دول العالم تلجأ إلى الانتخابات حيث شهدت سنة 2011 انتخابات ديمقراطية في 117 دولة

[1] - المصدر: هنتنغتون، صموئيل، نفس المرجع السابق، ص 76.

[2] - محمد تركي، بني سلامة، «عملية التحول الديمقراطي في عمان». مجلة المنارة، العدد (07)، 2007، ص 60.

[3] - هنتنغتون، صموئيل،نفس المرجع السابق، ص 78.

من أصل 193 دولة وذلك مقارنة بسنة 1989 والتي شهدت هي الاخرى انتخابات ديمقراطية في 69 دولة من أصل 167 دولة[1].

ثانيا: نموذج " مايكل ماكفول " للتحول الديمقراطي:

على الرغم من شيوع استخدام نموذج الموجة الثالثة ل "هنتنغتون " في تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي إلا أن ذلك لم يمنع من وجود نماذج أخرى ، فقد قدم مجموعة من الباحثين تفسيرات ونماذج جديدة لعملية التحول الديمقراطي ، حيث قدم " مايكل ماكفول" نموذج " الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي " ، ويستند هذا النموذج الى دراسة "كارل جيرشمان" حول التهجين السياسي، حيث أدت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي الى ظهور أنظمة سياسية مهجنة تمزج بين الدكتاتورية والديمقراطية[2]، ويرتبط نموذج " مايكل ما كفول " بموجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت الكثير من دول أوربا الشرقية مثل صربيا وسلوفاكيا وكرواتيا وجورجيا وأكرانيا ، وكان "مايكل " قد أطلق على هذه الموجة اسم الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي ، محتملا انتشارها الى بقية دول العالم[3]، ويتطلب نجاح هذا النموذج اشتراطات تتعلق جميعها بحالة نظام هجين يمزج بين الدكتاتورية والديمقراطية ، وتتمثل أهم الاشتراطات التي وضعها " مايكل " في وجود وحدة للمعارضة ، ووجود تنافس بين الأنظمة التسلطية ، ووجود فرق مستقلة لمراقبة الانتخابات[4]، ومن خلال هذا النموذج وحسب رؤية الباحث نجد أن الطرح الذي قدمه " مايكل " يعتبر تكملة لنموذج الموجة الثالثة ولا يختلف عنها من حيث المنطلقات التاريخية، حيث يستند هذا النموذج إلى الموجات السابقة للتحول الديمقراطي و ينطلق تحديدا من الموجة الثالثة .

ثالثا: نموذج " لاري ديموند " للتحول الديمقراطي:

بالإضافة الى النموذجين السابقين في تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي نذكر نموذج البرفيسور " لاري ديموند " حيث يبحث هذا النموذج في أهمية المجتمع المدني كألية للإصلاح السياسي و الديمقراطي في الدول النامية ، ومن أبرز رواده: "لاري ديموند"، "جون ليدز"، "سيمون ليبست"[5]،و يركز هذا النموذج على دور الدول والمنظمات

---

[1] - جمال سند، السويدي، افاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد. الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014، ص80.

[2] - فوزي، سامح، الموجة الرابعة: الديمقراطية تواجه الدكتاتورية:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/world-affairs/85543-2006-09-09%2000-00-00.html#07, 20/05/2015.

[3] - نادية، حسن عبد الله، «الطريق للتغيير نحو الديمقراطية في سورية». الحوار المتمدن، العدد (3437)، 2011.

[4] - نبيل، كريش، «آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة». مجلة العلوم الإنسانية، العدد (31)، 2009، ص 234.

[5] - عبد الرحيم، خليل، «بعض قضايا الإصلاح السياسي في العالم الثالث في مرحلة التحول الديمقراطي». المجلة العلمية لجامعة أسيوط، العدد(38)،2010، ص06.

الدولية غير الحكومية ومانحي المعونات في الغرب في تشجيع الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من خلال تنظيم ودعم المجتمع المدني[1]، وقد اعتبر " دايموند " في كتابه " الثورة الديمقراطية" ، أن المجتمع المدني بكل مكوناته قادر على المساهمة في تعزيز ودعم عملية التحول الديمقراطي عبر وسائل عديدة ، كونه يمثل خزانا للموارد – السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية[2].

الفرع الثالث: مراحل وأنماط التحول الديمقراطي

تمر عملية التحول الديمقراطي عادة بمجموعة من المراحل المختلفة وقد يأخذ حدوث هذه العملية عدة أنماط، سنقوم بالتطرق إليها في هذا الفرع كما يلي:

أولا: مراحل التحول الديمقراطي.

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي.

أولا: مراحل التحول الديمقراطي:

قد يختلف بعض الباحثين في ضبط المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي، نظرا لعدة اعتبارات أبرزها اختلاف الخصائص الاجتماعية والدينية والثقافية من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي قد تؤثر على سير عملية التحول الديمقراطي، وعلى الرغم من هذا الاختلاف توجد توافقات حول مراحل التحول الديمقراطي، حيث يتفق أغلب الباحثين على المراحل التالية:

1–مرحلة انهيار النظام السلطوي: تشهد هذه المرحلة الكثير من الصراعات بين الموالين للنظام السلطوي والموالين للنظام الديمقراطي كنظام جديد، كما تشهد هذه الفترة في كثير من الأوقات حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث تتصاعد أعمال العنف وتتوالى الاستقالات من النظام السلطوي، وفي هذا السياق، يشير كل من " أودونيل و شميتر" إلى وجود بعض العوامل الضرورية لانهيار النظام السلطوي ومن أهمها الصراع بين المتشددين من ناحية –وهدفهم في البقاء في السلطة لذا يعارضون التحول الديمقراطي ويشكلون مصدر التهديد– والمعتدلين من ناحية أخرى والذين يحثون النظام السياسي على ضرورة إدخال بعض الإصلاحات وتنظيم الانتخابات[3].

---

[1] - البار، أمين، مرجع سابق، ص 33.

[2] - لاري، دايموند، الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي. الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي،1995، ص 17.

[3] - إسحاق طانيوس ، مينا ،التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير السياسة الخارجية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص 16-17.

2–مرحلة إقامة النظام الديمقراطي: تعد هذه المرحلة من أعقد المراحل حيث تعتبر نقطة الفيصل بين النظام التسلطي والنظام الديمقراطي، فقد تشهد عدة محاولات لاستعادة النظام السلطوي، ويشبّه الكاتب "ادم برجيفورسكي" هذه المرحلة بآلة الغزل فبمجرد ان تدور الكرة الموجودة في هذه الألة إلى أعلى، يمكنها أيضا أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة شديدة وسريعة[1]، ومن ناحية أخرى تتضمن هذه المرحلة إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بحيث يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين ، ويلتزم المحكومون بقواعد اللعبة السياسية، مما يفتح المجال إلى تنظيم انتخابات تنافسية على فترات منتظمة[2].

3–مرحلة التماسك الديمقراطي: تتميز هذه المرحلة بقبول مختلف الأطراف السياسية بمبدأ الديمقراطية من خلال إرساء مجموعة القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية الديمقراطية من أجل دعم أسس البناء الديمقراطي البديل[3].وفي هذه المرحلة يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، لتحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية ولدى الفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطي من أجل استمرار النظام وبقائه[4].

4–مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد: ترتبط هذه المرحلة بدرجة نضج النظام السياسي الجديد بحيث يمنع هذا النضج الارتداد إلى النظام السلطوي[5]، وتُعَدُ هذه المرحلة أهم المراحل كونها تعبر عن اكتمال عملية التحول الديمقراطي، وتتحقق فيها جل مؤشراته وأبعاده، بالإضافة إلى ذلك تتميز مرحلة نضج النظام الديمقراطي بوجود تحسين للأداء الديمقراطي فضلا عن زيادة كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة عن طريق تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم[6].

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي:

وضع الكثير من الباحثين والمختصين في دراسة التحول الديمقراطي، مجموعة من الكيفيات والطرق التي تحدث بها هذه عملية التحول، ومن أبرز الأنماط:

---

[1] - شهرزاد، صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة حالة: تونس، المغرب، الجزائر. (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2012)، ص 12.

[2] -حمزة محمد، أبو حسن، «إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الربيع العربي نموذجا». مجلة الفكر السياسي، العدد(45)،2012، ص73.

[3] -هايل مفلح، الودعان، «أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني(1989-1997) ». المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد(03)،2011، ص324.

[4] - مينا، إسحاق طانيوس، مرجع سابق، ص 20.

[5] - الودعان، هايل مفلح، نفس المرجع السابق، ص 324.

[6] - مينا، إسحاق طانيوس، نفس المرجع السابق، ص 21.

1–التحول الديمقراطي (من أعلى): ويتم ذلك من خلال رغبة النخبة الحاكمة–في النظام غير الديمقراطي–في التوجه إلى النظام الديمقراطي، حيث تقوم هذه النخبة بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية تستند إلى مبدأ التداول على السلطة، كما تقوم بإطلاق الحريات من خلال إفساح المجال للمؤسسات الإعلامية، ويتميز هذا النمط من التحول الديمقراطي بالسلم والاستقرار، حيث يُعَبِر عن مستوى كبير من الرشادة لدى النخبة السياسية، ومن خلال التجارب التاريخية للتحول الديمقراطي، وتنتج عن عملية التحول الديمقراطي من أعلى في الغالب ديمقراطية مقيدة، فكثيرا ما يشرع النظام السياسي في هذه الحالة إلى اتخاذ بعض الخطوات التحررية، مع الاحتفاظ بحق النخبة السلطوية في الدخول في العملية السياسية[1]، وبالعودة إلى التجارب السابقة للتحول الديمقراطي فقد عرفت دول عديدة هذا النمط من التحول مثل إسبانيا بعد سقوط النظام الدكتاتوري بزعامة "فرانسيسكو فرانكو" سنة 1975، وزامبيا التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية مما أدى إلى تأسيس نظام سياسي متعدد الأحزاب تحت قيادة الزعيم المنتخب " فريديريك شيلوبا"[2]

2–التحول الديمقراطي (من أسفل): ويختلف هذا النمط عن سابقه فهو يشير إلى وجود أصوات مجتمعية متمثلة في المعارضة أو الشعب أو أطراف مجتمعية أخرى تطالب النظام السياسي بالتحول الديمقراطي ، وهنا يمكن أن نشهد سيناريوهين: السيناريو الأول يتمثل في قبول النظام السياسي لهذا المطلب دون اللجوء إلى العنف وأساليب المراوغة، من خلال إجراء بعض الإصلاحات السياسية التي تضمن بقاء هذا النظام، أما السيناريو الثاني فيتمثل في لجوء النظام السياسي إلى العنف من خلال قمع المظاهرات الشعبية واعتقال المطالبين بالتحول الديمقراطي، مما ينتج عنه حالة من عد الاستقرار السياسي والأمني حيث يمكن أن تتدرج الأحداث إلى حرب أهلية داخلية ، ويَشيع هذا النوع من التحول عادة في البلدان النامية ،كما يعتبر من الأنماط غير المرغوبة نظرا لخطورته على استقرار ووحدة الدولة، وبالعودة إلى التجارب التاريخية للتحول الديمقراطي فإن الكثير من التحولات الديمقراطية أتت عن طريق الاحتجاجات وانتهت بإسقاط النظام السياسي إلا أن بعض هذه التجارب نجحت في تحقيق التحول الديمقراطي ومثال ذلك الحالة التونسية، بينما لم تنجح تجارب أخرى مثل الحالة الليبية والسورية .

3–التحول الديمقراطي عن طريق التفاوض: يرتبط هذا النمط من التحول ارتباطا كبيرا بالنمط السابق حيث يمكن أن تفضي المطالب المجتمعية بما فيها المعارضة إلى جولة من التفاوض والمساومات بين المعارضة والنظام السياسي قد ينتج عنها قبول هذا الأخير بمطلب المعارضة والمتمثل في التوجه نحو التحول الديمقراطي مقابل التوقيع

---

[1] - إيمان، أحمد، «قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي»، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/03/20، ص 02.

[2] - نفس المرجع ، ص 03.

على عقد يضمن للنخبة الحاكمة داخل النظام عفوا سياسيا وبعض الامتيازات على أن لا تقف حجر عثرة في مواجهة السلطة الديمقراطية الجديدة مثل ما حدث في اليونان سنة 1973،والبرتغال سنة 1974، والبيرو سنة 1977، والأرجنتين سنة 1982[1]،وفي جنوب إفريقيا.

4–التحول الديمقراطي (من الخارج): وترتبط هذه الآلية من التحول بالضغوط الدولية الدافعة باتجاه التحول الديمقراطي ،وتستخدم الدول الضاغطة العديد من الأدوات للضغط على النظام السياسي غير الديمقراطي لتبني الخيار الديمقراطي، فقد تلجأ هذه الدول إلى العقوبات الاقتصادية و مقاطعة النظام السياسي دوليا وفق ما يعرف بمصطلح "العزلة الدولية"، وتتجسد العزلة الدولية اكثر من خلال تجميد عضوية النظام السياسي في المنظمات الإقليمية والدولية، ومن ناحية أخرى قد تلجأ الدول الضاغطة إلى التدخل العسكري لتغيير النظام السياسي التسلطي واستبداله بنظام أخر ديمقراطي، ومن بين الأمثلة المعاصرة على ذلك نذكر حالة العراق سنة 2003 عندما تدخل الجيش الأمريكي عسكريا تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل لإسقاط النظام السياسي العراقي واستبداله بنظام آخر ديمقراطي حسب الرؤية الامريكية.

شهدت عملية التحول الديمقراطي ولازالت تشهد عدة اجتهادات واهتمامات من قبل الباحثين ومراكز الأبحاث، في محاولة لتحليل هذه العملية من خلال تحديد أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتضح ذلك من خلال أهم النماذج التي قدمها بعض الباحثين في سبيل إيجاد نموذج يمكّن من تفسير عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان التي شهدت هذا التحول ،حيث لعبت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة دورا بارزا في حدوث بعض الاختلاف بين هذه النماذج ، ، ومن جهة أخرى فقد رأينا مما سبق تعدد مؤشرات التحول الديمقراطي واختلافها من مؤسسة إلى أخرى ، ما يزيد من تعقد ظاهرة التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: مداخل التحول الديمقراطي ونظرياته

تشتمل عملية التحول الديمقراطي على العديد من المداخل والنظريات، يصعب حصرها جميعا في هذه الدراسة إلا إننا اخترنا منها ما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، ويمكن تناول أبرز هذه المداخل والنظريات في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مداخل دراسة عملية التحول الديمقراطي

الفرع الثاني: نظريات التحول الديمقراطي.

[1] -علاء عبد القادر، بهجت، «التحول نحو الديمقراطية وأنواعها». مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد(01)،2011، ص205.

الفرع الأول: مداخل دراسة عملية التحول الديمقراطي:

يمكن دراسة موضوع التحول الديمقراطي إنطلاقا من عدة مداخل ومقاربات، نظرا لارتباطه بالعديد من المجالات، وفي ما يلي أبرز المداخل التي يمكن من خلالها دراسة عملية التحول الديمقراطي والتي ستعتمد عليها في تحليل عملية التحول الديمقراطي في تونس وتتمثل هذه المداخل في:

1-مدخل الثقافة السياسية:

تبرز أهمية هذا المدخل نظرا لمساهمته في دراسة أبعاد الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، حيث يتطلب ترسيخ النظام الديمقراطي وجود ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع[1]، وقد اهتم هذا المدخل بدراسة العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي ، فالثقافة السياسية بما تشمله من مجموعة القيم والمعتقدات المتعلقة بالعملية السياسية يمكن أن تساهم في عملية التحول الديمقراطي، إذا كانت تنطوي على تشجيع الحوار والمشاركة والتسامح الديني و الاستعداد للتفاوض وقبول الحلول[2]، وقد أكّدت نظريات الديمقراطية أن غياب هذه المعتقدات لدى القادة والجماهير لا يساعد على قيام نظام الديمقراطي، ولذلك فالديمقراطية تقتضي وجود ثقافة سياسية ذات مضمون محدد يمكن ان نطلق عليه الثقافة السياسية الديمقراطية[3]، والتي —حسب رأينا- لا يمكن لأي نظام سياسي أن يستغني عنها.

2-مدخل العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والتحول الديمقراطي:

يركز هذا المدخل على موضوع المتطلبات الاقتصادية للديمقراطية، حيث اهتمت العديد من الأدبيات برصد وتحليل طبيعة ومحددات العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والتحول الديمقراطي في عدد من الدول[4]، ولقد شهدت فترة الثمانينيات لجوء الكثير من الدول إلى سياسات التحرر الاقتصادي إما بإرادتها نتيجة لفشل السياسة الاقتصادية لهذه الدول أو بفعل الضغوط التي مارستها المؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي و البنك الدولي" ، ما نتج عنه الإتجاه نحو التحول الديمقراطي ،حيث تلجأ هذه المؤسسات إلى مبدأ المشروطية من خلال ربط مساعداتها المالية بالتحرر والانفتاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي عن طريق اجراء إصلاحات سياسية و إقتصادية ، وهناك العديد من الأمثلة الدالة على ذلك ، فالجزائر لجأت في أواخر ثمانينيات القرن الماضي إلى سياسة التحرر الاقتصادي والخصخصة بفعل ضغوط صندوق النقد الدولي حيث تراكمت الديون الخارجية وعجزت الدولة الجزائرية عن تسديدها بفعل انهيار الدخل الوطني بسبب تدني أسعار النفط، وقد نتج عن لجوء الجزائر إلى سياسة

---

[1] - حسن، توفيق إبراهيم، «الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية». حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد(23)،2003، ص27.

[2] - أحمد التهامي، عبد الحي، «الثقافة السياسية للتحول الديمقراطي». مجلة الديمقراطية، العدد(31)، 2008، ص 103.

[3] - عثمان، الزياني، «تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي» : من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/issues/2015/04/201542182130404427.htm , 2015/04/21 .

[4] - توفيق إبراهيم، حسن،«الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية» ، مرجع سابق، ص29.

التحرر الاقتصادي ، ولجوء النظام السياسي لمجموعة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية.و يربط هذا المدخل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ، حيث تزيد الحرية الاقتصادية من فرص حدوث التحول الديمقراطي.

2-مدخل العلاقة بين الإسلام والديمقراطية:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين الإسلام والديمقراطية في الدول العربية والإسلامية ، مثل دراسة إشكالية الحركات السياسية الإسلامية والتحول الديمقراطي، الإسلام السياسي ...الخ ، وتطرح قضية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية الكثير من التساؤلات ،كون أن هذا الموضوع يجمع بين مصطلحين متناقضين من حيث المبادئ والمنطلقات الفكرية ، حيث أثيرت عدة تساؤلات حول محددات العلاقة بين الإسلام و الحركات السياسية الإسلامية وافاقها وأبعادها من ناحية ، وبينه وبين الديمقراطية من ناحية أخرى[1]، فعلى سبيل المثال تسمح الديمقراطية للمرأة بالمشاركة في السلطة و تقلد مناصب رئاسية ووزارية ، بينما نجد أن الإسلام يضع مجموعة من الضوابط والشروط لمثل هذه العملية ولغيرها من العمليات التي لازالت تحمل العديد من الإشكالات بين الإسلام وقضية الديمقراطية، وما زاد من تعقيد القضية هو وصول الحركات السياسية الإسلامية إلى الحكم ، مثل الحالة التركية، والحالة المصرية قبل 30 جوان 2013. وأصبحت هناك تحديات كبيرة أمام الحركات السياسية الإسلامية في مجال ممارساتها السياسية في ظل التحول الديمقراطي وما يتضمنه هذا الأخير من بعض المتطلبات التي تتناقض مع مبادئ الإسلام من جهة ومبادئ الحركات الإسلامية من جهة أخرى.

3-مدخل حقوق الإنسان:

شهدت السنوات الماضية اهتماما كبيرا بمسألة حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، حيث صادقت العديد من الدول على الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، كما ازداد عدد المنظمات المعنية بحماية هذه الحقوق ، وتعتبر مسألة حقوق الإنسان وثيقة الصلة بالتحول الديمقراطي ، حيث يعتبر توافر ضمانات حماية هذه الحقوق مؤشرا على درجة التطور الديمقراطي[2]، ونلمس ذلك من خلال العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية لسنة 1966 لحقوق الإنسان والذي يتضمن مجموعة من الحقوق مثل التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، حيث تشير المادتين: (21)و(22) منه "يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به..." و"لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الاخرين..."[3]. تأسيسا على ما سبق يساعد مدخل حقوق الإنسان الدراسين لعملية التحول الديمقراطي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن والمنظمات الأخرى وذلك من خلال الوقوف

[1] - توفيق إبراهيم، حسن،«الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية» نفس المرجع السابق، ص 29.

[2] - حسن، توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص121.

[3] - سعد الله، عمر، مرجع سابق، ص64.

على مدى التزام الدولة بالسماح لمختلف فئات المجتمع بممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، فالدولة التي تقمع هذه الحقوق لا يمكن تصنيفها من الدول التي تشهد تحول ديمقراطي، والذي يتحقق حسب هذا المدخل من خلال احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطن.

4-مدخل المجتمع المدني:

يساعد هذا المدخل على تفسير عملية التحول الديمقراطي انطلاقا من تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي، ويتقاطع هذا المدخل مع النموذج السابق ل"لاري ديموند"،فلقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير موضوع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي- باعتبار المجتمع المدني يمثل أحد الفواعل الأساسية للتحول- فعلى سبيل المثال يصدر مركز "ابن خلدون للدراسات الإنمائية" (منظمة غير حكومية) كل سنة تقريرا حول المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الدول العربية، ويرصد هذا التقرير واقع المجتمع المدني في كل دولة عربية من خلال القراءة التحليلية للقوانين المتعلقة بمنظماته ، وأثبتت العديد من الدراسات أن المجتمع المدني بات يشكل أحد أهم المداخل المساعدة على تفسير عملية التحول الديمقراطي نظرا لمساهمته في عملية دعم المشاركة السياسية ، وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة ، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيل وتدريب وتجنيد قادة سياسيين جدد[1].

5-مدخل السياق الدولي:

يرتكز هذا المدخل في تفسيره لعملية التحول الديمقراطي الى العامل الدولي، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات المتعلقة بعملية التحول الديمقراطي في عدة بلدان، حيث أجمعت الكثير من هذه الدراسات على أنه لا يمكن اغفال العامل الدولي أو الخارجي في التأثير على الدولة بهدف تشجيع عملية التحول او تثبيطها، ويندرج تحت السياق الدولي مجموعة المنظمات والمؤسسات العالمية الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة الى الدول، وتحمل التجارب السابقة لعملية التحول الديمقراطي العديد من النماذج التي برز فيها دور السياق الدولي في عملية التحول خاصة من جانب الدول خاصة الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربي، كما تلعب المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية دورا في عملية التحول الديمقراطي. تجدر الإشارة أنه يمكن أن يكون السياق الدولي عاملا داعما أو معرقلا لعملية التحول الديمقراطي ويرجع ذلك الى مدى توافق مصلحة الدول الكبرى مع هذا التحول، وبالتالي لا يمكن علميا إغفال السياق الدولي عن عملية التحول الديمقراطي[2].

---

[1]- عباس، إيهاب عبد الله، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ودعم وتعزيز الديمقراطية". مجلة جامعة شندي، العدد(08)،2010، ص 85.

[2] - المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، "مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، مشروع بحثي مشترك، القاهرة، يوم الثلاثاء 19 يوليو 2005، ص 21.

6-مدخل الاعلام:

شهدت تجارب التحول الديمقراطي في الكثير من دول العالم الدور الأساسي الذي لعبته الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة، في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، وتعتبر وسائل الاعلام من المؤسسات الرئيسية في تشكيل الرأي العام الذي يعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية من خلال القدرة على خلق قيم ثقافية جعلت من وسائل الاعلام منبرا أساسيا في التسويق للقيم الديمقراطية أو مجابهتها[1]، ويفيد هذا المدخل الباحثين في مجال العلوم السياسية و الإعلام ، في التعرف على سلبية وإيجابية الدور التي تلعبه وسائل الاعلام في عملية التحول الديمقراطي و مقارنته بالأدوار الأخرى بالنسبة للباحثين في مجال العلوم السياسية، وقد شهدت السنوات الماضية ظهور وسائل إعلامية جديدة على الساحات السياسية والتحولات الديمقراطية بفعل التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، حيث ظهرت فضاءات التواصل الاجتماعي مثل "الفيسبوك" و"التويتر" وهو ما بات يعرف بوسائل الاعلام الجديد والتي لعبت دورا كبير في اندلاع الانتفاضات الشعبية في بعض الدول العربية مطلع 2011 ، مما ساهم في إثراء مدخل وسائل الاعلام في تفسير عملية التحول الديمقراطي.

الفرع الثاني: نظريات التحول الديمقراطي

يشتمل التحول الديمقراطي على العديد من النظريات المفسرة لهذه العملية والتي نذكر من أبرزها:

1-نظرية التحديث (Modernization theory):

يشير مفهوم التحديث الى عملية التغيير صوب مجموعة الأنماط من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطورت في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن السابع عشر[2]،و يقوم الإطار الفكري لهذه النظرية على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية هي المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثة هي البلدان المتطورة، كما تقوم هذه النظرية على التسليم بفكرة أن المجتمعات تسير من مرحلة التقليد إلى مرحلة الحداثة[3]، وتشمل عملية التحديث مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية، حيث يتم استراد النماذج المختلفة من الدول المتطورة الى مختلف الدول النامية ، وبالعودة إلى علاقة التحديث بالتحول الديمقراطي حسب هذه النظرية نجد أن العلاقة تتخطى مجرد المظاهر بل تغوص في عمق البنى الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التصنيع والتمدن ومؤشرات الرفاه

---

[1] - مصطفى، عوفي والطيب، بولوصيف، "الإعلام والتحول الديمقراطي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد (09)،2014، ص 81.

[2] - ريتشارد، هيجوت، نظرية التنمية السياسية (ترجمة: عبد الرحمان، عبدي وعبد الحميد، محمد)، الطبعة الأولى، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2001، ص09.

[3] - صالح، بلحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2008.

المادي فكلما ارتفعت هذه المؤشرات في مجتمع معين كان أقرب إلى التحول الديمقراطي حسب منظري هذه النظرية[1]. وفي واقع الأمر فإن نظرية التحديث مثلت النموذج الأكثر شيوعا في تحليل التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي خلال العقود الماضية ومرد ذلك إلى تأثير الاتصال والاحتكاك الثقافي في التغير الاجتماعي[2]، وتتمثل أيضا علاقة نظرية التحديث بعملية التحول الديمقراطي في أن هذه النظرية تربط بين مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة وبين القابلية للتحول الديمقراطي من جهة أخرى، واستنادا الى هذه النظرية فإن المجتمعات غير الرأسمالية وغير الصناعية تكون أبعد عن التحول الديمقراطي[3].

رغم مساهمة نظرية التحديث في تقديم تفسير لعملية التحول الديمقراطي إلا أنها أغفلت بعض النقاط الأساسية، مثل تجاهل دور النماذج غير الغربية في التحديث بل ركزت على التاريخ الغربي باعتباره نموذج عالمي للتنمية[4]، حيث لعبت النماذج غير الغربية دورا كبيرا في تطور وظهور النماذج الغربية التي تطورت على حساب الدو النامية من خلال الفترات الاستعمارية، ومن جهة أخرى فإن نظرية التحديث تكرس التبعية من خلال الترويج للنماذج الغربية بل وفي بعض الأحيان فرضها على الدول النامية، ومهما يكن الأمر فإن نجاح نظرية التحديث في تفسير عملية التحول الديمقراطي يرتبط مدى توافر الشروط الذي حددها منظروا هذه النظرية وعلى رأسهم "ليبيست".

2–النظرية البنيوية (structural theory):

تهتم هذه النظرية بدراسة أبنية السلطة وعلاقتها بطبقات المجتمع، و ترتكز في معظم تفسيراتها إلى عمليات التغير التاريخي طويلة المدى على مستوى هذه الأبنية وتستند النظرية البنوية في تفسيرها لعملية التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة"[5]،فالتحولات والتغيرات التي تطرأ على أحد أو مختلف أبنية وقوى السلطة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تحول ديمقراطي وتوضيحا لذلك فعملية التحول من نظام سياسي الى نظام سياسي آخر مرهون بسياق تفاعلي يتداخل فيه الصراع الطبقي مع أجهزة (بنى) الدولة ومع الجغرافيا السياسية بما لها من تأثير لا يقل أهمية عن المؤثرات الأخرى[6]، ويشدد الكاتب "بارينجتون مور" على أهمية الطبقات الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي ، حيث لعبت هذه الطبقات دورا كبير في الثورات الديمقراطية السابقة كالثورة الفرنسية

---

[1] - عز الدين، عبد المولى، «أضواء على التجربة التونسية في التحول الديمقراطي»: من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html#a2 , 28/05/2015.

[2] -حنان، محمد عبد المجبد، التغير الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث: دراسة تحليلية نقدية. الطبعة الأولى، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،2011، ص 50.

[3] - عبد المولى، عز الدين، مرجع سابق

[4] - محمد عبد المجيد، حنان، مرجع سابق، ص53.

[5] - محمد زاهي بشير، المغيربي، «الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي»: مراجعة عامة للأدبيات: من الموقع
http://lor.arabblogs.com/archive/2006/9/98408.html, 29/05/2015.

[6] - عبد المولى، عز الدين، نفس المرجع السابق

والتي ساهمت فيها العديد من الطبقات الاجتماعية خاصة الطبقة البرجوازية، حيث كانت في السابق تعتمد على المساعدات الملكية[1].

تعتبر النظرية البنيوية ، أحد النظريات الأساسية في تفسير عملية التحول الديمقراطي ، حيث تشكل بنى السلطة والبنى الاجتماعية أحد الفواعل الأساسية في عملية التحول ، فهذا الأخير يرتبط ارتباط كبيرا بطبيعة العلاقة بين أبنية السلطة وطبقات المجتمع، وعلى الرغم من نجاح النظرية البنيوية في تفسير عملية التحول الديمقراطي غلا أنها أغفلت الجانب الخارجي والجانب عبر قومي بما يتضمنه من علاقات وتفاعلات، حيث تتأثر الطبقات الاجتماعية بالحركات العالمية المدافعة عن الطبقات الاجتماعية ،كما تتأثر بالطبقات الاجتماعية في الدول المجاورة، فبذلك يكون تأثير العامل الخارجي مغيب في هذه النظرية.

3–النظرية الانتقالية (Transition theory):

تعتبر النظرية الإنتقالية التي جاء بها " دانكورت روستو " تحديا لنظرية التحديث التي جاء بها " ليبيست "، فقد أشار " روستو " في نظريته أن نظرية التحديث التي افترضها " ليبيست "كانت مدفوعة أساسا بالإهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى إستمرار وترسيخ الديمقراطية، بيد أن اهتمام "روستو" وغيره من الباحثين ،يتمحور حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول[2]،و ترتكز النظرية الانتقالية في تفسيرها لعملية التحول الديمقراطي بدرجة أولى على دور النخب في المراحل الإنتقالية ، وتهمل هذه النظرية الخلفيات التاريخية وتراكماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3]،

اعتمد أصحاب النظرية الانتقالية على دراسة بعض النماذج الديمقراطية، فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تمر بها عملية التحول الديمقراطي وهي[4]:

- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية
- مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم
- مرحلة القرار
- مرحلة التعود

---

[1] - بارينجتون، مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، (ترجمة: أحمد، محمود). الطبعة الأولى، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2008، ص87.

[2] - المغيربي، محمد زاهي بشير، مرجع سابق

[3] - عبد المولى، عز الدين، مرجع سابق

[4] -عمر، أبو الحسن بشير، «دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي فى دول الربيع العربي واشكالياته فى ظل المتغيرات الحالية»، الحوار المتمدن، العدد(4564)،2014.

حسب النظرية الانتقالية يتطلب التحول الديمقراطي وجود شعور بالوحدة الوطنية والانتماء، حيث تتخلل عملية التحول صراعات شديدة، كما يتطلب ضرورة اعتماد القواعد الديمقراطية واحترامها من مختلف الأطياف[1]، وبناءا على ما سبق فإن النظرية الانتقالية–بالإضافة إلى النظريتين السابقتين–تعتبر مهمة في تفسير عملية التحول الديمقراطي خاصة وأن متطلباتها تتناسب مع التحولات الديمقراطية الأخيرة.

تأسيسا على ما سبق قُدمت عدة تفسيرات لعملية التحول الديمقراطي، بسبب اختلاف النظريات في منطلقاتها الفكرية وتصوراتها، إلا أنها تعالج عملية التحول الديمقراطي من زاوية مؤثراته، حيث يختص كل مدخل ونظرية بتفسير عملية التحول من خلال إحدى هذه الزوايا، فقد يكون الاهتمام بالمؤثرات الداخلية أو الخارجية، السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو حتى الدينية في بعض الأحيان. رغم الاختلاف الحاصل بين هذه المداخل والنظريات إلا أنها تتفق على مركزية الدولة باعتبارها أحد الفواعل الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي ، كما تتفق على الملمح الاستشراقي ،حيث تستند إلى المجتمعات الغربية وتعتبرها المعيار الأفضل[2]، من جهة ، كما أن هذه النظريات والمداخل كانت وليدة الظروف التاريخية التي نشأت فيها من جهة ثانية، مما يشكل تحديا لها بظهور نظريات جديدة أخرى تواكب مرحلة تاريخية جديدة، وإجمالا فإن دراستنا هذه ستعتمد على هذه المداخل والنظريات في تفسير عملية التحول الديمقراطي في تونس كما سنرى لاحقا.

المطلب الثالث: آليات ومستويات دعم التحول الديمقراطي

حملت الخبرات الدولية للتحول الديمقراطي في طياتها الكثير من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بدراسة الظاهرة الديمقراطية بصفة عامة والتحول الديمقراطي بصفة خاصة، ومن بين هذه المصطلحات مصطلح" دعم التحول الديمقراطي" الذي ظهر نتيجة عدة تراكمات معرفية وتغيرات على مستوى السياسة الدولية تفاعلت فيها مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن نعرف عملية دعم التحول الديمقراطي بأنها مجموعة من المساعدات الكمية والكيفية تقدمها الدول أو المنظمات الدولية والمحلية إلى الدول التي تعيش مرحلة تحول أو انتقال ديمقراطي بهدف تعزيز الديمقراطية فيها، و قد ارتبطت هذه العملية ارتباطا وثيقا بالسياسة الخارجية للدول الكبرى، ولم يقتصر الأمر على الدول فقط بل تعداه إلى المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية حيث تشهد بعض تجارب التحول الديمقراطي على الدور الذي قامت به هذه المنظمات في سبيل دعم عملية التحول الديمقراطي.

---

[1]- Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model», Comparative Politics, , No. (03) (Apr., 1970),p 361.

[2] - عبد المولى، عز الدين، مرجع سابق

ظهر فكرة دعم التحول الديمقراطي في العالم منذ وقت طويل ، عندما أراد الرئيس الأمريكي " وودرو ويلسون" سنة 1917، جعل العالم "مكانا آمنا للديمقراطية"، ونلمس ذلك من خلال حديثه عن حق الأمم الكبيرة والصغيرة في حقوق الإنسان في كل مكان ، والحق في اختيار أسلوب الحياة والحكم الخاص بها، إلا أن أفكار" ويلسون" لم يكتب لها النجاح بفعل الأوضاع المتردية نتيجة تصاعد موجة الحروب والنزاعات[1].

مع بداية ثمانينات القرن الماضي أخذت فكرة دعم التحول الديمقراطي شكلا آخر، عندما أطلق الرئيس "ريجان" برنامجا عالميا لترويج الديمقراطية ودعمها ،من خلال تطوير البنية التحتية للديمقراطية عن طريق دعم حرية الصحافة والنقابات والأحزاب السياسية والجامعات[2]، وكانت السنوات الماضية قد شهدت اهتماما كبيرا بمسألة دعم التحول الديمقراطي خاصة بعد الحرب الباردة ، وشملت هذه العملية كلا من المستويين الداخلي والخارجي ،حيث تلعب الجهات الفاعلة الخارجية بالإضافة الى الجهات الفاعلة داخليا ومحليا، دورا مهما في تقديم مساعدات للحكومات المتحولة ديمقراطيا ،وتأخذ هذه المساعدات عدة استراتيجيات وآليات سلمية وغير سلمية[3]، وتتقدم الولايات المتحدة الأمريكية صدارة الدول المروجة للديمقراطية تاريخيا وكميا، حيث لعبت دورا مؤثرا في الكثير من التحولات والانتقالات الديمقراطية ، حيث طورت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سلسلة من الأدوات السياسية من أجل دعم التغيير الديمقراطي لأنظمة الحكم[4] شهدت عملية دعم التحول الديمقراطي عدة مجالات وأشكال مختلفة كالدعم الاقتصادي والعسكري بالإضافة الى مجموعة أخرى من الأساليب كإرسال الخبراء والمدربين والاستشاريين ..الخ.

منذ مطلع القرن الواحد والعشرين عرفت فكرة دعم التحول الديمقراطي انتشارا كبيرا بين الأوساط الدولية، ففي يونيو 2000 اجتمع في وارسو ما يعرف بمجتمع الديمقراطيات(Community of democracies) ،و هو منتدى عالمي يتكون من 120 بلد ليتم اعتماد "اعلان وارسو" الذي ألزم الدول بالعمل سوية لنشر الديمقراطية وتوطيدها[5]، بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، تغير مفهوم الترويج للديمقراطية وأصبح مرتبطا بمحاربة "التطرف الإسلامي" و الحد من التسلح النووي وفقا لرؤية الإدارة الأمريكية، وهو ما أدى إلى الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق.

---

[1] - غيورغ، سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير. (ترجمة: عفاف، البطاينة). الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 121.

[2] - سورنسن، غيورغ، مرجع سابق، ص 122.

[3]- Christopher ,Hobson and Milja ,Kurki, The Conceptual Politics of Democracy Promotion, London, Routledge,2011,p 03.

[4] - فرانسيس، فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق مابعد المحافظين الجدد. (ترجمة: محمد محمود، التوبة). الطبعة الأولى، الرياض: دار العبيكان، 2007، ص 174.

[5] - سورنسن، غيورغ، نفس المرجع السابق، ص 122.

في نفس السياق تبرز عدة مستويات لدعم التحول الديمقراطي، سنقوم بالتطرق إليها في نقطتين أساسيتين هما المستوى الدولي الخارجي والمستوى الوطني الداخلي.

الفرع الأول: المستوى الدولي لدعم عملية التحول الديمقراطي:

ويقصد بالمستوى الدولي، الأطراف الدولية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي، وتتمثل هذه الأطراف في:

1–الدول: تلعب الدول دورا بارزا في دعم عملية التحول الديمقراطي، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم عمليات التحول الديمقراطي في العديد من الدول ، كدول أوربا الشرقية التي شهدت موجة تحول ديمقراطي، وقد أنشأ الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريجان" الجمعية الاهلية للديمقراطية التي كانت تسعى إلى القضاء على الشيوعية والنظم المستبدة ، من خلال البرامج العديدة ضد المجموعات اليسارية وتحقيق الديمقراطية من خلال هذه البرامج[1]، ومن هنا ولحد الساعة لازالت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم عملية التحول الديمقراطي التي جعلتها ضمن أولويات سياستها الخارجية، كما أن الولايات المتحدة لازالت تمثل النموذج المناسب في دراسات العامل الدولي ودعم التحول الديمقراطي.

2–المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية: لا يقل دور المنظمات الدولية أهمية عن دور الدول في دعم عملية التحول الديمقراطي، فبالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية نذكر هيئة الأمم المتحدة التي لا زالت تسعى إلى دعم التحول الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية هي أحد اهم العوامل في تحقيق الأمن والسلم الذي يعتبر أحد الأهداف الكبرى التي تأسست من أجلها هيئة الأمم المتحدة، وكانت هذه الأخيرة قد أنشأت صندوقا يعرف ب"صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية" والذي أنشئ في أكتوبر سنة 2005، بطلب من الأمين العام للهيئة، حيث يسعى هذا الصندوق إلى دعم عمليات إرساء الديمقراطية من خلال تقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في تعزيز القيم الديمقراطية[2]، كما تمتلك الأمم المتحدة وسائل أخرى تدعم بها عملية التحول الديمقراطي مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . أما بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية فقد لعبت هي الأخرى دورا مهما في دعم الكثير من عمليات التحول الديمقراطي، فقد تأسست مجموعة معتبر من هذه المنظمات ، بعضها يهتم بدعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان و بعضها الآخر يختص بدعم عملية التحول الديمقراطي فقط مثل منظمة "بيت الحرية (freedo house)"و"المعهد الجمهوري الدولي(IRI)"و"(المعهد الوطني الديمقراطي(NDI)"و"مركز

---

[1] - جورج، سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي (عرض: عثمان، أحمد جاد الرب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2014.ص 05.

[2] - مكتب الأمم المتحدة للشَّرَاكات : من الموقع:

http://www.un.org/ar/partnerships ,06/06/2015.

الخبرة الدولية للأنظمة الانتخابية(ICES)"و" المركز الدولي للتحول الديمقراطي(ICDT)"...الخ ، وسنتحدث بالتفصيل في الفصول اللاحقة عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي باعتباره موضوع الدراسة.

3-المنظمات الإقليمية: أثبتت بعض تجارب التحول الديمقراطي في العالم دور المنظمات الإقليمية في دعم عملية التحول الديمقراطي، وأبرز مثالا على ذلك ما قام به الاتحاد الأوربي من دعم للتحول الديمقراطي في بلدان أوربا الشرقية، حيث أكد الاتحاد الأوربي سنة 1991 على أن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان هما قضيتان أساسيتان في سياسته الخارجية وهما حجر الزاوية في التعاون الأوربي[1].وتدعم المنظمات الإقليمية عملية التحول الديمقراطي عادة في الأقاليم التابعة لها بالدرجة الأولى إلا أن هناك بعض المنظمات الإقليمية الأخرى مثل الإتحاد الأوربي تدعم هذه العملية حتى خارج إقليمها وهو ما تجسده الكثير من مشاريع الإتحاد في الشرق الأوسط .

4-المؤسسات المالية الدولية: تدعم هذه المؤسسات عملية التحول الديمقراطي عن طريق الدعم المالي والإقتصادي والاستشاري، ومن أبرز هذه المؤسسات نذكر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي الصعود المتزايد لتطبيقات وسياسات الحكم الرشيد من قبل هاتين المؤسستين ، والإتجاه إلى تبني التعددية السياسية والحزبية في العديد من دول إفريقيا[2]، وهذا في إطار دعم الإصلاحات السياسية والديمقراطية ومن ثم دعم التحول الديمقراطي، والشواهد التاريخية تحمل مجموعة كثيرة من النماذج التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية في مجموعة من دول العالم ، حيث منحت هذه الدول مساعدات مالية وبرامج اقتصادية من أجل دعم عملية التحول.

الفرع الثاني: المستوى الوطني لدعم عملية التحول الديمقراطي:

بالإضافة إلى الأطراف الدولية الداعمة للتحول الديمقراطي هناك أطراف أخرى وطنية متعددة تدعم هذه العملية، وتتوزع على مختلف القطاعات داخل الدولة، ويمكن أن نجمل هذه الأطراف في:

1-الحكومة: تساهم الحكومات في كثير من الحالات في دعم عملية التحول الديمقراطي من خلال جملة الإصلاحات السياسية والديمقراطية أو تعديل القوانين المتعلقة بهذه الإصلاحات بهدف دعم عملية التحول

---

[1] - مصطفى، عبد الغني، مستقبل الديمقراطي في الوطن العربي في ظل الحوار العربي -الأوربي. الطبعة الأولى، القاهرة : المكتبة الأكاديمية،2009، ص30.

[2] - هناء، عبيد، «ما بعد المشروطية: تأثير النظام العالمي في مراحل التحول الديمقراطي». من الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2887.aspx ,01/06/2015.

الديمقراطي والارتقاء بمستوى الديمقراطية داخل هذه الدولة، كما تمول الحكومة بعض المشاريع الوطنية الهادفة إلى دعم التحول الديمقراطي.

2–البرلمان: تلعب المؤسسة التشريعية دورا كبيرا في دعم التحول الديمقراطي حيث يقوم بسن مجموعة من التشريعات التي ترسي قواعد الديمقراطية وتعالج الكثير من القضايا العالقة[1]، وتقوم المؤسسة التشريعية المنبثقة عن انتخابات حرة ونزيهة، بانتقاد الإصلاحات السياسية عند تناقضها مع مبادئ التحول الديمقراطي، وتصويب هذه الإصلاحات، كما تدافع عن حرية الرأي والتعبير، ولذلك تعتبر هذه المؤسسة أحد اهم الآليات الوطنية لدعم عملية التحول الديمقراطي نظرا لطبيعة دورها من جهة، وربطها بين الحكومة والمواطن من جهة أخرى.

3–المجتمع المدني: تناول العديد من المؤلفين في دراسات مختلفة موضوع المجتمع المدني و التحول الديمقراطي، حيث تطرقت هذه الدراسات على أهمية المشاركة المدنية والاجتماعية في الشؤون العامة للدولة من خلال إعادة إنتاج القيم التي من شأنها أن تفضي إلى السياسات الديمقراطية[2]،مما يؤكّد على أهمية المجتمع المدني بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي، إذ تساهم منظمات المجتمع المدني في حث المواطنين على المشاركة السياسية، و تقوم بتجنيد الكثير من المواطنين وتدريبهم على قواعد الممارسة الديمقراطية، كما تقوم منظمات المجتمع المدني –أيضا في بعض الدول– بتدريب المواطنين على مراقبة العمليات الانتخابية، ومن هنا تظهر أهمية الدور التي يقوم به المجتمع المدني عبر مختلف منظماته في ما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي.

4–القطاع الخاص: يساهم القطاع الخاص في دعم عملية التحول الديمقراطي من خلال الدعم المالي للمشاريع التدريبية الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية والتي تتطلب ميزانية معتبرة لنجاحها، ولا يقتصر دور القطاع الخاص على الدور المالي فقط بل يمكن أن يتعداه إلى بناء مراكز تدريبية تتعلق بتعزيز الديمقراطية، وبالتالي فإن دور القطاع الخاص في دعم التحول الديمقراطي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات والمنظمات الأخرى.

5–الإعلام: يلعب الإعلام عبر كافة أشكاله –وعلى المستويين الدولي والوطني– دورا كبيرا في دعم التحول الديمقراطي، نظرا لتأثيره المباشر على مختلف الفئات الاجتماعية وهذا ما يمكنه من بلورة وتشكيل الرأي العام، وتساهم وسائل الإعلام في حث المواطنين على المشاركة السياسية حيث تنظم القنوات التلفزيونية والإذاعية بعض

---

[1] -عبد الفتاح، ماضي، "البرلمانات وعملية التحول الديمقراطي"، النهضة، العدد(01)، 2015، ص 05.

[2] - Spencer,Wellhofer,Democracy ,Fascism and civil society in a book (Robteutscher, Sigrid , Democracy and the Role of Associations: Political , organizational and social contexts). First Edition, London: Routledge, 2005, page 19.

الحوارات والبرامج الأكاديمية حول موضوع الديمقراطية والذي ما من شأنه أن يزيد من فهم المواطنين لمختلف القضايا السياسية، حيث تعتبر الثقافة السياسية–كما رأينا سابقا–متطلبا أساسيا لعملية التحول الديمقراطي.

في ختام هذا المبحث–وبعد الدراسة النظرية لعملية التحول الديمقراطي–تم التوصل إلى عدة حقائق نظرية حول موضوع التحول الديمقراطي، أبرزها أنه ظاهرة معقدة تتداخل وتتشابك معها الكثير من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد المداخل والمقاربات المفسرة لظاهرة التحول، مما ساهم في الزيادة الكبيرة في عدد الدراسات المرتبطة بالديمقراطية بصفة عامة والتحول الديمقراطي بصفة خاصة.

أصبحت عملية دعم التحول الديمقراطي تمثل أحد الأولويات الدولية والوطنية، وذلك نظرا لأهميتها في تحقيق السلام كما تعتقد أغلب الدول والمنظمات ، وتتم عملية الدعم هاته عبر المستويين الدولي والوطني ، فهذه المستويين وإن اختلفت أطرافهما أو وسائلهما إلا أنهما ساهما وبشكل كبير في دعم عدة تحولات ديمقراطية، و على الرغم من أننا استطعنا أن نفصل بين هذه المستويات من الناحية النظرية، إلا أنه لا يمكن الفصل بينها من الناحية الواقعية فقد أثبتت العديد من تجارب التحول الديمقراطي، تداخل هذه المستويات حيث يكون الدعم موجها من أطراف دولية وأطراف محلية.

الخلاصة والاستنتاجات

من خلال الدراسة النظرية لكل من المنظمات الدولية غير الحكومية والتحول الديمقراطي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في ما يلي:

– أن تطور المنظمات الدولية غير الحكومية تأثر بفعل تردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية على مستوى البيئة الدولية خصوصا عقب اندلا ع موجة الحروب العالمية، والذي صاحبه تطور في أدوار ووظائف هذه المنظمات التي ارتقت إلى الأدوار التنموية، حيث اهتمت بقضايا السلم والأمن والقضايا الإنسانية، ولم تهتم بقضايا التنمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية لتصير بذلك إحدى الفواعل في السياسة الدولية.

–تتعدد أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية بتعدد وتنوع معايير تصنيفها، وتتمثل أهم هذه المعايير في المعيار الجغرافي، الوظيفي والسياسي، الجندري أو العضوي، الديني والثقافي، كما تأخذ المنظمات الدولية غير الحكومية عدة أشكال تحددها طبيعة اختصاص المنظمة وتتمثل أهم هذه الأشكال في المنظمة، الشبكة، الاتحاد، الجمعية، المركز، المعهد، المؤسسة، الهيئة، الرابط، الجماعة، اللجنة.

–شهدت دراسات التحول الديمقراطي تقديم عدة نماذج لظاهرة التحول الديمقراطي، وهي مستمدة من تجارب التحول الديمقراطي في بعض الدول، ومن بين أهم النماذج نذكر، نموذج ‘‘صموئيل هنتنغتون"، نموذج"مايكل ماكفول"، نموذج " لاري ديموند"، حيث ساهمت هذه النماذج في تفسير عملية التحول الديمقراطي في بعض الدول.

– تلعب العديد من الأطراف الدولية والمحلية أدوارا مختلفة في دعم عملية التحول الديمقراطي على المستويين الدولي والمحلي، تختلف درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى حيث تتحكم في ذلك عدة معطيات سياسية واقتصادية والمرتبطة بعامل المصلحة سواء على المستويين الدولي أو المحلي

–اقترنت عملية دعم التحول الديمقراطي في السنوات الأخيرة اقترانا كبيرا بالسياسة الخارجية لبعض الدول وصارت أحد قضاياها (السياسة الخارجية)، وتتصدر ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت دعم الديمقراطية والترويج لها ضمن أولويات سياستها الخارجية منذ ثمانينات القرن الماضي.

الفصل الثاني: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي

منذ أواخر القرن العشرين شهدت عمليات دعم التحول الديمقراطي زيادة معتبرة ، على المستويين الدولي والمحلي، فعلى المستوى الدولي تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية أحد أبرز الفواعل الدولية في مجال التحولات الديمقراطية، وذلك نظرا لما تقدمه من دعم لهذه التحولات، حيث لم يعد يقتصر دور هذه المنظمات على الوظائف التقليدية مثل الأدوار الإنسانية ، بل تعداه إلى ظهور أدوار جديدة ترتبط بمجال دعم التحول الديمقراطي وتستهدف بالدرجة الأولى الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا أو الدول الحديثة العهد بالتحول.

قدمت بعض التجارب السابقة للتحول الديمقراطي عدة نماذج وأمثلة تجلى فيها دور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم هذا التحول، كما تقدم بعض التجارب الحالية للتحول الديمقراطي أمثلة حية عن هذا الدور الذي باتت تلعبه هذه المنظمات على نطاق واسع من دول العالم، خصوصا وأن بعضها يختص فقط في مجال دعم التحول الديمقراطي على عكس بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى التي تجمع بين وظيفة دعم التحول الديمقراطي والوظائف الأخرى، وتختلف وتتنوع أشكال هذا الدعم المقدم من قبل تلك المنظمات ،فقد يكون الدعم عن طريق ورش أو برامج تدريبية، أو دليل توجيهي، أو تنظيم مؤتمرات وندوات وملتقيات، و قد يكون عن طريق اصدار التقارير.

أمام تعدد المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للتحول الديمقراطي، سنحاول في هذا الفصل إبراز أهم الوظائف والادوار الأساسية التي تقوم بها في هذا المجال عبر دول مختلفة من العالم، من خلال التطرق إلى أبرز المجالات التي شملها هذا الدعم والمتمثلة في المجال الحكومي، الحزبي، الصحافي، البرلماني، المجتمع المدني–والتي تعتبر أبرز الفواعل الأساسية في عمليات التحول الديمقراطي–من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الحكومات والأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام.

المبحث الثالث: تحديات المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الحكومات والأحزاب السياسية

ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم العديد من الحكومات والأحزاب في العديد من الدول بهدف مساعدتها على الارتقاء إلى مصاف الدول الديمقراطية، وهذا ما أثبتته الكثير من التجارب في هذا الصدد، وتجدر الإشارة أن أشكال الدعم تختلف من منظمة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وذلك بفعل مجموعة من العوامل المرتبطة بطبيعة المنظمة من جهة وطبيعة النظام السياسي من جهة أخرى، وتستهدف العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها للتحول الديمقراطي المجالين الحكومي والحزبي باعتبارهما أحد أهم العوامل المحددة لعملية التحول الديمقراطي كما رأينا سابقا، حيث يتم من خلالهما تقييم هذه العملية.

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على مختلف الأدوار التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في سبيل دعم التحول الديمقراطي عن طريق الدعم الحكومي والحزبي من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الدعم الحكومي.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الدعم الحزبي.

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الدعم الحكومي

قامت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بمساعدة الكثير من الحكومات، خاصة حكومات الدول النامية، وذلك عبر عدة مجالات أهمها، الدستور، العدالة الانتقالية، الانتخابات، وتمثل هذه العناصر الثلاثة أحد أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام الحكومي خصوصا في مرحلة التحول، كونها المحدد الرئيسي لعملية التحول الديمقراطي الذي يتوقف نجاحه على مدى توافر هذه العناصر، وبالتالي فإن دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للتحول الديمقراطي في إطار المجال الحكومي يشمل كل من الإصلاح الدستوري، الانتخابات، العدالة الانتقالية، دعم البرلمان، ومن خلال ذلك يمكن تقسيم هذا المطلب إلى العناصر التالية:

الفرع الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية والإصلاح الدستوري

الفرع الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية والانتخابات

الفرع الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية والعدالة الانتقالية

الفرع الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية والدعم البرلماني

الفرع الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية والإصلاح الدستوري

تعتبر الدساتير أحد المحددات والمعايير الأساسية في تقييم تجارب التحول الديمقراطي نظرا للمكانة التي يحتلها الدستور في المنظومة القانونية داخل الدولة من جهة، ومن طبيعة القواعد القانونية التي يتضمنها الدستور من جهة أخرى، وتشهد عملية الاصلاح الدستوري في مرحلة التحول الديمقراطي اهتماما كبيرا من قبل صانعي القرار والمختصين، نظرا لأهمية الدستور وقدرته في الحفاظ على عملية التحول الديمقراطي من خلال تنظيم العلاقة بين السلطات وضمان استقلالية المؤسسات ، والتكفل بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين دون تمييز عرقي أو طائفي بما يحقق الوحدة والتماسك الوطني، كما يعزز الدستور عملية التحول الديمقراطي من خلال الإقرار بمبدأ التعددية السياسية وحق التداول على السلطة .

تحمل الكثير من التجارب نماذج وأمثلة عن مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع بعض الدساتير في دول مختلفة من العالم، وفي ظل نقص الخبرة والتكوين للكثير من واضعي الدساتير الوطنية وعجزهم عن تصميم وتنفيذ عملية وضع الدستور، نظمت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية ورشات عمل وملتقيات وندوات وبرامج تدريبية وتأليف الدلائل المتعلقة بكتابة الدستور في عدة دول ، فقد قدمت منظمة (Interpeace)* ، برنامجا خاص بوضع الدساتير وعنوانه "وضع الدساتير من أجل السلام"[1]، وتمت صياغة هذا المشروع في دليل على شكل كتاب يحمل عنوان "وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية ، ويقدم هذا الدليل إرشادا عمليا وشاملا لكل من الفاعلين الدوليين والوطنيين حول تصميم وتنفيذ ودعم عمليات وضع الدساتير، وتعتقد منظمة انتر بيس أن هذا الدليل سيظل اداة مفيدة لأي بلد عازم على الشروع في إصلاحه الدستوري[2].

في ليبيا عقدت مبادرة "إدارة الأزمات CMI بالتعاون مع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي ورشة عمل في مدينة إسطنبول التركية تحت شعار "المصادر الطبيعية والعملية الدستورية"[3]، وتعتبر "مبادرة إدارة الأزمات" منظمة دولية غير حكومية مستقلة تختص بتحقيق السلام ومنع حدوث الصراعات، وتساهم في تسوية النزاعات عبر إجراء الوساطة ودعم جهود الوساطة وإقامة الحوارات وبناء القدرات[4].تناولت هذه الورشة مجموعة كثيرة من النقاط أبرزها قدرة المصادر الطبيعية في الدستور على بناء السلام في ليبيا حيث تعيش هذه الأخيرة

---

* - هي منظمة دولية غير حكومية تمول أعمال بناء السلام في دول مختلفة من العالم ولها برنامجا خاصا حول وضع الدساتير يشارك فيه أكثر من 300 خبير.

[1] -ميشيل، براندت واخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية. لبنان: منظمة انتر بيس، 2012، ص 08.

[2] نفس المرجع ، ص 05.

[3] -إدارة الأزمات ، ورشة عمل بإسطنبول حول العملية الدستورية في ليبيا.
. http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/79039 , 2015/07/06.

[4] -نفس المرجع

تدهورا أمنيا خطيرا في ظل غياب مؤسسات سياسية منتخبة، وجمعت الورشة مختلف التشكيلات والعناصر الفاعلة في البلاد بما في ذلك الممثلين السياسيين وأعضاء البرلمان ، ومسؤولي المجالس البلدية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني[1].

تقوم المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI) بالإضافة الى المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى بتدريب أعضاء اللجان المختصة بصياغة الدستور وبعض القيادات الحزبية، خاصة في الدول التي تشهد عملية كتابة دستور جديد، ففي ليبيا أيضا نظمت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ورش عمل حول كتابة الدستور الليبي يومي 2014/09/05 و 2014/09/06 ، وقسمت هذه الورش إلى ثلاث ورشات، الورشة الأولى حول المشاركة الشعبية وصياغة الدستور ، والورشة الثانية حول الحقوق والحريات في الدستور الليبي ، والورشة الثالثة حول الهيئات الدستورية المستقلة[2]، وشهدت هذه الورش مشاركة العديد من الباحثين و منظمات المجتمع المدني الليبي، وتعتبر المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية منظمة دولية غير حكومية مقرها الرئيسي في مدينة برلين بألمانيا ، وتسعى هذه المنظمة إلى تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين ومساءلة مؤسسات الدولة وتطوير المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم[3].

أصدرت المنظمات الدولية غير الحكومية العديد من التقارير حول بعض الدساتير حول العالم، فقد أصدرت منظمة العفو الدولية عدة تقارير عن التعديلات الدستورية الجديدة في بعض الدول حيث تقيّم المنظمة هذه التعديلات انطلاقا من مجموعة من المعايير أبرزها مدى احترام الدستور للحريات الدينية والأقليات، بالإضافة إلى حرية التجمع وانشاء الجمعيات والمنظمات ومدى احترام حقوق الانسان، ففي مصر أصدرت منظمة العفو تقريرا انتقدت فيه الدستور المصري الجديد لعدم نصه على على ضمان حرية الأديان[4].

من خلال ما سبق نجد أن السنوات الأخيرة منذ 2001 شهدت زيادة معتبرة في دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للحكومات في مجال الإصلاحات الدستورية خاصة فيما يتعلق بكتابة الدساتير وصياغتها، حيث لعبت هذه المنظمات دور توجيهيا واستشاريا للكثير من الحكومات عند صياغة تلك الدساتير، عبر مجموعة مختلفة من

---

[1] - libya: discissions on natural resources and the constitutional process: http://www.cmi.fi/en/media-en/news/nas/277-libya/1034-libya-discussions-on-natural-resources-and-the-constitutional-process . 01/07/2015.

[2] - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية تنظم وش عمل حول الدستور الليبي: http://www.cdalibya.org , 05/07/2015.

[3] - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية : http://democracy-reporting.org/who-we-are.html , 22/06/2015.

[4] -رانيا، نبيل، « العفو الدولية تنتقد الدستور المصري الجديد لتمييزه ضد الأقليات »: http://www.masress.com/alahaly/29463 ,20/06/2015.

الآليات أبرزها الورش التدريبية والملتقيات والندوات، ومن هنا تبرز أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإصلاحات الدستورية ومن ثم دعم الحكومات.

الفرع الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية والانتخابات

تعتبر الانتخابات أحد المتطلبات الأساسية لعملية التحول الديمقراطي كونها تمنح النظام السياسي الشرعية ، بالإضافة إلى كونها تسمح بفتح أبواب المشاركة السياسية لمختلف الأطياف داخل كل دولة وتمنع بدرجة كبيرة الاتجاه نحو العنف ، فعلى المستوى الوطني و مع تزايد أهمية العمليات الانتخابية شهدت العديد من الدول اهتماما كبيرا بها، حيث رصدت لها ميزانيات كبيرة ، أما على المستوي الدولي فإن تزايد أهمية الانتخابات دفع بالعديد من الدول و المنظمات الدولية –خاصة غير الحكومية– إلى الاهتمام بدراسة ظاهرة الانتخابات من خلال متابعة سير العمليات الانتخابية في دول العالم، ومع انتشار الموجه الثالثة للديموقراطية كما سماها "هنتنغتون" ظهرت أشكال عديدة من المساعدات الأجنبية لدعم التحول الديمقراطي ، والتي تعتبر المساعدة الانتخابية أحد أشكالها[1].

في إطار تزايد الاهتمام الدولي بالانتخابات وقعت مجموعة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على ما يعرف ب "إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات و مدونة قواعد سلوك للمراقبين الدوليين" ، وصادقت اكثر من 23 منظمة دولية حكومية و غير حكومية على هذا الإعلان، كما يحدد هذا الإعلان أهم القواعد الأساسية التي تحكم عمل المنظمات الدولية في مجال مراقبة الانتخابات من خلال تحديد القواعد المنهجية حول المراقبة الدولية للانتخابات والالتزامات التي تحكم عمل المنظمات في هذا المجال(المراقبة الدولية للانتخابات)، وبالإضافة إلى الإعلان السابق تم إطلاق اعلان آخر أطلق عليه " إعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية الانتخابات من قبل المنظمات المدنية وميثاق الشرف لمراقبي الانتخابات المدنيين الحياديين " ، ويركز هذا الإعلان على عنصر الحيادية من قبل المنظمات المدنية القائمة على الاشراف على الانتخابات، يذكر أن هذا الإعلان تم اطلاقه بمبادرة من الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين بتاريخ 03 أبريل 2012 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وكانت العديد من المنظمات قد صادقت على هذا الإعلان ودعمته، و الهدف من هذا الإعلان بالإضافة إلى الإعلان السابق هو توحيد المعايير الدولية لمراقبة الانتخابات ، حيث باتت استراتيجية اطلاق الإعلانات ومدونات السلوك ومواثيق الشرف تمثل أحد الإستراتيجيات المعاصرة للعديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، نظرا لما توفره من السرعة والدقة في أداء وظائف هذه المنظمات .

[1]- شيماء، إبراهيم زكريا، "الرقابة الدولية على الانتخابات في غرب افريقيا" ، مجلة افاق إفريقية، العدد (42)، 2014، ص 61.

تحمل التجارب السابقة والحالية العديد من النماذج التي يبرز فيها دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الدعم الانتخابي للعديد من حكومات الدول، من خلال الإشراف الدولي على الإنتخابات، الذي برزت فكرته عندما استقلت العديد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتخلصت من نظم استبدادية وسارت في طريق التحول الديمقراطي[1]، ويهدف الإشراف الدولي على الانتخابات من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية الى مساعدة الحكومات على تنظيم انتخابات نزيهة تتناسب مع المعايير الدولية لنزاهة الانتخابات.

شهدت أغلب دول العالم في السنوات الماضية تنظيم عدة جولات انتخابية شاركت في الرقابة عليها مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية، بغرض تعزيز الكيانات الديمقراطية الناشئة من خلال الكشف عن عمليات التجاوز أو التزوير في الانتخابات وردعها بما يدعم عملية التحول الديمقراطي[2]، وبذلك قامت العديد من الدول بالإستعانة ببعض المنظمات الدولية غير الحكومية والمتخصصة في الشؤون الانتخابية. ففي مصر قامت الحكومة المصرية باستدعاء مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل مراقبة الانتخابات الرئاسية سنة 2014، ومن بين هذه المنظمات (منظمة الديمقراطية العالمية، معهد السلام الدولي، منظمة الشفافية الدولية، الشبكة الدولية للحقوق والتنمية...) وقد بلغ عدد المراقبين المشاركين في بعثات المنظمات الدولية غير الحكومية 240 مراقبا أجنبيا[3]، ويستند عمل هذه المنظمات على تسجيل الملاحظات حول سير العملية الانتخابية ثم يتم إصدارها في شكل تقارير من قبل هذه المنظمات، فبالعودة إلى المثال السابق سجلت المنظمات الدولية غير الحكومية في مصر – من خلال رقابتها على الإنتخابات الرئاسية المصرية–لسنة 2014– عدة ملاحظات متباينة وجهت للنظام السياسي المصري ومن ثم الى اللجنة المشرفة على تنظيم هذه الانتخابات، وكمثال آخر على مراقبة المنظمات الدولية غير الحكومية للانتخابات في افريقيا ، قام "مركز كارتر"– وهو أحد أعرق المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال مراقبة الانتخابات– في سنة 2001 بمراقبة الانتخابات الرئاسية في زمبابوي ، والتي أجريت في ظروف دولية ومحلية غير مستقرة ، في ظل جود خلافات حادة بين حركة التغيير الديمقراطية المعارضة بزعامة "مورغان تسفانغراي" و حكومة الرئيس "روبرت موغابي"[4] من جهة، والتوترات التي شهدتها الساحة الدولية في تلك الفترة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من جهة أخرى، وكان المركز قد أصدر تقريرا نهائيا ومفصلا حول

---

[1] - عبد الغفار، سليمان، «الرقابة الدولية على الانتخابات الرئاسية»، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد (54)، أبريل 2014، ص 122.

[2] - أيمن، سلامة، «الرقابة الدولية على الانتخابات البرلمانية ودعاوى السيادة»، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد (50)، أبريل 2013، ص 111.

[3] -هاني، خلاف، «الانتخابات الرئاسية والمتابعة الأجنبية»، الديمقراطية، العدد (55)، يوليو 2014، ص 117.

[4] - «المعارضة تتعهد بإزاحة موغابي في انتخابات زمبابوي»: من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/international/2001/12/22 , 09/08/2015.

هذه العملية الانتخابية . وبالتالي فإن القارة الإفريقية تعتبر أحد أبرز النماذج التي يتضح فيها دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الرقابة على الانتخابات.

لا يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية على المراقبة الدولية للإنتخابات بل يتعدى ذلك الى تقديم المساعدات الانتخابية التي تتمثل بشكل أساسي بقيام المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى بتقديم الدعم الفني أو المالي أو المشورة للمؤسسات الوطنية القائمة على إدارة الانتخابات بهدف رفع كفاءة إدارة العملية الإنتخابية[1]، وتشمل مشاريع المساعدة الانتخابية –خاصة الدول المتحولة أو المنتقلة ديمقراطيا– في الغالب– العديد من المجالات أهمها بناء قدرات هيئات إدارة الانتخابات ، حملات توعية الناخبين والمواطنين، الدعم اللوجيستي للإنتخابات...الخ[2]، فقد قامت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية كالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES بتطوير دورات متخصصة قصيرة الأمد نسبيا لفائدة العاملين في إدارة الانتخابات والتي تم تنفيذها في عدة دول ومناطق كـ سيراليون ونيجيريا[3].

من خلال ما سبق يتضح ان دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للتحول الديمقراطي من خلال تقديم الدعم الانتخابي، له وجهين أساسيين، وجه يتمثل في الرقابة على الانتخابات، و وجه يتمثل في المساعدة الفنية للانتخابات، وقد شهدت السنوات الماضية تطور جديد حول الدعم الدولي للانتخابات يتمثل في إطلاق إعلانات مبادئ ومواثيق شرف ومدونات سلوك الهدف منها كما أشرنا سابقا، هو توحيد المعايير الدولية للانتخابات وإصدار قانون يتعلق بدور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في المجال الانتخابي وبقية المجالات الأخرى، من خلال تحديد الكيفيات والضوابط التي تحكم عمل هذه المنظمات.

الفرع الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية والعدالة الانتقالية

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم الحديثة في مجال حقوق الإنسان ، حيث يرجع البعض بدايات ظهوره الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا بعد محاكمات "نورمبيرغ" بألمانيا، أثناء محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب من النازيين، ثم تجسد مصطلح العدالة الانتقالية بمفهومه الحديث بصورة أكبر في العديد

[1] - سليمان، عبد الغفار، مرجع سابق، ص 122.

[2] - المساعدة الإنتخابية: من الموقع:

http://aceproject.org/electoral-advice-ar/EA-ar/627644645633627639 62f629?set_language=ar2 22/08/2015.

[3] -«الدورات التعليمية لتأهيل موظفي الإدارة الانتخابية»، من الموقع:

http://aceproject.org/ace-ar/topics/em/emf ,19/08/2015.

من محاكمات حقوق الإنسان في بعض دول اوروبا و أمريكا اللاتينية[1]، لتشمل بعد ذلك باقي مختلف القارات، و تُعرّف العدالة الانتقالية بشكل عام بأنها مجموعة التدابير والإجراءات و الآليات القضائية وغير القضائية التي تُتَّبع من أجل إعادة تطبيع الأوضاع الحقوقية والسياسية و الاجتماعية والمؤسسية في بلد ما من البلدان التي عاشت أو تعيش أوضاعا سياسية متأزمة[2]، ويشمل تطبيق العدالة الانتقالية أربعة عناصر أساسية هي لجان الكشف عن الحقائق ، المحاكم الجنائية ، برامج جبر الضرر والتعويضات، الإصلاح المؤسسي، وفي نقطة اخرى ترتبط العدالة الانتقالية بمناطق الصراعات والثورات والانتقالات الديمقراطية، حيث تشهد هذه المناطق عادة انتهاكات عديدة لحقوق الانسان.

شغل موضوع العدالة الانتقالية اهتمام مختلف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ،حيث سنّت العديد من الدول قوانين تتعلق بالعدالة الانتقالية ، أما على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية فقد وضعت الكثير من هذه المنظمات قضية العدالة الانتقالية ضمن سلم أولوياتها ، و كانت على الأقل السنوات الماضية منذ بدايات القرن الواحد والعشرين قد شهدت زيادة كبيرة في مطالب الرأي العام الدولي بمحاسبة المتورطين في ارتكاب جرائم تتنافى مع حقوق الإنسان من خلال تطبيق العدالة الانتقالية ، حيث شهد منتصف القرن العشرين موجة من الحروب والتمردات المسلحة و النزاعات العرقية والدينية والممارسات القمعية ، تسببت في معاناة إنسانية كبيرة ، بفعل المجازر و الإبادات الجماعية وأعمال التعذيب الشنيعة ، في ظل المحاكمات الشكلية لمرتكبي هذه الجرائم ، حيث كان الإفلات من العقاب يمارس بشكل مؤسسي يحمي مرتكبي هذه الجرائم[3].

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية أحد أبرز الفواعل التي لعبت دورا كبيرا في بلورة الرأي العام الدولي حول قضية العدالة الانتقالية من خلال تبني عدة استراتيجيات أهمها تقديم الخبرات الى المؤسسات الحكومية من أجل احترام مبادئ العدالة الانتقالية ، ومن بين هذه المنظمات نجد " المركز الدولي للعدالة الانتقالية ICTJ " الذي يعتبر أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية المدافعة عن قضايا العدالة الإنتقالية حول مختلف قارات العالم ، حيث يعمل المركز على مساعدة البلدان الساعية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال

---

[1] - علاء الدين، "رشوان، مفهوم العدالة الإنتقالية ودور المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة": من الموقع: https://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol , 18/08/2015.

[2] -عبد الكريم، أحمد مولاي، "الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الإنتقالية"، مجلة تبين، العدد(11)، شتاء 2015، ص 17.

[3] -عبد الحسين، شعبان، "العدالة الإنتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية". ورقة مقدمة في إطار حلقة نقاشية حول العدالة الإنتقالية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 8 ماي 2013، ص 103.

التوثيق وإجراء البحوث الاستراتيجية للمؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية ، كما يساعد على وضع استراتيجيات العدالة الانتقالية التي تتألف– حسب المركز– من خمسة عناصر أساسية تتمثل في[1]:

– إقامة الدعاوى القضائية على الجناة.

– توثيق الانتهاكات من طرف الجهات غير القضائية مثل لجان الحقيقة.

– إصلاح المؤسسات المنتهكة لحقوق الإنسان.

– تقديم التعويضات للضحايا.

– تعزيز المصالحة.

وكأمثلة على نشاطات المركز نجد أنه قام بدعم المؤسسات الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2010 عبر إصدار خطوط توجيهية للمسؤولين الحكوميين حول إصلاحات ما بعد النزاع في قطاع الأمن نظرا لارتباطه الوثيق بموضوع العدالة الانتقالية، كما قام المركز في نفس البلد بفحص أهلية القطاع الأمني[2]، وفي كولومبيا يعمل المركز ويركز على تقوية الآليات الوطنية لحماية حقوق الضحايا من خلال تقديم النصح الفني لمؤسسات الدولة الرئيسية وتدعيم الإصلاحات السياسية التي تعمل على حماية حقوق الضحايا من خلال العمل المباشر مع المشرّعين والمسؤولين الحكوميين[3]، و في قبرص نظم المركز مجموعة ورش ودورات تدريبية ونقاشات عامة للقادة الحكوميون حول المصارحة وتخليد الذكرى والتوثيق، وقدم مساعدات فنية حول تضمين التوثيق وحفظ السجلات[4] وهي أمور أساسية بالنسبة لموضوع العدالة الانتقالية.

إن التركيز على دور المركز الدولي للعدالة الانتقالية في هذه النقطة يرجع إلى عامل التخصص حيث يختص هذا المركز بالبحث في قضايا العدالة الإنتقالية فقط على عكس المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى التي تجمع في إختصاصها بين العدالة الإنتقالية والتخصصات الأخرى خاصة حقوق الإنسان ، ولكن هذا التركيز لا يغفل دور المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى في الدفاع عن قضايا العدالة الإنتقالية ، فهي تقوم بتنظيم دورات تدريبية وعقد ورش وندوات إلى مختلف الأطراف — ومن بينهم الأطراف الحكومية– حول العدالة الإنتقالية، فعلى سبيل المثال يقوم كل من المعهد العربي والمنظمة العربية لحقوق الانسان بتنظيم عدة دورات تدريبية وندوات دولية

[1] - التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الإنتقالية. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الإنتقالية، 2004، ص 01.

[2] - إصلاح المؤسسات: من الموقع :
https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/institutional-reform , 25/08/2015.

[3] - كولومبيا: «التسريح وقانون العدالة والسلام ومبادرات أخرى»: من الموقع:
https://www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/colombia , 25/08/2015.

[4] - دور المركز الدولي للعدالة الإنتقالية في قبرص: من الموقع:
https://www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/cyprus , 26/08.2015.

وإقليمية ومحلية حول العدالة الإنتقالية ، ويستجلب لها أفضل الخبرات و الكفاءات العالمية والعربية، ليتوج هذه النشاطات بإصدار كتب مختلفة مثل كتاب "مشروع المبادئ التوجيهية للعدالة الإنتقالية في الوطن العربي"[1] ، كما نظم مركز القاهرة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ندوة حول "مفهوم العدالة الإنتقالية" بحضور شخصيات حكومية ، وتطرقت الندوة الى مضامين العدالة الإنتقالية كلجان تقصي الحقائق و فكرة التعويضات وعلاقتها بالمصالحة.

تأسيسا على ما سبق يتبين أن قضية العدالة الإنتقالية تمثل أحد المطالب والأهداف التي تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى تحقيقها –بالإضافة إلى الأهداف الأخرى– في ظل التدهور الكبير في مجال حقوق الإنسان بفعل انتشار موجات العنف المصاحبة للتحولات الديمقراطية والثورات الشعبية والحروب الأهلية ، حيث تبرز الحاجة إلى وجود تطبيق لمبدأ العدالة الإنتقالية ، الأمر الذي أدى إلى الزيادة الكبيرة في اهتمام الرأي العام الدولي والمحلي بمختلف مكوناته ، بهذه القضية كونها تمثل الأداة الاستراتيجية المهمة من أجل تحقيق الاستقرار والسلم الوطني ومن ثم الدولي.

الفرع الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية والدعم البرلماني

تعتبر البرلمانات أحد المحددات الأساسية لتقييم عملية التحول الديمقراطي، وذلك نظرا لما تقوم به هذه البرلمانات– خاصة في الدول الديمقراطية –من تكريس مبادئ المشاركة السياسية و الشفافية و المساءلة ، كما يعتبر البرلمان المؤسسة السياسية الكبرى في الدول ذات النظام السياسي البرلماني نظرا للصلاحيات و المهام التي يتمتع بها البرلمان في هذه الدول وغيرها من الدول الديمقراطية، وفي مقابل ذلك نجد أن البرلمانات في الدول النامية أو الدول ذات الديمقراطيات الناشئة لازالت تعاني من بعض النقائص و الاختلالات داخل المؤسسات التشريعية بفعل عدم كفاءة الجهاز الإداري داخل هذه المؤسسات من جهة ، و غياب ثقافة ممارسة العمل البرلماني لدى المنتخبين من جهة أخرى ، وهو ما انعكس على أداء هذه المؤسسات وعلاقتها بالرأي العام وهو ما تثبته تراجع نسب المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية في بعض الدول بسبب فقدان الثقة في المنتخبين ومن ثم المؤسسة البرلمانية، فقد أدت هذه المشاكل إلى ظهور العديد من الجهود الدولية لمعالجتها، بدءا بالدول ومرورا بالمنظمات الدولية والإقليمية، التي ساهمت في توفير الدعم للكثير من البرلمانات في الدول النامية والدول ذات الديمقراطيات الناشئة ، و يشمل هذا الدعم الجانب الفني والمتعلق بالأمور الإدارية، كإعداد الميزانية داخل المؤسسة البرلمانية

[1] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، « مشروع المبادئ التوجيهية للعدالة الإنتقالية في الوطن العربي » ، من الموقع http://www.aihr- iadh.org/index.php?option=com_content&view=article&id=209 ,26/08/2015.

والأمور التوجيهية والتثقيفية، كتدريب المنتخبين على منهجية اقتراح القوانين ، بالإضافة إلى العديد من النشاطات الأخرى .

كما أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية أحد الأطراف الدولية المساهمة في دعم البرلمانات في العالم ، حيث تحمل العديد من التجارب نماذج لهذه المساهمات ، فيعتبر الاتحاد البرلماني الدولي (UIP) أحد أبرز المنظمات الناشطة في المجال البرلماني، فهو يملك خبرة كبيرة في مجال الإصلاح البرلماني ، حيث يشارك منذ بداية سبعينيات في برنامج يسعى إلى تدعيم البرلمانات المختلفة على مستوى العالم ويقوم بجمع المعلومات وتحليلها ومن ثم تقديم النصائح والإرشادات لبرلمانات العالم المختلفة بهدف تدعيم مركزها وأداء وظائفها بالكفاءة اللازمة فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية المرتبطة بجميع جوانب العملية البرلمانية[1]، كما يقوم الاتحاد بتنفيذ برامج لتقوية البرلمانات باعتبارها مؤسسات ديمقراطية و هو يتفحص أعمال هاته البرلمانات ويضطلع بإجراء البحوث حولها[2]، فعلى سبيل المثال في الأورغواي قدّم الاتحاد برنامجا للتعاون التقني مع البرلمان الأورغوايانى مدته سنة و بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، و تمثل الهدف العام للمشروع في مساعدة البرلمان الأورغوايانى على تحسين الإجراءات البرلمانية المالية والإدارية ، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة البرلمانية في الأورغواي ، كما استهدف المشروع على وجه التحديد بناء قدرات النواب ، و تعزيز علاقات البرلمان مع المجتمع المدني وتقييم العملية التشريعية من أجل تحسين الكفاءة والإنتاجية، وبالتالي فإن هذا البرنامج –حسب الاتحاد البرلماني الدولي –قد استطاع المساهمة في تحسين إدارة عمل المؤسسة البرلمانية في الأورغواي عبر عملية التدريب التي شملت النواب والأمناء والوكيل داخل هذه المؤسسة[3]، وإضافة إلى ما سبق فإن استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي تعتمد على دعم البرلمانات الوطنية في عدة مجالات نوضحها في الشكل التالي:

[1] - مركز البصيرة، رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لعملية الإصلاح البرلماني، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات، العدد (09)، فيفري 2005، ص 88.

[2] - الإتحاد البرلماني الدولي، « حول طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة و برلمانات العالم » ، وثيقة الاتحاد الدولي، جنيف: الوثيقة رقم (34) ، 2007/10/10، ص 07.

[3]- Union Interparlementaire Programme de Cooperation Technique Descriptive du Project: URUGUAY. Union Interparlementaire, 2005, PAGE 01.

رسم تخطيطي يوضح الأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي[1]

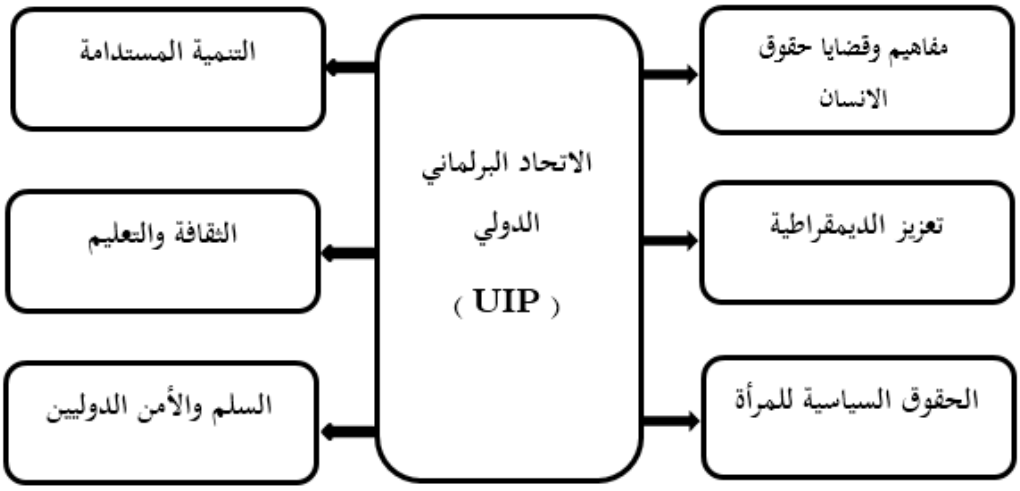

لم تقتصر مهمة دعم البرلمانات الوطنية على الاتحاد البرلماني الدولي بل ساهمت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى في هذه المهمة أيضا ، فقد قدم معهد جنيف لحقوق الإنسان (GIHR) – وهو أحد المنظمات الدولية غير حكومية المدافعة عن حقوق الإنسان– عدة دورات تدريبية للكثير من البرلمانيين ، ففي ليبيا نظم المعهد دورة تدريبية لفائدة مجموعة من البرلمانيين الليبيين استغرقت ستة أيام في الفترة ما بين 02 – 07 ماي 2015 ، كما نظم المعهد دورة تدريبية لنفس المجموعة في الفترة ما بين09– 12ماي 2015، وتأتي هاتين الدورتين ضمن استراتيجية معهد جنيف لحقوق الإنسان التي تهدف الى تعزيز وتفعيل دور الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]، وفي الأردن قام المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) بعقد ورش عمل حول تعزيز القدرات التشريعية للبرلمانيين مزودا إياهم بتحاليل عن التشريعات و متبادلا معهم أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجال العمل البرلماني، ففي أفريل 2013 ، عقد المعهد ورشة عمل ضمت أعضاء البرلمان المنتخبين حديثا في الأردن لمناقشة الكثير من الأعمال البرلمانية ، كما عمل المعهد مع كتل برلمانية وأعضاء مستقلين حول إصلاح النظام الداخلي للبرلمان، و السياسات الاقتصادية وسبل التواصل مع الناخبين الذي منحوهم أصواتهم[3]. يُذكر أن المعهد الوطني الديمقراطي يعتبر أحد المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للتحول الديمقراطي في الكثير من المجالات، منها المجال البرلماني.

[1] - المصدر: من تصميم الباحث بالإعتماد على معلومات من الموقع الرسمي للاتحاد الدولي البرلماني:
http://www.ipu.org/iss-f/issues.htm , 08/11/2015.

[2] - معهد جنيف لحقوق الإنسان ، « دورة تدريبية للبرلمانيين الليبيين » ، من الموقع الرسمي للمعهد:
http://gihr-ar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=2718:2015-04-30-20-10-21&catid=1:news&Itemid=92 , 19/11/2015

[3] - المعهد الوطني الديمقراطي، الأردن، من الموقع الرسمي للمعهد:
https://www.ndi.org/jordan-arabic ,2015/11/09

من خلال الأمثلة السابقة وبالإضافة الى الأمثلة الأخرى، نجد أن هناك تزايدا كبيرا لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم البرلمانات الوطنية وهو الأمر الذي أثبتته وما زالت تثبته الكثير من البرامج وورش العمل التدريبية التي تنفذها هذه المنظمات في العديد من الدول عبر إتفاقيات مبرمة مع الحكومات من أجل بناء القدرات التشريعية للبرلمانيين و تحسين كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة التشريعية باعتباره أحد الركائز الأساسية فيها ، ولقد رسمت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية مجموعة استراتيجيات تمكنها من الإرتقاء بالمؤسسات التشريعية حول العالم ، وهو ما قام به الإتحاد البرلماني الدولي كما رأينا سابقا ، إضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى التي لم يتسع المجال لذكرها، وعلى الرغم من نجاح بعض المنظمات في تحسين الأداء البرلماني في بعض الدول إلى أن هذا النجاح لم يتحقق في دول أخرى بفعل الاختلافات الاجتماعية والثقافية والدينية من جهة وطبيعة الأنظمة السياسية من جهة أخرى ، وهو ما بات يشكل تحديا للمنظمات الدولية غير الحكومية في أداء وظائفها في مختلف المجالات بصفة عامة وفي مجال الدعم البرلماني بصفة خاصة .

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الدعم الحزبي:

تعتبر الأحزاب السياسية أحد الفواعل الأساسية في العملية الديمقراطية نظرا لجملة الأدوار و الوظائف التي تقوم بها والتي تساهم في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي وذلك من خلال التأثير في عملية صنع القرار السياسي ، وتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة السياسية ، حيث تسعى الأحزاب الى جذب التأييد الشعبي لها انطلاقا من قاعدتها الجماهيرية التي تعتبر العامل الأساسي المحدد لإمكانية وصولها الى السلطة[1] ، وجدير بالذكر ان بناء القواعد الجماهيرية للأحزاب يجب أن يتم عبر التأييد الشعبي لبرامج الحزب ومبادئه وليس لزعيمه ، وهو ما تعكسه حالة الأحزاب السياسية في أغلب الدول النامية ، حيث يرجع الانخراط في تلك الأحزاب وتأييدها إلى زعيمها وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا على مستقبل هذه الأحزاب واستقرارها وذلك في حالة رحيل الزعيم لمختلف الأسباب، وإلى جانب ذلك فإن الكثير من الأحزاب السياسية في الدول النامية تعاني أيضا من ضعف في الجهاز الإداري و غياب الثقافة السياسية بصفة عامة وثقافة العمل الحزبي بصفة خاصة لدى القياديين والمنخرطين في هذه الأحزاب .

مع تزايد مشاكل الأحزاب السياسية في الكثير من الدول النامية برزت الحاجة إلى ضرورة مساعدة هذه الأحزاب على تجاوز مشاكلها ، باعتبارها (الأحزاب السياسية) أحد مقومات النظام الديمقراطي الذي يتطلب

[1] - باكينام ، الشرقاوي، الأحزاب السياسية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007، ص 04.

وجود حياة حزبية نشطة وفعالة[1]، فقد ظهرت العديد من الجهود والمساعدات الدولية الرامية إلى النهوض بالعمل الحزبي و تجاوز المشاكل المتعلقة بالأحزاب السياسية ، حيث تشمل هذه المساعدات كل من التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية (إشراك النساء والشباب، الديمقراطية الداخلية ، والشفافية) و بناء القدرات الانتخابية (الحملات الانتخابية، اختيار المرشحين)[2]، وتتولى هذه المهمة مختلف الأطراف المحلية و الأطراف الدولية خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية التي وضعت مجموعة من الوسائل و الاستراتيجيات لدعم الأحزاب السياسية في الكثير من الدول خاصة منها النامية.

يستهدف الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية غير الحكومية الى الأحزاب السياسية القضايا والجوانب الإدارية للأحزاب كالاتصال والهيكل التنظيمي والتمويل، كما يستهدف هذا الدعم الموارد البشرية والمتعلقة بقيادات وأعضاء الحزب، ويعتبر كل من الجانب الإداري والموارد البشرية للحزب المحدد الأساسي لفعاليته حيث تزداد فعالية الحزب بزيادة فعالية القيادة والإدارة التابعة له. تجدر الإشارة أن دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للأحزاب السياسية لا يقتصر على الجوانب المذكورة سابقا بل توجد العديد من الجوانب الأخرى التي لا يسع المقام لذكرها، وعليه فإن التركيز سوف ينصب على الجوانب التالية:

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز قدرات الأحزاب السياسية.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تثقيف الأحزاب السياسية.

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز قدرات الأحزاب السياسية

يمثل الجهاز الإداري للأحزاب السياسية النواة الأساسية التي يتكون منها الحزب ويمارس مختلف وظائفه و نشاطاته من خلالها ، ويتكون الجهاز عادة من الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام ، وأمين الصندوق ، وأمين سر شؤون الإعلام، وأمين سر شؤون التنظيم، و توكل الى كل فرع من هذه الفروع مجموعة مختلفة من الوظائف و المهام ، ومن جهة أخرى فإن طبيعة العلاقة بين هذه الفروع تؤثر على إستقرار الحزب من ناحية و فعاليته من ناحية ثانية، فإذا كانت هذه العلاقات مبنية على أساس مبدأ الديمقراطية داخل الحزب فإنها تعزز من استقرار الحزب وتزيد من فعاليته ، أما إذا بنيت العلاقات على أساس ثقافة الإقصاء والتهميش و اصدار و اعتماد القرارت من جهة واحدة دون مشاورتها مع باقي الجهات فإن ذلك يهدد إستقرار الحزب من خلال ما يؤَجَّجُ من صراعات

---

[1] - علي الدين، هلال، « الأحزاب والديمقراطية » ، مجلة النهضة، العدد (03)، يوليو 2009، ص 01.

[2] -Peter,Burnell , Andre,Gerrits, «promoting party politics in emerging democracies» .Democratization, Nember (06), December 2010, Page 1068.

داخله، وهذا ما تعكسه حالة الكثير من الأحزاب السياسية في الدول النامية، ولا يقتصر استقرار الحزب السياسي على طبيعة العلاقة بين الفروع الإدارية والتنظيمية داخل الحزب بل توجد عدة محددات أخرى كطبيعة المصلحة بالنسبة لأعضاء الحزب، بالإضافة إلى العوامل الخارجية كالتمويل و قانون الأحزاب...الخ، وبالتالي فإن التنظيم أو الهيكل التنظيمي للحزب ووحدته له أهمية كبرى من حيث التكوين الحزبي الذي يولد الشعور لدى الأعضاء والمنتسبون إليه بضرورة الإنقياد لأفكار الحزب ومبادئه وهو ما يعزز من الديمقراطية داخل الحزب[1]، كما تمر الأحزاب السياسية بأزمات أخرى إضافة لأزمة الديمقراطية نذكر منها أزمة التأييد الشعبي وأزمة الشرعية.

يتطلب الجهاز الإداري للأحزاب السياسية، تعزيز وبناء فروعه ليزيد من فعاليته ومن ثم تحقيق أهدافه ، وتعرف هذه العملية في علم الإدارة ببناء وتعزيز القدرات الذي يعتبر عاملا أساسيا في دعم الأحزاب السياسية من خلال معالجة المشاكل الإدارية لها، و تُعتبر عملية بناء وتعزيز قدرات الأحزاب السياسية أحد أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للأحزاب السياسية ، وذلك من خلال مجموعة الدورات التدريبية وورش العمل والمطبوعات وغيرها من الوسائل والأدوات التي تستخدمها المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق هذا الهدف، ففي إفريقيا نفّذ المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا (EISA) عدة مشاريع شملت الجوانب الإدارية والتنظيمية للأحزاب السياسية في بلدان القارة الإفريقية كتطوير المهارات القيادية ، تمثيل الجنسين، إدارة موارد الحزب، إدارة الصراعات داخل الحزب ، بالإضافة إلى المجالات الأخرى[2]، فعلى سبيل المثال قام المعهد في دولة موزنبيق بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لمجموعة من الأحزاب السياسية كحزب جبهة تحرير موزنبيق ، وحزب الحركة الديمقراطية لموزنبيق والتي وقعت أول مذكرة تفاهم معه (المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا) سنة 2010، وتم بموجب هذه المذكرة تحديد أهم المجالات التي تستهدفها الدورات التدريبية و التي يشرف عليها المعهد في موزنبيق والمتمثلة في: التخطيط الاستراتيجي، تنمية المهارات القيادية، تدريب الكوادر، تحليل السياسات والتنمية، النصاف بين الجنسين[3]، وفي دولة مدغشقر نظم المعهد سنة 2012 عدة ورشات عمل حول بناء قدرات الأحزاب السياسية بهدف تعزيز هياكلها الداخلية و تحقيق الديمقراطية الداخلية ،

---

[1] - بلال أمين، زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص 22.

[2] - «Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa, Political Parties Support programme»: web site: https://eisa.org.za/index.php/political-parties-support-programme 02/10/2015.

[3]- EISA, «Mozambique: Political Party Support», site: https://eisa.org.za/index.php/eisa-mozambique-political-party-support 02/10/2015.

ويراقب المعهد تعزيز المساواة بين الجنسين في الأحزاب السياسية المدَغشقرية، من خلال تفقد عدد النساء المتحصلات على مناصب قيادية داخل الأحزاب السياسية[1].

يساهم المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) -باعتباره منظمة دوية غير حكومية- في تعزيز قدرات الأحزاب السياسية فهو يملك خبرة ربع قرن في مجال العمل مع الأحزاب السياسية في أكثر من 60 بلد[2]، وقد دفعت حاجة الأحزاب السياسية لوجود هياكل إدارية فعالة ، بالمعهد إلى تبني عدة استراتيجيات تهدف إلى تعزيز قدرات الأحزاب السياسية عن طريق مجموعة من الأدوات والأليات كالتدريب و والورشات وإصدار الدلائل والمطبوعات، وتستهدف برامج ومشاريع المعهد الوطني الديمقراطي ثلاثة وحدات أساسية للحزب تتمثل في البنى والعمليات الديمقراطية الداخلية ، تطوير الشفافية لدى الأحزاب ، وصول الحزب إلى قطاعات جديدة[3].

قام المعهد الوطني الديمقراطي في مصر بمساعد الأحزاب السياسية المصرية على صياغة برامج حزبية وحملات استراتيجية كما ساعد المسؤولين الحزبيين في بناء الائتلافات مع الأحزاب ذات التوجه المشابه بهدف تعزيز الدعم وتوظيف موارد الحملات والموارد الحزبية بشكل أكثر فاعلية[4]، وفي الجزائر نظم المعهد الوطني الديمقراطي(NDI) أيضا دورة تدريبية بمشاركة 18 حزب من مختلف الأطياف السياسية في الجزائر حيث تناولت هذه الدورة طرق الوصول الى قطاعات وشرائح جديدة في المجتمع من خلال تحليل الوجهات و استهداف الناخبين ، بالإضافة إلى تخطيط الحملات و تحديد الأهداف والاستراتيجيات والمهام[5]، أما في اليمن فقد قام المعهد بإنشاء برنامج دائم من أجل تعزيز التعددية الحزبية، يهدف إلى تطوير قدرات الأحزاب السياسية في مجموعة من المجالات كتجنيد الأعضاء، الاتصال مع الناخبين ، ودعم المرشحين وتصميم الدعاية الاعلانية، وإدارة الحملات الانتخابية[6]، وظهر دور المعهد

---

[1]- EISA, «Madagascar: Political party capacity building» , site: https://eisa.org.za/index.php/eisa-madagascar-political-party-capacity-building 02/10/2015.

[2] - المعهد الوطني الديمقراطي، «الأحزاب السياسية»، من الموقع:
http://www.ndimena.org/political-parties , 03/10/2015.

[3]: إيريكا بريث، جوليان كوبيبل، أفضل الممارسات للأحزاب الفعالة، ثلاث وحدات تدريبية للأحزاب السياسية: (ترجمة : نور الأسعد)، بيروت: المعهد الوطني الديمقراطي، 2007، ص01.

[4] - المعهد الوطني الديمقراطي، مصر، من الموقع:
https://www.ndi.org/egypt-arabic?quicktabs_arabic_country_page_tabs=1#quicktabs-arabic_country_page_tabs ,03/10/2015.

[5] - حركة مجتمع السلم، «الورشة التكوينية الثانية لشباب الأحزاب السياسية الجزائرية »، من الموقع الرسمي:
http://www.hmsalgeria.net/portal/plus/couvertures/3362.html , 12/10/2015.

[6] - خالد ناصر أحمد، الرماح، دور العامل الخارجي في التحول الديمقراطي في اليمن: 1990-2006. (مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010)، ص 326.

الوطني الديمقراطي في اليمن جليا في كل من الانتخابات البرلمانية 2003، والرئاسية والمحلية 2006 ، حيث قدم مجموعة من المساعدات الفنية للمرشحين في هذه الانتخابات[1]،

وفي إطار تعزيزه لقدرات الأحزاب السياسية في المؤسسات التشريعية أصدر دليلا تدريبيا موجها للأحزاب السياسية حول مختلف دول العالم، ويتناول هذا الدليل العديد من المسائل والإجراءات المتعلقة بديناميات الأحزاب داخل البرلمانات أو المؤسسات التشريعية، ولعل أبرز هذه المسائل –حسب هذا الدليل–هي تلك المتعلقة بصنع التحالفات وقواعد الكتل الحزبية، وتوزيع المهام في المجموعات البرلمانية[2].

بالإضافة إلى المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا والمعهد الوطني الديمقراطي توجد العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى والناشطة في مجال تعزيز قدرات الأحزاب السياسية، والتي لا يسع المقام لذكرها، نظرا لتعددها وتشعبها، وبالتالي فإن اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بتعزيز قدرات الأحزاب السياسية يعتبر استراتيجية مهمة لدعم عملية التحول الديمقراطي، وهو ما يدل على الزيادة المعتبرة في عدد القطاعات التي تشملها مختلف أدوار ووظائف المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تثقيف الأحزاب السياسية

تسعى الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى تعريف مختلف الأحزاب السياسية–بالإضافة إلى المكونات السياسية والاجتماعية الأخرى –بمختلف الثقافات التي تفتقر إلى الفهم الصحيح من قبل هذه الأحزاب، وتتمثل أبرز هذه الثقافات في:

أولا: ثقافة حقوق الإنسان

تعتبر ثقافة حقوق الإنسان أحد أبرز الثقافات التي تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على نشرها باعتبارها حجر الأساس في عملية التحول الديمقراطي، فبالعودة إلى واقع الأحزاب السياسية في الدول النامية نجد أن العديد من هذه الأحزاب لا تهتم كثيرا بمسألة حقوق الإنسان، ونلمس ذلك من خلال غياب قضية حقوق الإنسان في برامج التنشئة داخل أغلب هذه الأحزاب، حيث تركز هذه البرامج على القضايا المتعلقة بتوجهات الحزب سواء كانت وطنية أو لبرالية، أو إسلامية ، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية في الدول النامية بحاجة إلى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان باعتبارها عاملا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي، وعلى الرغم من ذلك لا

[1] - الرماح، خالد ناصر أحمد، مرجع سابق، ص 326.

[2] -يمكن الاطلاع على الدليل كاملا عن طريق الرابط التالي:
https://www.ndi.org/files/Parliamentary-Groups_AR.pdf , 12/10/2015

يمكن أن ننفي وجود بعض الأحزاب الأخرى في الدول النامية والتي تناضل من أجل حقوق الإنسان، ففي الدول العربية على سبيل المثال شهدت السنوات الماضية اهتمام بعض الأحزاب السياسية العربية بقضايا حقوق الإنسان حيث ساهت في تأسيس منظمات ومراكز حقوق الإنسان في الوطن العربي ومشاركة بعض القيادات الحزبية في أنشطتها، بالإضافة إلى النضال العملي حول قضايا حقوق الانسان، ففي المغرب ساهم حزب الاستقلال الوطني في تأسيس منظمة عصبة حقوق الإنسان سنة 1972، وفي مصر ساهم حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي مع قوى سياسية أخرى في تأسيس اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات سنة 1977[1]، ويرجع اهتمام هذه الأحزاب بثقافة حقوق الإنسان إلى العديد من الأطراف الدولية والمحلية أبرزها المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك من خلال الدورات التدريبية والتكوينية و الأدلة التدريبية (كتيبات) التي قدمتها هذه المنظمات إلى هذه الأحزاب.

في إطار مشاريع المنظمات الدولية غير الحكومية لتعريف الأحزاب السياسية بثقافة حقوق الإنسان قام معهد جنيف لحقوق الإنسان في السودان بتأهيل وتدريب ناشطي الأحزاب السياسية السودانية حول حقوق الإنسان ،حيث نظم المعهد ورشة تدريبية حول مفهوم العدالة الإنتقالية شملت خمسة وعشرون مشاركا من ستة أحزاب سودانية هي: حزب المؤتمر السوداني، الحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد، الحزب الوطني الإتحادي، الحركة الإتحادية، حركة التحرير والعدالة[2].هدف المشروع إلى تعريف الأحزاب السياسية السودانية بقضية العدالة الانتقالية، وضرورة النضال الحزبي من أجل تحقيقها خصوصا وأن السودان تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني اللذين يعتبران تربة خصبة لانتهاك المبادئ الدولية للعدالة الانتقالية. وفي مصر نظم مركز القاهرة لحقوق الإنسان دورة تدريبية لشباب الأحزاب السياسية حول حقوق الأنسان، حيث تهدف هذه الدورة–حسب المركز – إلى إكساب الأحزاب السياسية المهارات الخاصة بالدفاع عن حقوق الانسان وكسب التأييد ومهارات التشبيك وبناء التحالفات[3]، حيث تحتاج الأحزاب السياسية في بعض الأوقات إلى الدخول في شبكات وتحالفات مع أحزاب سياسية أخرى او منظمات المجتمع المدني كما حدث في مصر بعد إسقاط النظام السياسي لـ"محمد مرسي"، فقد تم تشكيل تحالف لدعم الشرعية يضم بعض الأحزاب المعارضة للانقلاب العسكري، مما أكسب هذه الأحزاب مزيدا من التأييد.

---

[1] - عبد الغفار، شكر، الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، الحوار المتمدن، العدد (971)، 2004/09/29، ص01.

[2] - معهد جنيف لحقوق الإنسان، «دورة تدريبية لنشطاء الأحزاب السياسية السودانية حول مفهوم العدالة الإنتقالية»، من الموقع الرسمي للمعهد:
http://gihr-ar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1511:gihr&catid , 18/10/2015.

[3] - مركز القاهرة لحقوق الإنسان، «الدورة التدريبية الأولى لشباب الأحزاب السياسية على حقوق الإنسان»، من الموقع:
http://www.anhri.net/egypt/cihrs/2007/pr0208.shtml , 22/10/2015.

ثانيا: ثقافة الحوار:

بالعودة إلى واقع الأحزاب السياسية في الدول النامية نجد أن أغلب هذه الأحزاب تعاني من غياب ثقافة الحوار -كما هو الحال مع ثقافة حقوق الإنسان-حيث تغلب نظرة العداء بينها، بينما يختلف الأمر عن الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية والتي يغلب عليها طابع المنافسة حيث ينظر كل حزب إلى الحزب الأخر على أنه منافس ،كما تتميز علاقة الأحزاب السياسية في ما بينها في الدول الديمقراطية بسيادة ثقافة الحوار ، وهو ما ساهم في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، ولذلك فإن الأحزاب السياسية –خصوصا في الدول النامية – تحتاج إلى بناء علاقات تعاون مع بعضها عن طريق مختلف عمليات الحوار التي تجري عادة في المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمانات الوطنية[1].

لا تقتصر ثقافة الحوار -بالنسبة للأحزاب السياسية -على العلاقات بين الأحزاب السياسية بل قد يشمل الأمر كذلك العلاقات مع الأطراف والمنظمات الوطنية الأخرى، حيث يمكن للأحزاب السياسية أن تقوم بلقاءات الحوار مع المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتكمن أهمية هذه الثقافة في تجنب الإنجرار إلى العنف من خلال حل المشاكل بطرق دبلوماسية وسلمية مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

دفعت أهمية ثقافة الحوار للأحزاب السياسية ببعض المنظمات الدولية غير الحكومية تنفيذ العديد من المشاريع المختلفة في هذا المجال ، من خلال عدة وسائل وأدوات، ممثلة في المطبوعات والدورات التدريبية و الندوات ...الخ ، فقد أصدر مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد الهولندي للديمقراطية التعددية (NIMD) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (IDEA) دليلا موجها إلى الأحزاب السياسية، ويتضمن شرحا مفصلا عن ثقافة الحوار بينها ، كما يتحدث الدليل عن عدة مسائل وقضايا متعلقة بمسألة الحوار وسبل تعزيزها ، والتي من أبرزها ، القيم السلوكية ،صنع القرارات في عملية الحوار ، حل النزاعات والخلافات...الخ[2].

في إطار مشاريعه في إفريقيا أنشأ "المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا (EISA)"،الكثير من المشروعات في بعض الدول الإفريقية لتحقيق العديد من الأهداف ، منها تعزيز ثقافة الحوار بين الأحزاب ، حيث تشهد عدة أحزاب في إفريقيا الكثير من الصراعات والتي تتطور في بعض الأحيان إلى عنف، ففي دولة "ليسوتو" قام المعهد الإنتخابي بتنظيم العديد من الدورات والنقاشات مع الأحزاب السياسية حول سبل تعزيز ثقافة الحوار

---

[1] - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «حوار الأحزاب السياسية »: دليل ميسر، من الموقع:
http://iknowpolitics.org/ar/knowledge-library/guide-training-material ,02/11/2015.

[2] - للمزيد من التفاصيل : الاطلاع على الدليل المتعلق بثقافة الحوار، من الموقع :
http://nimd.org/wp-content/uploads/2015/07/Political-Party-Dialogue-Arabic.pdf , 03/11/2015.

من خلال إدارة الصراعات الداخلية بين الأطراف الداخلية للأحزاب السياسية من جهة، و بين الأحزاب السياسية من جهة ثانية.

تأسيسا على ما سبق ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في نشر ثقافة الحوار للأحزاب السياسية من خلال دورها في إعادة رسم المشهد الحزبي في بعض الدول التي شملتها مختلف نشاطات هذه المنظمات، ما أدى إلى بناء علاقات حزبية على أساس المنافسة والتعاون بدلا من العداء و التنافرات، وعلى الرغم من نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في تكريس ثقافة الحوار بين الأحزاب السياسية في بعض الدول إلا أنه لم يكتب لها النجاح في مختلف الدول الأخرى نظرا لعدة عوامل أبرزها عدم الاستقرار الأمني وغياب الثقة بين مختلف الأطياف السياسية.

في نفس السياق يمكن القول أن المنظمات الدولية غير الحكومية قامت بأدوار كثيرة في دعم عملية التحول الديمقراطي في المجالين الحكومي والحزبي، من خلال دعم الإصلاحات السياسية ودعم المؤسسات البرلمانية والحزبية إدراكا منها بأهمية المجالين السابقين في دعم التحول الديمقراطي، حيث تعتبر كل من الحكومات والأحزاب السياسية أحد من الفواعل الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في أية دولة.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام

يعتبر كل من المجتمع المدني والإعلام أحد الفواعل الأساسية في عملية التحول الديمقراطي نظرا لمساهمتهما الكبيرة في التأثير على الرأي العام من جهة وربط المواطنين بحكوماتهم من جهة أخرى، وشهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا من قبل مختلف الجهات الدولية تجاه كل من المجتمع المدني والإعلام، ولعل ما يبرر ذلك هو خروج العديد من المؤتمرات بتوصيات تتحدث عن ضرورة تكثيف الجهود الدولية تجاه دعم وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية على المستويات المحلية والدولية، من خلال بناء قدراتها التنظيمية والبشرية، وتعد المنظمات الدولية غير الحكومية أحد الجهات الدولية الداعمة لمؤسسات المجتمع المدني و الإعلام في مختلف الدول والأقطار، فقد قامت هذه المنظمات برسم مجموعة من الاستراتيجيات لدعم قطاعي المجتمع المدني والإعلام ،مستندة في ذلك على مجموعة من الأدوات أبرزها الدورات التدريبية والتكوينية، الحلقات النقاشية، الندوات والمؤتمرات، التقارير، المطبوعات، وفي بعض الأحيان الدعم الفني من خلال تقديم المساعدات الفنية كالتجهيزات.

تركز الدراسة في هذا المبحث على مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في مساعدة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وذلك من خلال تناول مجموعة من الأمثلة والنماذج التي تتجلى فيها هذه المساهمة، وسيتم التطرق إلى بعضها، حيث يعد من الصعوبة بما كان أن نجمل كل هذه الأنشطة.

بالاعتماد على ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم منظمات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام.

المطلب الأول: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم منظمات المجتمع المدني

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي تزايدا كبيرا في ارتباط المنظمات الدولية غير الحكومية بمنظمات المجتمع المدني نتيجة التحولات المجتمعية التي شهدتها معظم الدول أين أصبحت المجتمعات المدنية تلعب أدورا جديدة في مختلف المجالات والمستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال التأثير في السياسات العامة للدولة، ونتيجة لذلك أنشأت هذه المجتمعات علاقات جديدة مع عدة أطراف دولية –أبرزها المنظمات الدولية غير الحكومية–عقدت من خلالها الكثير من لقاءات الحوار بين منظمات المجتمع المدني و منظمات المجتمع المدني العالمي بهدف خلق رؤية أوسع حول القضايا العالمية خاصة تلك المرتبطة بنشر السلم والأمن في العالم[1]، وفي إطار اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالمجتمع المدني قامت بدعم منظمات هذا المجتمع في الكثير من المجالات المتمثلة في (حقوق الإنسان، مناهضة الفساد، الإصلاح السياسي، تعليم الناخب، مراقبة الانتخابات، تنمية المجتمع، ضمان حقوق المرأة والأقليات والشباب...)[2]، وتستهدف المنظمات الدولية غير الحكومية– في إطار دعمها لعملية التحول الديمقراطي–منظمات المجتمع المدني التالية:

أولا: الجمعيات:

تعتبر الجمعيات أحد أكثر أنواع منظمات المجتمع المدني انتشارا كونها تشمل مختلف المناطق الجغرافية المحلية ،ويرى كل من بيرلمان(Perlman) وغورين(Gurin)، أن الجمعيات تمثل إحدى الروابط التي يكونها الأهالي ويتولون غدارتها وتمويلها بجهودهم الذاتية، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة[3]، وتضطلع الجمعيات عادة بعدة أنشطة

---

[1] -خديجة، عرفة محمد، « المجتمع المدني الخليجي والمجتمع المدني العالمي » ،مجلة آراء، العدد(37)،أكتوبر2007، ص 44.

[2] -لاري، ديموند، روح الديمقراطية من أجل بناء مجتمعات حرة ، (ترجمة عبد النور الخراقي)،.الطبعة الأولى، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014، ص201.

[3] - مدحت، أبو النصر، إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة . الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004، ص 55.

أبرزها مجموعة الأعمال الخيرية والتطوعية، وفي ظل التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها مختلف الدول لم يعد يقتصر دور الجمعيات على النشاط الخيري بل تعداه إلى الأدوار الثقافية و السياسية، كعمليات نشر الوعي السياسي، بالإضافة إلى الأدوار التنموية حيث باتت الجمعيات وسيلة لتنمية قدرات أعضائها من خلال إشراكهم في العمل الجمعوي[1]، ولا يقتصر المجال التنموي على الجانب البشري بل يتعداه إلى مجالات أخرى ذات الصلة بالسياسات الوطنية و المحلية، وبناءا على ذلك تبرز الأهمية الكبرى للجمعيات على المستويين السياسي والاجتماعي من خلال توجيه سلوكيات الأفراد وتثقيفهم وإدماجهم في مختلف العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ، وفي بعض الأحيان ربطهم بحكوماتهم عن طريق ممثليها في المجالس المنتخبة المحلية.

ثانيا: النقابات:

تعتبر النقابات أحد منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الدفاع عن حقوق العمال ومطالبهم وانشغالاتهم المرتبطة بالمؤسسات و طبيعة الأعمال التي يقومون بها ، حيث تنقل هذه المطالب إلى الجهات الحكومية الرسمية فهي بمثابة جسر وصل بين الوزارات والعمال، و قد لعبت النقابات في الكثير من الدول عدة أدوار سياسية و اجتماعية ساهمت من خلالها في صنع التحولات السياسية والديمقراطية التي شهدتها هذه الدول، ويأتي إدراج النقابات ضمن أحد منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال التحول الديمقراطي، نظرا أهمية الدور الذي تلعبه هذه النقابات ، حيث تدعوا إلى تغيير السياسات الاجتماعية والتي تعتبر المحرك والمحدد الأساسي للثورات المجتمعية، كما تلعب النقابات دورا في التعبئة الاجتماعية وفي بعض الأحيان التعبئة السياسية كما حدث في تونس مطلع 2011.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية غير الحكومية لمنظمات المجتمع المدني، ولذلك تم تقسيم المطلب إلى ثلاثة فروع بالإعتماد على طبيعة المنظمة في المجتمع المدني وذلك كالتالي:

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات المجتمع المدني.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تمويل منظمات المجتمع المدني.

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات المجتمع المدني

أمام تزايد أدوار الجمعيات الوطنية والمحلية داخل الدولة، قامت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية بتقديم المساعدات الفنية وغير الفنية لهذه الجمعيات وفيما يلي نسرد مجموعة من الأمثلة على بعض المنظمات المساهمة في بناء قدرات المجتمع المدني:

[1] - أبو النصر، مدحت، مرجع سابق، ص 55.

1- المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني (ICNL):يعتبر المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني (ICNL) أحد المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للمجتمع المدني والدفاع عنه حيث نلمس ذلك من تسمية المركز والتي تبرز مجال إختصاصه ، ويعمل المركز في عدة دول من العالم فبالنسبة للدول العربية يعمل المركز مع قادة المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والمحامين والأكاديميين في أكثر من ثلاث عشرة دولة عضو في جامعة الدول العربية[1]، ففي فلسطين نظم في مدينة "رام الله" ورشة تدريبية لأعضاء من ثلاث جمعيات عمومية حول الحوكمة الرشيدة لمنظمات المجتمع المدني في إطار مشروع" مبادرة الفضاء المدني" الذي يهدف إلى تعزيز دور الجمعيات العمومية الفلسطينية في صنع القرار[2].

2-المنظمة العربية لحقوق الإنسان(AOHR): قامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR) في مصر بالشراكة مع منظمة الجسر الإيطالية –الأوربية (UPP) بتنظيم دورة تدريبية حول حرية الرأي والتعبير، حضرتها مختلف الأطياف، ومن بينها ممثلين عن الجمعيات الأهلية[3]، وفي مصر أيضا، قام البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان بتنظيم دورة تدريبية بعنوان بناء ثقافة جديدة للعمل الأهلي في مصر.

3- مؤسسة المستقبل الدولية (FFF): تقوم مؤسسة المستقبل الدولية (FFF) بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال دعم العديد من منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعتمد هذه المؤسسة في ذلك على مجموعة مختلفة من الآليات أبرزها الدورات التدريبية والمؤتمرات بالإضافة إلى تمويل مشاريع منظمات المجتمع المدني المحلية، فقد عقدت المؤسسة في عمان مؤتمرا بعنوان " أدوات تفعيل المساءلة داخل منظمات المجتمع المدني: الدروس المستفادة " ويهدف هذا المؤتمر إلى تعريف الجمعيات المحلية والوطنية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالعبر والدروس المستنبطة من التجارب الأخرى حول مبدأ المساءلة داخل الجمعيات بهدف تطبيقه داخل مختلف هذه الجمعيات[4].

---

[1] - المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني، « برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا » ، من الموقع الرسمي للمركز: http://www.icnl.org/programs/mena/index_ar.html , 08/12/2015.

[2] - المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، «ورشة تدريبية حول الحوكمة الرشيدة لمنظمات المجتمع المدني»، من الموقع:

http://www.maannews.net/Content.aspx?id=763643 , 10/11/2015.

[3] -الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، « انطلاق أعمال الدورة التدريبية الأولى في مجال حرية الرأي والتعبير » ، من الموقع الرسمي للشبكة:

http://anhri.net/?p=76085 , 10/11/2015.

[4] - مؤسسة المستقبل الدولية، « أدوات تفعيل المساءلة داخل منظمات المجتمع المدني: الدروس المستفادة »، من الموقع: http://foundationforfuture.org/ar/Homepage/ , 25/11/2015.

4–مؤسسة "كرياتيف": تعتبر هذه المنظمة أحد المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بالإبداع عن طريق التعليم ومنذ تأسيسها سنة 1977 أطلقت عدة برامج ومشاريع في عدد من الدول بهدف النهوض بالمجتمعات المحلية والدفع بها إلى التغيير، ففي ليبيا قامت المنظمة بدعم المجتمع المدني الليبي من خلال بناء قدرات منظماته من خلال زيادة إشراك المواطنين في الانتخابات والرقابة عليها والمشاركة في العملية السياسية[1].

5–منظمة أكتد(ACTED): تعتبر منظمة أكتد(Acted) أحد المنظمات غير الحكومية الفرنسية الناشطة في مجال دعم الفئات الضعيفة من السكان المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية ومرافقتهم في بناء مستقبل أفضل[2] ،وتشمل نشاطات المنظمة مجموعة كبيرة من دول العالم ، ففي ليبيا قامت "أكتد"بافتتاح مراكز لدعم قدرات منظمات المجتمع المدني في كل من مصراته وطرابلس، ثم فتحت بعدها مركزين اخرين في بنغازي وسبها ويذكر ان المنظمة نظمت عدة لقاءات ودورات تدريبية لقيادات منظمات المجتمع المدني في مجالات عديدة أبرزها التوعية في الانتخابات وإدارة المشاريع[3].

6– المعهد الوطني الديمقراطي(NDI):يعتبر بناء قدرات منظمات المجتمع المدني أحد الأبرز الآليات التي يعتمدها المعهد الوطني الديمقراطي في إطار دعمه لعمليات التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم –بالإضافة إلى الأحزاب السياسية وقطاعات أخرى– حيث يعمل المعهد مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز قيم المشاركة في العملية الديمقراطية ، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني للمنظمات التي تقوم بتطوير الهياكل الداخلية الخاصة بها وبناء حملات المدافعة للتعبير عن احتياجات المواطنين[4]، وكمثال على عمل المعهد مع منظمات المجتمع المدني، وقّع المعهد الوطني الديمقراطي(NDI)–في اليمن– مذكرة تفاهم مع المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات "هود"، يوم2008/05/14 حول التعاون الفني المشترك في مجال مكافحة الفساد حيث قام المعهد بتقديم الدعم الفني والمشورة للمنظمة ، ويأتي هذا الدعم ضمن إطار برنامج استرشادي مصغر للمعهد بهدف بناء قدرات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد وباقي المجالات الأخرى[5].

---

[1] - وليد، صالحي و خليل، جبارة، « المجتمع المدني الواقع والتحديات : دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا ».مؤسسة المستقبل الدولية، 15جويلية 2012.ص 45.

[2] -وكالة الأنباء الأردنية، «منظمة أكتد تنفذ حملة المفرق أجمل»، من الموقع الرسمي للوكالة:
http://www.petra.gov.jo , 14/12/2015.

[3] - صالحي، وليد وجبارة، خليل، نفس المرجع السابق، ص 39.

[4] - المعهد الوطني الديمقراطي، « المجتمع المدني »: من الموقع الرسمي للمعهد:
http://www.ndiegypt.org/civil-society ,10/12/2015.

[5] - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، « "هود" توقع مذكرة تفاهم مع المعهد الوطني الديمقراطي(NDI) » ، من الموقع الرسمي للشبكة:
http://anhri.net/yemen/hood/2008/pr0514-2.shtml , 10/12/2015.

من خلال ما سبق يتضح دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في العديد من المجالات والذي تعكسه مختلف الدورات التدريبية والمؤتمرات وغيرها من الأدوات والآليات، غير أن هذا الدور لا يقتصر على بناء القدرات بل يتعداه إلى تمويل منظمات المجتمع المدني، وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الآتي.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تمويل منظمات المجتمع المدني

يعتبر الجانب المالي أحد أهم العناصر الأساسية التي يتوقف عليها عمل منظمات المجتمع المدني ، فتنظيم النشاطات وطباعة الوثائق والمنشورات بالإضافة إلى إقتناء بعض التجهيزات من قبل منظمات المجتمع المدني يتطلب وجود رأس مال يسد وتضطر بعض منظمات المجتمع المدني إلى الاستفادة من الدعم المالي من قبل الحكومة مقابل الموافقة على بعض الشروط وهو ما من شأنه أن يقيد عمل هذه المنظمات، في حين ذهبت منظمات أخرى إلى طلب الدعم المالي الخارجي بينما تبقى منظمات تعاني من شح التمويل بسبب الشروط الذاتية التي تضعها على نفسها[1]، ونظرا لأهمية التمويل بالنسبة الى منظمات المجتمع المدني،تسعى هذه الأخيرة إلى تعزيز وتطوير مصادر تمويلها في الدول النامية من خلال الإستفادة من مصادر تمويل متعددة[2] دولية أو وطنية، حكومية أو غير حكومية، فبالنسبة لمصادر التمويل غير الحكومية نجد المنظمات الدولية غير الحكومية ممثلة في مؤسسات أو وكالات ، حيث تسعى هذه المنظمات إلى تمويل منظمات المجتمع المدني لتمكينها من أداء وظائفها وأهدافها ومشاريعها، وفيما يلي بعض النماذج عن المنظمات الدولية غير الحكومية الممولة لمنظمات المجتمع المدني:

1-الصندوق الوطني للديمقراطية (NED):يعتبر الصندوق الوطني للديمقراطية أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية الممولة لمنظمات المجتمع المدني حول العالم ، حيث يعود تأسيسه إلى سنة 1983 على يد الرئيس الأمريكي السابق " ريغان (Reagan)"، بهدف تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في مختلف دول العالم، حيث يقدم هذا الصندوق في كل عام أكثر من ألف(1000) منحة لدعم مشاريع الجماعات غير الحكومية حول العالم والتي تعمل من أجل الأهداف الديمقراطية[3]، التي تشمل مختلف منظمات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات

[1] -عبد الحسين، شعبان، المجتمع المدني سيرة وسيرورة، الطبعة الأولى، بيروت: أطلس للنشر والترجمة،2012، ص 51.

[2] - محمد علي العمري، أبو النجا، « المنح الدولية ودورها في التنمية المؤسسة للجمعيات الأهلية نحو نموذج للممارسات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ».مداخلة مقدمة إلى مؤتمر: الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني ،القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 6-8 مارس 2004، ص31.

[3]- Ahmed ,bensaada, Arabesque Américaine: Le rôle des États-Unis dans les révoltes de la rue arabe. Première Edition, Algérie, synergie, 2012,page 29.

ومراكز بحث ودراسات ومنظمات حقوقية ..الخ، ويشترط الصندوق الوطني للديمقراطية أن لا تتعارض أهداف مشروعات المنظمة الطالبة للمنحة مع برامجه وأهدافه التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

-تشجيع وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

- تعزيز منظمات المجتمع المدني.

-دعم حرية المعلومات ووسائل الإعلام المستقلة.

– تعزيز العملية الديمقراطية ومؤسساتها السياسية.

- تعزيز الأفكار والقيم الديمقراطية.

– تشجيع التربية المدنية.

- تشجيع المساءلة والشفافية.

– دعم الحلول الديمقراطية للنزاعات.

- تعزيز منظمات المجتمع المدني.

– تشجيع حرية تكوين الجمعيات.

تمر عملية طلب المنحة بمجموعة من المراحل هي تقديم هذا الطلب من خلال ملأ استمارة الكترونيا وارسالها إلى البريد الإلكتروني للصندوق[2] ثم يجتمع مجلس الإدارة التابع للصندوق ويقيم مدى توافق الجهة الطالبة للمنحة مع معايير تقديمها[3]. بالعودة إلى الأمثلة الميدانية لأدوار الصندوق الوطني الديمقراطي في تمويل منظمات مجتمع المدني، فإن نشاطه يغطي مجموعة كبيرة من الدول خاصة تلك الدول التي تشهد تغيرات سياسية، ففي أكرانيا مثلا وفي سنة 2014، قام الصندوق بتمويل أكثر من ثلاثين منظمة من منظمات المجتمع المدني ومشاريع المنظمات الدولية الأخرى في أكرانيا –والتي تتقاطع أهدافها مع أهداف الصندوق الوطني للديمقراطية–، وقد بلغ إجمالي المنح المقدمة إلى أكرانيا في مجال تمويل منظمات المجتمع المدني ما يزيد عن 4000 دولار[4].

2– مؤسسة فورد(Ford Foundation): تُصنّف مؤسسة فورد ضمن المنظمات الدولية غير الحكومية المانحة ، فقد أنشأت على يد "إدسيل فورد Edsel Ford " الذي نسب إليه اسم المؤسسة ، حيث قام بتأسيسها سنة 1936، وتضطلع مؤسسة فورد بتمويل العديد من المنظمات المحلية والدولية المتماشية مع أهدافها المتمثلة في

---

[1]- bensaada ,Ahmed , ibid

[2] - انظر الملحق رقم(04) المتضمن نموذج طلب المنحة من طرف الصندوق الوطني الديمقراطي، ص 234 من هذه الأطروحة

[3] -الصندوق الوطني للديمقراطية، من الموقع الرسمي:

http://www.ned.org/apply-for-grant/ar ,12/12/2015.

[4] - الصندوق الوطني للديمقراطية،:من الموقع الرسمي:

http://www.ned.org/region/central-and-eastern-europe/ukraine-2014 , 12/12/2015.

إرساء العدالة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية والتعاون الدولي[1]،و تتمثل الأهداف المعلنة للمؤسسة في نشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والثقافة وحل مشكلات التنمية في الدول الفقيرة[2] وتعتبر منظمات المجتمع المدني أحد المنظمات التي تستهدفها منح مؤسسة فورد، حيث مولت هذه الأخيرة شريحة كبيرة من هذه المنظمات ،بالإضافة إلى منظمات أخرى، ففي سنة 2015 مولت فورد أكثر من 650 منظمة ومشروع بتكلفة قدرت ب278.658.391 دولار[3]، حيث بلغ مجموع المنح أكثر من 750 منحة، توزعت على تسعة مجالات أبرزها الديمقراطية ومساءلة الحكومة، حقوق الإنسان العدالة الاقتصادية، حرية التعبير فرص التعليم والمنح الدراسية، العدالة بين الجنسين والصحة الإنجابية.

تحمل الفترات التاريخية الماضية عدة أمثلة وشواهد على دور مؤسسة فورد في تمويل منظمات المجتمع المدني فعلى سبيل المثال قامت المؤسسة بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة المجتمع المفتوح(OSF)ومؤسسة الأغا خان(AKF) بتمويل "الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية"، حيث قدمت فورد مبلغا يقدر بثلاثة ملايين دولار، وقد منحت هذه الشراكة مجموعة من المنح لاثنتي عشرة منظمة من منظمات المجتمع المدني في عشرة دول نامية أبرزها تونس، الفلبين، إندونيسيا[4]،

تأخذ استراتيجية مؤسسة فورد في تمويل منظمات المجتمع المدني حول العالم، أسلوبين:

- أسلوب مباشر يتمثل في تقديم المنح مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني دون وسيط
- أسلوب غير مباشر يتمثل في تقديم المنح عبر وسيط كما هو الحال في المثال الأخير حيث تمول مؤسسة فورد الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية لتقوم هذه الأخيرة بتقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني.

تجدر الإشارة أن كلا من الأسلوب المباشر وغير المباشر للمنظمات الدولية غير الحكومية في تمويل منظمات المجتمع المدني لا يرتبط بمؤسسة فورد لوحدها بل هناك من المنظمات الأخرى من يعتمد على هذين الأسلوبين، وتعتبر أهداف الوسيط هي المحدد الأساسي لإمكانية لجوء المنظمات الدولية غير الحكومية إلى الأسلوب غير المباشر حيث يشترط فيها أن تتقارب وتتماشى مع أهداف الممول (المنظمات الدولية غير الحكومية).

---

[1]- Ford Founation ,About Us :Official web site :
https://www.fordfoundation.org/about-us . 13/12/2015.

[2] - الهيثم، زعفان، التمويل الغربي وشراء الفكر في العالم العربي، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010، ص 23.

[3]- Ford Founation ,Grant making by Initiative in 2015, Official web site:
https://www.fordfoundation.org/work/our-grants/grants-database/grants-initiatives
13/12/2015.

[4] -البنك الدولي، «الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية تعلن عن تقديم أول منحة لها»، من الموقع الرسمي:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/10/02/global-partnership-social-accountability-announces-first-grants ,13/12/2015.

3– الصندوق العربي لحقوق الإنسان : يعتبر الصندوق العربي لحقوق الإنسان أحد أبرز المنظمات غير الحكومية التمويلية العربية ، المرتبطة بتمويل منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان ،وبرزت فكرة تأسيس هذا الصندوق منذ سنة 2002 بعد اجتماع اللجنة التحضيرية للصندوق والتي عملت على إجراء سلسلة من الدراسات والمشاورات إلى أن تم إنشاء الصندوق سنة 2008، حيث يهدف الصندوق إلى توفير الدعم المالي والتقني للمدافعين عن حقوق الإنسان سواء كانوا أفرادا أو منظمات كما يهدف إلى الترويج للعدالة الاجتماعية والعطاء من أجل حقوق الإنسان[1].

لعب الصندوق العربي لحقوق الإنسان دورا مهما في تمويل العديد من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ففي سنة 2012 قام الصندوق بتمويل أكثر من ثمانية وعشرين منظمة موزعة على عشرين دولة عربية، إذ بلغت التكلفة الإجمالية للمنحة حوالي 1.037.308 دولار[2]، ويعتمد الصندوق في تقديمه للمنح على معيار المرحلة الانتقالية، حيث تكون الأولوية للدول التي تعيش مراحل انتقالية.

بالإضافة إلى مؤسسات التمويل السابقة توجد هناك مؤسسات تمويل أخرى لا يسع المقام لذكرها، والتي نذكر منها مؤسسة روكيفلير، مؤسسة الشرق الأدنى(NEF)، الأميديست، مؤسسة مانتور، مؤسسة فريديريش إيبرت،أوكسفام،مؤسسة هانس صيدال، ...الخ.

من خلال ما سبق تتعدد وتختلف أشكال وحجم المساعدات المالية المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني، من خلال التمويل المباشر والتمويل غير المباشر، وتختلف قيمة المنح المقدمة إلى منظمات المجتمع المدني من منظمة إلى أخرى ومرد ذلك إلى طبيعة المنظمة من جهة ومدى تقارب أهدافها مع المنظمة المموِّلة من جهة أخرى ،كما تضع بعض المنظمات الدولية غير الحكومية المموِّلة مجموعة من المعايير في دراستها لطلبات المنحة ،ويعتبر معيار الفترة الانتقالية أحد أبرز هذه المعايير، كون هذه الفترة تُؤسّس لمرحلة جديدة ،ما يجعل منها تربة خصبة لتنفيذ أهداف وتوجهات المنظمات الدولية غير الحكومية المموِّلة.

[1] - الصندوق العربي لحقوق الإنسان، الرسالة والأهداف، من الموقع الرسمي:
http://www.ahrfund.org/pages/about-us/mission-and-objectives , 14/12/2015.

[2] - الصندوق العربي لحقوق الإنسان، المستفيدون من المنح، من الموقع الرسمي:
http://www.ahrfund.org/pages/grantseekers/our-grantees , 14/12/2015

المطلب الثاني: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام

تعد وسائل الإعلام من الأدوات الرئيسية والفاعلة في تدعيم الديمقراطية في المجتمعات السلطوية من خلال إبرازها للسلبيات وجوانب الضعف في النظم غير ديمقراطية[1] سنقوم في المطلب بالتطرق إلى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام والمجالات المرتبطة به، حيث تستند منهجية الدراسة إلى التطرق إلى بعض النماذج من المنظمات الدولية غير الحكومية مع تحديد دورها في دعم المجال الإعلامي وبذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن الحريات الإعلامية

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الإعلاميين

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن الحريات الإعلامية

تعاني المؤسسات الإعلامية –خاصة في دول العالم النامي–بمختلف أنواعها من سيطرة الأنظمة السياسية في–بلدانها– على عملها من خلال التضييق على الحريات الإعلامية وجعل المؤسسة الإعلامية أداة في يد النظام السياسي يقوم من خلالها بالترويج إلى أفكاره ومصالحه وإغفال انتهاكاته وعثراته، وبالعودة إلى الواقع الإعلامي في الدول النامية فإن الكثير من وسائل الإعلام تعاني من مشكلة التضييق على الحريات الإعلامية انطلاقا من عدة مؤشرات نذكر منها : طبيعة الأنظمة القانونية المنظمة للإعلام ،قبوع الكثير من الصحافيين في السجون نظرا لمعارضتهم لسياسة النظام السياسي في بلدهم، تماشي بعض وسائل الإعلام مع السياسة الخارجية للدولة، حظر بعض الأجهزة والتقنيات المتطورة —خاصة–على القنوات التلفزيونية مما يقلل من متابعة القناة من قبل الرأي العام، وتنطوي حرية الإعلام على عدد من الحريات أهمها :حرية الصحافة ،وحرية البث الإذاعي والتلفزيوني، حرية التعبير بالنسبة للإعلاميين[2] وعلى الرغم من أن التضييق على الحريات الإعلامية يرجع في كثير من الأحيان إلى النظام السياسي، إلا أن السبب قد يرجع إلى طبيعة المؤسسة الإعلامية في حد ذاتها، نظرا لجهلها بمفهوم ومبادئ الحرية الإعلامية وآليات تفعيلها.

أمام غياب مفهوم الحرية الإعلامية وعدم احترامها في الكثير من الدول النامية، تقوم العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية –خاصة الحقوقية والمتخصصة في مجال الصحافة والإعلام–بتكريس الحريات الإعلامية والدفاع عنها، ومن أشهر هذه المنظمات:

---

[1] -حازم، محمد البنا وإبراهيم، أبو المجد فرج، «تقييم الصفوة المصرية للتغطية الإعلامية في الصحافة والتلفزيون لأحداث التحول الديمقراطي في المنطقة العربية». المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد(31)،2008، ص76.

[2] - ماجد راغب، الحلو، حرية الإعلام والقانون. الطبعة الأولى، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2014، ص 07.

1–منظمة العفو الدولية(AIO): تعتبر منظمة العفو الدولية أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان بما فيها حرية الرأي والتعبير التي تعتبر جزء من الحرية الإعلامية، من منطلق أن لكل إنسان الحق في البحث عن المعلومات والأفكار وتبادلها مع الآخرين ، وتعتمد منظمة العفو الدولية على مجموعة من الأدوات في دفاعها عن الحرية الإعلامية أبرزها تنظيم حملات التضامن مع سجناء الرأي خاصة الصحافيين منهم[1]،و إصدار التقارير السنوية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان– ومن بينها الحريات الإعلامية– في الكثير من الدول.

2–منظمة مراسلون بلا حدود(RWB): تسعى منظمة مراسلون بلا حدود –باعتبارها منظمة دولية غير حكومية –إلى الدفاع عن الحريات الإعلامية ،في ظل التهديدات المتزايدة للعمل الإعلامي في مختلف الدول حيث يُهدد الصحفيون بالسجن أو القتل، بسبب التعبير عن آرائهم ،وفي سبيل تكريس الحرية الإعلامية تقوم منظمة مراسلون بلا حدود بتأمين المراقبة الدائمة لانتهاكات حرية الإعلام في العالم والتنديد بهذه الانتهاكات عبر وسائل الإعلام ،كما تقوم بالتحري كتنبيه الحكومات إلى ضرورة مكافحة الرقابة والقوانين الهادفة إلى قمع حرية الإعلام[2]، وتعتمد المنظمة في هذا الصدد على مجموعة من الآليات أهمها التقارير حيث تنشر في كل سنة تقريرا عن حالة حرية الصحافة في العالم ، ويتضمن هذا التقرير أبرز انتهاكات حريات الصحافة حول العالم الذي يقوم به–حسب رؤية المنظمة– رؤساء الدول و"الدكتاتوريون" الذين يحرمون الصحفيين من الحرية اللازمة لأداء عملهم[3].

3–لجنة حماية الصحافيين(CPJ): تعتبر لجنة حماية الصحافيين أحد المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حماية حرية الصحافة في مختلف دول العالم، حيث تتابع هذه اللجنة عن كثب الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وتنشر أخبار هذه الاعتداءات في تقارير يومية، وتقارير سنوية، كما توزع الأخبار على وسائل الإعلام وتوفد البعثات للتقصي عن الحقائق في الدول التي تنتهك الحريات الإعلامية[4].

4–منظمة المادة"19": تعنى منظمة المادة "19"(article 19) بتكريس الحريات الإعلامية في دول العالم من خلال الدفاع عن انتهاكات حرية الرأي والتعبير وحرية المعلومات وحرية الصحافة، ويرجع تسمية المنظمة نسبة إلى المادة "19" –من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية–التي تتحدث عن الحرية الإعلامية من خلال احترام حرية الرأي والتعبير.

---

[1] -منظمة العفو الدولية، «حرية الرأي والتعبير»، من الموقع الرسمي:
https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/freedom-of-expression . 2015/12/16

[2] -عن مراسلون بلا حدود، من الموقع الرسمي:
http://ar.rsf.org/about .2015/12/18 .

[3] -بول دودان، كلافو وآخرون، حفظ النظام واحترام حرية التعبير: دليل تعليمي. الطبعة الأولى، باريس: اليونيسكو، 2014، ص61.

[4] -دايموند، لاري، الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، مرجع سابق، ص32-33.

5–الاتحاد الدولي للصحفيين: يعتبر الاتحاد الدولي للصحفيين أحد أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال الصحافة، إذ يسعى إلى تكريس الحريات الإعلامية من خلال التحرك على المستوى الدولي للدفاع عن حرية الصحافة من خلال وجود اتحادات صحفية محلية، قوية وحرة ومستقلة[1]، ويستند الاتحاد الدولي للصحفيين– في حمايته للحريات الإعلامية في دول العالم– إلى مجموعة من الآليات مثل حملات المناصرة وطنيا وإقليميا ودوليا، بالإضافة إلى مجموعة التقارير والنشرات الإخبارية المتعلقة بانتهاكات الحريات الإعلامية ومختلف الانتهاكات الأخرى في المجالات الصحفية والإعلامية.

6–مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز": من التسمية يتضح عمل المركز، إذ يقوم بمتابعة انتهاكات الحريات الإعلامية في دول الشرق الأوسط–بالإضافة إلى الحريات الثقافية–والدفاع عنها، كما يهدف المركز إلى الإسهام في بلورة رأي عام عربي يتبنى قضية الدفاع عن حرية الإعلام والثقافة، ولتحقيق هذه الأهداف يعتمد مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية على مجموعة من الوسائل أبرزها[2]:

–إصدار البيانات والتقارير حول انتهاك الحريات.

– إعداد العرائض وتنظيم الحركات الاحتجاجية.

–تنظيم ورش العمل للتوعية بحرية الإعلام والثقافة.

– تقديم المساعدات المادية والمعنوية للصحافيين المعتقلين.

–تنظيم المعارض والمؤتمرات.

– التنسيق الدائم مع الهيئات الوطنية والدولية.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الإعلاميين.

يحتاج الكثير من الإعلاميين –خاصة في الدول النامية –إلى الدراية الكافية بمختلف تكنولوجيات الإعلام الحديثة للتكيف مع التطور الرقمي والفني الذي يشهده عالم اليوم، حيث صارت الكثير من وسائل الإعلام تعتمد على أجهزة البث عالي الجودة، بالإضافة إلى تقنيات التشفير والتصوير، وفي الجانب الفكري والتحريري أصبحت هناك منهجيات خاصة للتحرير والتغطية الصحفية نظرا لتغير وتعدد القضايا السياسية، الاجتماعية ،الاقتصادية ،الدينية وحتى الثقافية، كل ذلك يؤشر على أن الصحافة في القرن العشرين لم تعد مجرد مهنة يحترفها مجموعة من

[1] -عن الاتحاد الدولي للصحفيين، من الموقع الرسمي:
http://www.ifj-arabic.org/about.html.02/01/2016.

[2] -مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية، من الموقع الرسمي:
http://www.skeyesmedia.org/ar/Who-We-Are 02/01/2016.

الهواة فقط بل أصبحت علما وتدريبا وفنا، إضافة إلى الموهبة التي تختلف من شخص لآخر[1]، وبالتالي فقد خلق ظهور تكنولوجيات الإعلام تنافسا كبيرا بين وسائل الإعلام، جعل الكثير من المؤسسات الإعلامية تلجأ إلى إخضاع إعلامييها لدورات تدريبية وورش تكوينية حول مختلف الأمور التقنية والفنية التي تحتاجها وسائل الإعلام، إذ تولت هذه المهمة العديد من المنظمات الدولية والمحلية والوطنية، أبرزها المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مجال الصحافة والإعلام.

تحمل السنوات الماضية والحالية الكثير من تجارب المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال دعم الإعلام، وتعتمد هذه المنظمات في ذلك على بعض الوسائل والآليات كالتدريب الذي يعتبر أحد عناصر الأداء الصحفي خاصة مع المتغيرات العديدة التي تشهدها الساحة الصحفية بما تتضمنه من تكنولوجيا حديثة[2]، بالإضافة إلى ورش العمل والورش التكوينية، والمؤتمرات والندوات، ويشمل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الإعلاميين مجموعة من المجالات كالتغطية الإعلامية التي تعتبر أحد الركائز الأساسية في العمل الإعلامي والصحفي نظرا لما تحدثه من تأثير على الجمهور وربطهم المباشر بالأحداث الإعلامية مما يزيد من متابعي القناة ومن ثم المؤسسة الإعلامية، بالإضافة إلى تحصيل الكثير من المعلومات والتفاصيل حول مختلف الأحداث من جهة أخرى، كما تبرز أهمية التغطية الإعلامية في تشكيل آراء الجمهور حول مختلف القضايا التي تدور على المستوى المحلي والإقليمي والدولي[3].وبالعودة إلى واقع التغطية الإعلامية ،يحتاج الكثير من الإعلاميين والصحفيين إلى دراية كبيرة بمفهوم التغطية الإعلامية وتقنياتها و فنياتها، وهو ما دفع بالعديد من المنظمات الدولية غير الحكومية – خاصة المتخصصة في مجال الإعلام–بالتعاقد مع المؤسسات الإعلامية بغية تدريب الصحافيين على تقنيات التغطية الإعلامية، وفي ما يلي بعض الأمثلة على الدورات التدريبية التي نظمتها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية لبعض الصحفيين حول التغطية الإعلامية.

نظم المركز الدولي للصحافيين في 2011 دورة تدريبية للصحفيين في مصر حول تغطية المرحلة الانتقالية للدولة والمؤسسات الحكومية الوليدة، حيث تهدف الدورة إلى توفير الخبرة العملية اللازمة للصحفيين المصرين في مجال توفير تغطية مستقلة ومتحررة للمؤسسات الحكومية وكيفية عملها في النظام الديمقراطي، وأكسبت هذه الدورة للصحافيين

[1] -عادل عبد الرزاق، ضيف، « تدريب الصحفيين: دراسة ميدانية على الصحفيين المصريين ».المجلة المصرية لبحوث الإعلام ،العدد(09)،2000،ص 209.

[2] - ضيف، عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 209.

[3] -عرفات مفتاح، معيوف، « معايير التغطية الإخبارية في القنوات التلفزيونية ». مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد(01)،2014، ص 165.

مجموعة من المهارات كـ فن إجراء المقابلة، وبناء القصة الإخبارية، والبحث عن مصادر المعلومات[1]، يُذكر أن مصر شهدت حراكا سياسيا واجتماعيا نتج عنه تغيير النظام السياسي دخلت على إثره، مصر في مرحلة انتقالية.

لم يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مجال الاعلام في عدة دورات تدريبية على مجال التغطية الإعلامية، حيث توجد أمثلة عديدة على مجالات أخرى يبرز فيها دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الإعلاميين، فعلى سبيل المثال يقوم معهد صحافة الحرب والسلم (IWPR) باعتباره أحد المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال الصحافة والإعلام، ببناء قدرات الإعلام المحلي دعما لتعزيز السلام والتنمية وحكم القانون[2]، وفي إفريقيا بنى المعهد قدرات العديد من الصحافيين فقد عزّز المعهد في موريتانيا من قدرات الصحافيين من محرري الأخبار في مجال تقديم التقارير السياسية في وسائل الإعلام الموريتانية[3].

نظمت هيئة كير الدولية في مصر، ورشة عمل للإعلاميين حول قضايا المرأة بهدف تعزيز قدراتهم في تناول قضايا المرأة المختلفة، وتناولت هذه الورشة عدة موضوعات كمفاهيم النوع الاجتماعي، ودور وسائل الإعلام في القضايا التنموية وحقوق المرأة، وقد شهدت هذه الورشة حضور عدد معتبر من الإعلاميين[4].

لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا بارزا في بناء قدرات الصحافيين والإعلاميين على اختلاف اختصاصاتهم، وما يبرز ذلك هو مجموعة الدورات التدريبية الورش التكوينية التي سهرت على تنظيمها هذه المنظمات، و يتبين مما سبق أهمية بناء القدرات داخل المؤسسات الإعلامية باعتبار الصحافيين والإعلاميين المحدد الرئيسي لتقييم القوة التأثيرية لمختلف هذه المؤسسات، حيث يمثل التأثير المعيار الأساسي الذي تقيّم من خلاله المؤسسات الإعلامية ولذلك تسعى كل مؤسسة إعلامية إلى الوصول إلى مرحلة التأثير في الجمهور وحشد أكبر نسبة من المتابعين، الأمر الذي خلق منافسة كبيرة بين مختلف الوسائل الإعلامية.

بعد التطرق لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام نجد أن هذا الدعم يشتمل على مجالين أساسيين هما الجانب الحقوقي والمتمثل في الدفاع عن الحريات الإعلامية، والجانب التقني والمتمثل في الجوانب الفنية، ففي ما يتعلق بالمجال الأول (الحقوقي)، فإن دعم المنظمات الدولية غير الحكومية يتركز على إعداد التقارير وتنظيم الحملات بالإضافة إلى النشرات الإخبارية...الخ، أما المجال الفني أو التقني فيتركز فيه دعم المنظمات الدولية غير

---

[1] -المركز الدولي للصحافيين، « دورة في تغطية المرحلة الانتقالية في مصر»، من الموقع الرسمي:
http://icfjanywhere.org/ar/courses/349 , 13/01/2016.

[2] -أمين، وافي، الاعلام الدولي، مطبوعة مقدمة الى طلبة الاعلام بكلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، سبتمبر 2012، ص112.

[3]- Institute For War and Peace Reporting , Projects Africa, official site:
https://iwpr.net/projects/africa , 13/01/2016.

[4] - «هيئة كير الدولية تعزيز قدرات الإعلاميين في تناول قضايا المرأة»، من الموقع:
http://masr-alaan.com/2015/10/07, 13/01/2016.

الحكومية للإعلام على الدورات التدريبية والورش التكوينية، وعلى الرغم من الاختلاف بين المجالين إلا أن كل منهما يكمل الآخر، وقد انعكس هذا الاختلاف على طبيعة عمل المنظمات الدولية غير الحكومية ،فهناك منظمات تهتم بالدفاع عن الحرية الإعلامية ، ومنظمات أخرى تهتم بالجوانب التقنية والفنية للعمل الإعلامي، في حين أن هناك منظمات تجمع بين المجالين.

المبحث الثالث: تحديات المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي

تصطدم المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعمليات التحول الديمقراطي بمجموعة من التحديات قد تحد من نشاطها أو تؤثر عليه مما قد يهدد استقرارها واستمرارها، وتتطلب عملية دعم التحول الديمقراطي حسب وجهة نظر المنظمات الدولية غير الحكومية–، وجود رأس مال كافي لتنفيذ مشاريع الدعم كما تتطلب وجود الرغبة الحقيقية لدى مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية في التحول نحو الديمقراطية من خلال احترام حقوق الانسان وتحقيق مبدأ دولة القانون.

تتعدد التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن ان نتطرق الى أبرز هذه التحديات في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التحديات السياسية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الأول: التحديات السياسية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين أساسيين:

الفرع الأول: طبيعة العلاقة مع الأنظمة السياسية.

الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي والأمني.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة مع الأنظمة السياسية:

تعاني المنظمات الدولية غير الحكومية في بعض البلدان من عدة مشاكل مرتبطة بطبيعة الأنظمة السياسية، حيث تقوم العديد من هذه الأنظمة بقمع واعتقال نشطاء المنظمات الدولية غير الحكومية وغلق مكاتبها، وتبرر

الأنظمة السياسية هذه الإجراءات بطبيعة الدور الذي تقوم به هذه المنظمات حيث ترى فيه تهديد للأمن القومي، وأن هذه المنظمات تابعة لأجهزة استخبارات دول أخرى، وفي المقابل فإن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر أن هذه الإجراءات ما هي الا نتيجة للدور الذي تلعبه في الكشف عن انتهاكات الأنظمة السياسية والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي باكستان أغلقت الحكومة مجموعة من المكاتب التابعة لمنظمات دولية غير حكومية كمنظمة "هيئة إنقاذ الطفولة" وبررت الحكومة الباكستانية هذا التصرف بأنه مرتبط بعمل هذه المنظمة وبقية المنظمات دون قواعد أو جداول أعمال، كما صرحت الحكومة الباكستانية على لسان وزير خارجيتها بورود مجموعة من التقارير الاستخبارية حول طبيعة عمل هذه المنظمات[1].في روسيا قامت الحكومة الروسية بحظر نشاط مؤسسة المجتمع المفتوح(OSF) وبرر المدعي العام الروسي ذلك بأن المؤسسة أصبحت تشكل تهديدا لأسس النظام الدستوري لروسيا الاتحادية وأمن الدولة[2]، وبالتالي فقد وضعت الأنظمة السياسية لبعض الدول مجموعة من المبررات في تضييقها على نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية كتهديد الأمن القومي والعمالة لدول أخرى وغيرها من الذرائع، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض الباحثين يرجع توتر العلاقة بين هذه المنظمات والأنظمة السياسية إلى عدم تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بوضع قانوني دولي يتناسب مع طبيعتها، ومع الوظائف التي ترغب في إنجازها في ظل غياب اتفاق دولي يعترف بحقها في الوجود ويخولها حرية العمل[3]

إن المتأمل لطبيعة المنظمات الدولية غير الحكومية المتواجهة مع الأنظمة السياسية يجد أن هذا الصراع يشمل في العموم المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع السياسي كالمنظمات الداعمة للتحول الديمقراطي وحقوق الانسان وفي بعض الأحيان المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الثقافي، ولذلك أدى اختلاف مهام ومجالات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية إلى وجود تباين في علاقتها مع الدول ففي حين سعت النظم التسلطية الى تعزيز صورة سلبية للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في إطار حقوق الانسان والتحول الديمقراطي، تقدم تسهيلات للمنظمات العاملة في مجال التجارة والسياحة[4]،لأن هاذين المجالين من حيث المبدأ العام لا يشكلان تهديد كبير لبقاء الأنظمة السياسية مقارنة بالمجالات السابقة وخاصة المجال السياسي.

---

[1] -« باكستان تغلق مكتب هيئة الطفولة بتهمة التجسس » ، من الموقع:
https://arabic.rt.com/news/785728 , 22/01/2016.

[2] -أمير الشمري، «المنظمات غير الحكومية من التمويل المشبوه الى الغزو الثقافي» ، من الموقع:
http://annabaa.org/arabic/organizations/5003 , 22/01/2016.

[3] - عبد القادر، محمد فهمي، النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق، 2010، ص 57.

[4] - هيثم، مناع، المقاومة المدنية في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات. الطبعة الأولى، دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع،2008، ص 20.

تلجأ بعض الأنظمة السياسية إلى تقييد عمل وأنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية عن طريق سن مجموعة قوانين متعلقة بتنظيم عمل هذه المنظمات، وتجدر الإشارة أنه توجد في العديد من الدول مجموعة قوانين و مراسيم ترسي الشروط التي بموجبها يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعمل وتستمر، حيث تختلف إجراءات تسجيل المنظمة الدولية غير الحكومية من دولة الى أخرى ، الا أنها تشترك في بعض الشروط كتقديم طلب التسجيل لدى المؤسسات السياسية القضائية والتنفيذية كوزارة العدل والداخلية في الدول العربية[1]، ترى بعض المنظمات الدولية غير الحكومية في الدول غير الديمقراطية –على وجه الخصوص– أن حكومات الأنظمة السياسية تستخدم الأداة القانونية كآلية لعرقلة نشاطها من خلال إصدار قوانين تقيد من عملها وتمس حرية نشاطها، إذ تتصف هذه القوانين عادة بالغموض وعدم الوضوح خصوصا الأقسام التي تحدد الظروف التي تستطيع الحكومة في ظلها حل أو حظر منظمة غير حكومية[2]، فعلى سبيل المثال تعيق بعض الحكومات في الدول العربية أنشطة المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي، من خلال عدم وجود تشريع محدد يجيز انشاء فروع لمنظمات أجنبية غير حكومية، أو عبر تعقيد إجراءات تسجيلها[3]، ولا تكتفي بعض الأنظمة السياسية –في نظر المنظمات الدولية غير الحكومية– باستخدام الأدوات القانونية في مواجهة هذه المنظمات بل تلجأ الى أدوات أخرى كاعتقالات الناشطين التابعين لها والتحقيق معهم وفي بعض الأحيان سجنهم بالإضافة الى اقتحام مكاتبها ومقراتها وتفتيشها، ففي الأردن يمكن للمسؤولين زيارة منظمة ما أو تفتيش أوراقها وسجلاتها إذا لم يقتنعوا بأن المنظمة تقوم بمهماتها بشكل مناسب، وإذا عارضت المنظمة التفتيش ستُحل ويحظر نشاطها[4].

من خلال التعرض لطبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والأنظمة السياسية، باعتبارها أحد التحديات السياسية التي تواجه عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي، يتبين أن هذه العلاقة يتمخض عنها اتجاهين، الأول مؤيد للأنظمة السياسية في مواجهتها للمنظمات الدولية غير الحكومية، والاتجاه الآخر، معارض للأنظمة السياسية ويتبنى الدفاع عن هذه المنظمات، وبالتالي فإن تأييد أي اتجاه من بين الاتجاهين السابقين بالنسبة للباحثين حسب رؤية الباحث يجب أن يتم عن طريق معايير ثابته وموضوعية كمعيار الصالح العام.

---

[1] -صلاح، عزيز، الدفاع عن المجتمع المدني: التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا. الحركة العالمية من أجل الديمقراطية،2007، ص 07.

[2] -كريم، البيار،« قوانين المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة»، من الموقع:
http://www.icnl.org/research/resources/regional/ArabStates_AR.pdf ,22/01/2016.

[3] -دينا، بشارة، « التحديات التي تواجهها المنظمات الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم العربي » ، من الموقع:
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=22004&lang=ar ,22/01/2016.

[4] -عزيز، صلاح، مرجع سابق، ص07.

الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي والأمني

أثبتت العديد من الدراسات أن عمليات التحول الديمقراطي عادة ما تصاحبها حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، فالنظم السياسية في مرحلة التحول لا تضمن تحقيق الاستقرار لاسيما في ظل وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة[1]، يمكن أن تفضي الى احتجاجات او صراعات داخلية من شأنها تهديد الأمن العام وخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني، مما يؤدي الى انتشار أعمال العنف كالتخريب والاغتيالات في ظل مرحلة تسيرها حكومة انتقالية.

في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني الناجم عن عملية التحول الديمقراطي، يصعب على المنظمات الدولية غير الحكومية متابعة نشاطها نظرا لما يتهدد ناشطيها من مخاطر، حيث فقدت الكثير من هذه المنظمات بعضا من ناشطيها، ففي بغداد تمت تصفية موظفة من موظفي المعهد الوطني الديمقراطي في هجوم استهدف موكبا لسيارات كانت تحمل موظفين من المعهد[2]، كما يتعرض نشطاء و موظفوا المنظمات الدولية غير الحكومية الى الاختطافات من قبل جماعات مسلحة أو ما شابه ذلك، وأمام تزايد الأخطار المهددة للأمن الشخصي لهؤلاء الموظفين والنشطاء ،قامت بعض المنظمات بإصدار بعض الدلائل الارشادية حول الاحتياطات اللازمة التي من شأنها تخفيف حدة هذه المخاطر، فعلى سبيل المثال قامت هيئة "كير" الدولية بإصدار كتاب بعنوان "دليل السلامة والأمن" من تأليف "روبرت ماكفيرسون"(Robert Macpherson)،وقدم الدليل مجموعة من الإجراءات لحماية الموظفين والناشطين التابعين للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والتي تشمل مجموعة مجالات أبرزها[3]:

- بيئة العمل
- سلامة وأمن المركبات.
- النقل العمومي.
- المكاتب والسكن.

دعت بعض الاتفاقيات الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية والإقليمية الى حماية الموظفين التابعين للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، فعلى سبيل المثال أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية بشأن سلامة موظفيها والأفراد المرتبطين بها(المنظمات الدولية غير الحكومية) سنة 1994، وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من المواد تتعلق بالشروط

---

[1] -محمد، عز العرب،« المتغيرات الوسيطة للعلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي»، من الموقع:
http://democracy.ahram.org.eg/News/1046/Subscriptions.aspx , 23/01/2016.

[2] -حسين، سعيد،« ملف العراق الأمني» ، من الموقع:
http://www.iraqhurr.org/a/1666162.html , 23/01/2016.

[3]- ROBERT, MACPHESON ,Manuel de Suret & de Securite ,CARE INTERNATIONAL,2004,p 53.

الوقائية ومحاكمة المعتدين على موظفي الهيئة والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بها، فقد نصت المادة (07) من الاتفاقية على عدم جوازية تعريض هؤلاء الموظفين للاعتداء، كما طالبت الدول اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحمايتهم[1]، وفي جهة متصلة حددت هذه الاتفاقية مظاهر الاعتداء على الموظفين والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بها ،والمتمثلة في: العنف البدني، الاحتجاز، أخذ الرهائن، الخطف والمضايقات، الحبس غير القانوني، بالإضافة الى الاعتداء العنيفة على أماكن العمل الرسمية وأماكن الايواء...الخ، و ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتحديد هذه الجرائم في قوانينها الوطنية ومعابة مخالفيها[2].

يتضح مما سبق تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي بات يشكل تحديا أمام دعم المنظمات الدولية غير الحكومية لعمليات التحول الديمقراطي من خلال موجات الاحتجاجات والصراعات المصاحبة للعنف، ما انجر عنه وقوع العديد من الضحايا من ضمنهم الموظفين والناشطين التابعين لهذه المنظمات، الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية الى تعليق نشاطاتها بعدما تعرض موظفوها الى العنف سواء عن طريق الأنظمة السياسية أو جماعات أخرى.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية

تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين أساسيين:

الفرع الأول: التمويل الخارجي.

الفرع الثاني: القيم الثقافية والدينية.

الفرع الأول: التمويل الخارجي

أصبحت نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية موضوع جدل واسع بين الداخل والخارج وقد ازداد هذا الجدل مع بداية التسعينات بعد بروز ظاهرة التمويل الأجنبي لهذه المنظمات[3]، حيث يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية للمنظمات الدولية غير الحكومية، إذ يعتبره البعض "شريان حياتها"، تتلقى هذه المنظمات –عادة–

---

[1] -اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم49/59 المؤرخ في 09 ديسمبر 1994. منشورة على موقع مكتبة جامعة مينيسوتا:
https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/Convention_UN_Safety.html ,24/01/2016.

[2] -نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والعشرون،12 نوفمبر 2000، ص 01-02.

[3] - زين العابدين، معو، تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014)، ص 263.

تمويلها من عدة أطرف دولية مختلفة كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الدولية المانحة أو حتى منظمات دولية غير حكومية أخرى مختصة في مجال التمويل كالصندوق الوطني الديمقراطي(NED).

تستلزم عملية دعم التحول الديمقراطي التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية وجود موارد مالية كافية، حيث تقوم بتنظيم الدورات التدريبية والورشات التكوينية والملتقيات بالإضافة إلى إصدار المطبوعات وغيرها من النشاطات، وتعاني بعض المنظمات الدولية غير الحكومية من نقص وشح في التمويل نظرا لعدة أسباب فقد يرجع نقص التمويل إلى وجود أزمات اقتصادية تعاني منها الأطراف المانحة، وقد يرجع نقص التمويل إلى طبيعة المنظمة حيث يؤدي تعارض أفكار المنظمة الدولية غير الحكومية وتوجهاتها مع مصالح الدول الكبرى المانحة إلى حرمانها من التمويل، حيث أدى شح الموارد المالية لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية، الى تقليص حجم نشاطاتها والتخلي عن العديد من ناشطيها السابقين[1]،وبالتالي فإن تحدي التمويل يضع بعض المنظمات الدولية غير الحكومية أمام خيارين سلبيين هما، إما الخضوع لشروط الأطراف المانحة مقابل الحصول على التمويل وتكون المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا الخيار غير مستقلة ، و إما عدم الخضوع لشروط الأطراف المانحة ورفض التمويل، مما ينجر عنه اغلاقها أو عدم استمراريتها أو يؤثر على قيامها بأدوارها ونشاطاتها.

يشكل توفر التمويل في بعض الأوقات عائقا أمام حرية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية حيث تكون مجبرة على الاستجابة للشروط التي تضعها الأطراف المانحة وهو ما يؤثر على صورة هذه المنظمات أمام الرأي العام، وفي هذا الإطار تقدم المنظمات والدول المانحة، –ومنها على سبيل المثال الوكالة السويدية لتنمية التعاون الدولي (Sida) – للمنظمات غير الحكومية منحا وفقا لشروط أبرزها[2]:

– الانسجام مع المعايير الدولية

–وجود الهياكل والاطر الديمقراطية لدى المنظمات غير الحكومية

– الاستقلالية السياسية والاقتصادية

–أن تكون أنشطتها مستدامة وتعمل على تقوية العملية الديمقراطية

– أن تملك القدرة على تنفيذ المشاريع المقترحة

---

[1] -لوتشيا، ناشلوفا، « التمويل الأجنبي لعمليات التحول الديمقراطي في العالم العربي». من الموقع:
http://www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/node_8905/node_30136 , 20/01/2016.

[2] - خالد حامد، شنيكات، المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية. الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، ص 52.

تنقسم الشروط التي تضعها الجهات المانحة للمنظمات الدولية غير الحكومية، إلى شروط ظاهرية، كما هو الحال بالنسبة للشروط السابقة، وشروط خفية لا تعلن عنها هذه الجهات والتي يصعب معرفتها في كثير من الأحيان نظرا لارتباطها بالمصالح المختلفة للجهات المانحة، حيث تتغير استراتيجية المانحين من سنة إلى أخرى، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى مجموعة من العوامل أبرزها الأهمية الجيوستراتيجية للدولة بالنسبة للمانحين، والروابط الاستعمارية مع الدولة المتلقية[1].

يرتبط اسم المنظمات الدولية غير الحكومية-في بعض الأحيان- بتكريس التبعية وتنفيذ الأجندات الغربية وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية بحكم أنها المموّل الأول لهذه المنظمات، ففي خضم عمليات التحول الديمقراطي ترتبط الكثير من أهداف وتوجهات المنظمات الدولية غير الحكومية بتوجهات السياسة الخارجية لدولها أو الدول الممولة لها، فعلى سبيل المثال صرح مجلس الشيوخ الأمريكي في ديسمبر 2006 على أنه يوافق على استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق السياسة الأمريكية مبررا ذلك بأنه يصعب في بعض الأحيان ممارسة السياسة الأمريكية مباشرة من قبل الحكومة[2]، وهو ما أثّر على استقلالية وصورة هذه المنظمات -كما أسلفنا سابقا-حيث أصبحت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية أدوات لوكالات التنمية الدولية والحكومية ومختلف الجهات المانحة[3]، فهناك العديد من الكتاب الذين يرفضون فكرة حياد المنظمات الدولية غير الحكومية حيث ترتبط هذه الأخيرة في نظرهم بسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبحسب هؤلاء الكتاب فإن البنك الدولي يموّل المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تنمية برامج المساعدة الإنسانية[4]، بمعنى أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي أحد أدوات تنفيذ مشاريع مؤسسات التمويل الدولية في المجالات الإنسانية والتنموية. ونظرا لتأثر المنظمات الدولية غير الحكومية بشروط الأطراف المانحة، سعى بعض منها إلى الابتعاد قدر الإمكان عن الدعم الحكومي فعلى سبيل المثال لم تعد تقبل منظمة" أطباء بلا حدود" التمويل من الحكومة الفرنسية بأكثر من 20% من ميزانيتها، حيث تعتبر المنظمة أن التمويل القادم من الحكومة الفرنسية يكون دائما مرتبطا بعدد أكثر من الشروط مقارنة بالتمويل القادم من المؤسسات الإقليمية والدولية كالمفوضية الاوربية لحقوق الإنسان[5]، وبالتالي فإن إشكالية التمويل بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية، عرضت هذه الأخيرة لتغيير اهتماماتها بالقضايا العامة،

[1] - شنيكات، نفس المرجع السابق، ص 57.

[2] - محمد علي، مخادمة، واجب التدخل الإنساني. الطبعة الأولى، اربد: دار المتنبي،2011، ص164.

[3] - صالح، الزرو، «الاختراق الصامت: الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق الصراع، فلسطين نموذجا». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد(04)،2014، ص148.

[4] - مخادمة، محمد علي، نفس المرجع السابق، ص162.

[5] - ساري، حنفي وليندا، طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. الطبعة الأولى، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006، ص 159.

إلى تبني سياسة البقاء ، وهذا من المحتمل حدوثه عند زيادة حدة التنافس بين المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل الحصول على التمويل[1].

تأسيسا على ما سبق فإن تحدي التمويل بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية يشمل جانبين أساسيين: جانب مرتبط بنقص التمويل وعلى إثره تُعلق بعض أنشطة المنظمة الدولية غير الحكومية مع إمكانية حلها، وجانب آخر مرتبط بتوفر التمويل وعلى إثره تخضع المنظمات الدولية غير الحكومية الى شروط الطرف المانح وفي بعض الأحيان توجهاته وسياساته مما يؤثر على استقلاليتها وصورتها أمام الرأي العام الدولي والوطني.

الفرع الثاني: القيم الثقافية والدينية

تعتبر القيم و الخصوصيات الدينية والثقافية عند أغلب المجتمعات بمثابة الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه، لكن في ظل عولمة القيم والثقافات، حدث نوع من التراجع عن تلك القيم، عند بعض المجتمعات في تمسكها بخصوصياتها، وما يبرر ذلك هو اندحار الكثير من هذه الخصوصيات في عدة مجتمعات، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أنه لازال هناك بعض المجتمعات التي لاتزال محافظة نوعا ما على هذه القيم والخصوصيات، ولقد شكلت نزعة المحافظة لدى الكثير من المجتمعات تحديا وعائقا للمنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للتحول الديمقراطي في الكثير من الدول ، حيث ترى هذه المجتمعات أن دور المنظمات الدولية غير الحكومية هو تهديد لقيمها وخصوصياتها، نظرا دخول هذه المنظمات في شبكات عالمية تتداخل فيها عدة ثقافات، و تضم مجموعة مختلفة من منظمات دول الشمال والجنوب والشرق والغرب[2]، ويرى بعض الكتاب أن الموروث الثقافي بات يشكل عائقا أمام عمليات الدمقرطة والتنمية ومردهم في ذلك هو اجماع نظريات التنمية المعاصرة على أن الثقافة التقليدية في مجتمعات العالم الثالث هي السبب وراء التخلف والجمود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأن ظاهرة التخلف متأصلة في ثقافة شعوب هذه المجتمعات[3].

إن تفسير تحدي القيم الثقافية والدينية بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعمليات التحول الديمقراطي يرتبط برفض المجتمعات المحافظة لموضوع نشاط هذه المنظمات والمتمثل في التحول الديمقراطي، ففي الدول العربية الإسلامية ترفض المجتمعات المحافظة بعض متطلبات التحول الديمقراطي نظرا لتناقضها مع القيم الثقافية و الإسلامية، فالحرية الإعلامية التي تطالب المنظمات الدولية غير الحكومية بتكريسها باعتبارها أحد متطلبات التحول الديمقراطي، قد تتعارض مع المكونات الدينية والثقافية داخل المجتمع، و ما يؤشر على ذلك هو

---

[1] -شنيكات، خالد حمد، مرجع سابق، ص 49.

[2] - قنديل، أماني، المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية، مرجع سابق، ص 77.

[3] -سف الدين، عبد الفتاح وآخرون، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي واسلامي. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2001، ص184.

حملة الإدانات والشجب التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية لقيام بعض الأنظمة السياسية في العالم العربي والإسلامي بإغلاق قنوات إعلامية تتعارض مع القيم الدينية والثقافية، ويرتبط السبب الثاني لرفض المجتمعات المحافظة لدور المنظمات الدولية غير الحكومية بطبيعة نشأة هذه المنظمات، حيث نشأ أغلبها في بيئة غربية وتأثر بها، بالإضافة إلى افتقارها للمعرفة الحقيقية بتكوينات المجتمعات وخصوصا ثقافتها السياسية[1]. فعلى سبيل المثال تنظر المنظمات الدولية غير الحكومية الى مسألة حقوق الانسان نظرة شمالية غربية وتعتبرها المرجع الأساسي لحقوق الأنسان وتأخذ بعين الاعتبار التكوين الثقافي والرأي العام الغربي[2]، رغم أن قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان توجد في التراث العربي الإسلامي منذ أكثر من أربعة عشرة قرنا، وبالتالي فإن فهم تلك القيم يختلف من دولة إلى أخرى.

في إطار دعم المنظمات الدولية غير الحكومية لعمليات التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم تصطدم هذه المنظمات بضعف في التكوين الثقافي و الشخصي للمتدربين من تلك الدول، ففي مجال تدريب المجتمع المدني وبناء قدراته تعاني المنظمات الدولية غير الحكومية من جهل المتدربين للكثير من المصطلحات، والسبب في ذلك يعود الى ثقافتهم المكتسبة وطبيعة البيئة التي يعيشون فيها، مما يعرقل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ،و يتعرقل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية بجهل المتدربين استخدام التقنيات الرقمية كالمعلوماتية والوسائل التكنولوجية ، وتصطدم كذلك المنظمات الدولية غير الحكومية بغياب عنصر الدافعية نحو العمل في المجال العام و التطوعي مما ينتج عنه قلة عدد النشطاء في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية بما في ذلك دعم الأنشطة التي تهدف الى تنمية قيم المشاركة والتعدد الديمقراطي والدفاع عن حقوق الانسان[3]،مما يؤثر سلبا على دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي.

في ظل مجموعة التحديات السابقة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي، والمرتبطة بالعراقيل السياسية والقانونية، والعراقيل الاقتصادية، تصبو هذه المنظمات إلى العمل في بيئة سياسية وقانونية تتضمن مجموعة من المتطلبات، أبرزها[4]:

– إلغاء نظام التراخيص واستبداله بنظام إيداع وثائق تأسيس المنظمات.

---

[1] -محمد ياسين، أشرف، السلطوية الانتخابية واشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة. مجلة الديمقراطية، العدد(57)،يناير 2015،ص16.

[2] -مناع،هيثم، الامعان في حقوق الانسان، مرجع سابق، ص 290.

[3] -أحمد، ثابت، "تحديات انطلاق المؤسسات الاهلية في العالم العربي" (في كتاب: عبد الرحمن، حمدي وآخرون، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات). الطبعة الأولى، عمان: جامعة آل البيت،2000، ص 463.

[4] -محمد أحمد، المخلافي، "البيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية"، من الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية: http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue17/NGOslegalenvironment.aspx?articleID=1051&media=print ,24/01/2016.

- إلغاء إشراف ورقابة الإدارة الحكومية على تكوين ونشاط المنظمات الدولية غير الحكومية وتشكيل هيئات مستقلة لرعايتها.
- إلغاء العقوبات الجنائية على ممارسة النشاط الخاص بالمنظمات الدولية غير الحكومية.

تعتبر المتطلبات السابقة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، مثالية في بعض الأحيان، كونها تتعارض مع السياسات الحكومية في الحفاظ على أمن الدولة وقيمها الدينية والثقافية، فلا يعقل أن تسمح الحكومة لمنظمة دولية غير حكومية تخدم أجندة خارجية بالعمل دون أن تكون هناك رقابة وإشراف على عملها، من جهة أخرى فإن العقوبات الجنائية على المنظمات الدولية غير الحكومية ونشطائها، قد تفرضه معطيات أمنية، خصوصا إذا تعلق عمل هذه المنظمات بتهديد أمن الدولة، وفيما يتعلق بالعقوبات الجنائية فإن الحكومات لها الحق في محاكمة المنظمات الدولية غير الحكومية ، انطلاقا من قاعدة خضوع المنظمات الدولية غير الحكومية إلى قوانين الدولة التي تنشط فيها، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأنظمة السياسية في الدول غير الديمقراطية ، تنسب مجموعة من التهم لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية اعتبارا لمصلحتها الشخصية والحفاظ على وجودها مما يجعل أمر محاكمتها غير شرعي.

إجمالا شكلت التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأثيرا كبيرا على دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي، ومن خلال دراستنا لهذه التحديات يتضح أنها مرتبطة بشبكة معقدة من المؤثرات الداخلية والخارجية، والمصالح الاقتصادية و الجيوستراتيجية في ظل غياب العدالة الدولية، وهذا ما أدى الى اختلاف الرؤى حول هذه التحديات، فهناك بعض الاتجاهات تبرر توجهات الأنظمة السياسية للتضييق على عمل المنظمات الدولية غير الحكومية ،حيث ترى أن المنظمات الدولية غير الحكومية ما هي الا أداة استراتيجية في يد الدول الكبرى لاختراق بعض الأنظمة السياسية ،في حين ترى الاتجاهات الأخرى بأن المنظمات الدولية غير الحكومية هي أحد الفواعل الأساسية على الساحة الدولية، نظرا لما تقوم به من أدوار تنموية وانسانية، وبالتالي فان تقييم التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية يجب أن ينطلق من معايير موضوعية، مستقلة. خصوصا وأن الكثير من التقييمات لهذه التحديات تنطلق من توجهات سياسية وثقافية معينة.

الخلاصات والاستنتاجات

من خلال تطرقنا الى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي نخلص الى النتائج التالية:

-أن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي يشمل أربعة مجالات أساسية:

• المجال الحكومي والحزبي: ومن خلاله تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدعم الحكومات في مجالات كثيرة كبناء الدساتير وإصدار القوانين بالإضافة إلى دعم المؤسسات التشريعية، كما تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدعم الأحزاب السياسية في هذه الدول وبناء قدراتهم ومحاولة ترسيخ كل من ثقافة حقوق الانسان، وثقافة الحوار.

• مجال المجتمع المدني والاعلام: ومن خلاله تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتمويلها بهدف الرفع من فعاليتها، كما تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية ببناء قدرات المؤسسات الإعلامية على المستويين الشخصي والإداري في مختلف المجالات الدفاعية كالدفاع عن الحرية الإعلامية، والفنية كالتدريب على استخدام الوسائل والمعدات الإعلامية التكنولوجية.

-تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار دعمها لعملية التحول الديمقراطي مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عرقلت بعض مشاريعها وأثرت على صورتها، وتتمثل هذه التحديات في:

• التحديات السياسية: حيث أثرت سياسات بعض الأنظمة السياسية في عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، بالإضافة الى تأثير العنف الذي واجه نشطاء هذه المنظمات في ظل حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني أدت الى وقوع ضحايا من الموظفين التابعين لها، ما هدد استمرار مشاريعها.

•التحديات الاقتصادية والاجتماعية: حيث تعاني بعض المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي من نقص التمويل بالإضافة الى اصطدامها بالقيم الثقافية والدينية لدى الكثير من المجتمعات التي ترى في هذه المنظمات تهديدا حقيقيا لقيمها وخصوصياتها.

- اختلاف الباحثين في النظر الى سلبية او إيجابية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار دعمها لعملية التحول الديمقراطي حيث يرجع ذلك إلى طبيعة الاتجاه السياسي والثقافي لكل باحث من جهة، والى اختلاف طبيعة المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة اخرى.

الفصل الثالث: طبيعة التحول الديمقراطي في تونس

تعتبر تونس من اوائل الدول العربية التي نالت استقلالها من الاحتلال الأجنبي سنة 1956، حيث مكنها ذلك من إعادة بناء وتأسيس الدولة التونسية وفقا للأسس الدستورية، في ظل أوضاع خارجية، متأزمة بفعل الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي من جهة، والثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر. شهدت تونس بعد الاستقلال مجموعة من المحطات التاريخية التي ساهمت في تحديد توجهات النظام السياسي نحو العديد من القضايا والملفات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي ميزت تجربة الحكم في تونس، والتي شهدت تعاقب أربعة رؤساء وأكثر من خمسة عشرة حكومة منذ تأسيس الجمهورية التونسية سنة 1957-إلى غاية سنة 2016.

تتركز الدراسة المتعلقة بطبيعة التحول الديمقراطي في هذا الفصل على تحديد أبرز المحطات التاريخية التي مر بها النظام السياسي التونسي خلال الفترة الزمنية الممتدة من (1957 إلى 2016)، بالإضافة إلى تحليل عملية التحول الديمقراطي في تونس من خلال التطرق إلى أبرز العوامل والمؤشرات المرتبطة بها، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور النظام السياسي التونسي.

المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي في تونس

المبحث الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: تطور النظام السياسي التونسي

مرّ النظام السياسي التونسي بمجموعة مختلفة من المراحل تميزت بالعديد من الأزمات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، حيث أثرت في ذلك معطيات البيئة الخارجية والتي يؤكد عليها "دافيد إيستون" في مدخل النظم، حيث يرى أن النظام السياسي هو "عبارة عن هيكل مفتوح لاستقبال المدخلات من المحيط الخارجي أو البيئة الخارجية "[1]. بيّن "إيستون" تأثير الضغوطات الدولية التي تكون عادة في شكل مدخلات، على الأنظمة السياسية التي تنتهي بمجموعة من المخرجات كتبني إصلاحات أو تغيير التوجهات الإيديولوجية، وبالتالي فإن تناول التطور

[1] - تامر كامل، الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص183.

التاريخي للنظام السياسي التونسي يتطلب تحليل طبيعة كل من المدخلات –سواء أكانت داخلية أو خارجية– والمخرجات، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

بناءا على ما سبق يمكن تقسيم دراسة التطور التاريخي للنظام السياسي التونسي، إلى مرحلتين فارقتين هما مرحلة ما قبل جانفي 2011، ومرحلة ما بعد جانفي 2011، والتي تعد بداية عملية التحول الديمقراطي، وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي في فترة ما قبل جانفي 2011.

المطلب الثاني: النظام السياسي التونسي في فترة ما بعد جانفي 2011.

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي في فترة ما قبل جانفي 2011.

شهدت فترة ما قبل جانفي 2011، تعاقب نظامين سياسيين على الحكم هما كل من نظام "الحبيب بورقيبة"، ونظام" زين العابدين بن علي"، وتميز كل نظام منهما بمجموعة من الخصائص والمميزات سيتم التطرق إليها من خلال التعرف على طبيعة كل نظام على حدا، كما يوضحهما الفرعين التاليين:

الفرع الأول: النظام السياسي التونسي في فترة الرئيس "الحبيب بورقيبة"(1957–1987).

الفرع الثاني: النظام السياسي التونسي في فترة الرئيس "زين العابدين بن علي"(1987–2010).

الفرع الأول: النظام السياسي التونسي في فترة الرئيس الحبيب بورقيبة(1957–1987)

منذ سقوط النظام الملكي في تونس بقيادة "محمد الأمين باي" وتولي "الحبيب بورقيبة " منصب الرئاسة في 07/25/ 1957 شهدت تونس مجموعة من الاصلاحات السياسية والإدارية خصوصا بعد انتخاب المجلس التأسيسي في 8 أفريل 1956 والذي تم بموجبه التحول نحو النظام الجمهوري، حيث شهدت هذه الفترة تنظيما وقتيا للسلطات العمومية ، واتسمت بالحد من صلاحيات الباي ليتدرج النظام السياسي بعدها نحو انهاء النظام الملكي بناءا على قرار من المجلس القومي التأسيسي[1] ففي مجال الإصلاحات الإدارية تم اصلاح الإدارة المحلية الذي شمل سلك الولاة من خلال تحديد مستوى نفوذهم كممثلين للسلطة المركزية وتعويض القيادات بالولايات وتخفيض

[1] - الأزهر، بوعوني، الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي. الطبعة الأولى، تونس: مركز النشر الجامعي، 2002، ص 201.

عددها من37 الى 14 ولاية وتطهيرها من النظام العروشي[1]،كما تم اصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بالإدارات المحلية كقانون اصلاح النظام البلدي الذي صدر في 14 مارس 1957،كما تم تنظيم قطاع القضاء بموجب اتفاقية 09 مارس 1957، و قطاع الاعلام بموجب اتفاقية 29 أوت 1956[2] ،وفي مجال الإصلاحات الدستورية صدر أول دستور لتونس في 01 من جوان 1959 والذي أرسى قواعد النظام السياسي التونسي إذ تعتبر الجمهورية التونسية –حسبه–ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاثة سلطات هي:[3]

–السلطة التشريعية: تتكون –حسب دستور –1959 من مجلس أمة يُنتخب لمدة خمس سنوات ويمارس مجموعة من الوظائف والاختصاصات كالمصادقة على الميزانية وإقرار الحساب الختامي لها وانتخاب لجان المجلس، كما يعقد هذا المجلس دورتين عاديتين كل سنة[4]، ويتجسد الاختصاص التشريعي لمجلس الأمة في مهمة التصويت التي يشترك معه فيها رئيس الجمهورية[5].

–السلطة التنفيذية: يمارس رئيس الجمهورية حسب دستور 1959 الوظيفة التنفيذية من خلال ضبط السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها، كما يقوم باختيار أعضاء حكومته بالإضافة الى ختم النصوص التشريعية والدستورية واعتماد الممثلين الدبلوماسيين للدولة التونسية بالخارج، كما يعتبر رئيس الجمهورية كذلك القائد الأعلى للقوات المسلحة، وينتخب رئيس الجمهورية حسب هذا الدستور لمدة خمسة سنوات عن طريق الانتخاب العام الحر والمباشر والسري، كما سمح الدستور لرئيس الجمهورية بتجديد ترشحه للانتخابات الرئاسية لثلاث عهدات متوالية[6].

–السلطة القضائية: استحدث دستور1959 هيئة جديدة متمثلة في المجلس الأعلى للقضاء والذي يسهر على تسيير شؤون القضاة كترشيحهم لتسميتهم من رئيس الجمهورية حسب (الفصل 54)، كما يتكفل المجلس بتسيير الشؤون الإدارية المتعلقة بالقضاة كالترقية والتأديب والتعيين حسب (الفصل 55).

ما يلاحظ على هذا الدستور أنه نص على مجموعة كبيرة من الصلاحيات لرئيس الجمهورية:

–في المجال التشريعي: حيث منحه الدستور الأولوية في التشريع على حساب النواب وفقا لما تضمنه الفصل (28).

---

[1] - عبد المجيد، كريم ، وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964). منوبة: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،2008، ص 184.

[2] -كريم، عبد المجيد، مرجع سابق، ص 186.

[3] -عائشة، عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس. (مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة،2007-2008)، ص 116.

[4] - للمزيد من التفاصيل انظر الباب الثاني من دستور الجمهورية التونسية سنة 1959.

[5] -مهدي كاظم، سؤدد، "السلطة والمعارضة في تونس". مجلة العرب والمستقبل، العدد(15)، 2005 ،ص 38.

[6] - الجمهورية التونسية، قانون عدد(57) يتعلق بدستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 25 ذي القعدة 1378ه، الموافق لـ 01 جوان 1959. (الرائد الرسمي، العدد(30)، الاثنين 25 ذي القعدة 1378ه، الموافق لـ 01جوان 1959)، ص754.

-في المجال القضائي: من خلال حقة في تسمية القضاة، كما منح الدستور لرئيس الجمهورية صلاحيات أخرى تتعلق بالسلطة القضائية كتسمية القضاة. في سياق متصل استحدث دستور 1959 مجموعة من المؤسسات السياسية بالإضافة الى السلطات الثلاث، والمتمثلة في كل من المحكمة العليا، مجلس الدولة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

شهدت تونس منذ مارس1962 تحولا كبيرا منذ تبني الخيار الاشتراكي من قبل الحزب الدستوري الذي أعلن اعتماد نظام الحزب الواحد في 1963 مما أدى إلى سيطرة نظام "الحبيب بورقيبة" والحزب الدستوري الاشتراكي على جميع أوجه الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد[1]، حيث تم إقرار تشابك تام بين هياكل الحزب وأجهزة الدولة بما يجعل المسؤول الأول في الولاية هو نفسه رئيس الهيكل في الحزب[2] ، كما انعكست سيطرة الحزب الواحد على نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي فاز بها بورقيبة والحزب الدستوري الاشتراكي فعلى سبيل المثال تحصل "بورقيبة" في الانتخابات الرئاسية 2 نوفمبر 1969 على أغلب الأصوات بنسبة 99.76 %مما أضفى عليها طابع الشكلية[3]،كما فاز " بورقيبة " في الانتخابات الرئاسية لسنة 1974 وقد تلا هذه الانتخابات إصدار القانون الدستوري المؤرخ في 19 مارس 1975 المتعلق بتعيين "بورقيبة" رئيسا للدولة مدى الحياة، مما نتج عنه عدم تنظيم الانتخابات الرئاسية 1979-1984.

عرف الدستور التونسي 1959 في فترة الرئيس "بورقيبة" عدة تعديلات في بعض فصوله بفعل الأوضاع السائدة في هذه الفترة، من أبرز تلك التعديلات، تعديل سنة 1966، فقد تم تعديل الفصل(29) من الدستور والمتعلق بعدد الدورات التشريعية لمجلس الأمة ليتم بموجبه تعويض الدورتين التشريعيتين بنظام الدورة التشريعية العادية[4]، كما تم تعديل الدستور في 8 أفريل 1976 والذي اكتسى أهمية كبرى حيث تم تخصيص قسم كامل من الباب الثالث للحكومة كما أدخل عليها آليات جديدة تمثلت في إمكانية توجيه البرلمان لائحة لوم ضد الحكومة[5]،

---

[1] - الشاطر، خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ،2005، ص 186.

[2] - رنا العاشوري، سعدي، "التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر" ، مجلة المستقبل العربي، العدد (434)، نيسان 2015،ص 159.

[3] -Durupty, Michel, "Les élections présidentielles et législatives tunisiennes du 2 novembre 1969" , Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerrannéenes ,Paris, Editions du CNRS, 1970, Vol (8) , p 339.

[4] -محمد رضا، بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية. الطبعة الثانية، تونس: مركز النشر الجامعي،2008، ص 325.

[5] - نفس المرجع.

وفق ما يعرف بالرقابة البرلمانية على الحكومة ، وفي تعديل سنة 1981 تم إعادة تسمية مجلس الامة بمجلس النواب ولم ينتج عن هذا التعديل أي تغيير لقواعد العمل البرلماني أو تركيبته أو سير عمله.

شهدت تونس مجموعة من الأزمات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بسياسات وممارسات النظام السياسي البورقيبي والتي تصب في خانة مصالح الحزب الدستوري الاشتراكي، وعلى الرغم من بعض الإصلاحات التي قام بها بورقيبة كالسماح بتأسيس الأحزاب السياسية و إصلاح النظام الانتخابي، إلا أن تلك الأزمات توسعت وتعمقت، ففي المجال الاجتماعي خلقت سياسات بورقيبة استياء وسخط لدى الكثير من المنظمات المهنية والعمالية والذي سرعان ما تحول الى انتفاضات عمالية وشعبية، كالأزمة النقابية سنة 1978، وانتفاضة الخبز سنة 1984، وفي المجال السياسي شهدت هذه الفترة محاولة انقلابية اتهم فيها مجموعة من الشخصيات المدنية والعسكرية بتدبير محاولة الانقلاب على النظام السياسي في ديسمبر 1962،كما شهدت هذه الفترة أحداث مدينة قفصة سنة 1980 ، التي كادت أن تعصف بالدولة التونسية إذ قامت مجموعة من المسلحين بالهجوم على مراكز للشرطة والحرس التونسي بالمدينة بهدف تفعيل الكفاح المسلح والإطاحة بالنظام البورقيبي[1]،الا أن تلك الهجمات لم يكتب لها النجاح بل و عمقت هذه الحادثة من أزمة العلاقات الخارجية لتونس مع بعض الدول المغاربية حيث اتهم النظام السياسي التونسي كل من ليبيا والجزائر بالضلوع في تلك الهجمات ،و يذكر أن العلاقات بين تونس وبعض الدول المغاربية قد عرفت قبل هذه الحادثة تدهورا كبيرا بسبب الاختلاف في التوجهات الفكرية بين تونس وهذه الدول، إذ كان بورقيبة ذو نزعة لبرالية علمانية محتذية بالثقافة الغربية، مقابل النزعة الثورية التي تتمتع بها الدول المغاربية الأخرى في تلك الفترة خاصة الجزائر وليبيا، ولكن لم يستمر ذلك التدهور الا لفترة قصيرة إذ شهدت تونس تحولا في السياسة الخارجية التي كانت تقوم في مرحلتها الأولى بالتعاون مع الغرب لحل المشاكل الداخلية وتنمية الاقتصاد، أما المرحلة الثانية فقد ارتبطت بالتخلي عن موالاة الغرب ولكن دون قطيعته وتوطيد العلاقات مع الدول الآسيوية والإفريقية بالإضافة إلى الدول العربية[2]، وفي المجال الثقافي والديني لعبت ممارسات وسياسات النظام السياسي التونسي دورا في بروز مجموعة من الحركات الإسلامية والاتحادات الطلابية الهادفة للحفاظ على الهوية والتعاليم الإسلامية في ظل المخاطر التي باتت تتهدد المقومات الثقافية التونسية في تلك الفترة بفعل سياسات العلمنة التي انتهجها النظام السياسي ، والتي دخلت على إثرها هذه الحركات والاتحادات في عدة مظاهرات واحتجاجات في الفترة الممتدة بين 1980-1987. في ظل الأزمات السابقة وما نتج عنها من اتساع الفجوة بين النظام السياسي

---

[1] - سالم، لبيض، «الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس » ، من الموقع:
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=13181 09/04/2016.

[2] - أحمد، إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر. الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية،2004، ص 120.

التونسي ومختلف الأطياف السياسية والاجتماعية التونسية وتدهور صحة الرئيس "بورقيبة"، انتقلت تونس الى مرحلة جديدة بقيادة الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" وزير الداخلية في النظام السابق، بعد عجز "الحبيب بورقيبة" عن تولي مهام الرئاسة.

من خلال التطرق لطبيعة النظام السياسي التونسي في عهد الرئيس "الحبيب بورقيبة"، نجد أن هذا النظام قد عرف مجموعة من الاختلالات المرتبطة بتوجهاته وسياساته، حيث كرس هذا النظام الاستبداد من خلال جمعه للعديد من السلطات في شخص وحزب واحد وتهميشه وقمعه للمعارضة التونسية، بالإضافة الى معاداته لقيم المجتمع التونسي واحتذائه بالنماذج الغربية.

شهدت تونس خلال هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات السياسية الا أنها لم تكن هادفة للوصول الى تعددية سياسية بقدر ما كانت تهدف الى امتصاص غضب أطياف المجتمع التونسي ،كما يلاحظ على هذه الفترة هو حالة عدم الاستقرار الدستوري اذ شهدت تونس أكثر من سبعة تعديلات دستورية فرضتها الظروف السياسية والاجتماعية للبلد، وعلى الرغم من غلبة الصورة السلبية على ممارسات النظام السياسي في عهد "الحبيب بورقيبة " إلا أن هناك بعض النقاط الايجابية فيه إذ انتقل بالدولة التونسية من النظام الملكي الى النظام الجمهوري بالإضافة الى حفاظه على وحدة الدولة والهوية التونسية، و وضعه للأسس الدستورية للدولة التونسية المعاصرة.

الفرع الثاني: النظام السياسي التونسي في فترة الرئيس " زين العابدين بن علي"(1987–2010)

أولا: رئاسة الجمهورية:

منذ تنحية الرئيس "الحبيب بورقيبة" تولى "زين العابدين" مقاليد السلطة في تونس حيث استهل "بن علي" في 07 نوفمبر 1987 الحكم بعملية مصالحة وطنية وبحملة إصلاحات ليبرالية مست مختلف الجوانب المؤسسية[1]، بالإضافة الى إقراره جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في محاولة منه لإعادة بناء الدولة التونسية خاصة بعد التدهور الذي شهدته طبيعة العلاقات بين النظام السياسي والمعارضة من جهة وفشل السياسات العامة للنظام السابق من جهة اخرى، وفي هذا الصدد قام "بن علي" بإجراءات سياسية لتحقيق الوفاق الوطني من خلال رفع الإقامة عن "الحبيب عاشور" رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل والذي اعتقل في فترة النظام السياسي السابق سنة 1985 ،كما سمح النظام السياسي بعودة قوى المعارضة الى تونس[2] باستثناء حزب حركة النهضة ذو التوجه

[1] -جمال، عبد الجواد، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 1998، ص16

[2] - «إجراءات جديدة للرئيس زين العابدين لتحقيق الوفاق الوطني». جريدة الراية، العدد (12)،1987/11/10، ص 14.

الإسلامي، بعد أن مُنع من ممارسة نشاطه في فترة حكم "بورقيبة"، وفي مجال الإصلاحات السياسية تم إعلان أول قانون للأحزاب السياسية في تونس في 03 ماي 1988 ،بالإضافة الى تعديل الدستور من خلال الغاء النص المتعلق بمدة الرئاسة بالنسبة لرئيس الجمهورية والتي كانت مدى الحياة لتعدل الى خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما حدد الدستور بعد التعديل سن الترشح لرئاسة الجمهورية والذي لا يجب أن يتعدى سبعين سنة[1]،أما في المجال التشريعي فقد تم تخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب من 28 سنة إلى 25 سنة كما منح هذا التعديل للنواب حق عرض مشاريع القوانين مع إعطاء الأولوية في النظر لمشاريع رئيس الجمهورية[2].

ثانيا: الحكومة والأحزاب السياسية في تونس في عهد الرئيس "بن علي":

فتحت الإصلاحات السياسية السابقة الأبواب أمام إنشاء الأحزاب السياسية، كما سمحت هذه الإصلاحات للأحزاب السابقة بممارسة نشاطاتها بعد أن كانت محظورة في فترة الرئيس "بورقيبة" وكانت الانتخابات التشريعية المنظمة في02 أفريل 1989 بمثابة الاختبار الأول للأحزاب السياسية من جهة، ومصداقية النظام السياسي في التوجه نحو التعددية من جهة أخرى. من أبرز الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات التجمع الدستوري الديمقراطي[3] (الحزب الاشتراكي الدستوري سابقا)، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، التجمع الاشتراكي التقدمي، بالإضافة الى حزب حركة النهضة المحظور الذي شارك في هذه الانتخابات بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق القوائم المتكونة من المستقلين، وقد انتهت الانتخابات بفوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بكل المقاعد.

شهد النصف الثاني من سنة 1989 وبدايات 1991 تحولا في الاتجاه المعاكس لسياسات النظام السياسي التونسي، فبعد إطلاق بعض السجناء السياسيين من المعارضة، صدرت أحكام بالسجن على عدد من المعارضين الاخرين، من أحزاب علمانية وإسلامية بتهمة إهانة شخص الرئيس أو انتقاد سياسات الحكومة[4]، ، لتشهد تونس في تلك الفترة تأزما في العلاقات بين قوى المعارضة–خاصة الإسلامية– والنظام السياسي، حيث وقعت مصادمات بين أتباع حركة النهضة والأجهزة الأمنية، الأمر الذي أفضى إلى شن نظام "بن علي" حملة واسعة من الاعتقالات انتهت بزج بعض قيادات الحركة في السجون في حين اتخذ آخرون المهجر قبلة لهم[5]، وبالتالي فقد هدفت سلوكات

---

[1] -عبد الجواد، جمال، مرجع سابق، ص16.

[2] - الجمهورية التونسية، قانون عدد(88) يتعلق بتنقيح الدستور المؤرخ في 11 ذي الحجة 1408ه، الموافق لـ 25 جويلية 1988. (الرائد الرسمي، العدد(50)، الثلاثاء 12ذي الحجة 1408ه، الموافق لـ 26 جويلية 1988)، ص1062.

[3] - كان يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري في فترة بورقيبة، وفي 27 فيفري 1988 تم تغيير اسمه الى التجمع الدستوري الديمقراطي وهو الحزب الذي تم حله عقب الانتفاضة الشعبية في تونس في جانفي 2010

[4] - عبد الجواد، جمال، نفس المرجع السابق، ص18.

[5] - أنور، الجمعاوي، «الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة». مجلة عمران، العدد (04)،2013، ص 160.

وممارسات النظام السياسي وفق رؤية الكثير من المحللين إلى خلق ما اصطلح عليه ب"الديمقراطية المراقَبة" التي تقتضي عدم خروج برامج الأحزاب السياسية على نطاق برنامج الحزب الحاكم والداعي إلى استقطاب قوى المعارضة تحت مظلته[1]،وفي ظل استمرار النظام السياسي في المزاوجة بين قمع المعارضة ومحاولات إغرائها أعلن "بن علي" سنة 1993 ،في المؤتمر العام للتجمع الدستوري الديمقراطي عن عزمه على تعديل قانون الانتخابات البرلمانية بما يسمح بتمثيل المعارضة في البرلمان[2]،والسبب في ذلك يعود لطبيعة نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1989 والتي فاز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بكل مقاعدها، يذكر أن هذا التعديل سبقته عدة تعديلات أخرى خلال سنوات 1988 ،1990 .

عقب تعديل قانون الانتخابات وفقا لنظام انتخابي مختلف عن نظام القائمة المطلقة ،حيث تم تخصيص 19 مقعد من أصل 163 مقعد يتم توزيعها وفقا للنسب الإجمالية التي تحصل عليها القوائم الخاسرة[3]،بمعنى أن هذا النظام وجد لتقسيم المقاعد بين الحزب الدستوري الديمقراطي وبعض أحزاب المعارضة حيث يأخذ الحزب الحاكم أغلب المقاعد ،في حين تأخذ باقي الأحزاب المقاعد الاخرى، وهو الأمر الذي عكسته نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 20 مارس 1994، إذ تحصل الحزب الحاكم على 144 مقعد من أصل 163 أي بنسبة 88.34% من المقاعد ،وفي الجانب الاخر تحصلت باقي الأحزاب مجتمعة على19مقعد بنسبة 11.66% من إجمالي عدد المقاعد مما يعني أن الأحزاب السياسية المعارضة لا يمكن لها أن تتحصل على أكثر من 19 مقعد مما جعل نتائج الانتخابات معروفة سلفا وأن الاختلاف كان حول طبيعة الحزب السياسي المعارض الذي يلي الحزب الحاكم من حيث عدد المقاعد و الذي تمثل في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي فازت ب10 مقاعد[4]،كما شهدت سنة 1994 اجراء الانتخابات الرئاسية الثانية منذ تولي "بن علي" منصب الرئاسة وقد انتهت بفوزه بنسبة 99% من أصوات الناخبين بينما تم القبض على كل من " عبد الرحمن الهاني " و"المنصف مرزوقي " الذين أعلنا عن نيتهما الترشح لمنصب الرئاسة[5] وعلى الرغم من إعلان نظام "بن علي" عن احترامه للحريات العامة وحقوق الانسان، وإنشائه للهيئة العليا لحقوق الإنسان في يناير 1991 بالإضافة الى توقيعه مختلف الاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان، إلا أن الممارسات الواقعية أثبتت عكس ذلك وهو ما أكدته مجموعة التقارير التي أصدرتها المنظمات الدولية الحقوقية، ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية الصادر سنة 1994 استنكرت المنظمة اعتقال " المنصف المرزوقي

---

[1] - توفيق، المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها. (د.ط)، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2001، ص320.

[2] - عبد الجواد، جمال، مرجع سابق، ص20.

[3] - أماني، مسعود، «المؤسسة التشريعية في تونس: البحث عن دور». (في كتاب: أحمد، الرشيدي، واخرون، المؤسسة التشريعية في العالم العربي). الطبعة الأولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1997، ص50.

[4] - انظر الملحق رقم (03) المتضمن تاريخ الانتخابات التشريعية في تونس من 1959-1999، ص 229 من الأطروحة

[5] - عبد الجواد، جمال، نفس المرجع السابق، ص21.

" واعتبرته سجين رأي[1]، واعتمدت الحكومة التونسية في تضييقها على الحريات أسلوب الملاحقات الأمنية التي طالت مختلف المؤسسات العامة ، حيث تم اعتقال قيادات الاتحاد العام لطلبة تونس سنة 1998 وحكم عليهم بالسجن[2]، كما تم إخضاع العديد من المواقع الالكترونية الى الرقابة وبالتالي شهدت حقوق الإنسان في عهد "بن علي" عدة انتهاكات بفعل سياسات الحكومة خصوصا في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب[3].

تميز النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي بإجراء مجموعة من التعديلات، ففي المجال الدستوري صدر القانون الدستوري لسنة 1997 والمتعلق بتنقيح وإتمام بعض فصول الدستور، وفي مجال الترشح لعضوية مجلس النواب تم توسيع مجال الاستفتاء وتخفيض سن الترشح الى 23سنة، وإقرار حق الترشح لعضوية المجلس لكل ناخب ولد لأب تونسي أو لأم تونسية وذلك في إطار تجسيد المساواة بين الرجل والمرأة[4]، وفي مجال الأحزاب السياسية تم إصدار قانون جديد يتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية في جويلية 1997،وحدد هذا القانون شروط التمويل وكيفيات التمويل حيث يشترط في الحزب أن يكون لديه نائب في مجلس النواب إذ تزداد قيمة المنحة بزيادة عدد نواب الحزب في البرلمان[5]،مما عزز من نشاط بعض الأحزاب السياسية واستمراريتها وهو ما عكسته نتائج الانتخابات التشريعية المنظمة بتاريخ 24 أكتوبر 1999 حيث حصلت المعارضة على 34 مقعد في مجلس النواب وهو عدد معتبر مقارنة بنتائج الانتخابات التشريعية السابقة والتي لم تتحصل فيها المعارضة سوى بضع مقاعد، كما شهدت تونس في نفس اليوم اجراء انتخابات رئاسية ،والتي سمح فيها للمرة الأولى للأحزاب السياسية بتقديم مرشحيها وفقا للقانون الدستوري 99/56 الذي يدعم التعددية للانتخابات الرئاسية، وقد حدد هذا القانون مجموعة من الشروط المرتبطة بمرشحي الأحزاب السياسية أبرزها وجود نائب أو أكثر للحزب في مجلس النواب[6]وقد شارك في هذه الانتخابات بالإضافة إلى "زين العابدين بن علي" ،كل من "محمد بلحاج عمر" عن حزب الوحدة الشعبية، و"عبد الرحمن التليلي" عن حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، حيث انتهت الانتخابات بفوز "بن علي" بعهدة رئاسية ثالثة بنسبة مشاركة قدرت ب 91.4% ،وتعتبر هذه العهدة الرئاسية هي العهدة الأخيرة للرئيس "بن علي" وذلك استنادا إلى التعديل الدستوري سنة 1988 الذي منح رئيس الجمهورية الحق في الترشح لثلاث

1- Amnesty International، "Tunisia: prisoners of conscience / legal concern: Moncef Marzouki» . Document No: 30/020/1994, issued on 13 July 1994 ,p 01.

2 - إسماعيل، معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية،2013، ص 140.

3- Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", Congressional Research Service,15/04/2011,p 23.

4 -مروة، النظير، "تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين ادعاء المثالية ومشاهدات الواقع". مؤتمر إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، تحرير إبراهيم أحمد، نصر الدين، المجلد (01)، القاهرة: 2005، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص100.

5 - الجمهورية التونسية، قانون عدد(48) يتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية، المؤرخ في 16 ربيع الأول 1418ه، الموافق لـ 21 جويلية 1997. (الرائد الرسمي، العدد(59)، الجمعة 20 ربيع الأول 1418ه، الموافق لـ 25جويلية 1997)، ص1360.

6 - النظير، مروة، نفس المرجع السابق، ص 101.

عهدات مدة كل واحدة منها خمس سنوات، ومع اقتراب نهاية العهدة الثالثة لـ"بن علي" تم تعديل الدستور في 01جوان 2002 عن طريق استفتاء شعبي انتهي بموافقة أغلب الناخبين ومن أبرز ما تضمنه هذا التعديل هو إجازته لرئيس الجمهورية إمكانية تجديد ترشحه الفصل (39) ، كما تضمن هذا التعديل رفع سن الترشح من 40 إلى 75سنة الفصل (40) وهو ما مكّن "بن علي " من خوض الانتخابات الرئاسية 2004 و2009 والفوز بنتائجها، وفي المجال التشريعي تم استحداث مجلس ثاني في البرلمان هو مجلس المستشارين الذي يتكون من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي أعضاء مجلس النواب، ويتم انتخاب أعضاء هذا المجلس من طرف أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين والأعراف و المنظمات المهنية للأعراف والفلاحين، وبالنسبة لبقية الأعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية[1].

ثالثا: العلاقات الزبونية في فترة حكم الرئيس " بن علي ":

تميز الاقتصاد التونسي في عهد "زين العابدين بن علي" بالانفتاح على الأسواق العالمية خاصة الأوربية منها، إذ اعتمد هذا الاقتصاد على مجموعة متنوعة من الموارد كالزراعة والمناجم والطاقة والسياحة بالإضافة إلى الصناعات التحويلية، فبعد التدهور الاقتصادي الذي شهدته تونس في فترة "بورقيبة" قام "بن علي" منذ توليه الرئاسة عام 1987 بتطبيق برنامج تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وخصخصة المؤسسات العمومية، وغيرها من الإصلاحات[2]،ونتيجة لذلك ربط بعض الباحثين استقرار النظام السياسي التونسي في فترة "بن علي" بطبيعة النظام الاقتصادي التونسي والمتمثل في النظام الاقتصاد الليبرالي، الذي أحدث نموا اقتصاديا معتبرا أدى إلى ظهور طبقة متوسطة كبيرة شكلت الأساس الاجتماعي للنظام السياسي التونسي، كما اعتمد النظام السياسي على تحقيق التنمية بهدف إضفاء الشرعية على ممارساته، وهو ما يفسر حالة الصمت حول قضايا الحرية والديمقراطية في تلك الفترة[3]إذ ارتبطت ترشحات "بن علي" لمنصب الرئاسة باستكمال مخططات التنمية. وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها نظام "بن علي" إلا أنها لم تتمكن من حل بعض المشاكل الاجتماعية وعلى رأسها مشكل البطالة، التي عرفت تزايدا خلال السنوات الأخيرة من حكم

---

[1] - الجمهورية التونسية، قانون عدد(51) يتعلق بتنقيح بعض من أحكام الدستور، المؤرخ في 19 ربيع الأول 1423ه، الموافق لـ 01 جوان 2002. (الرائد الرسمي، العدد(45)، الاثنين 21 ربيع الأول 1423ه، الموافق لـ 03جوان 2002)، ص1443.

[2] - كلثوم، كبابي، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، دراسة حالة: الجزائر، المغرب، تونس. (مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007-2008)، ص146.

[3]- Hakim Ben Hammouda، Tunisie: Économie politique d'une révolution. 1re édition، Bruxelles : De Boeck édition, 2012, page 08.

"بن علي"، حيث ارتفعت نسبة البطالة منذ 2006 من 12.5% إلى 13% في سنة 2010 حسب إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء كما يبينها الجدول التالي:

جدول يوضح تطور نسب البطالة في تونس في الفترة 2006-2010[1]

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة	%12.5	%12.4	%12.4	%13.3	%13.0

على صعيد آخر عرف النظام السياسي التونسي في هذه الفترة سيطرة "بن علي" وعائلته على الكثير من القطاعات العامة وذلك استنادا الى ما تناقلته بعض الصحف الدولية، فقد أوردت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية أن 40% من الاقتصاد تحت سيطرة " بن علي " في مجال السيارات والاتصالات الهاتفية والأعمال المصرفية والعقارات والسياحة[2]، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي في تونس خصوصا في مدن الجنوب، كما ساهمت الأزمة المالية العالمية التي ألقت بثقلها على العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وتجلى تأثير هذه الأزمة على تونس في ارتفاع كل من الأسعار و نسب البطالة.

أدت ممارسات النظام السياسي التونسي السابقة، أثناء حكم "بن علي" – بما فيها الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية –إلى خلق هوة وفقدان الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين بفعل احتكار السلطة وقمع الحريات وغياب العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى وجود عدة تفاوتات بين مدن الجنوب ونظيرتها المدن الشمالية والمدن السياحية، ما أحدث احتقان وغضب شعبي ، بلغ ذروته بعد حادثة البائع المتجول المعروف بـ"البوعزيزي" أواخر 2010 في مدينة "سيدي بوزيد" لتندلع بذلك عدة مواجهات بين المواطنين وقوات الأمن سرت تأثيراتها إلى بقية المدن التونسية، و مع ارتفاع عدد الضحايا من المواطنين عقب الاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن ، تعالت الكثير من الأصوات الدولية تجاه هذه الأحداث، من خلال حملات الشجب والادانة، والتي شكلت ضغوطات على الرئيس "بن علي" خصوصا من قبل الدول الكبرى ، فقد سلّمت الولايات المتحدة الأمريكية السفير التونسي "محمد صلاح تقية" في 07 يناير 2011 رسالة– وإن كانت متأخرة– تعبر فيها عن القلق الأمريكي من الطريقة التي تم التعامل بها مع المنتفضين في تونس، والتي طالبت من خلالها باحترام الحريات الفردية[3]. يعود تأخر الموقف الأمريكي من الانتفاضة الشعبية في بداياتها إلى استبعاد فرضية إسقاط نظام الرئيس "بن علي" من جهة ، وتخوفها

[1] - المصدر: المعهد الوطني التونسي للإحصاء

[2] - مهدي كاظم، سؤدد، «تونس من عهد الحبيب بورقيبة إلى رحيل زين العابدين بن علي ». مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(31)، 2010، ص 233.

[3] - عزمي، بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الطبعة الأولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012 مرجع سابق، ص 326.

على مصالحها الأمنية و الجيوستراتيجية من جهة أخرى، خاصة وأن نظام "بن علي" يعد حليفا استراتيجيا لها، لكن بعد تغير مجرى الأحداث لصالح المواطنين المنتفضين خصوصا بعد تدخل الجيش، وظهور بوادر ومؤشرات سقوط النظام السياسي التونسي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الصريح والمتمثل في إدانة انتهاكات الأجهزة الأمنية التونسية للاحتجاجات السلمية، أما بقية المواقف الدولية الأخرى، فتراوحت بين الدعوات إلى حقن الدماء والالتزام بالهدوء وفتح الحوار في المقابل بدى الدور الموقف الفرنسي مساندا في البداية لنظام الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي".

على الرغم من الوعود التي جاءت بها خطابات "بن علي" سنة 2011 إلا أنها لاقت رفضا من قبل المتظاهرين ما أدى في نهاية المطاف إلى هروب "بن علي" إلى السعودية متخليا بذلك عن كرسي الرئاسة لتدخل تونس بذلك في مرحلة جديدة، سيتم التطرق إليها في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: النظام السياسي التونسي في فترة ما بعد جانفي 2011

بعد سقوط نظام "زين العابدين " إثر الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس في مطلع سنة 2011 دخلت تونس في مرحلة انتقالية، عكفت على تسييرها مجموعة من المؤسسات السياسية المؤقتة، ولقد شهدت تلك المرحلة فترات من التوتر وأخرى من الانفراج والهدوء بفعل المطالبات الجماهيرية بتحقيق أهداف الثورة كتحقيق الكرامة والشغل والتنمية والتقسيم العادل للثروات دون تمييز بالإضافة إلى محاسبة المتورطين في انتهاك حقوق الشعب[1]، وفيما يلي سيتم التطرق الى تطور النظام السياسي التونسي بعد أحداث 14 جانفي 2011 من خلال نقطتين أساسيتين:

الفرع الأول: النظام السياسي التونسي من 2011-2014.

الفرع الثاني: النظام السياسي التونسي من 2014-2016.

الفرع الأول: النظام السياسي التونسي من 2011-2014

أولا: رئاسة الجمهورية والفراغ الدستوري:

عرفت مرحلة ما بعد حكم "بن علي" عدة قضايا وإشكالات دستورية، ففي المجال الدستوري طُرحت مسألة انتقال السلطة خصوصا فيما يتعلق بأحكام الفصل (57) من دستور والمتعلق بتنظيم انتقال السلطة في حالة

[1] - خليفة، المنصوري، "المشهد السياس التونسي: من أجل ديمقراطية جديدة". مجلة الحياة الثقافية: العدد(224)، أكتوبر 2011، ص33-34.

شغور مؤسسة الرئاسة والذي نص على أنه لا يجب أن تتجاوز فترة ستين يوما وألا تقل عن خمسة وأربعين يوما يتم فيها انتخاب رئيس جمهورية جديد والسؤال الذي طرح في تلك المرحلة هو صعوبة القيام بإجراء انتخابات في الفترة المنصوص عليها في الفصل(57) بفعل الظرف الأمني والسياسي للبلاد وفي ظل المطالب الشعبية بإسقاط جميع رموز النظام السابق ومؤسساته بدءا بالدستور[1]. كما ينص هذا الفصل على أنه "عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام يجتمع المجلس الدستوري فورا ويقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه ويبلغ تصريحا بذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة..."[2]،وبموجب أحكام هذا الفصل أعلن المجلس الدستوري في 15 جانفي 2011 أن منصب رئيس الجمهورية أصبح شاغرا وأن رئيس البرلمان هو الذي يتولى مهام الرئاسة مؤقتا[3] وبذلك تم تعيين "فؤاد المبزع" رئيسا مؤقتا للبلاد في أجل أقصاه ستون يوما.

بعد تولي "المبزع" رئاسة الجمهورية مؤقتا تم تكليف "محمد الغنوشي" بتشكيل حكومة وحدة وطنية في 17 جانفي 2011، شارك فيها وزراء من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي كمحمد الغنوشي و"كمال مرجان" و "أحمد فريعة" و "رضا قريرة"، بالإضافة إلى وزراء من المعارضة والمستقلين، ولقد أثارت هذه التشكيلة الحكومية سخطا ورفضا من قبل الشعب الذي رفض إشراك الحزب الحاكم في تشكيل الحكومة المؤقتة، واحتجاجا على ذلك نظم المئات من التونسيين عدة مظاهرات في المدن التونسية تنديدا بهذا القرار وسط مشادات مع رجال الأمن[4]، وبالتوازي مع الضغط الجماهيري ، ودعما للمطالب الشعبية قام بعض الوزراء من المعارضة– في حكومة "الوحدة الوطنية"– بالمغادرة و الانسحاب من هذه الحكومة على خلفية مشاركة آخرين ينتمون إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي[5]، هذا الأخير الذي رُفعت مطالب بحله، مما أدى إلى إعادة تشكيل حكومة جديدة في27 فيفري 2011 خلت من أبرز رموز النظام المخلوع وذلك استجابة للضغط الشعبي ، وقد سبق إعلان هذه الحكومة استقالة الرئيس المؤقت "فؤاد المبزع" والوزير الأول" محمد الغنوشي" وبعض الوزراء من حزب التجمع الدستوري

---

[1] - منعم، برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. الطبعة الأولى، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص،2014، ص42.

[2] - الجمهورية التونسية، قانون عدد(51) يتعلق بتنقيح بعض من أحكام الدستور، المؤرخ في 19 ربيع الأول 1423ه، الموافق لـ 01 جوان 2002، مرجع سابق، ص 1447.

[3] - تونس: المجلس الدستوري يعين رئيس البرلمان رئيسا مؤقتا للبلاد: من الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/01/110115_new_tunisia_constitute.shtml
,12/06/2016.

[4] - «مظاهرات بتونس احتجاجا على إشراك الحزب الحاكم في الحكومة»، صحيفة الأهرام المصرية، العدد (45333)، الثلاثاء 18 جانفي 2011، ص 06.

[5] - حكومتا الوزير الأول محمد الغنوشي، الموقع الإخباري لرئاسة الحكومة التونسية:
http://www.alkasbah.tn. 13/06/2016

الديمقراطي.وعلى الرغم من هذه الاستقالات، إلا أن موجة العنف لم تتوقف حيث شهدت تونس يومي 25-26-فيفري 2011 أحداث عنف انتهت باستقالة الوزير الأول "محمد الغنوشي" وبعضا من وزرائه من الحكومة المؤقتة بعد تشكيلهم الحكومة الجديدة ،ليعين رئيس الجمهورية المؤقت "فؤاد المبزع" "باجي قائد السبسي" وزيرا أول بموجب الأمر 187/11 ، خلفا لـ"محمد الغنوشي"[1]، كما قام " المبزع" بإلغاء العمل بدستور 1959 باعتبار أنه " لا يلبي تطلعات الشعب بعد الثورة ،ويشكل عقبة أمام تنظيم انتخابات نزيهة"[2] و في ظل تنامي مخاوف المعارضة على مستقبل الثورة اجتمعت عدة تيارات من المعارضة والجمعيات والهيئات[3] بمقر الهيئة الوطنية للمحامين بقصر العدالة، تدارست تأسيس هيئة وطنية لحماية الثورة أطلق عليها "المجلس الوطني لحماية الثورة" وفقا لمجموعة من المبادئ أبرزها، أن يكون لهذا المجلس سلطة تقريرية تتولى السهر على إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها[4].

أثارت المبادئ السابقة جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والحكومية ولدى بعض أخصائي القانون الدستوري الذين رحبوا بالمجلس، ولكنهم أبدوا خشيتهم من تحوله إلى سلطة تشريعية على أنه بوسعه ان يكون سلطة مضادة[5]، وعلى الرغم من طبيعة القوى المشكلة للمجلس الوطني لحماية الثورة إلا أن ذلك لم يمكنها من لعب دور قيادي بسبب الخلافات الداخلية التي وجدت داخل هذا المجلس من جهة وتضييقات السلطة الرسمية عليه بسبب عدم الاعتراف به وعدم الموافقة على مطالبه[6].

بعد فشل المجلس الوطني لحماية الثورة في تحقيق أهدافه، قام الرئيس التونسي المؤقت باستحداث مجموعة من اللجان و الهيئات أبرزها اللجان المتعلقة بالثورة ومكافحة الفساد وتقصي الحقائق، فبالنسبة للثورة تم احداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في 18 فيفري 2011 بموجب المرسوم 06/11 وتتعهد الهيئة حسب هذا المرسوم بـ "السهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيد أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي"[7]، وفي 14 مارس 2011 تم تعيين

---

[1]- Tunisia Prime Minister Mohamed Ghannouchi، site web:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/27/139484.html 12/06/2016.

[2] - المجلس الوطني التأسيس بتونس، من الموقع :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/8 ,14/06/2016.

[3] - انظر الملحق رقم (07) المتضمن بيان تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة في تونس ، ص 241 من الأطروحة..

[4] - بشارة، عزمي، مرجع سابق، ص 450.

[5] - رمضان، بن رمضان، «تأملات في الثورة التونسية: تونس والانتقال الديمقراطي التحديات والآفاق»، مجلة الحياة الثقافية، العدد (220)، مارس 2011، ص 44.

[6] - برهومي، منعم، مرجع سابق، ص 57.

[7] -الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(06) يتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، المؤرخ في 18 فيفري 2011. (الرائد الرسمي، العدد(13)، الثلاثاء 26 ربيع الأول 1432ه، الموافق لـ 01 مارس 2011)، ص200.

أعضاء الهيئة بموجب قرار الوزير الأول "الباجي قائد السبسي" حيث تتألف الهيئة من ممثلين عن أحزاب سياسية ،وممثلين عن الهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني، بالإضافة إلى شخصيات وطنية تونسية و ممثلون عن الجهات و ممثلون عن عائلات الشهداء، وقد ضمت هذه الهيئة أيضا أعضاء المجلس الوطني لحماية الثورة مما جعلها تحل محله.

في مجال مكافحة الفساد تم إحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد بموجب المرسوم 07/11 حيث تتألف هذه اللجنة من هيأتين، عامة وتختص بالنظر في التوجهات الأساسية لعمل اللجنة ووضع التصورات المستقبلية للتصدي لمظاهر الرشوة والفساد. فنية، وتختص بالكشف عن الحقائق المتعلقة بحالات الفساد والرشوة[1]، أما فيما يتعلق بمجال تقصي الحقائق فقد تم إحداث لجنة وطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، وتقوم اللجنة بموجب المرسوم 08/11 بجمع كل الوثائق والمعلومات وتلقي شكاوى المواطنين المتعلقة بالانتهاكات التي شهدتها تونس منذ اندلا ع الثورة[2].

ثانيا: التنظيم المؤقت للسلطات مارس 2011:

في إطار البحث عن تنظيم مؤقت للمؤسسات السياسية التونسية في المرحلة الانتقالية- بعد الفراغ الدستوري الذي شهدته تونس عقب إلغاء العمل بأحكام دستور 1959- تم إصدار قانون آخر حل محل الدستور السابق، هو التنظيم المؤقت للسلطات الذي الصادر بتاريخ 23 مارس 2011 بموجب المرسوم 14/11 في سعي من صانعي القرار السياسي لإعادة هيكلة المؤسسات السياسية بشكل يتناسب مع الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها البلاد في تلك الفترة وبشكل يلبي تطلعات مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية، وبالحديث عن مضمون هذا التنظيم فقد حدد هذا التنظيم اختصاصات وصلاحيات كل سلطة من السلطات الثلاث، فبالنسبة للسلطة التشريعية تم حل كل من مجلسي النواب والمستشارين بموجب هذا المرسوم وقد حدد الباب الثاني منه طريقة إصدار النصوص التشريعية وذلك عن طريق مراسيم يختمها رئيس الجمهورية المؤقت، بعد مداولتها في مجلس الوزراء كما حدد هذا الباب مجالات التشريع بالمراسيم كتنظيم الأحزاب وتمويلها، ومكافحة الإرهاب والترخيص في المصادقة على المعاهدات...الخ[3]،وبالنسبة للسلطة التنفيذية، حدد الباب الثالث من المرسوم اختصاصات رئيس الجمهورية المؤقت كالسهر على تنفيذ المراسيم و تفويض سلطاته الى الوزير الأول، وفيما يتعلق بمدة الرئاسة تنتهي الفترة

[1] - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(06) يتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي مرجع سابق، ص 201.

[2] - نفس المرجع، ص 203.

[3] -الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(14) يتعلق بالتنظيم المؤقت للسّلط العمومية، المؤرخ في 23 مارس 2011. (الرائد الرسمي، العدد(20)، الجمعة 20 ربيع الثاني 1432ه، الموافق لـ 25 مارس 2011)، ص367.

الرئاسية المؤقتة –حسب الفصل الثامن من المرسوم– الى غاية مباشرة مهام المجلس الوطني التأسيسي[1]، وفيما يتعلق بالحكومة المؤقتة "تسهر هذه الحكومة على تصريف أعمال الدولة وعلى السير العادي للمرافق العمومية ويسيرها الوزير الأول وينوبه عند الاقتضاء رئيس الجمهورية المؤقت، كما أنه لا يجوز للوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي"[2]، و بالحديث عن مواقف القوى المدنية والسياسية فقد رأت بعض القوى أن هذا التنظيم يفتقد إلى الشرعية من حيث الجهة المصدرة لهذا المرسوم ،فهو صادر عن رئيس جمهورية مؤقت وليس منتخب ،أما من حيث المضمون فقد لاحظ بعض الباحثين أن هذا المرسوم يشكل تواصلا مع أحكام دستور 1959 الملغى ،لاسيما فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات على رأس السلطة التنفيذية[3].

ثالثا: المجلس الوطني التأسيسي وانتخابات رئيس الجمهورية التونسية:

في إطار التحضير لانتخابات المجلس الوطني التأسيس تم إصدار المرسوم35/11 والذي تطرق إلى مختلف المسائل المتعلقة بانتخابات هذا المجلس، فمن حيث طريقة الانتخاب، وحسب الفصل الأول من المرسوم " ينتخب أعضاء المجلس الوطني التأسيس انتخابا عاما حرا ومباشرا، سريا وفق مبادئ الديمقراطية والمساواة والتعددية والنزاهة والشفافية، وتتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات[4] الاعداد للانتخابات والاشراف عليها ومراقبة العمليات الانتخابية"[5]،وبالنسبة للترشح لعضوية المجلس فهو يحق لكل شخص بالغ من العمر ثلاث وعشرين سنة وفي المقابل استثنى هذا المرسوم مجموعة من الفئات أبرزها الأشخاص المنتمين سابقا الى النظام المخلوع باستثناء الأشخاص غير المنتمين لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي و بعض الأشخاص الذين يشغلون مناصب حكومية وسيادية[6]كأعضاء الحكومة المؤقتة والوزير الأول والذين تم استثناؤهم من الترشح من خلال الفصل 15 من المرسوم 14/11 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية كما رأينا سابقا، وفيما يتعلق بالمهام الموكلة إلى المجلس الوطني التأسيسي فقد أنيط بمجموعة من المهام أبرزها صياغة دستور جديد للبلاد.

شهدت تونس في 23 أكتوبر 2011 تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وهي أول انتخابات بعد سقوط نظام حكم "بن علي" وقد عرفت هذه الانتخابات مشاركة ثلاث قوائم مختلفة والمتمثلة في كل من القائمات

---

[1] - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(14) يتعلق بالتنظيم المؤقت للسّلط العمومية ، مرجع سابق، ص 368.

[2] - نفس المرجع

[3] - فدوى، المصمودي شاكر، «التنظيم المؤقت للسّلط العمومية الصادر بمقتضى القانون التأسيسي عدد (06) المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، والانتقال الديمقراطي»، مداخلة مقدمة إلى ملتقى: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والانتقال السياسي في تونس كلية الحقوق سوسة، تونس،20/21-04-2012، ص 124.

[4] - أحدثت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بموجب المرسوم 27/11 المؤرخ في 18 أفريل 2011.

[5] - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(35) يتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، المؤرخ في 10 ماي 2011. (الرائد الرسمي، العدد(33)، الثلاثاء 06 جمادى الثانية 1432ه، الموافق لـ 01 مارس 2011)، ص647.

[6] - نفس المرجع، ص 649.

الحزبية والقائمات المستقلة والقائمات الائتلافية فبالنسبة للقوائم الحزبية تصدرت كل من حركة النهضة و المؤتمر من أجل الجمهورية نتائج الانتخابات حيث فازت النهضة بـ 89 مقعد، مقابل 29 مقعد للمؤتمر من أجل الجمهورية، وحلّ حزب التكتل ثالثا بـ 20 مقعد، أما بالنسبة للقوائم المستقلة فقد فازت العريضة الشعبية بأغلب المقاعد(26 مقعد)،وفيما يتعلق بالقوائم الائتلافية فقد فاز القطب الديمقراطي الحداثي بكل المقاعد باعتباره الائتلاف الوحيد المشارك في هذه الانتخابات[1]،وبعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات قامت حركة النهضة بعقد اتفاق مع كل من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل الحريات والعمل، لتشكيل (الترويكا) واتفقت الأطراف الثلاثة على تقاسم المناصب الرئاسية الثلاث، فقد تم ترشيح زعيم التكتل "مصفى بن جعفر "لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي، وزعيم المؤتمر "المنصف المرزوقي" رئيسا مؤقت للجمهورية ،و الأمين العام لحركة النهضة "حمادي الجبالي" رئيسا للحكومة الانتقالية[2]،

بعد إعلان نتائج الانتخابات أصدر رئيس الجمهورية المؤقت "فؤاد المبزع" أمرا رئاسيا يوم 14 نوفمبر 2011 لدعوة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي لحضور جلسته الافتتاحية العامة و تضمن هذا الأمر ترتيبات الجلسة الافتتاحية التي عقدت يوم 22 نوفمبر 2011[3]كما حدد هذا الأمر طريقة انتخاب رئيس المجلس ونائبيه وذلك عن طريق التصويت السري وبالأغلبية المطلقة لأعضائه، وبالنظر الى نص الفصل الثاني من الأمر الرئاسي تم اختيار العضو المنتخب عن المؤتمر من أجل الجمهورية "طاهر هميلة" لرئاسة الجلسة العامة الافتتاحية بحكم معدل السن، حيث ينص هذا الفصل على أن "يرأس الجلسة العامة الافتتاحية للمجلس أكبر الأعضاء سنا وذلك بمساعدة أصغرهم وأصغرهن سنا"[4].

في إطار التحضير لانتخاب رئيس المجلس الوطني التأسيسي ونائبيه رأت لجنة الخبراء المنبثقة عن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة ،ضرورة إعداد مسودات نصوص النظام الداخلي لسير المجلس الوطني التأسيسي وتنظيم سير الجلسة الافتتاحية[5]،وبعد سلسلة من الإجراءات الممهدة لانتخابات رئيس المجلس الوطني التأسيسي ،شهد هذا الأخير يوم الاثنين الموافق لـ12 ديسمبر 2011 انتخاب "المنصف المرزوقي" رئيسا للجمهورية بمجموع أصوات

---

[1] - الجمهورية التونسية، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. (الرائد الرسمي، العدد(14)، الثلاثاء 29 ربيع الأول 1433ه، الموافق لـ 21 فيفري 2012)، ص588-589.

[2] - أميرة، عبد الرزاق، «تونس وأزمة المرحلة الانتقالية»، مجلة آفاق افريقية، العدد(38)،2013، ص 86.

[3] - عبد اللطيف، الحناشي، «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 03.

[4] - الجمهورية التونسية، أمر عدد(3576) يتعلق بدعوة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي لحضور جلساته العامة الافتتاحية، المؤرخ في 14 نوفمبر 2011. (الرائد الرسمي، العدد(87)، الثلاثاء 19 ذو الحجة 1432ه، الموافق لـ 15 نوفمبر 2011)، ص2719.

[5] - الحناشي، عبد اللطيف، «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج». نفس المرجع السابق، ص 03.

قدّر ب153 صوت مقابل معارضة ثلاثة أصوات وامتناع عضوين عن التصويت و44 بطاقة بيضاء[1]،ولقد أحدث انتخاب "المرزوقي" ردودا مختلفة ، فبالتوازي مع الترحيب الدولي بنتائج الانتخابات رفضت بعض الأطراف في المعارضة انتخاب "المرزوقي" ففي حديث لوكالة الأنباء التونسية قالت "مية الجريبي" أن المرحلة التي تمر بها تونس في تلك الفترة ليست بمرحلة التأسيس لمنظومة ديمقراطية ووصف "نور الدين البحيري" رئيس كتلة النهضة في المجلس الوطني التأسيسي تصويت المعارضة بورقة بيضاء هو بمثابة (رسالة سلبية) الى الرأي العام التونسي[2].

رابعا: الحكومات التونسية المتعاقبة:

1-الحكومة الأولى:

بعد انتخاب "المرزوقي" رئيسا مؤقتا للجمهورية وعلى خطى تفاهمات الشركاء السياسيين هم بتكليف "حمادي الجبالي" بتشكيل الحكومة بموجب القرار الجمهوري 1/11 ، وذلك بعد انتهاء الفترة الزمنية لحكومة "الباجي قائد السبسي" ،كما تم تعيين "مصطفى بن جعفر" رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي، لتشهد تونس بذلك أول حكومة مؤقتة منتخبة منذ أحداث 14 جانفي 2011،كما تم تنقيح المرسوم 14/11 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ، واستبداله بالقانون التأسيسي06/11 الذي فصل اختصاصات وصلاحيات مختلف المؤسسات السياسية بما فيها المجلس الوطني التأسيسي، وبالعودة إلى الحديث عن الحكومة المؤقتة برئاسة "الجبالي" ، مرت هذه الحكومة بعدة أزمات سياسية واقتصادية خصوصا بعد سلسلة الاغتيالات التي طالت عددا من قيادات الأحزاب السياسية من أمثال "شكري بلعيد" زعيم الجبهة الشعبية، حيث فتح هذا الاغتيال مرحلة جديدة تجاه عملية الانتقال السياسي في تونس شابتها حالة من الاستقطاب الحاد تجاه الحكومة المؤقتة[3].

على المستوى الاقتصادي واجهت الحكومة عدة انتقادات مرتبطة بعجزها عن توفير مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية، وأمام سلسلة الأزمات التي واجهتها حكومة "الجبالي" شكلت المعارضة مجموعة من التحالفات من أجل مواجهة تحالف الترويكا- المتمثلة في حزب حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات- من جهة واسقاط الحكومة من جهة أخرى، ليكون اغتيال "بلعيد" سببا كافيا- بالنسبة للمعارضة- لاستقالة الحكومة، فقد أعلن "حمادي الجبالي " يوم 19 فيفري 2013 عن استقالته من رئاسة الحكومة وهو ما حدث في 13 مارس 2013 أين تم قبول استقالة حكومة "الجبالي" حسب (القرار الجمهوري رقم 31/13) الصادر سنة 2013 ، وتعيين "علي سالم" رئيسا جديدا للحكومة حسب (القرار الجمهوري رقم 36/13) ، بعد

---

[1] - «انتخاب المنصف المرزوقي رئيسا للجمهورية التونسية» صحيفة القدس العربي، العدد (6998) ،2011/12/13، ص 01.

[2] - نفس المرجع

[3]- Preysing, Domenica, Transitional Justice in Post-Revolutionary Tunisia (2011–2013): How the Past Shapes the Future. First edition, United Kingdom, Springer, 2016, p 87.

مصادقة المجلس الوطني التأسيسي، وكان "الجبالي" قد اقترح مبادرة تشكيل حكومة كفاءات وطنية غير متحزبة لامتصاص غضب الشارع وإخماد الاضطرابات التي كانت تشهدها تونس في تلك الفترة بعد اغتيال السياسي المعارض "شكري بلعيد"[1]، كما اقترح أن تتخلى حركة النهضة في الحكومة الجديدة عن الوزارات السيادية الأساسية ولاسيما الداخلية والعدل ، وكان هذا أحد أبرز مطالب المعارضة، إلا حركة (النهضة) صوّتت في اجتماع قياداتها ضد اقتراح أمينها العام، رئيس الحكومة الجبالي، واعتبرت ذلك تخليا عن السلطة غير جائز[2]، كما لقي مقترح "الجبالي" رفضا من مختلف الفرقاء السياسيين.

2-الحكومة الثانية:

شهدت الحكومة المؤقتة برئاسة "العريض" أكبر تحدي لها ففي 25 جويلية 2013 تم اغتيال النائب عن حركة الشعب والمعارض التونسي "محمد البراهمي" ليرمي هذا الاغتيال بثقله على الحكومة المؤقتة التونسية، حيث جاء هذا الاغتيال بعد اسبوع من اعلان مصادر في الحكومة المؤقتة على انها "ستكشف قريبا عن قاتل المعارض "شكري بلعيد"[3]وقد حملت العديد من الأطراف من المعارضة حركة النهضة وحكومة الترويكا مسؤولية انزلاق الأحداث نحو العنف السياسي، وعلى إثر ذلك قامت بعض الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بالإعلان عن تأسيس "جبهة انقاذ وطني" يوم 26 جويلية 2013 والتي عبرت عن مجموعة من الأهداف أبرزها استكمال صياغة الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي وتشكيل حكومة "انقاذ وطني "محدودة العدد[4]،وقد أعقب تشكيل "جبهة انقاذ وطني" اطلاق خارطة طريق للخروج من الأزمة نصت على تشكيل حكومة جديدة ، وإصدار القانون الانتخابي، تحديد المواعيد الانتخابية، وانهاء اختيار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، المصادقة على الدستور[5].

بالتزامن مع الأزمة السياسية التي شهدتها تونس برئاسة حكومة "العريض" لعب العامل الدولي دورا بارزا في توتر العلاقة بين المعارضة والحكومة حيث شهدت مصر انقلابا عسكريا على نظام الرئيس "محمد مرسي" ألقى بثقله على المشهد السياسي في تونس، حيث خلقت الأحداث التي شهدتها مصر خلافات بين السياسيين في تونس، ففي الوقت الذي أيدت فيه بعض الشخصيات السياسية سلوك الجيش المصري واعتبار ذلك "تصحيحا

---

[1] - مها، بن عبد العظيم، « استقالة "حمادي الجبالي" ومستقبل المشهد السياسي في تونس»، من الموقع:
http://www.france24.com/ar/20130220.2016/06/20 .

[2] - أديب، نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي. الطبعة الأولى، بيروت: دار الفارابي، 2014، ص 341.

[3] - «اغتيال المعرض التونسي محمد البراهمي»، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/25.2016/06/20 .

[4] - أنور، الجمعاوي، «المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق»، مجلة سياسات عربية، العدد(06)، جانفي 2014، ص 05.

[5] - مبادرة الرباعي لتسوية الأزمة السياسية بتونس، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/10/6 20/06/2016.

لمسار الثورة وإيذانا بنهاية الإسلاميين وفشلهم في إدارة المرحلة الانتقالية"[1]، رأى سياسيون آخرون أن هذه الأحداث هي انقلاب على الشرعية. في ظل تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية وعدم انتهاء المجلس الوطني التأسيسي من صياغة الدستور، كادت عملية الانتقال السياسي في تونس أن تصل إلى طريق مسدود، وذلك بعد أن تعالت الأصوات المطالبة بحل المجلس التأسيسي، إلا أن المبادرة بتشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية أنقذت الموقف[2]، عندما قدم "علي العريض" استقالته يوم 10 يناير 2014 ليكلف "مهدي جمعة" وزير الصناعة في حكومته بتشكيل حكومة جديدة.

3-الحكومة الثالثة:

بالتزامن مع تعيين "مهدي جمعة" رئيسا جديدا للحكومة، قام المجلس الوطني التأسيسي بالمصادقة على الدستور الجديد يوم 27 جانفي 2014 وذلك بعد عدة مداولات داخل المجلس، وقد جاء التصويت على الدستور فصلا بفصل ثم نصا متكاملا في إطار الترتيبات التي نص عليها التنظيم المؤقت للسلطات العمومية، واتسم السياق العام الذي اكتنف عمليات التصويت على الدستور، بالتجاذبات السياسية الحادة والصراع الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين[3]،ولقد تضمن الدستور مجموعة كبيرة من الإصلاحات مقارنة بالدستور السابق فبالنسبة للسلطة التشريعية صار هناك مجلس نواب الشعب، بعد أن كانت في الدستور السابق والمعدل سنة 2002 تتكون من مجلس النواب ومجلس المستشارين، إلا أن عدد النواب بقي كما كان عليه والمقدر بـ217 عضو، كما أعطى هذا الدستور للمؤسسة التشريعية صلاحيات واسعة، حيث منحها الحق في سحب الثقة من الحكومة أو من أحد أعضائها وذلك باعتبار أن الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب الذي يمنحها الأغلبية المطلقة لأعضائه[4]،ولقد فصل الدستور في مشكلة اختيار نوع النظام السياسي عندما تم إقرار نظام سياسي تشاركي يحد من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة ،وذلك بعد الخلافات التي سبقت إقرار هذا الدستور حيث طالبت بعض الأطراف السياسية بإقامة نظام سياسي برلماني، في حين طالبت الأطراف الأخرى بإقامة نظام سياسي رئاسي[5]. وعلى صعيد اخر وفي في مجال الحقوق والحريات تقيد الدستور بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وذلك على نطاق واسع حيث ينص

---

[1] - الجمعاوي، أنور، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 17.

[2] -إبراهيم، نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2015، ص 186.

[3] - فتحي، الجراي، "الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات،28 جانفي 2014، ص 03.

[4] - نفس المرجع ، ص 05.

[5] - خميس، بن بريك، لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/2/11,21/06/2016.

ديباجته على أن تكفل الدولة سيادة القانون واحترام الحريات وحقوق الانسان، كما أكّد الدستور على قدسية حقوق الانسان، ورأى بعض فقهاء القانون الدستوري أن هذه القدسية هي قدسية لها بعد ديني[1]، وفي إطار مصادقة الجمهورية التونسية على الاتفاقيات الدولية كاتفاقية مناهضة التعذيب (المرسوم 5/11) تتكفل الدولة حسب الفصل الثالث والعشرون، بحماية "كرامة الذات الجسدية وحرمة الجسد، وتمنع التعذيب المعنوي و المادي، ولا تسقط جريمة التعذيب بالتقادم"[2]،كما تطرق الدستور الى مسألة حق اللجوء السياسي باعتباره أحد الحقوق والحريات الشخصية، واجمالا يمكن ابراز أهم الإصلاحات السياسية في دستور 2014 في النقاط التالية[3]:

- اعلان الطابع المدني والجمهوري للدولة التونسية بالفصلين الأول والثاني من الدستور.
- تدعيم حريات الفكر والاعلام والحراك الثقافي.
- خلق توازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية والاعلان عن الطابع الجمهوري لمؤسستي الجيش والأمن.
- إحداث محكمة دستورية.
- دسترة كل من المحاماة وحق الشغل والحق في النقابات وغيرها من الحقوق.
- توسيع صلاحيات السلط المحلية اعتمادا على اليات الديمقراطية التشاركية.
- بعث جملة من الهيئات الدستورية المستقلة.

بعد تعيين "مهدي جمعة "رئيسا للحكومة التونسية المؤقتة قام هذا الأخير بتشكيل الحكومة التونسية المتكونة من شخصيات مستقلة أي حكومة تكنوقراط،كما نصت عليها مخرجات خارطة الطريق، ولقد واجهت هذه الحكومة مجموعة كبيرة من التحديات أبرزها تصاعد العمليات الإرهابية المرتبطة بالجماعات المتشددة خصوصا في جبل " الشعانبي" الذي شهد ولازال يشهد معارك مسلحة بين الجيش التونسي والجماعات المسلحة، وبالإضافة الى التحدي الأمني واجهت حكومة "مهدي جمعة" كذلك التحدي الاقتصادي، حيث تدهور قطاع السياحة بفعل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، وعلى صعيد آخر شهدت الحكومة مجموعة من الإنجازات منها :[4]

-دعم الحوكمة الرشيدة والإصلاح الإداري.

1- Rafâa Ben Achour، «La Constitution Tunisienne Du 27 janvier 2014», Revue Française De Droit Constitutionnel ,numéro(100),avril 2014,page 785.

2 - الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية. (الرائد الرسمي، عدد خاص، الاثنين 10 ربيع الثاني 1435ه، الموافق لـ 10 فيفري 2014)، ص 06.

3 - محمد صالح، التومي ،« اعتبارات حول الدستور التونسي الجديد»، مجلة المحاماة، العدد(05)،2014،ص 57-56.

4 - لمزيد من التفاصيل حول إنجازات حكومة "مهدي جمعة" يمكن الاطلاع على الدليل الذي وضعته رئاسة الحكومة التونسية والمتعلق بهذه الإنجازات على الرابط التالي:
http://archivev2.mosaiquefm.net/assets/content/pdf/programmedes100jours-140514052513-phpapp02.pdf

- تفعيل دور الإدارة العامة للجمعيات.
- احداث قطب لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- الاعداد للاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية.

من خلال ما سبق شهد النظام السياسي التونسي خلال هذه المرحلة الانتقالية(2011-2014) عدة أزمات سياسية واقتصادية انعكست على مختلف أبنيته ومؤسساته، ما أدى إلى عدم استقرار سياسي وحكومي، وهي حالة عادية طبيعية حيث تشهد حالات الانتقال الديمقراطي في الغالب مرحلة مؤقتة أو انتقالية تمهد لمرحلة جديدة ذات قطيعة مع النظام السياسي المخلوع من حيث المنظومة الدستورية و القانونية، وحتى الشخصيات السياسية، وعليه فإن حالات عدم الاستقرار الحكومي التي شهدها النظام السياسي التونسي في هذه المرحلة مهّدت الطريق للوصول الى نظام سياسي ذو مؤسسات سياسية منتخبة ،قائمة على أسس المنافسة الحزبية وهوم ما سيتم التطرق اليه في الفرع التالي.

الفرع الثاني: النظام السياسي التونسي في فترة 2014-2016

أولا: الانتخابات التشريعية لسنة 2014:

منذ صياغة دستور 2014 وتشكيل حكومة التكنوقراط دخلت تونس مرحلة سياسية جديدة شهدت خلالها إعادة بناء المؤسسات السياسية واستحداث أخرى على غرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتأكّد ذلك عقب إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في المنتصف الثاني من سنة 2014، والتي عادت من خلالها الشرعية الدستورية الى مختلف المؤسسات السياسية بعد الجدل الذي كان قائما حول أولوية الشرعية الثورية على الشرعية الدستورية أو العكس في المرحلة المؤقتة السابقة، وهو جدل حسمته نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية من جهة ومضامين الدستور الجديد من جهة أخرى.

شهدت تونس في 26 أكتوبر 2014 تنظيم أول انتخابات تشريعية بعد الدستور الجديد، شارك فيها تسع عشرة حزب، وانتهت الانتخابات بفوز حزب حركة نداء تونس ب 85 مقعد أي بنسبة 39.17%، ثم حلّت حركة النهضة في المرتبة الثانية بعدد مقاعد قُدِّر بـ 69 مقعد أي بنسبة 31.79%، في حين شهد حزب المؤتمر من أجل الجمهورية تراجعا ملحوظا إذ حلّ في المرتبة الرابعة بعدد مقاعد قدر بـ 04 مقاعد أي بنسبة1.84% من

الأصوات[1] ، ولقد عكست نتائج هذه الانتخابات طبيعة الأزمات الداخلية التي كانت تعيشها الكثير من الأحزاب السياسية فبالنسبة لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل عرف هذان الحزبان استقالة عدد كبير من مناضليهما وهما في سدة الحكم، بمعنى أن شرعيتهما اهتزت داخليا، كما أدى تحالف تلك الأحزاب مع حركة النهضة وفق رؤية بعض المحللين ،إلى تراجعهما نظرا لاختلاف القواعد الشعبية لكل حزب ، حيث لعبت القاعدة الشعبية الكبيرة لحركة النهضة دورا في الحفاظ على المراتب الأولى رغم تراجعها مقارنة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، على عكس حزبي المؤتمر والتكتل اللذين لا يملكان قاعدة شعبية كبيرة مقارنة بحركة النهضة[2].

عقب الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية تم عقد أول جلسة لمجلس النواب تم فيها أداء اليمين من طرف رئيس الجلسة "علي بن سالم"، كما تم تكوين لجنة إحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت، بالإضافة الى انتخاب " محمد الناصر" رئيسا المجلس ونائبه الأول " عبد الفتاح مورو" ونائبه الثاني " فوزية بن فضة"، وانتخاب لجنة النظام الداخلي واللجنة الخاصة بالمالية[3]،و يضم مجلس النواب – استنادا إلى نتائج الانتخابات التشريعية 2014 – ثمانية كتل برلمانية[4] ،أبرزها كتلة النهضة و كتلة نداء تونس باعتبارهما أكبر الفائزين بتلك الانتخابات.

ثانيا: الانتخابات الرئاسية لسنة 2014:

بعد ضبط تشكيلة مجلس النواب ومختلف اللجان فيه توجهت الأنظار إلى المحطة التاريخية الثانية والمتمثلة في تنظيم الانتخابات الرئاسية ففي الثالث والعشرين من نوفمبر من العام 2014 تم تنظيم اول انتخابات رئاسية عامة منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية وسقوط نظام "زين العابدين بن علي"، وقد استند تنظيم هذه الانتخابات الى القانون الأساسي رقم 16/14 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، حيث فصل هذا القانون الكثير من المسائل المتعلقة بسير وتنظيم بالعملية الانتخابية في تونس كطريقة الانتخاب إذ ينص هذا القانون في فصله الثاني على أن "يكون الانتخاب عاما وحرا ومباشرا وسريا ونزيها وشفافا"[5]، وعرفت الانتخابات الرئاسية مشاركة سبعة وعشرين مرشح من أصل سبعين مترشح، تم قبولهم من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

---

[1] - عبد اللطيف، الحناشي، «الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات»، تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014، ص 06. يمكن الرجوع إلى تفاصيل نتائج الانتخابات التشريعية في الملحق رقم (08)، ص 243 من الأطروحة.

[2] - نفس المرجع، ص 12.

[3] - الجمهورية التونسية، جلسة مجلس نواب الشعب ليومي 04/02 ديسمبر 2014، مجلة مداولات مجلس نواب الشعب، العدد(01)،2014، ص 01.

[4] - انظر الملحق رقم (09) المتعلق بالكتل البرلمانية بعد الانتخابات التشريعية 2014، ص 244 من الأطروحة

[5] - الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(16) يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، المؤرخ في 26 ماي 2014. (الرائد الرسمي، العدد(42)، الثلاثاء 28 رجب 1435ه، الموافق لـ 27 ماي 2014)، ص1382.

وانتهت الانتخابات بفوز المرشح عن حركة نداء تونس "الباجي قائد السبسي" بنسبة 39.46% من الأصوات في حين حل المنصف المرزوقي في المرتبة الثانية بعد تحصله على نسبة 33.43% من الأصوات بعد الدورة الثانية للانتخابات والتي أُجريت في ديسمبر 2014[1] .

بعد فوز "السبسي" بالانتخابات الرئاسية، ألقى خطابا عقب تأديته اليمين الدستورية أمام البرلمان، واستهل "السبسي" خطابه بقراءة بعض الآيات من القرءان الكريم والمتعلقة في مضمونها بالصدق والحق والباطل وذلك يحمل عدة دلالات أبرزها التأكيد على التوجهات الدينية(الإسلام) للرئيس المنتخب الجديد والتي أراد من خلالها طمأنة الرأي العام التونسي والمعارضة التونسية –خاصة الإسلامية منها– باحترامها، وفي نقطة أخرى من الخطاب أثنى "السبسي" على دور المرأة التونسية حين اعتبر أنها " برهنت مرة أخرى عن حسّها الوطني المرهف وتشبثها بحقوقها ومكتسباتها"[2]، كما أثنى "السبسي" على الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية بما فيهم الناخبين المصوتين لمنافسه.

ثالثا: تحديات الحكومة التونسية:

قام مجلس النواب في الخامس من فيفري 2015 بمنح الثقة لحكومة "الحبيب الصيد" خلفا لحكومة "مهدي جمعة"، وقد ضمت الحكومة في تشكيلتها شخصيات مستقلة وأخرى حزبية أغلبها من حزب نداء تونس، الذي تولى مجموعة حقائب وزارية ذات وزن كبير، كوزارة الخارجية والمالية والسياحة، بالإضافة الى حركة النهضة التي تولت وزارة التشغيل والتكوين المهني، وكتابات الدولة المتعلقة بالصحة والمالية.

شهد النظام السياسي التونسي في هذه الفترة، مجموعة كبيرة من التحديات ممثلة في مجموعة الأزمات الأمنية و الاقتصادية التي ظهرت منذ إسقاط نظام "بن علي"، والتي شكلت ضغوطات على حكومة " الحبيب الصيد "، فعلى المستوى الأمني كانت هناك زيادة ملحوظة في تصاعد العمليات" الإرهابية " والتي زاد من وتيرتها عودة المقاتلين من بؤر التوتر في بعض البلدان العربية خصوصا ليبيا وسوريا، فقد عرفت هذه العمليات تطورا نوعيا حيث صارت تستهدف قطاعات حيوية في تونس على غرار القطاع السياحي ففي سنة 2015 تم الهجوم على متحف "باردو" والذي تسبب في مقتل عشرين شخصا أغلبهم من السياح[3]، إضافة لهجمات إرهابية أخرى.

---

[1] - انظر الملحق رقم(10) المتعلق بنتائج الانتخابات الرئاسية 2014 في تونس، ص 245 من الأطروحة.

[2] - خطاب الرئيس التونسي "الباجي قائد السبسي" عقب تأديته اليمن الدستورية، القناة التاسعة التونسية، يوم 31-12-2014

[3] - صادق، الحلواجي، حادثة متحف باردو استهدفت رموزا سيادية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد(4577)، الجمعة 2015/03/20.

على المستوى الاقتصادي، رغم نجاح تونس في الانتقال السياسي بعد المصادقة على دستور 2014 وانتخاب حكومة دائمة إلا أن الاقتصاد التونسي–وفق رؤية بعض الخبراء–شهد تراجعا مستمرا حيث ارتفعت نسب التضخم والعجز في الموازنات وارتفاع نسب البطالة[1]، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول يوضح تطور نسب البطالة في تونس في الفترة 2015–2016[2]

السنوات	الربع الأول من 2015	الربع الثاني من 2015	الربع الثالث من 2015	الربع الرابع من 2015	الربع الأول من 2016
نسبة البطالة	%15	%15.2	%15.3	%15.4	%15.4

نلاحظ من خلال الجدول التالي الارتفاع التدريجي الذي تشهده نسب البطالة في الفترة الممتدة بين جانفي 2015 والربع الأول من سنة 2016، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها تراجع قطاع السياحة بفعل الهجمات التي طالت بعض المواقع السياحية، حيث يعتمد النظام الاقتصادي التونسي بنسبة كبيرة على عائدات القطاع السياحي، كما شهدت تونس تراجعا في نسبة النمو حيث تم تسريح آلاف العمال من المصانع والفنادق بسبب الهجمات الإرهابية التي شهدتها البلاد والتي أثرت على قطاعي الاستثمار والسياحة فضلا عن عودة آلاف العمال التونسيين من ليبيا نتيجة توتر الأوضاع الأمنية[3]، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات وسعر مادة الفوسفات التي تعتبر أحد من الصادرات التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني التونسي.

في ظل تصاعد الأزمات الأمنية والاقتصادية التي شهدتها تونس لجأت الحكومة إلى مجموعة من الإجراءات، ففي مجال القطاع الأمني قام رئيس الحكومة بإقالة عدد من قيادات الشرطة وعدد من كبار المسؤولين الأمنيين بمن فيهم والي سوسة و كتاب الدولة للشؤون الأمنية، وذلك إثر فشلهم في الحيلولة دون وقوع سلسلة الهجمات المسلحة التي شهدتها بعض المدن التونسية[4] ، أما في المجال الاقتصادي ،ضخّت الحكومة في القطاع البنكي 440 دولار لإعادة رسملة بنكين عموميين ضمن خطة لإنقاذ البنوك العمومية، كما قامت الحكومة برفع الأجور لأكثر من 800 ألف موظف[5]، بعد الارتفاع المحسوس في أسعار السلع والخدمات، ولجأت الحكومة من أجل نجاح

---

[1] - «الاقتصاد التونسي في 2015 أسوأ منه قبل الثورة»، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/14 ,07/07/2016.

[2] - المصدر: المعهد الوطني التونسي للاحصاء

[3] - البطالة في تونس، تركة متواصلة، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/11 , 07/07/2016.

[4] - يزيد، صايغ، « الأمن التونسي وعملية الانتقال الديمقراطي » ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 05 فيفيري 2016، ص 01.

[5] - طارق، عمارة، «إصلاح الاقتصاد في تونس يتقدم بتحفظ فوق وضع هش»، من الموقع:

سياساتها الاقتصادية إلى الاستعانة بالقروض الدولية خاصة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي منح تونس قرضا لأربع سنوات منذ يونيو 2016 بمبلغ يقدر بـ 2.9 مليار دولار أمريكي، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق إطلاق برنامج اقتصادي يهدف إلى معالجة مشكل البطالة وتحقيق الحوكمة الرشيدة[1].

على المستوى السياسي، انعكست الأزمات الأمنية والاقتصادية على الحكومة التونسية وذلك بتزايد الأصوات المطالبة باستقالتها، ولامتصاص الاحتقان الشعبي تجاه الحكومة قام " الحبيب الصيد" بإجراء تحوير وزاري شمل عددا من الوزراء في الحكومة، أبرزهم تعيين "الهادي مجدوب" وزيرا للداخلية، "خميس الجهيناوي" وزيرا للشؤون الخارجية، واعتبر رئيس الحكومة –في كلمته أمام مجلس النواب لمنحه الثقة للتشكيلة الحكومية الجديدة–أن هذا التحوير "أملته متطلبات إضفاء المزيد من النجاعة على عمل الحكومة"[2]، وفي سياق متصل تم استحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وذلك بموجب الأمر الحكومي 465/16 ،بعد أن كانت هيئة يرأسها وزير معتمد، وتتولى الوزارة –حسب الأمر السابق – مجموعة من المهام أبرزها[3]:

– المساعدة على تركيز الهيئات الدستورية المستقلة.

– المساهمة في تكريس التحاور المتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية.

– إعداد واقتراح التشريعات وخطط العمل والاستراتيجيات وتنفيذها لتطوير منظومة حقوق الإنسان.

– متابعة إيفاء الحكومة التونسية بالتزاماتها الدولية أمام الهيئات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

– اقتراح السياسات العامة للتمويل العمومي للجمعيات.

– ضمان احترام حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها وتطويرها والحفاظ على استقلالها.

على الرغم من أهمية السياسات التي أقرتها الحكومة التونسية لخفض حدة الأزمات المختلفة التي تمر بها تونس إلا أنها لا تزال تواجه عدة تحديات أمنية واقتصادية ما أدى إلى زيادة ضغوطات الجماهير الشعبية عليها، الأمر الذي جعل رئيس الجمهورية "الباجي قائد السبسي" يبحث عن آلية لحل هذه الأزمات، حيث أطلق مبادرة

---

http://www.middle-east-online.com/?id=209272 , 08/07/2016.

[1] - نشرة صندوق النقد الدولي، 02 يونيو 2016، على الرابط:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2016/NEW060216Aa.pdf , 08/07/2016.

[2] - بوابة الحكومة التونسية، « كلمة السيد رئيس الحكومة في الجلسة المخصصة للتصويت على منح الثقة لأعضاء الحكومة الجدد »، من الموقع:
http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=2544&Itemid=247 ,08/07/2016.

[3] - الجمهورية التونسية، أمر حكومي عدد(465) يتعلق بإحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، المؤرخ في 11 أفريل 2016. (الرائد الرسمي، العدد(30)، الثلاثاء 05 رجب 1437ه، الموافق لـ 12 أفريل 2016)، ص1282-1283.

تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها مجموعة من المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التونسي، وبالتالي فإن خروج النظام السياسي التونسي من مرحلة الانتقال السياسي لم يواكبه خروج من مرحلة الانتقال الاقتصادي الذي يعد عاملا ضروريا لتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

شهدت تونس –منذ استقلالها–تعاقب 04 رؤساء على الحكم، وأكثر من خمس عشرة حكومة، وشكلت أحداث جانفي 2011 تحولا كبيرا في طبيعة النظام السياسي التونسي، إذ انتقل من مرحلة الهيمنة على المؤسسات السياسية إلى مرحلة التداول على السلطة ، ومن تهميش أدوار منظمات المجتمع المدني وحصر دورها في المجال الخيري إلى إشراكها في الحكومة في صورة شخصيات مستقلة، بالإضافة إلى الاعتراف بالحق في التظاهر ، و الذي كان محظورا في فترة الرئيسين "بورقيبة و بن علي"، كما شهد النظام السياسي التونسي مجموعة من الازمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي كادت أن تعصف بالدولة التونسية، فعلى المستوى السياسي شهدت تونس عدة صراعات –وإن اختلفت في حيثياتها ووسائلها– بين المعارضة والنظام السياسي خاصة قبل أحداث جانفي 2011، أما على المستوى الاقتصادي فلازالت تونس تعرف ارتفاعا في معدلات البطالة و تدني الأجور مقارنة بنسب السلع والخدمات نظرا لقلة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الاقتصاد التونسي مقارنة بالدول العربية البترولية، أما على المستوى الأمني تعتبر فترة النظام السياسي في عهد "بن علي" أفضل الفترات التي عاشتها تونس من ناحية الاستقرار الأمني والسياسي على عكس الفترة الحالية والتي تشهد عدة عمليات ارهابية تسببت في تراجع قطاع السياحة.

ساهمت في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس منذ جانفي 2011، مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، والاجتماعية ورغم نجاحها في بناء مؤسسات سياسية تحظى بالشرعية، إلا أنها تواجه مجموعة التحديات الأمنية والاقتصادية والتي باتت تهدد مستقبل واستقرار تونس الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التراجع عن الديمقراطية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والأمني.

المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي في تونس

منذ اندلا ع الانتفاضة الشعبية في تونس وإعادة تشكيل وبناء المؤسسات السياسية ، بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية أواخر أكتوبر 2014، قطعت العملية الديمقراطية في هذا البلد مجموعة كبيرة من الأشواط بعد مرحلة انتقالية حساسة رسمت مستقبل الخريطة السياسية في تونس، تميزت من خلالها بتصاعد الخلافات بين مختلف الفرقاء السياسيين والتي كادت أن تهدد العملية الانتقالية، ولقد طرحت عملية التحول الديمقراطي في تونس العديد من التساؤلات حول طبيعة العوامل المؤدية إلى اندلا ع الانتفاضة الشعبية، الأمر الذي شكّل اختلافا بين الباحثين

حول ذات المسألة ، ومرد ذلك إلى طبيعة المنطلقات التي يبني عليها هؤلاء الباحثين تفسيرهم لعملية التحول والأسباب الدافعة نحو ذلك، فقد بنى بعض الباحثين رؤيتهم لعملية التحول الديمقراطي في تونس، بالاستناد إلى نظرية المؤامرة(Conspiracy Theory)،أو نظرية الفوضى الخلاقة (Creative Chaos Theory)، من خلال لجوء الدول الكبرى إلى تعبئة الرأي العام التونسي ضد النظام السياسي بقيادة "بن علي" بهدف زعزعة استقرار الجبهة الداخلية التونسية، وفي مقابل ذلك رأى البعض الآخر من الباحثين أن عملية التحول الديمقراطي في تونس فرضتها ضغوطات البيئة الداخلية وهي مرتبطة بدرجة كبيرة، بطبيعة و سياسات النظام السياسي على مدار ثلاث وعشرين سنة ، وأمام الاختلاف الحاصل سنقوم في هذا المبحث بتحليل طبيعة العوامل الداخلية والخارجية لعملية التحول الديمقراطي في تونس ، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس.

سبقت اندلا ع الانتفاضة الشعبية في تونس مجموعة من الظروف والأزمات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الصعبة، والتي تعبر عن حصيلة أكثر من ثلاث وعشرين سنة تحت حكم النظام السابق لـ" زين العابدين بن علي"، مما أدى إلى الاحتقان والانفجار الشعبي الذي كانت حادثة "البوعزيزي" بمثابة الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الشعبية أواخر 2010، ويمكن اجمال هذه الظروف والأزمات في النقاط التالية:

أولا: انهيار شرعية النظام السياسي: تعتبر الشرعية السياسية للأنظمة السياسية أحد المتطلبات الضرورية لاستكمال مسيرة التحول الديمقراطي نظرا لما تحققه من استقرار سياسي وأمني، وتقوم فكرة الشرعية في أية دولة على فكرة الحق في الحكم، وهي فكرة مؤداها أن يحظى النظام السياسي الحاكم بالرضا والتأييد من قبل الجماهير باعتباره صاحب الحق في الحكم[1] وهذا ما فتقده النظام السياسي التونسي في عهد "بن علي" الذي أُعتبر أحد أكثر النظم السياسية استبدادا وانغلاقا في العا لم العربي، في الوقت الذي كان فيه الشعب التونسي من أكثر الشعوب العربية تجانسا وتعليما وتقدما، وهو ما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي[2]، وقد شهدت مختلف الاستحقاقات الانتخابية في فترة النظام السابق (1987-2011)، وفق الكثير من الشهادات

[1] - شيماء محي الدين، محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، دراسة حالتي موريتانيا ونيجيريا. الطبعة الأولى، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 57.

[2] - دينا، شحاته ومريم، وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد(184)، أبريل 2011، ص 14.

تضخيما في نسب المشاركة السياسية[1] ، حيث كانت نسب المشاركة السياسية مرتفعة جدا والتي تراوحت بين 75 و99% ، لدرجة أن أكثر البلدان ديمقراطية لم تتوصل إلى تلك النسب، وفي آخر انتخابات رئاسية لنظام "بن علي" والتي أجريت في الخامس والعشرين أكتوبر 2009، والتي أجريت معها انتخابات مجلس النواب أسفرت النتائج عن فوز ساحق للرئيس "بن علي" بولاية خامسة كما فاز حزبه هو الآخر بأغلبية ساحقة في الانتخابات النيابية، وقد وصفت المعارضة نتائج هذه الانتخابات بـ "المهزلة" وسط تشكيك من قبل المنظمات الحقوقية بنزاهتها[2].

على صعيد آخر، قام "بن علي" بعدة تعديلات دستورية بطريقة غير شرعية قام من خلالها بزيادة عهدات الترشح دون الرجوع إلى الاستفتاء الشعبي كما حدث في التعديل الدستوري 01 جوان 2002، حين أجاز "بن علي" لنفسه الترشح لعهدة رابعة بموجب الفصل (39) منه ، مما عمّق من أزمة شرعية النظام السياسي في تونس، وزاد من سخط الجماهير التونسية عليه، إضافة إلى ذلك قام النظام السياسي التونسي بقمع الحريات المدنية والإعلامية من خلال السيطرة التامة على مختلف وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية والمكتوبة وتسخيرها لخدمته، كما لجأ النظام السياسي إلى حرمان المواطنين من التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم، بالإضافة إلى تهميش المعارضين السياسيين واغتيالهم مما أدى إلى تفاقم أزمة الشرعية[3].

شهدت تونس على مدار العقدين الماضيين انتشارا كبيرا للفساد مسّ كامل مفاصل الدولة من سلط تنفيذية وتشريعية وقضائية، وعدد من الجماعات العمومية والمؤسسات الإعلامية والحزبية، كما شمل الفساد بعض الجمعيات والمنظمات، بالإضافة إلى الجسم الاقتصادي[4]، حيث شهدت تونس انتشارا للمحسوبية والرشوة مما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب الواحد، وعدم اعتماد معياري الكفاءة والخبرة، كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد الكثير من مؤسسات الدولة إلى المصداقية خصوصا الأمن والإدارة والقضاء[5]، على مستوى النخبة الحاكمة كان هناك تداخل بين العائلة الحاكمة "بن علي–طرابلسي" والسلطة والثروة مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، ما أدى إلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها

[1] - تفاصيل أكثر، انظر نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، الملحق رقم(08-10) ، ص 243-245 من الأطروحة.

[2] - أحمد فارس، عبد المنعم، «تونس، هيمنة الحزب الحاكم»، مجلة الديمقراطية، القاهرة: العدد(37)، يناير 2010، ص 125.

[3] - Kjetil, Selvik and Stig Stenslie, Stability and Change in the Modern Middle East .London: I.B.Tauris, 2011, p 105.

[4] - كمال، العروسي، «الثورة ورهانات التنمية: العناوين الجديدة للتنمية في رحاب العدالة الانتقالية للجمهورية التونسية الثانية»، مجلة الحياة الثقافية، العدد(227)، يناير 2012، ص 06.

[5] - أميرة، عبد الرازق، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 173.

بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة[1]، و بالاستناد إلى إحدى تقارير لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد التابعة للمجلس الوطني التأسيسي في تونس، تم إهدار مبالغ مالية كبيرة في أمور ثانوية، نذكر منها[2]:

– منح خصوصية شهرية لفائدة أعوان سفارة تونس بباريس بقيمة 200 أورو شهريا.

– التكفل بمصاريف أعوان غير تابعين لرئاسة الجمهورية والتي بلغت 65 ألف دينار بين سنتي 2008–2010.

– إغداق 7 ملايين و791 ألف دينار على الصحافة الحزبية التابعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل.

بعد تنحية النظام السياسي بقيادة "بن علي"، كشفت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد عن مجموعة كبيرة من ملفات الفساد على اختلاف مجالاتها كإبرام الصفقات الاتفاقيات المشبوهة، وتلقت اللجنة أكثر من عشرة آلاف ملف، درست منها أكثر من خمسة آلاف وأحالت أكثر من 300 ملف إلى القضاء، رغم أن الملفات —حسب تقرير الهيئة–لا يدخل ضمن اختصاصها[3].

بناء على ما سبق فإن ظاهرة الفساد السياسي والإداري التي شهدتها تونس منذ" تولي زين العابدين بن علي" مهام الرئاسة، شهدت منحا تصاعديا مثّل دافعا قويا لخروج الشعب التونسي إلى الساحات وتنظيم المظاهرات، وهو ما يدعم الفرضيات والنظريات المرتبطة بالدور الذي تؤديه العوامل الداخلية منها انتشار الفساد وتأثيره في التحول نحو الديمقراطية، وهو ما ينطبق على الحالة التونسية.

ثانيا: فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وظاهرة الفساد: على الرغم من نجاح النظام السياسي التونسي في النهوض بالقطاع الاقتصادي منذ تولي "زين العابدين بن علي" مقاليد السلطة بعد تبنيه سياسة الخصخصة، إلا أن هذه الفترة تميزت—كما أشرنا سابقا–بظهور مجموعة كبيرة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بفعل فشل بعض السياسات العامة للدولة، فقد أدت السياسات الاقتصادية لنظام "بن علي" إلى تعميق أزمة البطالة في صفوف أصحاب الشهادات والعمال المسرحين نتيجة خصخصة المؤسسات[4].

أقرت الحكومة مجموعة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية التي لم يكتب لها النجاح في حل بعض المشاكل ، فقد سُجل في الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2010 تراجعا حادا في الطلب على الصناعات التصديرية التي تعتبر أحد الموارد التي يعتمد عليها الاقتصاد التونسي، وهو تراجع بدأت بوادره منذ عدة سنوات قبل تفاقم الأزمة مطلع 2010،إلا أن السلطات التونسية لم تعالج هذا التراجع إلا ببعض الإجراءات الظرفية ذات الطابع المالي، كإلغاء

---

[1] - شحاته، دينا، مرجع سابق، ص 14.

[2] - المجلس الوطني التأسيسي، «التقرير الرابع للجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد»، 18 نوفمبر 2014، ص 04.

[3] - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، «تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد»، نوفمبر 2011، ص 03.

[4] - أحمد، كرعود ،« تونس: ثورة الحرية والكرامة»، (في كتاب: الربيع العربي وثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات). الطبعة الأولى، بيروت: شرق الكتاب، 2013، ص 39.

القوانين التي تحمي العمال من التدابير التعسفية[1]، ما انعكس سلبا عليهم، كما شهدت السياسة التعليمية في تونس تدهورا ملحوظا، حيث تم إفراغ النظام التعليمي بشكل تدريجي ومبرمج من مضمونه وإجراء إصلاحات شكلية ، كما تميزت هذه السياسة بخلق شُعب وهمية غير ناجعة اقتصاديا وتهميش الشعب الأدبية والاجتماعية[2]، وعلى الرغم من نجاح السياسة التعليمية من الناحية الكمية –حيث ارتفع عدد التلاميذ والطلبة لغاية 2008 حوالي مليونين و440 ألف تلميذ وطالب من عدد السكان البالغ عشرة ملايين– إلا أنها ساهمت في رفع معدلات البطالة من خلال الأعداد الكبيرة التي تخرجها المؤسسات الجامعية ، وارتفاع عدد التلاميذ المطرودين والمتوقفين عن الدراسة[3]. وفي نقطة أخرى شهدت تونس في عهد "بن علي" غلاءا في مستوى المعيشة وزيادة في المديونية وغياب العدالة في توزيع الثروات، نظرا لعدم تماشي النمو في الأجور مع الزيادة في الأسعار، ونظرا للضرائب المفروضة على المستهلكين والشغيلين في الوقت الذي يتم فيه تناسي أصحاب الثروات الكبيرة[4]، إضافة إلى ذلك، افتقرت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في عهد "بن علي" إلى عنصر التخطيط والرشادة حيث استفادت المدن الشمالية والساحلية من عدة برامج تنموية مقارنة ببعض المدن الأخرى التي افتقدت لتلك البرامج، وبالتالي فقد، تميزت السياسات العامة في عهد "بن علي" بحل جزئي ومؤقت للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما ساهم في انتشار البطالة والفقر، وعجّل من تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية.

ثالثا: دور المجتمع المدني التونسي: شهدت الانتفاضة الشعبية في تونس مشاركة فاعلة من قبل مختلف منظمات المجتمع المدني، خاصة النقابات العمالية والمنظمات الحقوقية، ويعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل أحد أبرز المنظمات التونسية التي وقفت إلى جانب الانتفاضة الشعبية، فقد قام بتنظيم مجموعة من المسيرات والتظاهرات بمشاركة نشيطة من النقابيين وفي مقرات الاتحادات المحلية على مستوى المدينة، والاتحادات الجهوية على مستوى الولاية[5]، بالإضافة إلى الإضرابات التي نظمها في 12 جانفي 2011، والتي اعتبرت بداية النهاية لنظام "بن علي"[6]، حيث شكلت ضغطا كبيرا على النظام السياسي وساهمت في إسقاطه. كما شهدت الانتفاضة مجموعة من الأدوار

---

[1] - مؤسسة بي أي استراتيجيا، «بعد فشل السياسات الاقتصادية في تونس ومصر»، من الموقع الرسمي للمؤسسة:
http://bi-strategia.com/sites/bi-strategia.com/files/mn_yhdm_llm_lrby.pdf , 12/07/2016.

[2] - زهير، الخويلدي، «فلسفة الثورة التونسية: الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات»، مجلة الحياة الثقافية، العدد(220)، مارس 2011، ص48.

[3] - كرعود، أحمد، مرجع سابق، ص 41.

[4] - معز، السالمي، «ماذا حدث في تونس انتفاضة أم ثورة؟ محاولة لقراءة وتحليل»، مجلة الحياة الثقافية، العدد(220)، مارس 2011، ص71.

[5] - كرعود، أحمد، نفس المرجع سابق، ص 34.

[6]- منصف، القابسي، «النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة: قراءة تحليلية وتقويمة لتجربة الإتحاد العام التونسي للشغل»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد(94)، تشرين الأول 2015، ص108.

التأطيرية الكبيرة التي قادتها النقابات الجامعية، بالإضافة إلى الدور الطليعي للحركة الطلابية التي تقدمت المظاهرات واستحضارها الميداني لذاكرتها النضالية، وتوظيفها لجملة من أدبياتها المتوارثة في أفعالها الميدانية[1]، والمتمثلة أساسا في مجموعة الاحتجاجات في الأوساط الجامعية.

ساعد التحالف الواسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام "بن علي" ، على اندلا ع الانتفاضة الشعبية حيث التفّت الكثير من النقابات والمنظمات الحقوقية والاتحادات العمالية والمثقفين بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، مع مطالب الشباب المنتفض، الأمر الذي ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام السياسي بشكل غير مسبوق[2]، كما ساعدت الطفرة الديمغرافية وتوفر الموارد البشرية ونضج الطبقة الصاعدة وتشكل شريحة شبابية هائلة، الدعامة الرئيسية والعصب الحيوي للانتفاضة ، في ظل بلوغ حالة الحماس والغليان ذروتها واستعداد الشعب بمختلف تشكيلاته المدنية، لاتباع كل الوسائل المشروعة المؤدية للتخلص من النظام الحاكم[3]. وعليه فقد تميزت تنظيمات المجتمع المدني بالفاعلية مما ساهم في نجاح الانتفاضة الشعبية في تونس التي دفعت باتجاه التحول الديمقراطي المنشود في تونس.

رابعا: الثورة الرقمية والتكنولوجية: لعبت التكنولوجيات الرقمية –بالإضافة إلى العوامل السابقة–دورا في عملية التحول الديمقراطي في تونس، حيث ساعدت وسائل الإعلام الجديد على التخطيط للتظاهرات في ظرف قياسي مقارنة بالأساليب التقليدية التي تتطلب وجود الترخيص، إضافة إلى الوقت الطويل التي تأخذه عملية التنظيم، حيث اجتمع الملايين من المواطنين بفعل مواقع التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى مواقع للتغيير الثوري[4]، واعتُبرت الشبكة الرقمية أحد أبرز الوسائل التي دأب المتظاهرون إليها أثناء الانتفاضات الشعبية. لقد كان لشبكات التواصل الاجتماعي وتحديدا "الفيسبوك" تأثير كبير في الانتفاضة الشعبية التونسية وباقي الانتفاضات العربية الأخرى، حيث شهدت صفحات "الفيسبوك" نشر عبارات ونصوص لحشد المتظاهرين، إضافة إلى الدور الإعلامي، من خلال التقاط مشاهد من الاحتجاجات في الميادين والساحات، وبثها للعالم الخارجي[5]. كما مكّن الفيسبوك المواطنين المنتفضين والنشطاء العماليين في جميع أرجاء البلاد، من الاتصال السياسي فيما بينهم مما سهل من عملية تنظيم

[1] - الخويلدي، زهير، مرجع سابق، ص 49.

[2] - شحاته، دينا، مرجع سابق، ص 14.

[3] - الخويلدي، زهير، مرجع سابق، ص 49.

[4] -أحمد، الساري، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 11.

[5]- Sadok , Hammami, «The Three Phases of Facebook: Social Networks and the Public Sphere in the Arab World—the Case of the Tunisian Revolution» , in the book (Jayyusi, Lena, and Anne Sofie , Roald, Media and Political Contestation in the Contemporary Arab World: A Decade of Change). First edition, Springer, 2016, page 36.

مجموعة الاحتجاجات[1]؛ من جهة أخرى ساهمت الأجهزة الذكية في صناعة المشهد الانتفاضي في تونس، بما تملكه من تطبيقات، كتطبيق المسنجر (Messenger)، وهي تطبيقات استخدمت في النقل المباشر للأحداث التي شهدتها تونس أواخر 2010، ونشرها من قبل وسائل الإعلام الدولية، ما زاد من التفاف الرأي العام العربي والعالمي حول الانتفاضة، إضافة إلى زيادة الضغوطات على النظام السياسي، ومن ثم تنحيته.

يعتبر موقع ويكيليكس، أحد المواقع الالكترونية الفريدة من نوعها، مقارنة بالمواقع الإلكترونية الأخرى، نظرا لطبيعة اختصاصه وأهدافه، حيث يعمل الموقع على تسريب الوثائق الدبلوماسية بين دول العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود تأسيس الموقع لسنة 2006 على يد الأمريكي من أصول أسترالية " جوليان أسانج"، حيث تمكن هذا الأخير من خلال موقعه من كشف العديد من البرقيات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية ، وذلك قبل شهر واحد من اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس ، ففي نوفمبر 2010 تم تسريب 251.287 برقية دبلوماسية، وهي عبارة عن مراسلات بين 274 سفارة أمريكية في العالم ووزارة الخارجية الأمريكية، مما أكسب الموقع شهرة إعلامية[2]، كما تمكن الموقع من تسريب مجموعة من الوثائق المتعلقة ببعض الشؤون العربية، والتي يعود تاريخها إلى سنة 2008 ، وكمثال على ذلك قامت الوثائق المسربة بكشف، الضغوطات التي مارستها كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، على النظام السوري، من أجل تخليه عن تحالفاته مع إيران ، وانضمامه إلى محور الاعتدال[3].

ساهم موقع ويكيليكس في كشف فساد النظام السياسي التونسي، مؤكدا الإشاعات التي كانت راسخة في أذهان التونسيين فيما يتعلق باستشراء الفساد في البلاد[4]، لتندلع أياما قليلة بعد ذلك الانتفاضة الشعبية في تونس، ولقد أثارت مسألة توقيت التسريبات وعلاقتها بالانتفاضة عدة تساؤلات، حيث ذهب بعض الباحثين إلى تفسير تزامن تسريب الوثائق مع اندلاع الانتفاضة، بأن هذه الأخيرة كان مخطط لها سلفا، وهو ما ينفي فرضية عنصر المفاجأة والمباغتة التي تميزت به الانتفاضة التونسية حسب رؤية الكثير من الباحثين، والذين ينفون فكرة التخطيط المسبق للانتفاضة التونسية و غيرها من الانتفاضات العربية الأخرى، ومهما يكن الجدل القائم حول مصداقية

---

[1]- Giovanni , Ziccardi, Resistance, Liberation Technology and Human Rights in the Digital Age. Netherlands: 2013, p304.

[2] - باسم، الطويسي وآخرون، ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي. الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 23.

[3] -حسين، عبد الحسين، "ويكيليكس الشرق الأوسط: تعرية الدبلوماسية الأمريكية"، مجلة العرب الدولية، العدد (1559)، يناير 2011، ص 29.

[4] - الصادق، الحمامي، المشهد الثوري الافتراضي: "نحو مقاربة للأصول التواصلية للثورة التونسية"، في كتاب:(الطويسي، باسم، وآخرون، مرجع سابق)، ص 188.

موقع ويكيليكس ودوافعه الحقيقية من هذه التسريبات، فإنه ساهم في اندلاع الانتفاضة الشعبية التونسية و يمكن اعتباره عاملا جديدا في عملية التحول الديمقراطي بتونس مقارنة بالعوامل الخارجية التقليدية الأخرى كالتدخلات العسكرية، في ظل التطور الرقمي والتكنولوجي الذي تشهده الساحة الإعلامية الدولية.

خامسا: دور المؤسسة العسكرية التونسية: تحتل المؤسسة العسكرية في تونس أهمية خاصة لدى الرأي العام التونسي، نظرا لطبيعة الدور الذي قامت به أثناء الانتفاضة الشعبية أواخر 2010، على الرغم من ضعفها نتيجة تهميشها مقارنة ببعض الجيوش العربية الأخرى حيث كانت نسب الانفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي نسب متدنية، كما يوضحها التمثيل البياني التالي:

منحنى بياني يوضح نسب الانفاق العسكري في تونس في فترة "بورقيبة" و" بن علي"[1]

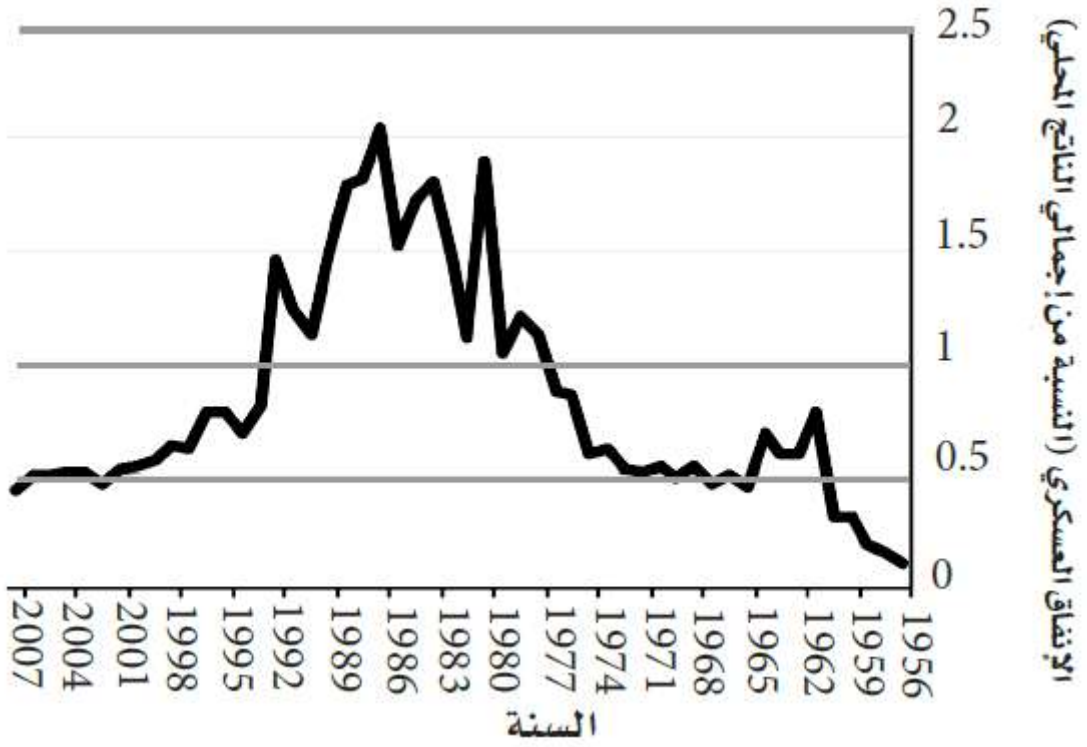

خالفت المؤسسة العسكرية التونسية، تقاليد المؤسسات العسكرية العربية الأخرى التي انحازت لأنظمتها السياسية في مواجهة شعوبها كما حدث في مصر يوم 30 يوليو 2013، وفي سوريا منذ 2011 حيث قامت بقمع الاحتجاجات والمظاهرات، لقد كان سلوك الجيش التونسي تجاه الانتفاضة الشعبية حياديا، حيث رفض قمع هذه الانتفاضة ، مكتفيا بدوره في الحفاظ على تأمين المؤسسات العامة والسفارات والقنصليات، والسيطرة على نقاط

[1] - المصدر: شاران، غريوال، «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي»، مركز كارنجي للشرق الأوسط ، 24فيفري 2016، ص02.

التماس بين الشرطة والمتظاهرين للتخفيف من حدة الاشتباكات، كما قام الجيش بإغلاق المجال الجوي، لمنع أفراد عائلة "بن علي " من مغادرة البلاد، بالإضافة للتصدي لعمليات القنص والسلب والنهب التي تسببت فيها بعض الأجهزة الأمنية وبقايا الحزب الحاكم، بعد انهيار المنظومة الأمنية إثر قبض الجيش على مدير الأمن الرئاسي[1]، من ناحية أخرى أمر قائد أركان الجيش التونسي "رشيد عمار" قواته بعدم إطلاق النار على المتظاهرين، مع تهديد قوات الشرطة بتدخله حالة استمرارها في استهداف المتظاهرين، إضافة إلى قيام مدرعات الجيش المتمركزة في المناطق التونسية، بتشكيل ملجأ للمتظاهرين يحتمون فيه من رصاص قوات الشرطة[2].

من خلال ما سبق لعب الجيش التونسي دورا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها تونس، من خلال الحفاظ على وحدة البلاد، حيث جسّد الجيش التونسي أحد أبرز المتطلبات الأساسية لعملية التحول الديمقراطي والمتمثلة في طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية، من خلال التنسيق مع المتظاهرين والتعاون معهم في بعض الأحيان، على عكس الانتفاضات الشعبية العربية الأخرى التي عرفت فيها العلاقات تدهورا وتأزما غير مسبوق ، ما أدى إلى فشل عملية التحول الديمقراطي فيها، وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب الجيش التونسي في تعامله مع الانتفاضة الشعبية أملته مجموعة من العوامل التاريخية أبرزها ابتعاد الجيش وعدم تدخله في السياسة في فترة نظام "بورقيبة و"بن علي"، مما ساهم في دعم الانتفاضة الشعبية.

سادسا: انتهاكات حقوق الإنسان: سجلت فترة حكم "بن علي" انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان بمختلف مجالاتها، بفعل القبضة الأمنية الشديدة التي فُرضت على التونسيين، وغياب عنصري المساءلة والمحاسبة نظرا لتسييس المؤسسات القضائية واختراقها من قبل رجال الأعمال وأصحاب النفوذ من السلطة والعائلة الحاكمة، ورصدت مجموعة من التقارير الدولية والوطنية عدة حالات عن قمع الحريات والاعتقالات ومختلف الممارسات المتعارضة مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، فقد أورد التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية سنة 2010 مجموعة من الانتهاكات في مجال حقوق الانسان في تونس من خلال القيود المشددة التي تعترض حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، حيث تعرض بعض المنتقدين للحكومة التونسية برئاسة "محمد الغنوشي" من صحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء طلابيون، إلى المضايقة والتهديد والمحاكمة، بالإضافة إلى إدانة مئات الأشخاص بتهم تتعلق بالإرهاب إثر محاكمات "جائرة"[3].

---

[1] - نور الدين، جبنون، «دور الجيش في الثورة التونسية»، (في كتاب: مجموعة مؤلفين، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات). الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 346.

[2] -Lutterbeck, Derek. Arab Uprisings and Armed Forces. Geneva: Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, 2011.page 23.

[3] - منظمة العفو الدولية، «تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010: حالة حقوق الانسان في العالم»، الطبعة الأولى، 2010، ص 153.

واجهت العديد من المظاهرات في تونس، القمع الشديد من قبل قوات الأمن والشرطة، ولعل أبرز مثالا على ذلك هو أحداث قفصة سنة 2008 ، التي تعود أحداثها إلى خروج مظاهرات شعبية بمدينة "قفصة"، تدعوا الى توفير مناصب الشغل في الشركات الطاقوية بالمدينة، وهو ما جوبه بحملة أمنية تجاه المتظاهرين تم من خلالها الحكم على ثلاث وثلاثين مواطنا منهم العديد من المناضلين النقابيين، بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات، بتهم عديدة أبرزها، "التمرد المسلح" و "التواطئ الاجرامي بهدف المساس بالأشخاص والممتلكات"[1]، وبناءا على ذلك فقد لعبت الانتهاكات السابقة لحقوق الانسان في تونس –بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الانتهاكات كان لها دورا هاما في اسقاط النظام السياسي والتحول نحو الديمقراطية، وهو ما يعزز من أهمية مدخل حقوق الإنسان في تفسير عوامل التحول الديمقراطي.

لعبت العوامل السابقة دورا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي في تونس، فقد ميزت مجموعة من هذه العوامل تجربة التحول الديمقراطي عن مثيلاتها من التجارب العربية الأخرى، أبرزها العامل المرتبط بدور المؤسسة العسكرية وموقفها من الانتفاضات، بالإضافة إلى الفعالية التي لعبتها منظمات المجتمع المدني، ومهما يكن، فإن هذه العوامل لم تكن وحدها كفيلة بدخول تونس مرحلة التحول، في ظل وجود عوامل أخرى خارجية ساهمت هي الأخرى في عملية لتحول الديمقراطي سيتم التطرق إليها في الفرع الثاني.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس:

تشير الكثير من الأدبيات السياسية إلى تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي، نظرا لتداخل المصالح الاقتصادية و الجيوستراتيجية بين الدول، حيث تعتبر تلك المصالح أحد المحددات الرئيسية لنجاح أو فشل عملية التحول، كما تؤثر مجموعة الأزمات العالمية، ووسائل الإعلام الدولية، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الخارجية الأخرى، في عملية التحول الديمقراطي، كما حدث في بلدان أوربا الشرقية التي شهدت عمليات تحول نحو الديمقراطية، عرفت باسم "الثورات الملونة Révolutions colorés"، عندما أقدمت بعض الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على دعم هذه الثورات، والتي قامت بتغطيتها مختلف وسائل الإعلام الدولية ، مما ساعد على إسقاط أنظمة سياسية في هذه الدول ، وبالحديث عن الحالة التونسية، لعبت العوامل الخارجية دورا في عملية التحول الديمقراطي ، سنتطرق إليها في النقاط التالية:

[1] - ياسين، التملالي، «أحداث قفصة، اليد الحمراء لنظام تونس الخضراء»، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد(715)، 05 كانون الثاني 2009، ص03.

أولا: الأزمة الاقتصادية العالمية: شهدت سنة 2008 بروز أزمة اقتصادية عالمية مست العديد من اقتصاديات الدول، مما أثر سلبا على عدة قطاعات اقتصادية فيها، فعلى المستوى المالي ،تعود جذور الأزمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة انعدام الشفافية في عمل النظام المصرفي فيها عموما، فضلا عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية على عمليات القروض المصرفية، ما أدى إلى انتقال الأزمة إلى عدة بنوك في الدول الأخرى[1]، وبالنسبة للدول العربية، مرّ تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عليها بثلاث حلقات ، حيث شهدت الحلقة الأولى أزمة ارتفاع أسعار الغذاء ، و الطاقة والمعادن، أما الحلقة الثانية فتمثلت في بروز الأزمة المالية العالمية منذ سبتمبر 2008، في حين شهدت الحلقة الثالثة، أزمة النفط التي شهدت بموجبها الدول المصدرة انخفاضا قياسيا لأسعار النفط وعدم استقرارها[2].

بالحديث عن علاقة الأزمة الاقتصادية العالمية بعملية التحول الديمقراطي التي شهدتها تونس، نجد أن هذه الأزمة انعكست سلبا على الاقتصاد التونسي، حيث تقلص نسق النمو الاقتصادي بشكل نسبي من6.3% إلى4.6% بين سنتي 2008-2007 وهو ما أثر على قطاع التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي المباشر، والسياحة، كما مست الأزمة تحويلات المقيمين بالخارج، بالإضافة إلى التراجع الكبير في قطاع الصادرات بنسبة17.7%، في حين سجل حجم الواردات هبوطا بنسبة15.7%[3]، من جهة أخرى امتد تأثير الأزمة ليشمل القطاع السياحي حيث تقلصت حركة السياحة العالمية خاصة الوافدة من أوربا، والتي تمثل القسم الأكبر من السياحة الوافدة إلى تونس، ما أدى في النهاية إلى تقليص إيرادات الدولة واحتياطها من النقد الأجنبي ، وبالتالي تعثر مشاريع التنمية وارتفاع معدلات البطالة وتأزم الأوضاع المعيشية[4]، ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية في تحول تونس نحو الديمقراطية جراء الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية التي شكلت ضغطا على النظام الحاكم، و كانت دافعا قويا لاندلا ع الانتفاضة الشعبية أواخر 2010.

ثانيا: دور المؤسسات الدولية المالية والنقدية: تحمل التجارب السابقة لعمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية، العديد من النماذج لدور المؤسسات المالية والنقدية الدولية في دفع عملية التحول، بفعل مجموعة السياسات

---

[1] - ضياء مجيد، الموسوي، الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009. الطبعة الأولى، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة،2013، ص 03.

[2] - يوسف، حسن يوسف، الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي. الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011، ص 141.

[3] - عزام، محجوب، «الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على تونس»، جريدة الشعب، من الموقع الرسمي: www.echaab.info.tn/detailarticle.asp , 20/07/2016.

[4] - عبد السلام، زايدي ويزيد، مقران، «انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر». الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 05-06-ماي 2009، ص 20.

والبرامج التي تفرضها هذه المؤسسات على هذه الدول، والتي تتطلب توفر عنصر الديمقراطية كأداة لتسيير مختلف المؤسسات الاقتصادية والسياسية، ولقد أضحت المؤسسات الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، إضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطرافا قوية في إدارة التحولات الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية[1]، و ساهمت المؤسسات السابقة في إقرار مجموعة من السياسات المرتبطة بالتكيف الهيكلي، بهدف تحقيق التنمية وتمكين الدول المقترضة من تسديد ديونها عن طريق خصخصة الكثير من القطاعات العمومية ، ولكن ذلك غالبا ما يأتي بآثار اقتصادية غير مرغوب فيها تدفع بفئات عديدة من أفراد المجتمع نحو الفقر، واستغلال القوى المحلية وتراجع الخدمات الاجتماعية[2]، ما يؤدي في النهاية إلى استياء شعبي على السلطة السياسية، والذي قد ينتهي بإصلاحات سياسية أو انتفاضة شعبية.

سبقت الانتفاضة الشعبية في تونس ، إشادات من قبل المؤسسات النقدية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، أثنت فيها على الاقتصاد التونسي ، بعد مجموعة السياسات الاقتصادية اللبرالية التي أقرتها الحكومة التونسية، بإشراف من قبل هذه المؤسسات، ويأتي ذلك في ظل تأزم الواقع الاجتماعي في تلك الفترة ، بعد ارتفاع معدلات البطالة وتدني القدرة الشرائية للمواطنين بفعل ارتفاع الأسعار، وهو ما أثار الكثير من التساؤلات حول سياسات وبرامج هذه المؤسسات، التي اعتبرها الكثير من الباحثين، وسيلة لتعميق الأزمات الاجتماعية ،حيث أدت هذه البرامج إلى تهميش المناطق الصحراوية الوسطى والشرقية ، إضافة إلى تركيز الثروة في المناطق الساحلية الشمالية والغربية من البلاد[3]، كما أدت الوتيرة المتسارعة في التحرير الاقتصادي تحت ضغط المؤسسات الدولية إلى تمكين الممارسات الفاسدة، وإتاحة المجال لسوء إدارة الموارد الاقتصادية، في ظل غياب تقييم كاف للآثار الاقتصادية و الاجتماعية لمثل هذه السياسات[4].ويتمثل الهدف الأساسي لمجموعة البرامج والسياسات التي تشرف عليها المؤسسات المالية والنقدية الدولية في تونس ومختلف دول العالم في تمكين تونس من تسديد ديونها المسجلة لدى هذه المؤسسات ، جراء مجموعة القروض التي منحتها للحكومة التونسية ، ، فعلى سبيل المثال أقرض البنك الدولي تونس قبل اندلاع الانتفاضة، مبلغ 250 مليون دولار في إطار سياسات البنك المرتبطة بتحسين تنمية القطاع الخاص والقدرة على المنافسة والحوكمة، وكان الغرض من هذا القرض —حسب البنك الدولي– هو زيادة اندماج

---

[1] - صالح، صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية. الطبعة الأولى، المنصورة: دار الوفاء،2004، ص05.

[2] - عبد الأمير، الحيالي وجمال طه، علي، "آثار التكيف الهيكلي على الديمقراطي في العالم الثالث"، مجلة ديالى، العدد (43)، 2010، ص 423.

[3]- Honwana, Alcinda , "Youth and the Tunisian revolution" , Conflict Prevention and Peace Forum policy paper, 2011,page 05.

[4] -كندة، محمدية، مشورة صندوق النقد الدولي للبلدان العربية حول التجارة والاستثمار: مقاربات وتداعيات. (ترجمة: عبد الرحمان، أياس)، الطبعة الأولى، بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2013، ص27.

تونس في الأسواق العالمية[1]، وبالتالي، وبناءا على ما تقدم ذكره فإن سياسات وبرامج المؤسسات الدولية بشقيها المالي والنقدي، والتي كانت لها آثارها الواضحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مما ساهم في اندلاع الانتفاضة الشعبية نظرا لانعكاسها السلبي على المجتمع التونسي خصوصا الطبقات المتوسطة والفقيرة ، وتعميق الأزمات الاجتماعية.

ثالثا: المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية: أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية عقب، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، مبادرة " الشراكة مع الشرق الأوسط، والتي ركزت –من خلال مكاتبها الإقليمية–على تلك المبادرة في منطقة المغرب العربي انطلاقا من العاصمة التونسية[2]. أكدت المبادرة على أن هدفها هو تعزيز الديمقراطية في المنطقة عن طريق تدعيم جهود الإصلاح الاقتصادي، وتقوية المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية، وتحديث التعليم وتمكين المرأة[3] ، فقد أعلن مكتبها – و مقره في تونس– سنة 2008،عن فتح باب الترشيحات للحصول على مساعدات مالية موجهة للمنظمات المهنية والجمعيات و الجامعات والهيئات غير الحكومية، بتكلفة بلغت ثلاثة ملايين دولار[4]، وقد ساهمت المبادرة في نهوض المجتمع المدني التونسي، خاصة مع حل مشكل التمويل الذي يعتبر المحدد الأول لاستمراريته، من خلال تمويل مختلف البرامج الساعية لتثقيف العناصر الشبابية التونسية التي تشرف عليها هيئات دولية ومحلية.

تَرَكّز دور الولايات المتحدة في اندلاع الانتفاضة الشعبية التونسية، على تشجيع وتمويل مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط التي بدورها تقوم بالإشراف على تمويل الدورات التدريبية والمشاريع التي تقوم بها العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المشرفة على دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، كل ذلك في سبيل نشر الديمقراطية، وعلى الرغم من أهمية المبادرة من الناحية الظاهرية، إلا أنها تعتبر أداة مهمة تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مختلف المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية لها ، فهي تمكنها من اختراق المجتمعات العربية، حيث تربط الولايات المتحدة سياستها الخارجية بدعم الديمقراطية وحقوق الانسان، ففي كتاب أصدرته وزيرو الخارجية الأمريكية السابقة، "هيلاري كلينتون" بررت هذه الأخيرة أن الدعم التي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية مبني

---

[1] - التقرير السنوي للبنك الدولي، 2009، مرجع سابق، ص 51.

[2] - حسن محمد، الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. الطبعة الأولى، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص246.

[3] - وائل، محمد إسماعيل، «الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي»، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (33)، 2011، ص 50.

[4] - أحمد، النظيف، «أسرار الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في تونس»، الحوار المتمدن، العدد(3697)،13 أفريل 2012، ص 02.

على أساس حماية "المصالح الوطنية"[1]. وعلى الرغم من ذلك فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها تونس، يبقى دورا ثانويا على الأقل مقارنة، ببعض العوامل الداخلية والعوامل الدولية الأخرى التي سيتم التطرق إليها في النقاط الآتية.

رابعا: دور وسائل الاعلام الدولية: تناولت وسائل الإعلامية الدولية، اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس، بتغطيات خاصة، كسبت من خلالها شعبية الرأي العام العربي والعالمي، فلا يمكن لأحد تجاهل الدور الذي لعبته وسائل الاعلام العربية والدولية في الانتفاضة الشعبية التونسية وباقي الانتفاضات العربية الأخرى، حيث أصبحت القنوات التلفزيونية مثل قناة الجزيرة وقناة العربية، محفزا ووسيلة لربط المشاهدين المحليين والدوليين بما يدور على الأرض من أحداث[2]، فبالنسبة لقناة الجزيرة، لم تكن القضايا التونسية تدخل في اهتمامات القناة إلا بعد الانتفاضة الشعبية، وذلك راجع إلى عدم وجود مكتب لها في تونس من جهة، وطبيعة العلاقة المتوترة مع السلطات التونسية من جهة أخرى.

بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية تغير مسار اهتمام قناة الجزيرة وطبيعة تغطيتها للشأن التونسي، حيث خصصت مجموعة من البرامج لتغطية هذه الانتفاضة[3]، كما عبرت القناة –وبطريقة غير مباشرة–عن انحيازها للمطالب الشعبية في تونس، وهو ما زاد من عدد متابعيها من قبل الرأي العام التونسي. أما قناة العربية وباعتبارها المنافس الإعلامي الأول لقناة الجزيرة، قامت هي الأخرى بتغطية الانتفاضة الشعبية في تونس، وعلى الرغم من اختلاف توجهات القناتين، إلا أنهما تناولا قضية الأحداث التونسية تقريبا بنفس الطريقة مع الاختلاف في استخدام بعض المصطلحات المتعلقة بهذه الأحداث، وعلى مستوى آخر قامت قناة بيبي سي عربية، البريطانية بتغطية الانتفاضة بشكل يختلف عن الطريقة السابقة لقناتي الجزيرة والعربية، إذ نقلت الصورة بشيء من الحيادية مقارنة بالقناتين السابقتين، أما فيما يتعلق بقناة الحرة الممولة من الكونغرس الأمريكي، فقد تشابهت تغطيتها للانتفاضة الشعبية التونسية لقناة بي بي سي، العربية.

بالعودة إلى مرحلة ما قبل الانتفاضة لم تكن الأخبار والقضايا التونسية تحظ بنفس الدرجة من الاهتمام من قبل القنوات الإعلامية السابقة، خاصة في المجالات السياسية والديمقراطية وحقوق الانسان، ويبين الجدول التالي النسب المئوية للأخبار التي قامت بتغطيتها كل من قنوات الجزيرة، العربية، الحرة في تونس قبل الانتفاضة:

---

[1] - Nader, Fergany, Arab Revolution in the 21st Century: Lessons from Egypt and Tunisia ,First edition, London: Palgrave Macmillan , 2016,p 40.

[2] - خالد عبد الرحيم، السيد، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي. الطبعة الأولى، الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر، 2013، ص 67.

[3] - محمد، عارف محمد، دور قناة الجزيرة في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي الثورة المصرية نموذجا. (مذكرة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس)،2012، ص86.

جدول يوضح النسب المئوية للأخبار التي غطّتها قنوات الجزيرة والعربية والحرة عن تونس من إجمالي نسب أخبار الدول الأخرى قبل انتفاضة 2011[1]

القناة / نوع الخبر	الأخبار السياسية	أخبار المحاكمات وسن القوانين	حقوق الإنسان والديمقراطية
قناة الجزيرة	%01	%04	%04
قناة العربية	لم تحظ بتغطية إعلامية	لم تحظ بتغطية اعلامية	لم تحظ بتغطية اعلامية
قناة الحرة	لم تحظ بتغطية إعلامية	لم تحظ بتغطية اعلامية	%06

من خلال الجدول السابق يتضح غياب الأخبار التونسية عن التغطيات الإخبارية للقنوات الثلاثة السابقة قبل الانتفاضة ،و هو ما يدلل على فجائية الانتفاضة الشعبية التونسية، ليس على مستوى الدول فقط بل حتى على المستوى الإعلامي، ومهما يكن الأمر فإن القنوات الإعلامية السابقة وغيرها من القنوات والوسائل الإعلامية الأخرى، مكّنت الشباب العربي بصفة عامة، والشباب التونسي بصفة خاصة، من الاستفادة من الاعلام الفضائي والإلكتروني في نشر انتفاضتهم وكشف أدوات وأساليب القمع التي قامت بها الأجهزة الأمنية، لإيقاف انتفاضتهم، وإضعاف حركاتهم الاحتجاجية[2]، مما ساهم في تشكيل مجموعة من الضغوطات على النظام السياسي في الوقت الذي اتهم فيه هذا الأخير بعض القنوات الإعلامية –وفي مقدمتها قناة الجزيرة–بتهديد وضرب الاستقرار الداخلي في تونس.

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا المطلب فإن عوامل التحول الديمقراطي في تونس أملتها الكثير من المتغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من تعدد هذه العوامل إلا أن العوامل الداخلية المرتبطة بانتشار الفساد و احتكار السلطة و فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية كانت أهم الأسباب المؤدية إلى اندلا ع الانتفاضة الشعبية، ولكن ذلك لا يمنع من وجود تأثير للعوامل الخارجية الأخرى على عملية التحول ، حيث تفاعلت هذه العوامل مع بعضها البعض لتنتهي باندلا ع انتفاضة شعبية تمخضت عنها عملية تحول ديمقراطي.

[1] - المصدر: فايز، شاهين، "مساهمة القنوات الإخبارية في قدح شرارات ثورات الربيع العربي"، صحيفة القدس العربي، العدد(7465)،2013/06/10، ص 18.

[2] - مهدي علي، أبو فطيم، الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين. الطبعة الأولى، لبنان: وسائل الإعلام العالمية، 2011، ص 61.

المبحث الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس

أثارت عملية التحول الديمقراطي في تونس انقساما آخر بين الباحثين يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف السابق في ما يتعلق بعوامل التحول الديمقراطي ، حيث يعتقد بعض الباحثين والدارسين للشأن الديمقراطي أن تونس لم تتحول ديمقراطيا بل لا زالت تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي، في حين يذهب البعض الآخر من الباحثين عكس ذلك إذ يعتبرون أن تونس تجاوزت مرحلة الانتقال إلى مرحلة التحول، وهو الاتجاه الذي تنطلق منه هذه الدراسة والتي سنبين من خلالها أن البلاد التونسية شهدت مرحلة التحول الديمقراطي انطلاقا من مجموعة من المؤشرات المختلفة والتي سنتطرق إليها في المطالب التالية:

المطلب الأول: المؤشرات الحكومية والحزبية للتحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الثاني: المؤشرات المرتبطة بالإعلام والمجتمع المدني .

المطلب الأول: المؤشرات الحكومية والحزبية للتحول الديمقراطي في تونس.

يقود الحديث عن المؤشرات الحكومية والحزبية للتحول الديمقراطي في تونس، إلى التطرق لطبيعة علاقة المؤسسات السياسية التونسية بالرأي العام الداخلي ومدى شرعيتها، كما يقود الحديث إلى التطرق لطبيعة الظاهرة الحزبية في تونس ومدى تحقيقها للتعددية، وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفرع إلى نقطتين:

أولا: المؤشرات الحكومية للتحول الديمقراطي في تونس.

ثانيا: المؤشرات الحزبية للتحول الديمقراطي في تونس.

أولا: المؤشرات الحكومية للتحول الديمقراطي في تونس.

منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية في تونس مطلع سنة 2011 عرف المجال الحكومي في تونس-كما شهدنا سابقا-تعاقب عدة حكومات تم تشكيل أغلبها في ظروف سياسية واقتصادية صعبة ومعقدة، ونقصد بذلك المرحلة الانتقالية أو المؤقتة، إلا أن الانتخابات التشريعية والرئاسية التي شهدتها تونس في أواخر 2014 أعادت بناء المؤسسات السياسية والمتمثلة بدرجة أساسية في كل من المؤسسة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتتعلق مؤشرات التحول الديمقراطي الحكومية في تونس بطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات من جهة ومدى شرعية تشكيلاتها من جهة أخرى ويقصد بذلك مدى نزاهة العملية الانتخابية، وتأسيسا على ما سبق يمكن دراسة المؤشرات الحكومية للتحول الديمقراطي في تونس في المؤشرين التاليين:

1-مؤشر الفصل بين السلطات في تونس. بالرجوع إلى الدستور التونسي 2014 فقد نص في توطئته على احترام مبدأ الفصل بين السلطات، حيث منع الجمع بين عضوية الحكومة الممثلة في السلطة التنفيذية وعضوية

مجلس النواب الممثل في السلطة التشريعية، ويعتبر هذا فصلا دستوريا بين السلطات، فبالنسبة للسلطة التنفيذية فقد حد الدستور –كما رأينا سابقا–من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وبالعودة إلى الواقع فإن الفصل بين السلطات في تونس لا يعتبر فصلا كاملا ،حيث توجد بعض التدخلات من قبل السلطة التنفيذية في السلط الأخرى، خاصة السلطة القضائية التي لا زالت تشهد بعض التسييس وفق رؤية بعض الخبراء من أمثال" غابرييلا كنول" المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاء والمحامين، والتي قدمت حصيلة متباينة حول وضعية استقلال العدالة في تونس رغم إقرارها الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إرساء دعائم دولة القانون[1].

تعتبر قضية تسييس القضاء أحد القضايا التي شغلت المختصين في القانون الدستوري فعلى سبيل المثال يشارك رئيس الجمهورية في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية –حسب الفصل 118–من الدستور، والمجلس الأعلى للقضاء، وهو ما من شأنه أن يجعل المحكمة الدستورية ذات ولاءات سياسية للأغلبية الحاكمة، وعموما فإن الفصل بين السلطات لا يمكن أن يكون مطلقا حتى توقف السلطةُ السلطةَ كما يقول الفيلسوف " مونتسكيو "، وبذلك فقد نص الدستور التونسي على احترام مبدأ الفصل بين السلطات وهو تطور ملحوظ مقارنة بدستور النظام السابق.

2–مؤشر نزاهة العملية الانتخابية في تونس: منذ سقوط النظام السياسي للرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي"، شهدت تونس ثلاثة استحقاقات انتخابية تتمثل في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011، والانتخابات التشريعية والرئاسية في 2014، وقد شهدت تلك الانتخابات، إشادة دولية ومحلية كبيرة من قبل الأطراف السياسية والهيئات الدولية، وذلك استنادا إلى طريقة تنظيم الانتخابات والظروف التي تمت فيها ، بالإضافة إلى ارتفاع نسب المشاركة السياسية فيها، فبالنسبة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي أجريت في 23 أكتوبر 2011، بلغت نسبة المشاركة السياسية أكثر من 50% ، لترتفع في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 إلى 61.8%،وإلى 62.9% في الانتخابات الرئاسية 2014، وتعتبر نسب المشاركة في هذه الانتخابات كبيرة مقارنة بمثيلتها المضخمة وغير النزيهة في ظل المناسبات الانتخابية أثناء حكم "بورقيبة"و"بن علي".

على المستوى المحلي رحبت بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تونس بنتائج الانتخابات التي شهدتها تونس بعد الانتفاضة الشعبية وعبرت عن رضاها عن الأجواء التي جرت فيها هذه الانتخابات

[1] - منظمة الكرامة، خبيرة الأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين تدعو تونس إلى ملاءمة تشريعاتها الداخلية مع التزاماتها الدولية، من الموقع الرسمي للمنظمة:
http://ar.alkarama.org/tunisia/press-releases/item/5062-2015-01-02-11-31-20 , 15/06/2016.

ففي لقاء مع المكلف بالشؤون السياسية لحركة النهضة، السيد "نور الدين العرباوي" رحبت حركة النهضة بنتائج الجولات الانتخابية منذ 2011 طالما أنها تمت في مناخ إيجابي، كما أعربت عدم اعتراضها على تلك النتائج[1]، وفي تقرير له حول نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2014 أثنى الاتحاد العام التونسي للشغل(UGTT) على الظروف التي أعقبت سير الانتخابات رغم النقائص و بعض التجاوزات التي سجلتها تقارير الفروع الجهوية للمرصد النقابي لملاحظة الانتخابات في بعض مراكز ومكاتب الاقتراع[2]، ومقابل ذلك سارت بعض المنظمات الأخرى عكس التيار حين اعتبرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان على لسان رئيسها" عبد الستار بن موسى" أن الانتخابات التي شهدتها تونس سنة 2011 والمتعلقة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، " لم تكن نزيهة رغم ما توافر لها من معايير عالمية كالشفافية والتنافسية[3].

على المستوى الدولي رحبت الدول الكبرى هي الأخرى بنتائج العمليات الانتخابية واعتبرتها مؤشرا و خطوة نحو التحول الديمقراطي، فقد أشادت الولايات المتحد الأمريكية بالانتخابات التونسية في رسالة عبّرت فيها عن سعادتها إزاء المناخ الديمقراطي التي جرت فيه الانتخابات والتي اعتبرتها طريقا هاما نحو عملية التحول السياسي في تونس كما أعلنت الولايات المتحدة عن التزامها بدعم الديمقراطية في تونس[4]، وعلى صعيد المنظمات الدولية رحب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" –في تصريحين مستقلين– بنتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية باعتبارها تمثل خطوة رئيسية في عملية الانتقال الديمقراطي، ومن جهة أخرى شهدت العمليات الانتخابية في تونس إجماع أغلب المراقبين الدوليين بنزاهتها فبالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية أشاد مركز "كارتر" بنتائج العملية الانتخابية لسنة 2014 واعتبرها "إيجابية لحد كبير" كما أثنى المركز على الجهود التي بذلتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتحسين الإدارة الانتخابية اعتبارا من سنة 2011[5].

---

[1] - لقاء مع السيد "نور الدين العرباوي" المكلف بالشؤون السياسية لحركة النهضة، يوم 2016/04/25، بالمكتب الرئيسي لحركة النهضة.

[2] -الاتحاد العام التونسي للشغل «التقرير التأليفي للمرصد النقابي لملاحظة الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر 2014»، 13 نوفمبر 2014، ص 01.

[3] - عبد الستار، بن موسى، «التجربة التونسية في ضوء معايير نزاهة الانتخابات»، (في كتاب، شلبي، علاء وآخرون، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي). الطبعة الأولى، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014، ص 102.

[4]- The White House ,« Statement by the President on Parliamentary Elections in Tunisia », Site:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/10/26/statement-president-parliamentary-elections-tunisia ,16/06/2016.

[5] - مركز كارتر، «التقرير النهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس»، 28 ماي 2015، ص 02.

من خلال ما سبق وبناءا على التقارير والمواقف التي أعلنت عنها مختلف القوى الوطنية والدولية ومختلف المراقبين الدوليين عن نتائج وسير العمليات الانتخابية في تونس –بعد الانتفاضة الشعبية– فإن ذلك يعد دليلا واضحا على نزاهة العمليات الانتخابية في تونس رغم بعض التجاوزات التي سجلتها البعثات الدولية من المراقبين والتي لا تكاد تخلوا منها أية دولة بما فيها الدول المتقدمة، وبالتالي فإن نزاهة الانتخابات التي شهدتها تونس منذ سنة 2011 تحمل عدة أبعاد ودلالات، أبرزها وجود الإرادة السياسية والشعبية الحقيقية في التحول نحو الديمقراطية وهو ما جعل التجربة التونسية في التحول الديمقراطي تتميز عن باقي التجارب العربية الأخرى والتي انتهى بها الحال إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي و الأمني، والانهيار الاقتصادي.

ثانيا: المؤشرات الحزبية للتحول الديمقراطي في تونس: شهدت الساحة السياسية التونسية ظهور وتأسيس الأحزاب السياسية قبل الاستقلال وإنشاء الدولة القومية بعدما كانت الأحزاب السياسية تكافح من أجل النضال الوطني التونسي ممثلة في الحزب الدستوري الحر الذي أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1920، لكن الأحزاب السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال عرفت دمجا للتعددية السياسية في حزب واحد مسيطر على أغلب مناحي الحياة والحياة العامة[1]. منذ ستينيات القرن الماضي عرفت التعددية السياسية في تونس تحسنا ملحوظا بعد تأسيس مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة[2]، إلا أن تلك التعددية لم ترق إلى المستوى المطلوب، خاصة في ظل نظام "بن علي" حيث سيطر الحزب الحاكم،" التجمع الدستوري الديمقراطي"، على المجالس المنتخبة بالإضافة إلى امتلاكه لأغلب الحقائب الوزارية، وبالتالي فقد كانت التعددية الحزبية في تونس أثناء مرحلة ما قبل الانتفاضة تعددية شكلية فقط.

بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية شهدت تونس تأسيس عددا كبير من الأحزاب السياسية الجديدة بموجب المرسوم رقم 87/11 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية ، مما أدى إلى خلق تعددية حزبية، جسدتها التباينات الإيديولوجية بين مختلف الأحزاب، في الوقت الذي لم تتمكن فيه بعض الشخصيات من تأسيس أحزاب سياسية نظرا لعدم الترخيص لها من قبل الحكومة، وفي نقطة أخرى عرف المشهد السياسي في تونس بعد الانتفاضة الشعبية تنافسا كبيرا بين الأحزاب السياسية في مختلف العمليات الانتخابية مما عزز من نسب المشاركة السياسية وأضفى طابع الشرعية على المؤسسات السياسية المنتخبة.

1–التعددية الحزبية في تونس: بعد الانتفاضة الشعبية في تونس وصدور المرسوم رقم 87/11 المتعلق بتنظيم وتأسيس الأحزاب السياسية في تونس، تم تأسيس أكثر من 113 حزبا مقابل ثمانية أحزاب تم تأسيسها قبل الثورة

[1]- Lawson, Kay and Jorge, Lanzaro , Political Parties and Democracy .California: ABC-CLIO, 2010,p 93.
[2]- Ibid.p 93

في الوقت الذي تم فيه حل بعض الأحزاب كالحزب الدستوري الديمقراطي الحاكم في عهد "بن علي"، ويمكن تصنيف أبرز الأحزاب السياسية في تونس اعتمادا على معيار التوجه الإيديولوجي لكل حزب، إلى أحزاب إسلامية وأحزاب علمانية، وأحزاب وسطية واشتراكية، كما تم الاعتماد في عملية انتقاء الأحزاب السياسية الآتية على معيار الفعالية في الحياة السياسية وتحديدا المشاركة في مجلس النواب و تولي الحقائب الوزارية.

أ-الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي: تتمثل أبرز الأحزاب السياسية الإسلامية في تونس في:

- حركة النهضة: يعتبر حزب "حركة النهضة" من أبرز الأحزاب التونسية ذات الوزن السياسي والاجتماعي في تونس حيث تحتل المرتبة الثانية في مجلس النواب التونسي الحالي 2016 من حيث عدد المقاعد، كما تمتلك بعض الحقائب الوزارية، وتم الاعتراف بحركة النهضة واعتمادها في الفاتح من مارس 2011، بعد أن كانت محظورة في عهد النظام السابق، وتسعى حركة النهضة حسب نظامها الأساسي، إلى ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية والنضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي[1].

- حزب التحرير: يعتبر حزب "التحرير" في تونس امتدادا لأحزاب التحرير في بعض الدول العربية الأخرى كفلسطين ولبنان، وهو فرع من التنظيم الدولي ل"حزب التحرير"، ويعود تأسيس الحزب في تونس إلى سنة 1978، وعلى الرغم من أنه ليس حديث النشأة فإنه لم يتحصل على الترخيص إلا سنة 2012 بعد أن كان هو الآخر محظورا في فترة النظام السابق، ويتمثل الهدف العام للحزب في "إعادة العمل بالخلافة الإسلامية والنهوض بالإسلام والمسلمين"[2]، ويرفض هذا الحزب كل أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية لتونس ، حيث يرى فيها-حسب رؤيته- محاربة للإسلام ، ويشهد الحزب في الآونة الأخيرة توترا غير مسبوق في علاقته مع الحكومة التونسية خصوصا بعد منعه من عقد مؤتمره السنوي في جوان 2016،حيث تصاعدت المطالبات من بعض الجهات بحل الحزب وحظره.

- جبهة الإصلاح: حزب "جبهة الإصلاح" هو أحد أول الأحزاب السلفية الحديثة في تونس، بعدما رفضت الحكومة التونسية بقيادة "الباجي قائد السبسي" لأكثر من مرة طلبات جبهة الإصلاح للحصول على الترخيص القانوني إلى غاية مارس 2012، وعلى الرغم من التوجه الإيدلوجي لحزب الجبهة إلا أنه مزج في مبادئه وأهدافه بين المطالب الديمقراطية المرتبطة ببناء الدولة المدنية، كاحترام تناوب السلطة واحترام حرية الرأي والتعبير، والمطالب

[1] - النظام الأساسي لحركة النهضة التونسية بعد تنقيحه من المؤتمر التاسع للحركة من 12 إلى 16 جويلية 2012، ص 01.

[2] - «حزب التحرير التونسي وحلم الخلافة» ، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/7/26 , 22/06/2016.

الدينية كالسعي لتطبيق الشريعة الإسلامية[1]، وقد مكنت هذه المبادئ الحزب من عقده مؤتمره العام في سبتمبر 2014 وحالت دون التفكير بحله مقارنة بحزب التحرير.

بالإضافة إلى الأحزاب الثلاثة السابقة توجد هناك أحزاب إسلامية أخرى-لا يسع المقام لذكرها-على غرار حزب "الكرامة والمساواة"، حزب "الحركة التونسية للعمل المغاربي"، حزب" الوحدة والإصلاح"، حزب "العدالة والتنمية"، حزب "الإصلاح والتنمية"، حزب "اللقاء الإصلاحي الديمقراطي"، حزب "الكرامة والتنمية".

ب-الأحزاب الليبرالية والعلمانية: يمكن إجمال أبرز الأحزاب السياسية الليبرالية والعلمانية في تونس فيما يلي:

- حركة نداء تونس: يعتبر "نداء تونس"، أكبر الأحزاب السياسية المشاركة في السلطة رغم حداثة تأسيسه مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى، حيث تأسس على يد الرئيس التونسي الحالي " السبسي"، في جويلية 2012، وبالعودة إلى القانون الأساسي للحزب يهدف الأخير إلى ترسيخ قيم المواطنة والمشاركة في الانتخابات قصد ممارسة السلطة في مختلف المستويات الوطنية والمحلية والجهوية[2].

- حزب آفاق تونس: نشأ حزب "آفاق تونس" بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس مطلع 2011 حيث يعود تأسيسه تحديدا إلى 28 مارس2011، أين تحصل على ترخيص من قبل الحكومة التونسية، ويُعرِّف الحزب بنفسه على أنه حزب اجتماعي ليبرالي يدعوا إلى انتهاج نمط تنموي يغاير ما كان سائدا في الماضي، ويعطي الحزب أولية كبيرة لبناء الدولة ومراجعة المنظومة التربوية والصحية والاقتصادية[3].

- الحزب الجمهوري المغاربي: يعتبر الحزب الجمهوري المغاربي (الحزب اللبرالي المغاربي سابقا) أحد الأحزاب الليبرالية التونسية، فهو يسعى إلى إيجاد منهج تنمية ملائم للمجتمع والثقافة التونسية، قادر على الاستجابة لمقتضيات العولمة، كما يسعى الحزب إلى اعتماد ومواكبة قيم الحداثة والتقدم من خلال تشجيع الحريات والمؤسسات الديمقراطية[4].

ج-الأحزاب الوسطية والاشتراكية في تونس: تتعدد الأحزاب السياسية ذات التوجه الاشتراكي والوسطي في تونس، ومن بين أبرز تلك الأحزاب نذكر:

---

[1] - هارون، زيلين، « من هي جبهة الإصلاح؟»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 18 بوليو 2012، ص 01.

[2] - النظام الأساسي لحزب حركة نداء تونس، ص 01.

[3] - أحمد، محمد المختار، « صعود حزب "آفاق تونس" مفاجأة الانتخابات»، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/28 , 23/06/2016.

[4] - سمير، حمدي، «الأحزاب الليبرالية في تونس: الضعف والعجز والفاعلية الغائبة»، من الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/5/6 ,23/06/2016.

– **حراك تونس الارادة:** يعتبر حزب "حراك تونس الإرادة" أحد الأحزاب التونسية الجديدة التي دخلت الساحة السياسية التونسية، حيث يعود تأسيسها إلى سنة 2015، حين أعلن حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" في بيان له عقب اجتماع استثنائي لمجلسه الوطني، أنه قرر الاندماج مع حزب "حراك تونس الإرادة" حال حصول الأخير على ترخيص قانوني، وهو ما حدث بالفعل حيث منحت وزارة الداخلية الترخيص القانوني لحزب "الحراك" في ماي 2016، كما قرر الحزب الممثل بأربعة نواب في البرلمان نقل ممتلكاته إلى حزب "الحراك" الجديد[1].

– **الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة:** هي تكتل لمجموعة من الأحزاب اليسارية والقومية تأسست يوم 07 أكتوبر 2012، وتتجمع الجبهة على قاعدة المرجعية الاشتراكية في الاقتصاد، حيث تنادي بضرورة إعطاء الأولوية المطلقة للقطاع العام مع التوزيع العادل للثروة[2]، وشهدت الجبهة في السنتين الماضيتين توترا بينها وبين الأحزاب الإسلامية بعد اغتيال كوادرها، حيث حمّلت المسؤولية لكل من حركة النهضة وبعض الأحزاب الاسلامية الأخرى.

– **الاتحاد الوطني الحر:** يرجع تأسيس حزب "الاتحاد الوطني الحر" إلى تاريخ 19 ماي 2011 على يد رجل الأعمال التونسي "سليم الرياحي"، ويسعى الحزب إلى تكريس مبادئ الوسطية من خلال محاربة الفوارق الطبقية[3]،و يرتكز برنامج الحزب على لسان رئيس مكتبه السياسي– "محسن حسن"– على أربع عشرة ركيزة سياسية واقتصادية أبرزها "إقرار مبدأ المصالحة الوطنية مع التمسك بمحاسبة كل من أجرم في حق البلاد، والتأكيد على سيادة الدولة باحترام القانون والفصل بين السلطات، واختيار برامج اقتصادية تدعم السيادة الوطنية وتقلص من الارتهان إلى الخارج"[4].

بعد التطرق لأبرز الأحزاب السياسية في تونس ومجموعة الأحزاب الأخرى التي لا يسع المقام لتناولها، نجد أن الفترة التي شهدتها تونس بعد الانتفاضة عرفت ارتفاعا كبيرا في عدد الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة، ولكن ذلك خلق نوعا من التشرذم الحزبي، حيث شهدت بعض الأحزاب السياسية اندماجا أو تشظيا بسبب غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب من جهة وتضارب المصالح الشخصية للقيادات الحزبية

---

[1] - «تونس، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية يعلن اندماجه في الحزب الجديد للمنصف مرزوقي»، القدس العربي، العدد(8375)، الاثنين 15 فيفري 2015، ص 01.

[2] - «بعد عبور مرحلة الدستور والتأهب للانتخابات المقبلة: الخارطة الحزبية الجديدة في تونس»، من الموقع: http://www.afrigatenews.net/content , 24/06/2016.

[3] - سمير، محمد حمدي، «الأحزاب اللبرالية في تونس: شعارات جوفاء على ورق فاخر». مجلة البيان، العدد(324)،2014/05/26، ص 35.

[4] - «حزب الاتحاد الوطني الحر يقدم برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي»، من الموقع: http://www.babnet.net/cadredetail-39674.asp , 27/06/2016.

من جهة أخرى، وبالتالي فقد أدى تأسيس هذا العدد الكبير من الأحزاب إلى ظهور الصراعات الداخلية داخل هاته الأحزاب، ولكن ذلك لا ينفي حقيقة التحول الديمقراطي في تونس من حيث مؤشر التعددية الحزبية التي أُفتقدت في مرحلة النظام السياسي السابق.

2-المشاركة السياسية الحزبية في تونس: عرفت الجولات الانتخابية التي شهدتها تونس مشاركة سياسية معتبرة من قبل الأحزاب السياسية، وهو ما أثبته عدد القوائم الحزبية المشاركة في هذه الانتخابات:

أ- انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011: وافقت السلطات التونسية على تسجيل 116 حزب سياسي بحلول موعد هذه الانتخابات، وقد قام ما يقارب ثمانين حزبا بتقديم قوائم المرشحين في الدوائر الانتخابية في مختلف أنحاء البلاد[1]،وشهدت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تباينا بين الأحزاب السياسية من حيث القدرة على تقديم قوائم المترشحين في كل الدوائر الانتخابية، فقد تمكن ثمانية وعشرون حزبا فقط من تقديم مرشحين عن كامل الدوائر، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة النهضة التي احتلت الصدارة الأولى بتقديم قوائم مرشحيها عن كل ولاية، وفي المقابل لم تقدم العشرات من الأحزاب الأخرى قوائم ترشيحاتها، كما عجزت أحزاب أخرى عن الحضور في كامل الدوائر الانتخابية[2].

ب- الانتخابات التشريعية لسنة 2014: شهدت هذه الانتخابات هي الأخرى مشاركة معتبرة من الأحزاب السياسية حيث بلغ عدد القوائم الحزبية نحو 744 قائمة موزعة على أربعة وعشرين ولاية، ويعتبر هذا العدد كبيرا مقارنة بعدد القوائم التي الحزبية المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ،ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الأحزاب السياسية بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والذي بلغ نحو 197 حزب[3]، من جهة وأهمية الاستحقاق الانتخابي من جهة ثانية حيث تعتبر الانتخابات التشريعية هي الأولى من نوعها بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس.

ج-الانتخابات الرئاسية لسنة 2014: شهدت هذه الانتخابات حضورا معتبرا للأحزاب السياسية، وبلغ عدد المترشحين لهذه الانتخابات سبعة وعشرين مترشحا، منها ثلاثة عشرة مرشحا من الأحزاب السياسية، وأربعة عشرة مرشحا مستقلا، ويمثل الجدول التالي مجموعة المترشحين للانتخابات الرئاسية عن كل حزب:

---

[1] - المعهد الديمقراطي الوطني، "التقرير النهائي حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس" ، منشورات المعهد الوطني الديمقراطي، أكتوبر 2011، ص 16.

[2] - الحناشي، عبد اللطيف، "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج" ، مرجع سابق، ص 17.

[3] - الحناشي، عبد اللطيف ، "الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات"، مرجع سابق، ص 02.

جدول يوضح المرشحين من الأحزاب السياسية للانتخابات الرئاسية التونسية 2014[1]

الحزب	المرشح عن الحزب
حركة نداء تونس	باجي قائد السبسي
صوت شعب تونس	العربي نصرة
الحركة الدستورية	عبد الرحيم الزواري
المبادرة الوطنية الدستورية التونسية	كمال مرجان
المؤتمر الشعبي	سالم الشابي
الاتحاد الوطني الحر	سليم الرياحي
الحزب الجمهوري	أحمد نجيب الشابي
التحالف الديمقراطي	محمد الحامدي
حركة وفاء	عبد الرؤوف العيادي
الشباب الحر	محرز بوصيان
التكتل من أجل العمل والحريات	مصطفى بن جعفر
تيار المحبة	محمد الهاشمي الحامدي
حزب العمال	حمة الهمامي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات الرئاسية أقل عددا مقارنة بالانتخابات التشريعية، ومرد ذلك إلى طبيعة الإجراءات القانونية والحسابية التي قامت بها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، عن طريق تحديد الحد الأقصى لعدد المترشحين البالغ عددهم (27)، كما نلاحظ على الجدول غياب أحزاب سياسية ذات وزن سياسي كبير على غرار حركة النهضة التي لم تقدم أي مترشح لهذه الانتخابات، وبالنسبة لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، لم يقم الحزب هو الآخر بتقديم أي مترشح ، وإنما قدم رئيسه "المنصف المرزوقي" ترشحه للانتخابات الرئاسية بصفة مترشح مستقل.

تشمل المشاركة السياسية بالنسبة للأحزاب السياسية –بالإضافة إلى مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية– أيضا المشاركة في الحكومة، حيث عرفت التشكيلات التي شهدتها الحكومات المتعاقبة في تونس مشا ركة ممثلين عن أحزاب سياسية مختلفة، فقد شهدت حكومة "الحبيب الصيد" مشاركة خمسة أحزاب سياسية هي "نداء تونس، حركة النهضة، آفاق تونس، الاتحاد الوطني الحر، الحركة الوطنية التونسية"، ولكن تشكيلة الحكومة بعد التعديل

[1] -المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني: http://www.assabahnews.tn ,28/06/2016.

الوزاري في جانفي 2016، شهدت غياب حزب الحركة الوطنية التونسية ليتراجع بذلك عدد الأحزاب السياسية في الحكومة إلى أربعة أحزاب.

من خلال ما سبق يتبين أن طريقة إدارة المؤسسات السياسية في تونس في الفترة الانتقالية، ساهمت في رفع قدرة الحكومة التونسية على تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وضمان سيرها وفق إجراءات النزاهة والشفافية استنادا على تقارير الملاحظين الدوليين والمحليين، كما أن عدم تداخل الاختصاصات بين السلطات، و وجود التعددية السياسية والحزبية ساهم في خلق نوع من التكامل داخل الهرم السلطوي والحكومي، ومنع من انفلات الأوضاع الأمنية بفعل وجود ثقافة للمنافسة والحوار بين الأحزاب السياسية وتغليب هذه الأخيرة المصالح العليا للدولة على المصلحة الحزبية ، وبالتالي فإن جل هذه المواصفات التي اتصفت بها الحياة السياسية بعد انتفاضة 2011، توحي بأن الدولة التونسية انتقلت من مرحلة التسلطية إلى مرحلة التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: المؤشرات المرتبطة بالإعلام والمجتمع المدني

منذ اندلا ع الانتفاضة الشعبية في تونس شهد كل من قطاع الإعلام والمجتمع المدني سن مجموعة قوانين مرتبطة بتنظيم الجمعيات بموجب المرسوم 88/11، وتنظيم سير مختلف المؤسسات الإعلامية بموجب المرسوم 115/11 المتعلق بحرية الصحافة والنشر، والمرسوم 116/11 المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري والمتعلق كذلك بإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري، بالإضافة إلى النص الدستوري المتعلق بحرية تنظيم التظاهر (الفصل 37 من الدستور)، الذي نص على "أن حرية التجمع والتظاهر السلميين مضمونة"[1]، كما تحدث الدستور في فصله 31 على حرية الرأي والتعبير ولم يُجِز ممارسة الرقابة المسبقة على الحريات.

أدى إقرار النصوص القانونية والدستورية المرتبطة بمسألة الحريات المدنية والإعلامية، إلى خلق تعددية إعلامية ساهمت في توفير مناخ هام من حرية التعبير، وخلق مجتمع مدني فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وفي ظل الحديث عن تأثير القوانين والنصوص السابقة على قطاعي الإعلام والمجتمع المدني يمكن ان نستشف أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي المرتبطة بهذين القطاعين في النقاط التالية:

أولا: المؤشرات الإعلامية للتحول الديمقراطي في تونس: منذ مطلع 2011 برزت أهمية وضرورة إرساء الحرية والتعددية والنزاهة والموضوعية وتطوير طرق التسيير في قطاع الإعلام والاتصال، حيث اعتبرت هذه الإجراءات كأحد الأهداف الرئيسية للتحول الديمقراطي وأحد ركائزه الأساسية[2]، وعرف القطاع الإعلامي في تونس في مرحلة

[1] - الجمهورية التونسية، دستور 2014، مرجع سابق، ص 08.

[2] -أمين، الغالي وآخرون، تقييم الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 03 سنوات. تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، 2014، ص 32.

النظام السابق بروز تعددية إعلامية وهمية، حيث أطلق نظام "بن علي" موجة (تحرير الاعلام) بهدف تخفيف تأثير الفضائيات الخارجية على التونسيين والتصدي للأعداد المتزايدة من الصحون الفضائية، وقد منح النظام التونسي بضعة تراخيص لبعض القنوات التلفزيونية والإذاعات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول يوضح أبرز القنوات والإذاعات المرخصة في تونس قبل انتفاضة 2011[1]

القناة/ الإذاعة	سنة الترخيص
تلفزيون حنبعل	2005
تلفزيون نسمة	2007
موزاييك أف. أم	2003
شمس أف. أم	2010

بعد صدور المراسيم المتعلقة بتنظيم حرية الصحافة والإعلام شهد القطاع الإعلامي في تونس تعددية إعلامية من خلال إنشاء مجموعة معتبرة من القنوات التلفزيونية والصحف والجرائد، بالإضافة إلى الإذاعات المحلية، خصوصا بعد إنشاء الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال والتي أحدثت بموجب المرسوم 10/11 ،وتهدف الهيئة إلى تقييم وضع الإعلام بمختلف جوانبه و اقتراح تصورات كفيلة بالارتقاء بالمؤسسات الإعلامية والاتصالية[2].تنقسم المؤسسات الإعلامية في تونس بعد الثورة إلى مؤسسات إعلامية حكومية، تتمثل في كل من التلفزة التونسية، الإذاعة التونسية، ووكالة تونس إفريقيا للأنباء، الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر ،ومؤسسات إعلامية خاصة ذات اختصاصات مختلفة كالأخبار والفن وغيرها من الاختصاصات.

شهدت الحريات الإعلامية في تونس بعد الانتفاضة، تطورا ملحوظا إذ انتقلت الوسائل الإعلامية من مرحلة تمجيد النظام السياسي وحشد الرأي العام الداخلي لدعمه، إلى انتقاده، حيث بُثت العديد من البرامج التلفزيونية التي انتقدت الحكومات المتعاقبة على تونس بعد الانتفاضة، كما أصبحت القنوات التلفزيونية متنفسا للمعارضة للاطلاع على وجهات نظرها في مختلف القضايا والمسائل المتعلقة بالأداء السياسي والاقتصادي للحكومة، وفي تقرير لمنظمة "مراسلون بلا حدود" اعتبرت المنظمة أن تونس تعتبر من أوائل الدول في العالم العربي الإسلامي التي

---

[1] -المصدر: سناء، يساري، «وسائل الإعلام التونسية بين المطرقة والسندان»، مركز الدوحة لحرية الإعلام، من الموقع: http://www.dc4mf.org/ar/content/2560 , 30/06/2016.

[2] - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(10) يتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال، المؤرخ في 02 مارس2011. (الرائد الرسمي، العدد(14)، الجمعة 29 ربيع الأول 1432ه، الموافق لـ 04 مارس 2011)، ص 225.

أحرزت تقدما إيجابيا على مستوى حرية الصحافة سنة 2015[1]، ويقول أحد أعضاء الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال في أحد التصريحات "أن القطاع الإعلامي في تونس حقق تغيرا مهما ولعل رفع السلطة التنفيذية يدها عن القطاع هو أبرز تغير حاصل"[2].

تقدم البرامج التلفزيونية –التي تبثها قنوات تلفزيونية تونسية خاصة– مؤشرات قوية على التطور الملحوظ على الحريات الإعلامية في تونس عقب الانتفاضة، حيث بثت تلك القنوات مجموعة من البرامج الساخرة من الشخصيات الحاكمة في السلطة بدءا من الرئيس وانتهاء بالوزراء، وتقوم هذه البرامج على تقليد الأصوات أو تجسيد الشخصيات عبر دمى متحركة أو عبر رسوم كارتونية أو من خلال فقرات مخصصة لبعض الممثلين الكوميديين، وقد أثارت تلك البرامج جدلا بين الأوساط الإعلامية والحكومية ففي الوقت الذي ترى فيه الأطراف الحكومية انتهاكا للأخلاقيات الإعلامية ، تعتبر فيه بعض الأطراف الأخرى أن هذه البرامج تعبر عن مدى الانفتاح واتساع رقعة حرية التعبير[3].

من جهة أخرى تبث بعض القنوات التلفزيونية مجموعة من البرامج السياسية التي تستضيف فيها بعض الوزراء ورؤساء الأحزاب بالإضافة إلى المحللين والخبراء، وتُناقش فيها مختلف القضايا السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الحالية التي يشهدها الواقع التونسي، وكأمثلة على تلك البرامج، برنامجي "كلمة حرة" و "جدل" الذين تبثهما قناة تونس الإخبارية (TNN).

مما سبق يمكن القول أن التعددية الإعلامية التي شهدتها تونس تعد أحد أبرز مظاهر عملية التحول الديمقراطي في تونس، إذ ساهمت وسائل الإعلام في نشر الثقافة السياسية بين المواطنين عن طريق البرامج السياسية المختلفة والمتعلقة بقضايا الشأن العام التونسي خاصة الجانب السياسي والاقتصادي منه، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في حرية الرأي والتعبير إلا أن المؤسسات الإعلامية في تونس لازالت تعاني من بعض القيود والعراقيل الحكومية إلا أنها لا تؤثر كثيرا على عملية التحول الديمقراطي في الوقت الراهن.

ثانيا: المؤشرات المرتبطة بالمجتمع المدني: تعتبر منظمات المجتمع المدني في تونس أحد الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث تضطلع هذه المنظمات بعدة أدوار سياسية واجتماعية واقتصادية، وواجهت

---

[1]- منظمة مراسلون بلا حدود، «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الصحافيون يئنون تحت وطأة سياسات الترهيب»، من الموقع الرسمي للمنظمة:

http://ar.rsf.org/wp-content/uploads/2016/04/1 ,30/06/2016.

[2] - باري، جونتر، وآخرون، الإعلام العربي في عالم مضطرب. قطر: مؤسسة البنسولا، 2013 ص 265.

[3] - إيمان، مهذب، «البرامج الساخرة تزعج الحكومة التونسية»، من الموقع:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/8/28 ,30/06/2016.

منظمات المجتمع المدني في فترة النظام السياسي السابق، الكثير من المشاكل العقبات أبرزها التضييق على عمل بعض الجمعيات والمنظمات –خاصة الحقوقية منها–بالإضافة إلى القيود القانونية التي أعقبت تأسيسهما، حيث تم اعتماد نظام التسجيل أو التأشيرة الذي أسند إلى وزير الداخلية صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض مطلب التأسيس[1]، و شهدت منظمات المجتمع المدني في فترة النظام السابق عدة ضغوطات من قبل السلطة الحاكمة التي تتحكم في قراراتها وسياساتها مما أثر على استقلاليتها، كما شهدت تلك الفترة تهميشا لتلك المنظمات من خلال حصر أدوارها في المجال الثقافي والخيري، الذي يتركز فيه عملها على تقديم المساعدات للفقراء والمعوزين والأيتام والأرامل[2]، و عدم الترخيص لمنظمات وجمعيات أخرى بناءا على خلفيات سياسية أو دينية، كما تم منع بعض من الجمعيات التي تدافع عن حرية التعبير –المنظمات والجمعيات الحقوقية– من عملها واتهامها بالخيانة واللجوء لطلب مساندة قوى أجنبية[3] الإنسان أحد خصوم النظام السياسي التونسي نظرا لطبيعة عملها الذي يقوم على كشف انتهاكاته، وقد تميزت أغلب منظمات المجتمع المدني التونسي قبل 2011 بالولاء التام للسلطة والحزب الحاكم بالإضافة إلى تنفيذ سياسات الدولة وفي بعض الأحيان تمويلها والمساهمة في تلميع صورة النظام[4].

انقسم عدد الجمعيات في تونس حتى سنة 2005 إلى جمعيات ثقافية وفنية، جمعيات علمية، جمعيات رياضية، جمعيات نسائية، جمعيات ودادية، جمعيات ذات صيغة عامة، جمعية تنموية، جمعية خيرية وإسعافيه واجتماعية، ويبين الجدول التالي عدد الجمعيات في تونس حتى سنة 2005:

---

[1] - منير، السنوسي، "البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق"، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، 30 سبتمبر 2013، ص 04.

[2] - نجيب، بوطالب، "دور المجتمع المدني الوطني في تونس: الرهانات والتحديات". مجلة الحياة الثقافية، تونس: العدد (177)، نوفمبر 2006، ص 08.

[3] - زايد، الهمامي، "النسيج الجمعياتي: رهان تنموي مستقبلي في المناطق الداخلية"، مجلة الحياة الثقافية، تونس: العدد (227)، جانفي 2012، ص 83.

[4] - نفس المرجع، ص 84.

جدول يبين عدد الجمعيات حسب النوع في تونس إلى غاية سنة 2005[1]

نوع الجمعية	عدد الجمعيات
جمعية ثقافية وفنية	5746
جمعية علمية	387
جمعية رياضية	1154
جمعية نسائية	20
جمعية ودادية	522
جمعية ذات صيغة عامة	94
جمعية تنموية	515
جمعية خيرية وإسعافيه واجتماعية	414
المجـــــموع	**8852**

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس مطلع 2011 وصدور المرسوم 88/11 والمتعلق بتنظيم الجمعيات، سطّرت منظمات المجتمع المدني التونسية مرحلة جديدة تميزت بالفعالية الكبيرة لهذه المنظمات خصوصا، في حل بعض القضايا السياسية والاجتماعية التي شهدتها تونس بفعل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها في الغالب أية دولة تمر بمرحلة انتقالية، وكفل هذا القانون –في فصله الأول–حرية تنظيم الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها، بالإضافة إلى تدعيم دورها وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها[2]، ولقد أدى صدور هذا المرسوم إلى زيادة عدد الجمعيات والمنظمات في تونس، فقد بلغ العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني ، بين يناير 2011 ويناير 2013، ما يقارب 15.000 منظمة وجمعية، بنسبة تصل إلى 50٪[3]، ووفقا لـ"مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات في تونس (إفادة)" ، بلغ عدد الجمعيات في تونس في آخر إحصائية (01 ديسمبر 2016)، 19704 جمعية من بينها مراكز ومنظمات دولية غير حكومية أجنبية، وبالتالي فقد حرر هذا القانون كثيرا من العراقيل المتعلقة بإنشاء الجمعيات[4].

[1] - المصدر: بوطالب، نجيب، مرجع سابق، ص 11.

[2] - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(88) يتعلق بتنظيم الجمعيات، المؤرخ في 24 سبتمبر 2011. (الرائد الرسمي، العدد(74)، الجمعة 03 ذو القعدة 1432ه، الموافق لـ 30 سبتمبر 2011)، ص 1996.

[3] - Organisation for Economic Co-operation and Development، Open Government in Tunisia. Paris : OECD, 2016, p93.

[4]- Ibid

أثبت المجتمع المدني في تونس فعاليته في الكثير من القضايا حيث لعبت منظماته عدة أدوار استشارية ووساطات للحكومات التونسية خصوصا فيما يتعلق بالقضايا التي تخص الشؤون الاجتماعية والمدنية ، يمكن تصنيف بعض منظمات المجتمع المدني في تونس الاتحاد التونسي العام للشغل أحد أبرز النقابات التي تقوم بدور الوساطات بين العمال والحكومة عن طريق نقل انشغالاتهم والدفاع عنها في أغلب الأوقات ، وفي الآونة الأخيرة قام الاتحاد و مجموعة من المنظمات النقابية الأخرى، في شهر ماي 2016 بتوقيع اتفاق مع الحكومة حول الزيادة في الأجور بالنسبة للعمال من فئة الأعوان الإداريون والفنيون، وفي الجانب السياسي يقدم الاتحاد رؤيته للمبادرات الحكومية ويبين مواقفه منها وفي بعض الأحيان يقدم مبادرته المتعلقة بمختلف القضايا والأمور المرتبطة بالشأن السياسي، فبالعودة إلى القضايا الحالية التي تمر بها الحكومة التونسية ،بيّن الاتحاد التونسي للشغل رؤيته للمبادرة التي أطلقها الرئيس التونسي "الباجي قائد السبسي"، حول تشكيل حكومة وحدة ، شدد الاتحاد على ضرورة توفر الحكومة في كافة أعضائها مقاييس الكفاءة والخبرة والتواصل وثقافة الحوار الاجتماعي، كما اقترح الاتحاد صياغة أرضية مرجعية توافقية للإجراءات العاجلة ترتبط بالحفاظ على الأمن وتحقيق التنمية ومكافحة الفساد[1].

تلعب المنظمات الحقوقية – بالإضافة إلى المنظمات النقابية–دورا مهما في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في تونس من خلال اللقاءات التي تعقدها عبر مختلف الولايات والمدن التونسية في مجال التوعية والتحسيس حول حقوق الإنسان، كما تقوم هذه المنظمات بإصدار عدة تقارير تكشف عن الانتهاكات المختلفة لحقوق الانسان، ومن أبرز تلك المنظمات:

– "**الرابطة التونسية لحقوق الإنسان**": وهي أحد منظمات المجتمع المدني المعاصرة في تونس حيث يعود تأسيسها إلى سنة 1977، وتعتبر الرابطة واحدة من طلائع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان ليس على المستوى الوطني التونسي فحسب بل يشمل ذلك جميع المستويات المغاربية والعربية، وتعكس الرابطة دينامية اجتماعية وسياسية حيث تتكون من شخصيات سياسية ومستقلة، وأخرى ذات توجهات مختلفة[2]، وتمتلك الرابطة تاريخا حافلا بالفعاليات المختلفة والمتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

" –**منظمة البوصلة**": تعتبر منظمة البوصلة أحد المنظمات غير الحكومية التونسية المعاصرة والمستقلة عن جميع التيارات السياسية حيث تأسست في 26 ماي 2012، وتضطلع المنظمة بمجموعة من الأدوار أبرزها، وضع

---

[1] - الاتحاد التونسي العام للشغل، تفاصيل مقترح اتحاد الشغل حول حكومة الوحدة الوطنية، من الموقع الرسمي:
http://www.ugtt.org.tn/2016/06/30 ,05/07/2016.

[2] - عزوز، غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي: دراسة في الآليات والممارسات، دراسة مقارنة، الجزائر-تونس-المغرب. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ،2012)، ص 12.

المواطن في قلب العمل السياسي، إقامة الروابط الوثيقة مع النواب وصانعي القرار بهدف إرساء آليات الحكومة الرشيدة، المشاركة في الجهود من أجل التقدم الاجتماعي وتحرر المواطن[1].

شهدت تونس في مرحلة ما بعد 2011 مشاركة منظمات المجتمع المدني في بعض الهيئات الوطنية التونسية، كالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي شاركت في عضويتها خمسة عشرة منظمة وجمعية، في مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، كما شاركت منظمات المجتمع المدني في عضوية الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب و هي هيئة تتولى مجموعة من المهام المنوطة بالتعذيب كتنظيم الزيارات الدورية المنتظمة والمفاجئة إلى أماكن الاحتجاز والتأكد من خلوها من ممارسة التعذيب وغيره من المعاملات والعقوبات القاسية[2]، وتضم الهيئة ستة عشة عضوا من بينهم ستة أعضاء من منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من صدور القانون الأساسي رقم 43/13 ، المتعلق بإحداث هذه الهيئة في سنة 2013، إلا أن تعيين أعضاء الهيئة تم في مارس 2016 عقب تحديد القائمة النهائية في الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب، ويترأس الهيئة عضو الرابطة التونسية لحقوق الإنسان السيدة "حميدة الدريدي".

ثالثا:مؤشر الحق في التظاهر: شهدت مرحلة ما بعد 2011 تنظيم العديد من المظاهرات والتجمعات في مختلف الساحات العمومية، تحمل مجموعة من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي كانت محظورة في فترة النظام السابق أو أن تنظيمها يقتصر على دعم ومناصرة النظام السياسي، ويعتبر الفصل (37) من الدستور التونسي الحالي، المرجع القانوني لحرية تنظيم التظاهر، حيث لازالت الحكومة التونسية لم تصدر مرسوما يحدد قواعد تنظيم التظاهرات والتجمعات، وهو ما انعكس سلبا على بعض التجمعات والمظاهرات التي نظمتها بعض القوى الاجتماعية والمدنية، عندما تدخلت قوات الأمن لفضّها ،كالمظاهرات الرافضة لقانون المصالحة الاقتصادية والمالية الذي أقرته الحكومة التونسية برئاسة "الصيد"، حيث قامت قوات الأمن التونسي بفض هذه المظاهرات، الأمر الذي خلف حالة من الاستياء والاستنكار من قبل عدد من الناشطين والجمعيات والحقوقية والمدنية، إذ أصدرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بيانا اعتبرت فيه أن هذه الممارسات" تشكل خرقا صارخا للحقوق المذكورة بالدستور"[3].

---

[1] - منظمة البوصلة، من الموقع الرسمي:
http://www.albawsala.com/ar/presentation , 05/07/2016.

[2] - الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(43) يتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، المؤرخ في 21 أكتوبر2013. (الرائد الرسمي، العدد(85)، الجمعة 20 ذو الحجة 1434ه، الموافق لـ 25 أكتوبر 2013)، ص 3427.

[3] - القدس العربي، «ناشطون وجمعيات مدنية يتخوفون من عودة القبضة البوليسية في تونس على خلفية قمع المظاهرات»، صحيفة القدس العربي، العدد(27)، الجمعة 04 سبتمبر 2015، ص 09.

تأسيسا على ما سبق عرف كل من قطاع الإعلام والمجتمع المدني في تونس تطورا ملحوظا بعد الانتفاضة الشعبية من خلال التعددية والحرية الإعلامية التي أفضت إلى إنشاء مجموعة مختلفة من القنوات التلفزيونية والإذاعية، بالإضافة إلى الجرائد والمجلات، ومن خلال فعالية منظمات المجتمع المدني التي صارت فاعلا أساسيا في الساحة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية في ظل تعدد هذه المنظمات بموجب المرسوم 88/11، المتعلق بتنظيم الجمعيات، وعلى الرغم من التطور الحاصل في مجال الحريات –بعد الانتفاضة– إلا أنه لازالت هناك مجموعة من النقائص التي قد تهدد عملية التحول الديمقراطي في تونس ، فغياب قانون ينظم عملية التجمع و التظاهر أمر من شأنه أن يؤدي بصانع القرار السياسي إلى استغلال غياب هذا القانون، مما يمنحه الشرعية في فض المظاهرات.

عكست عملية التحول الديمقراطي في تونس مجموعة من المؤشرات المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الفواعل الأساسية في عملية التحول والمتمثلة أساسا في كل من الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام، بالإضافة إلى الرغبة الحقيقية لمختلف الأطراف السياسية والاجتماعية في التحول نحو الديمقراطية، حيث سادت ثقافة الحوار بين الأحزاب السياسية من جهة وبينها وبين الحكومة من جهة أخرى، والأمر نفسه ينطبق على منظمات المجتمع المدني التي أضحت لاعبا أساسيا في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية، بعد معايشتها سنوات كبيرة من التهميش قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية، وفيما يتعلق بمسألة إطلاق الحريات تجدر الإشارة أن مجموعة القوانين الجديدة المتعلقة بحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والإعلام، بالإضافة إلى قوانين تنظيم الانتخابات لم تكن لتنجح لو لا وجود رغبة قوية وحقيقية من قبل الفواعل السياسية وعلى رأسهم الحكومة، وهو ما ميز التجربة التونسية في التحول الديمقراطي عن بقية التجارب العربية الأخرى رغم التشابه في طبيعة القوانين الصادرة ، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى غياب عنصر الرغبة في التحول نظرا لمصالح ضيقة، وفي بعض الأحيان بسبب الضغوطات الخارجية، وبالتالي فإن تجسيد القوانين المتعلقة بالحريات والانتخابات في تونس على أرض الواقع، يمكن اعتباره مؤشرا قويا على دخول تونس عملية التحول الديمقراطي رغم بعض العراقيل التي واجهتها ولازالت تواجهها هذه العملية.

إجمالا تميزت تجربة التحول الديمقراطي في تونس عن التجارب العربية الأخرى نظرا للثقافة العالية والتنظيم المنسق في إدارة مختلف الاحتجاجات، بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي لعبته الكثير من المنظمات النقابية وفي مقدمتها الإتحاد العام التونسي للشغل والمنظمات الحقوقية، كما تميزت التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بوقوف المؤسسة العسكرية التونسية إلى جانب الشعب التونسي في سابقة هي الأولى من نوعها في الدول العربية، وإضافة لذلك تميزت تجربة التحول الديمقراطي في تونس بقدرتها على حفظ الدولة التونسية وتماسكها، عكس بعض الدول العربية الأخرى —وفي مقدمتها سوريا– التي انتهى بها الحال إلى الدخول في حرب أهلية وحوّلها الى دولة فاشلة، وعليه فرغم دخول تونس مرحلة التحول الديمقراطي إلا أنها لازالت تعاني من مجموعة كبيرة من

التحديات التي قد تؤدي بها إلى التراجع عن الخيار الديمقراطي بفعل تصاعد التهديدات الأمنية نتيجة العمليات الإرهابية التي تستهدفها بين الحين والآخر، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

الخلاصة والاستنتاجات

بعد التطرق لطبيعة التحول الديمقراطي في تونس تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

– أن النظام السياسي التونسي شهد تحولا كبيرا بعد الانتفاضة الشعبية في تونس أواخر سنة 2010، ومطلع سنة 2011، حيث انتقل من مرحلة الهيمنة على المؤسسات السياسية –في عهد الرئيسين "الحبيب بورقيبة" و "زين العابدين بن علي"–إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة، ومن تهميش أدوار منظمات المجتمع المدني إلى إشراكها في عمل المؤسسات التونسية.

– أن تحليل وفهم عملية التحول الديمقراطي في تونس يتطلب الإحاطة بمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والدولية، نظرا لتأثير هذه المتغيرات في عملية التحول الديمقراطي في التجربة التونسية ومختلف التجارب الأخرى.

– أن عملية التحول الديمقراطي في تونس كانت نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية كانهيار شرعية النظام السياسي السابق، وفشل سياساته الاقتصادية والاجتماعية التي تم تسخيرها لأفراد السلطة الحاكمة، وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي بين العديد من أفراد النخبة الحاكمة ورجال الأعمال، بالإضافة إلى الجهود الدولية التي تقوم بها الدول الكبرى لنشر الديمقراطية وتشجعيها، وتأثير بعض المتغيرات الدولية كالأزمة الاقتصادية العالمية والتطور التكنولوجي الحاصل في الساحات الإعلامية الدولية.

– أن عملية التحول الديمقراطي في تونس طرحت خلافا بين الباحثين حول عفوية العملية، فهناك من يرى أن عملية التحول كان مخطط لها مسبقا وأنها من صنع الدول الغربية، في حين يرى الفريق الآخر أن عملية التحول الديمقراطي في تونس كانت عفوية، وجاءت كنتيجة حتمية لتصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

– أن عملية التحول الديمقراطي في تونس، كسرت الأدوار التقليدية للجيوش العربية في مساندتها للنخب الحاكمة على حساب شعوبها، عندما رفضت المؤسسة العسكرية التونسية قمع المتظاهرين وانحيازها لمطالبهم وحمايتهم من قوات الأمن والشرطة.

– أن عملية التحول الديمقراطي في تونس تؤكدها مجموعة من المؤشرات الحكومية والحزبية، كمؤشر الفصل بين السلطات، ونزاهة العمليات الانتخابية، والتعددية الحزبية، بالإضافة إلى المؤشرات المرتبطة بالمجال الإعلامي والمجتمع المدني، كالتعددية الإعلامية وحرية تكوين الجمعيات ومشاركتها في تسيير شؤون البلاد.

– أن تجربة التحول الديمقراطي في تونس لازالت تعاني من مجموعة كبيرة من التحديات الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية، والتي باتت تشكل تهديدا واضحا لمستقبل الديمقراطية في البلاد التونسية.

– أن أهم مكسب حققته تونس هو الحفاظ على الوحدة والسيادة التونسية وهما عنصرين افتقدتهما التجارب العربية الأخرى كسوريا، مصر، اليمن، ليبيا.

الفصل الرابع: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس

شهدت تونس مطلع 2011 مرحلة التحول الديمقراطي، حيث برزت حاجتها إلى المساعدات الكمية والنوعية، خاصة وأن هذا البلد لا زال يعاني من عدة مشاكل مرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، حيث لم تعتد النخب التونسية على ممارسة السلطة بسبب احتكار النظام السياسي السابق لها، في ظل حاجة كل من الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني إلى نظام ديمقراطي يمنح لها الحرية في ممارسة أنشطتها المختلفة، بعد أن كانت أنشطتها خاضعة لتوجيهات النظام السابق. ما أدى إلى تظافر الجهود الداخلية والدولية لدعم الديمقراطية في هذا البلد واتضح ذلك جليا في نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية والذي تزايد بوتيرة متسارعة خاصة عقب سقوط نظام "بن علي" تزامنا مع أدوار بعض الجهات الدولية والإقليمية في ذات المجال-أي دعم التحول الديمقراطي-على غرار الدول والمنظمات الدولية الحكومية، المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

لعبت الانتفاضة التونسية دورا كبيرا في زيادة عدد المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في تونس، وذلك نظرا لأهمية هذه المرحلة، حيث تعتبر مرحلة أساسية بالنسبة لهذه المنظمات في دعمها لعملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم مساعداتها التقنية لمختلف الفواعل الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في تونس، والمتمثلة في كل من الحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الإعلام، والتي يتحدد من خلالها مستقبل عملية التحول الديمقراطي، باعتبارها أيضا أحد محركات التغيير في تونس.

انطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل التطرق لأبرز مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية التحول الديمقراطي في تونس وتقييمها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الهيئات الرسمية والأحزاب السياسية في تونس.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام في تونس.

المبحث الثالث: تقييم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الهيئات الرسمية والأحزاب السياسية في تونس.

منذ تشكيل أول حكومة في تونس بعد سقوط نظام "بن علي" ، قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بتقديم مجموعة من المساعدات التقنية والفنية للحكومة التونسية تتعلق بمجموعة من القضايا والمواضيع، كقضية العدالة الانتقالية و تنظيم الانتخابات ومجموعة قضايا أخرى، والأمر نفسه ينطبق على الأحزاب السياسية التي تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية ببناء قدراتها وتثقيفها حول مجموعة من المواضيع كحقوق الإنسان و ثقافة المشاركة السياسية والحوار، ويتركز دعم المنظمات الدولية غير الحكومية لكل من الهيئات الرسمية والأحزاب السياسية في تونس على القضايا ذات العلاقة بالتحول الديمقراطي والتي تحتاجها النخب السياسية الحاكمة حتى الأحزاب السياسية بقياداتها وقواعدها المناضلة.

بناءا على ما سبق سيتم التطرق إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الهيئات الرسمية والأحزاب السياسية في تونس، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الهيئات الرسمية التونسية.

المطلب الثاني: دور ا لمنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الأحزاب السياسية التونسية.

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الهيئات الرسمية التونسية.

واجهت الحكومة التونسية بعد سقوط النظام السياسي مطلع 2011، مجموعة كبيرة من القضايا المرتبطة بطريقة تسيير المرحلة الانتقالية، حيث استلمت عدة شكاوى وبلاغات مرتبط بملفات الفساد وقضايا حقوق الانسان المنتهكة في فترة الانتفاضة الشعبية، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة منشغلة بالتحضير لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي. من هذا المنطلق برزت حاجة الحكومة التونسية إلى بعض المساعدات التي تقدمها الأطراف الدولية من أجل ضمان التسيير الأفضل لهذه المرحلة الحساسة، وهو ما دفع ببعض المنظمات الدولية غير الحكومية إلى تقديم مساعدتها الفنية والاستشارية للهيئات الحكومية في تونس.

تتعد المجالات التي تقدم فيها المنظمات الدولية غير الحكومية مساعداتها للهيئات الرسمية التونسية، وعليه سوف يتم التركيز في هذا المطلب على أبرز تلك المجالات والتي يمكن دراستها في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للهيئات الرسمية التونسية في مجال الانتخابات.

الفرع الثاني: دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للمؤسسة التشريعية في تونس.

الفرع الثالث: دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للهيئات الرسمية التونسية في مجال العدالة الانتقالية.

الفرع الأول: دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للهيئات الرسمية التونسية في مجال الانتخابات.

شهدت الاستحقاقات الانتخابية في تونس منذ 2011 مشاركة العديد من المنظمات الدولية في عملية مراقبة الانتخابات، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية، مما أضفى عليها طابع الشرعية ورفع من درجة نزاهتها رغم بعض التجاوزات التي رصدتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بتقديم المساعدات الفنية والتقنية المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية، حيث ساعدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تدريب أعضائها ولجانها حول مجموعة من القضايا والمفاهيم المرتبطة بمجال الانتخابات.

منذ سقوط النظام السياسي السابق سنة 2011، فتح المعهد الوطني الديمقراطي(NDI) مكتبا له في تونس، بعد أن كانت نشاطاته تتم خارج البلاد، فبالإضافة إلى مركز كارتر، قام المعهد بمراقبة كل من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، والانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس، فبالنسبة لانتخابات المجلس الوطني، قام المعهد بنشر سبعة وأربعين ملاحظا وفدوا من خمسة عشرة دولة، وتوزعوا على مختلف المناطق التونسية، وقد سبق عملية الانتخابات مجموعة من اللقاءات التي قام بها المعهد مع الوفود والمسؤولين الكبار في الحكومة والهيئات الانتخابية[1]، وكان المعهد الوطني قد أشاد بسير العملية الانتخابية مع تسجيل بعض التجاوزات والنقائص المرتبطة بضعف الثقافة الانتخابية لدى المواطنين وبعض القائمين على تنظيم الانتخابات، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية التونسية 2014 فقد أرسل المعهد بعثة تتكون من أربعة وستين عضوا ، قاموا بزيارة أكثر من 220 مكتب اقتراع في واحد وعشرين دائرة انتخابية من أصل سبع وعشرين دائرة في البلاد، و كانت البعثة قد ضمت ملاحظين من سبع وعشرين دولة، قاموا بزيارة مجموعة من الهيئات الوطنية المشرفة على تنظيم الانتخابات، للوقوف على الاستعداد هذه الهيئات للانتخابات التشريعية ومن ثم الرئاسية[2].

تعتبر المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية(IFES) أحد المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال الانتخابات من خلال المساعدات التقنية والاستشارية التي تقدمها المؤسسة للهيئات الرسمية ومسؤولي الانتخابات، بالإضافة إلى تطبيق البحوث الميدانية للنهوض بأداء الدوائر الانتخابية، وللمؤسسة خبرة سابقة في هذا المجال حيث

---

[1] - المعهد الوطني الديمقراطي، «البيان الأولي للمعهد حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011/10/23»، من الموقع الرسمي للمعهد:
https://www.ndi.org/files/NDI-Tunisia-Preliminary-Election-Statement-102411-ARABIC.pdf
,08/08/2016.

[2] - المعهد الوطني الديمقراطي، «البيان الأولي للمعهد حول الانتخابات الرئاسية 2014»، 2014/11/24، ص02.

تعمل على تعزيز النظم الانتخابية في أنحاء عديدة من دول العالم[1]، بالحديث عن دور المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية في تونس، فهي تقوم بالعمل مع مختلف أصحاب المصالح الانتخابية والمتمثلة في كل من لجان الانتخابات، أعضاء السلطة القضائية، والمجتمع المدني، بهدف زيادة القدرات الإدارية الانتخابية في البلاد، كما تتركز مساعدة المؤسسة لتونس في تعزيز إدارة انتخابية، تتسم بالكفاءة والشفافية والمهنية ، من خلال بناء القدرات الهيئات المشرفة على إدارة الانتخابات، مع تقديم المشورة التقنية والدعم للجان المنبثقة عن هذه الهيئات[2].

يعتبر المعهد العربي لحقوق الانسان(AIHR) أحد أبرز المنظمات العربية في مجال الدفاع عن حقوق الانسان، حيث يعود تأسيسه إلى سنة 1989، عندما أطلقت كل من المنظمة العربية لحقوق الانسان، واتحاد المحامين العرب، والرابطة التونسية لحقوق الانسان، بمبادرة لتأسيس المعهد، وبدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وكان الهدف وراء إنشاء المعهد هو نشر ثقافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية[3].بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس ، ضاعف المعهد العربي لحقوق الإنسان نشاطاته في تونس، في عدة مجالات من بينها المجال الانتخابي، حيث يقوم المعهد بنشر ثقافة الانتخابات للهيئات الرسمية و غير الرسمية، عن طريق الدورات التدريبية وإصدار المنشورات والمطبوعات المتعلقة بهذا الشأن، وكمثال على ذلك قام المعهد بإصدار دليل حول ممارسة المواطنة من خلال انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، بالتعاون مع وزارة التربية التونسية والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ويهدف هذا الدليل–حسب المعهد العربي لحقوق الإنسان– إلى:[4]

– التعرف على المرجعيات القانونية ذات الصلة بالمجلس الوطني التأسيسي للمساهمة في ضمان نزاهة الانتخابات.

– المساعدة على استعادة الثقة في الانتخابات والمشاركة الفعالة في العملية الانتخابية.

– المساهمة في تكريس قيم المواطنة والممارسة الديمقراطية عرب المشاركة في الانتخابات.

من خلال التطرق لدور المنظمات الدولية غير الحكومية السابقة ودورها في دعم الهيئات الرسمية في مجال الانتخابات، وبالإضافة إلى المنظمات الأخرى، نجد أن تقديم الدعم الانتخابي يعتبر استراتيجية أساسية لهذه المنظمات، نظرا لأهمية الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي في تونس، ولعل ما ساعد على نجاح بعض هذه

---

[1] - The International Foundation for Electoral Systems (IFES) , «Who We Are?» , From the official site:
http://www.ifes.org/about , 09/08/2016.

[2] - The International Foundation for Electoral Systems (IFES) , «Tunisia» , From the official site:
http://www.ifes.org/tunisia , 08/08/2016.

[3] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، «تقديم الدورة التدريبية الإقليمية في مجال حقوق الإنسان»، 2013، ص 01.

[4] - المعهد العربي لحقوق الإنسان،« التقرير السنوي لنشاط المعهد»، 2011، ص36.

المنظمات في دعمها للعملية الانتخابية في تونس هو مصادقتها على كل من إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات المحليين- الصادرين عن الأمم المتحدة سنة 2005- على غرار مركز كارتر ، والمعهد الوطني الديمقراطي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ويعتبر كل من إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، و مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات المحليين ،المرجع الأساسي لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم العملية الانتخابية في تونس ومختلف دول العالم.

الفرع الثاني: دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للمؤسسة التشريعية في تونس

شهدت المؤسسة التشريعية في تونس منذ 2011، اهتماما كبيرا من قبل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، نظرا لأهمية البرلمان وفعاليته في الحياة السياسية التونسية، وتركزت جهود تلك المنظمات على عدة مسائل متعلقة ببناء قدرات النواب في عدة مجالات كالتشريع وحقوق الإنسان، وفيما يلي سنتطرق إلى بعض أشكال الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية غير الحكومية إلى المؤسسة التشريعية في تونس.

نظمت مؤسسة "كونراد إدناور" الألمانية، بالتعاون مع مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية وهو-منظمة وطنية غير حكومية-ورشة عمل حول إصلاح المنظومة القانونية في تونس، يوم 27 ماي 2015، وقد انطلقت أعمال هذه الورشة بمشاركة ممثلي أعضاء مجلس نواب الشعب وبعض الأطراف التونسية والدولية الأخرى، من منظمات تونسية ودولية وأساتذة جامعيين، وقضاة ، ومحامون، كما تخلل هذه الدورة مجموعة من الكلمات ألقاها بعض الممثلون من أعضاء مجلس نواب الشعب، و تأتي هذه الدورة في إطار تحديد آليات العمل المشترك و مجالات إصلاح القوانين السالبة للحريات و المتعارضة مع مبادئ الديموقراطية، بين مختلف الفاعلين من مشرعين و خبراء و جمعيات حقوقية[1].

إضافة إلى مؤسسة " كونراد"، قام المعهد الوطني الديمقراطي في تونس بإجراء دراسات ميدانية ومقابلات مع عدد من ممثلي المجلس الوطني التأسيسي، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان، حيث قدم المعهد الكثير من التوصيات للنائبات في البرلمان التونسي والجهاز الإداري فيه، وتمثلت الدراسة التي أجراها المعهد الوطني الديمقراطي، في تقييم المجلس الوطني التأسيسي جندريا من خلال المقاربة النسائية، للمساهمة في فهم أشمل للأداء والعمل البرلماني، حيث شملت الدراسة المحاور التالية[2]:

---

[1] - مؤسسة كونراد إدناور، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تقرير حول « ورشة عمل حول إصلاح المنظومة القانونية في تونس، 27 ماي 2015»، تونس، ص 02 و11.

[2] - المعهد الوطني الديمقراطي، المجلس الوطني التأسيسي بتونس: تقييم جندري، 2011، ص 05.

-قدرة النائبات على أداء مهامهن التشريعية والتمثيلية.

-دور وظائف المجلس الوطني التأسيسي، والطرق التي تدعم النواب في أدائهم عملهم، وبناء قدراتهم، والنفاذ إلى الخبرات الخارجية.

-تعميم المبادئ، والممارسات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في عمل المجلس.

-تفاعلات النائبات الجارية مع دوائرهن الانتخابية، وأحزابهن السياسية، والجمعيات المهنية التونسية، والشركاء الدوليين.

مع الانتهاء من صياغة الدستور التونسي 2014، ودخوله مرحلة التطبيق ، بادرت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية إلى تقديم توصياتها بهذا الشأن، إلى مجلس نواب الشعب ، فقد قامت كل من منظمة العفو الدولية و منظمة هيومان رايتس بتقديم مجموعة من التوصيات إلى المجلس الوطني التأسيسي تتعلق بضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان في فصول الدستور المرتقب في تلك الفترة فقد توجهت منظمة العفو إلى المجلس الوطني التأسيسي خلال أفريل 2012 ، بمراسلة تتضمن توصيات مفصلة كي يضمن الدستور عدم التمييز في الحقوق الأساسية، كحرية الرأي والتعبير واستقلال القضاء، أما بالنسبة لمنظمة هيومان رايتس، فقد أشارت هي الأخرى في 23 جانفي 2013،إلى المجلس الوطني التأسيسي، بضرورة تغيير بعض البنود في المسودة الثانية لمشروع الدستور الجديد التي تحتوي إشارات تمس بحقوق الإنسان[1]، وذلك بحسب مراسلة المنظمة للمجلس، وتأتي هذه التوصيات في إطار دعم وتوجيه المنظمتين وباقي المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، للعمل البرلماني التونسي، حيث تلقى هذه التوصيات في الغالب اهتماما وترحيبا من قبل نواب البرلمان أو رئيسه.

من خلال ما سبق نجد أن دور المنظمات الدولية غير الحكومية للمؤسسة التشريعية التونسية والممثلة أساسا في مجلس النواب ، تغلب عليه الصيغة الاستشارية، حيث قدمت هذه المنظمات مجموعة توصيات للمجلس في القضايا السابقة كالمشاركة السياسية للمرأة وتضمين مبادئ حقوق الإنسان في الدستور ومختلف التشريعات الوطنية التونسية، ولكن ذلك لا يمنع من وجود أدوار أخرى للمنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها للمؤسسة التشريعية والتي تأخذ الصيغة الفنية والتقنية، والمتمثلة أساسا ببناء قدرات النواب، والتي تدخل في إطار برامج مستقبلية ستسعى إليها بعض من هذه المنظمات، وبالتالي فإن دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للمؤسسة التشريعية التونسية، يدخل ضمن استراتيجيتها في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس.

---

[1] - شبكة دستورنا، «المجلس التأسيسي والمنظمات الدولية: توصيات وتحفظات»، دورية المجلس، العدد الأول، فيفري 2013، ص 04، من الموقع الرسمي للشبكة:

http://www.doustourna.org/images/pdf/Majless-1.pdf

الفرع الثالث: دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للهيئات الرسمية التونسية في مجال العدالة الانتقالية.

تعتبر قضية العدالة الانتقالية في تونس أحد القضايا التي شغلت الحكومة التونسية بعد الانتفاضة الشعبية حيث تم اعتقال الكثير من المواطنين، وقتلهم، مما رفع من سقف مطالب أهالي الضحايا للحكومة، والمتعلقة بمحاسبة المتورطين في عمليات القتل، والاختفاء القسري، وسط دعوات من قبل الجهات الدولية كوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمدافعين عن العدالة الانتقالية، للاستجابة لهذه المطالب والتأكيد على دعمها[1]،ونشأ مسار الحوار الوطني التونسي حول العدالة الانتقالية عبر مرحلتين تمهيديتين: مرحلة ما قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ومرحلة ما بعد انتخابات المجلس، وتميزت المرحلة الأولى، باتخاذ مجوعة من الإجراءات الأولية وقع اتخاذها مباشرة بعد 14 جانفي 2011، كإنشاء لجان لتقصي الحقائق –بموجب المرسوم رقم 08/11 والمتعلق باللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق–، ومحاكمات عدد من رموز النظام السابق[2]، وبعد مرور سنتين على انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وتأخر صدور قانون العدالة الانتقالية، قام وزير حقوق الانسان والعدالة الانتقالية،" سمير ديلو" بإرسال برقية إلى المجلس تتعلق بضرورة استعجال النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بضبط أسس العدالة الانتقالية ومجال اختصاصها[3]، ويأتي ذلك في ظل الضغوطات المتزايدة من قبل الرأي العام التونسي على الحكومة التونسية فيما يتعلق بتعويضات أسر الضحايا ومحاكمة المتهمين ، ليتم بعد إصدار القانون الأساسي رقم 53/13 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، حيث حدد القانون أشكال الانتهاكات ذات الصلة بقضايا العدالة الانتقالية والمتمثلة في[4]:

- القتل العمد.
- الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي.
- التعذيب.
- الاختفاء القسري.
- الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة.

---

[1]- Domenica , Preysing , Transitional justice in post – revolutionary Tunisia (2011-2013) How the Past Shapes the Future . Allemagne : Springer, 2016, page 16.

[2] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير: الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية في تونس»، وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، أكتوبر 2013، ص 04.

[3] - انظر إلى الملحق رقم (05) المتضمن نص رسالة وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية إلى رئيس المجلس الوطني التأسيسي ص 238 من الاطروحة.

[4] - الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(53) يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، المؤرخ في 24 ديسمبر 2013. (الرائد الرسمي، العدد(105)، الثلاثاء 28 صفر 1435، الموافق ل 31 ديسمبر 2013)، ص 4335.

قامت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية– في إطار دعمها لعملية التحول الديمقراطي في تونس – بتقديم عدة مساعدات للهيئات الرسمية التونسية، تتعلق بقضية العدالة الانتقالية، وتوزعت هذه المساعدات على تنظيم الدورات التدريبية وإصدار التقارير وتقديم الاستشارات. يعتبر المركز الدولي للعدالة الانتقالية أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال العدالة الانتقالية في تونس، فمنذ اعتماده سنة 2011 يقوم هذا المركز بتقديم خبراته في مجال العدالة الانتقالية، للهيئات الرسمية التونسية، وقد استهل المركز نشاطاته بتنظيم مؤتمر يتعلق بالتعريف بمفهوم العدالة الانتقالية، في أفريل 2011، بالتعاون مع مجوعة من المنظمات الأخرى، حيث دارت محاور المؤتمر حول استكشاف القضايا المتعلقة بالعدالة الناشئة عن التطورات الأخيرة في تونس، كما شارك المركز الدولي للعدالة الانتقالية في العديد من المشاورات مع وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية عند انشائها سنة 2012.[1]

تأكيدا على الدور الأساسي الذي يقوم به المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس، قامت وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية بتوقيع اتفاقية مع المركز يوم 16 جانفي 2013، بهدف تزويد الوزارة بمجموعة من المساعدات الفنية المتعلقة بإرساء آليات العدالة الانتقالية[2]. ففي إطار برنامج الضرر –الذي يعتبر إحدى ركائز العدالة الانتقالية–قدّم المركز الدولي للعدالة الانتقالية للجمعية الوطنية التأسيسية ولوزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية، ملاحظات هامة أثناء صياغة قانون جبر الضرر[3]، حيث يعتبر هذا الأخير أحد محاور العدالة الانتقالية التي يشرف على تنفيذها هذا المركز، بالإضافة إلى المحاور الأخرى، والمتمثلة في العدالة الجنائية، الحقيقة والذاكرة، إصلاح المؤسسات، الأطفال والعدالة الانتقالية، العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي.

أشرف المركز الدولي على تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية للجان المشرفة على صياغة قانون العدالة الانتقالية، وشارك اللجنة الوطنية للإشراف على الحوار الوطني–بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية الأخرى كوكالات الأمم المتحدة ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة–تنظيم دورات تدريبية لأعضاء هذه اللجان، ففي الفترة الممتدة بين 08 –12 جويلية 2012، قامت اللجنة الوطنية للإشراف على الحوار الوطني

---

[1] - المركز الدولي للعدالة الانتقالية، «تقرير عن برنامج المركز في تونس»، من الموقع الرسمي للمركز:
https://www.ictj.org/ar/news/ictj-program-report-tunisia ,05/08/2016.

[2] - المركز الدولي للعدالة الانتقالية، «المركز يوقع اتفاقية تعاون مع وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية في تونس»، من الموقع الرسمي للمركز:
https://www.ictj.org/ar/news/ictj-signs-cooperation-agreement-tunisian-ministry-human-rights-and-transitional-justice ,05/08/2016.

[3] - المركز الدولي للعدالة الانتقالية، «تقرير البرامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية: جبر الضرر»، من الموقع الرسمي للمركز:
https://www.ictj.org/ar/news/ictj-program-report-reparative-justice ,05/08/2016.

بالاشتراك مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية والمنظمات الدولية السابقة بتنظيم دورة تدريبية خاصة بتكوين اللجان المشرفة على الحوا الوطني حول العدالة الانتقالية، وقد ركزت هذه الدورة على تعريف بعض المصطلحات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية على غرار" تقصي الحقائق" ، " الأبحاث غير القضائية"، " التتبعات القضائية الوطنية والدولية"[1].

لا يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها للهيئات الرسمية التونسية في مجال العدالة الانتقالية ، على المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بل توجد هناك بعض المنظمات الأخرى ولكن دورها لا يقارن بالدور الذي قام به هذا المركز، حيث كللت مساعداته بإصدار القانون الأساسي المتعلق بالعدالة الانتقالية وتنظيمها، وترجع قوة الدور الذي يلعبه المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس إلى طبيعة تخصصه، حيث لا يجمع تخصصات أخرى غير العدالة الانتقالية وهو ما يجعله أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الأحزاب السياسية التونسية.

شهدت مرحلة ما بعد 2011 ، تأسيس مجموعة كبيرة من الأحزاب ذات توجهات مختلفة، بعد مرحلة تميزت بسيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، على مختلف المؤسسات السياسية للدولة التونسية ، ولكن مع انتهاء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، تكشّف ضعف هذه الأحزاب من ناحية تنظيمها الداخلي وعلاقتها الخارجية ، ومن ناحية افتقارها للعنصر الثقافي والذي يشتمل على الكثير من القضايا والمسائل المرتبطة بتسيير المرحلة الانتقالية ، كمسألة حقوق الانسان ، والحوار، والانتخابات، فقد خسرت أغلب الأحزاب السياسية هذه الانتخابات، حيث لم تتحصل على أية مقعد، في المجلس الوطني التأسيسي، وهو ما دفع بالمنظمات الدولية غير الحكومية إلى دعم هذه الأحزاب وتقديم المساعدات الفنية لها في مختلف المسائل السابقة، باعتبارها أحد الفواعل الأساسية لعملية التحول الديمقراطي في تونس ، و بناءا على ذلك، سيتم التطرق إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الأحزاب السياسية التونسية ، من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الأحزاب السياسية التونسية.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تثقيف مناضلي الأحزاب السياسية التونسية.

[1] - تواصل اشغال الدورة التدريبية حول العدالة الانتقالية في الجهات، من الموقع:
http://www.turess.com/kalima/12190 ,06/08/2016.

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الأحزاب السياسية التونسية.

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس ببناء قدرات الأحزاب السياسية في العديد من المجالات كالاتصال السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، والمشاركة السياسية وغيرها من المجالات وسيتم التطرق فيما يأتي إلى مجموعة من النماذج والأشكال التي يتجلى فيها بناء المنظمات الدولية غير الحكومية لقدرات الأحزاب السياسية التونسية.

يعتبر الاتصال السياسي داخل الأحزاب السياسية أحد المحددات الرئيسية التي يرتكز إليها نشاط الأحزاب خصوصا في الاستحقاقات الانتخابية، حيث تساهم جودة وفعالية الاتصال السياسي في استقطاب عدد كبير من المواطنين نحو الأحزاب، مما يساهم في تزايد شعبيتها، ولكن أغلب الأحزاب السياسية في الوطن العربي عموما، وفي تونس خصوصا، لا زالت تعاني من ضعف عملية الاتصال السياسي، بسبب غياب مبدأ الديمقراطية داخل هذه الأحزاب أو ضعف القدرات الاتصالية لدى أجهزتها التنظيمية.

نظرا لأهمية جودة الاتصال السياسي للأحزاب السياسية، وافتقار الكثير من الأحزاب السياسية التونسية له، لجأت المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء قدرات هذه الأحزاب في هذا المجال، عن طريق مجموعة من الآليات كالدورات التدريبية و الندوات والملتقيات، وكمثال على ذلك، نظّم المعهد العربي لحقوق الإنسان يوم 14و16 فيفري 2012، بالتعاون مع معهد الصحافة وعلوم الأخبار، بتونس، دورة تدريبية للأحزاب السياسية حول تقنيات الاتصال السياسي، حضرها اثنان وأربعون ممثلا وممثلة عن الأحزاب السياسية التونسية، وتضمن برنامج الدورة عشرة محاور أبرزها[1]:

-الاتصال، الاعداد التقني والأدوات والرهانات.

- التحدث أمام الجمهور.

- عملية الاتصال بين الأفراد.

- الاتصال الجماعي.

- الاتصال السياسي ووسائل الاعلام.

- الناطق الرسمي، الوظائف والخاصيات، تمرين تطبيقي.

- الشبكات الاجتماعية والاشاعة.

كما نظم المعهد العربي بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور المختصة في مجال الانتقال الديمقراطي، ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار، بإعداد برنامج تكويني لفائدة ألف ممثل عن مختلف الأحزاب السياسية التونسية واللجنة

[1] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، موجز تقرير حول: « نشاط المعهد للسداسي الأول من سنة 2012 »، تونس: 2012، ص06.

المستقلة عن الانتخابات، وهدف البرنامج إلى دعم الثقافة القانونية في مجال الانتخابات، وحرية التجمع والتعبير، إلى جانب تطوير القدرات في التسويق السياسي[1].

إضافة إلى المعهد العربي لحقوق الإنسان، يعمل المعهد الوطني الديمقراطي في تونس على مساعدة الأحزاب السياسية التونسية في جهودها الرامية إلى إرساء نظام سياسي ديمقراطي، حيث شارك خبراء المعهد في عدة جلسات استشارية وورش عمل عقدت في العاصمة التونسية، ومختلف الولايات الأخرى، حول شؤون التنظيم الداخلي للأحزاب، والاتصالات الاستراتيجية، واستراتيجية الحملات الانتخابية، وتدريب المرشحين، ومراقبة الانتخابات على يد مندوبي الأحزاب[2].

تستند استراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية في بنائها لقدرات الأحزاب السياسية التونسية أيضا، على مساعدة مجموعة من المعاهد التونسية التي أوكلت إليها مهمة إعداد التقارير عن مختلف القضايا المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي في تونس، بالإضافة إلى تنظيم الدورات التدريبية والندوات الفكرية، لمختلف الفواعل الأساسية في الحياة السياسية، من بينها الأحزاب السياسية، وكمثال على ذلك فقد قام كل من المعهد الهولندي للتعددية الديمقراطية(NIMD)، ومنظمة ديمو الفنلندية (Demo Finland)، بالشراكة مع المعهد التونسي للسياسة، بتنظيم العديد من الدورات التدريبية والتكوينية للأحزاب السياسية التونسية، بهدف تشجيع الارتباط البناء و التواصل بين مختلف الأحزاب والذي يعتبر متطلبا أساسيا لمرحلة التحول الديمقراطي[3]. قام المعهد بتقسيم الدورات التكوينية إلى أكثر من تسع دورات، نذكر منها على سبيل المثال، الدورة التكونية الثالثة، التي امتدت من 19 إلى 21 فيفري 2016، لفائدة ممثلي الأحزاب السياسية، حول الإدارة العمومية والسلطة المحلية، وتأتي هذه الدورة في إطار مبادرة المعهد والمنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة له لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، في تونس[4].

إجمالا فإن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الأحزاب السياسية التونسية يتركز على المجالات المرتبطة بالتنظيم الداخلي للأحزاب السياسية وعلاقاتها بالمحيط الخارجي السياسي والاجتماعي لها، نظرا لأهمية هذه المجالات في الارتقاء بالعمل الحزبي وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في تونس.

---

[1] - برنامج تكويني لدعم ثقافة الديمقراطية لدى الأحزاب والإعلام والمجتمع المدني، من الموقع: http://www.turess.com/tap/109764 ,11/08/2016.

[2] - المعهد الوطني الديمقراطي، «برامج المعهد في تونس»، من الموقع الرسمي للمعهد: https://www.ndi.org/tunisia-arabic ,11/08/2016.

[3] - معهد تونس للسياسة، عن المعهد، من الموقع الرسمي للمعهد: http://www.tsop.tn/ar/about_us ,12/08/2016.

[4] - معهد تونس للسياسة، المعهد ينظم الدورة التكوينية الثانية لممثلي الأحزاب لسنة 2016، من الموقع الرسمي للمعهد: www.tsop.tn/ar/news_detail/L_Ecole_Politique_De_Tunis_Organisera_La_2_Eme_Session_De_Formation_Pour_La_Classe_Partis_Politique ,12/08/2016.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تثقيف مناضلي الأحزاب السياسية التونسية.

تعتبر المسألة الثقافية أحد العناصر والمتطلبات الأساسية لدى الأحزاب السياسية، نظرا لأهميتها في تمكين الأحزاب من القدرة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة، كمسألة حقوق الإنسان، حيث يتوجب على الأحزاب السياسية بأن تكون على دراية بثقافة حقوق الإنسان، والمعايير الدولية لها، ومختلف القضايا التي تطرحها هذه الثقافة، فجهل الأحزاب السياسية لهذه الثقافة، خاصة الأحزاب الحاكمة، سوف لن يساعد هذه الأخيرة على تسيير شؤون الدولة.

بالحديث عن المسألة الثقافية في تونس، تفتقر الكثير من الأحزاب السياسية التونسية لبعض الثقافات، كثقافة حقوق الإنسان وثقافة الحوار، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى حداثة تكوينها من جهة، وطبيعة الشخصيات المؤسسة لها وتوجهها الإيديولوجي من جهة أخرى، حيث تعتبرا الإيديولوجيا الحزبية في كثير من الأحيان محددا لثقافة الحزب، فعلى سبيل المثال لا يقبل حزب التحرير التونسي ، ببعض المسائل المرتبطة بمسألة حقوق الإنسان، كمسألة تحرير المرأة نظرا لطبيعة توجه ومرجعية الحزب، و المتمثل في المرجعية الإسلامية، ونفس الأمر ينطبق على بعض الأحزاب السياسية الأخرى ذات الإيديولوجيات الاشتراكية و القومية، كما تفتقر الكثير من الأحزاب السياسية التونسية إلى ثقافة الديمقراطية داخلها والتي نذكر من مظاهرها، جمع رئيس الحزب مجموعة كبيرة من الصلاحيات، بالإضافة إلى غياب عنصر التداول على رئاسة الحزب .

أدى افتقار الأحزاب السياسية التونسية إلى الثقافة السياسية، ببعض المنظمات الدولية غير الحكومية بنشر مجموعة من تلك الثقافة لدى الأحزاب السياسية، عن طريق الدورات التدريبية والورش التكوينية، ويرجع اهتمام هذه المنظمات بتثقيف مناضلي الأحزاب السياسية ، إلى أهميتها في دعم التحول الديمقراطي ، فقد شهدت تونس في مرحلة ما بعد الانتفاضة الشعبية ، تنظيم المنظمات الدولية غير الحكومية لعدة دورات تدريبية للأحزاب السياسية بهدف تثقيفها، حيث نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع معهد الصحافة والأخبار، مندى حواريا حول مسار الانتقال الديمقراطي وحقوق الإنسان بتونس يوم 20 ديسمبر 2011، واشتملت محاور المنتدى على تثبيت مكونات الديمقراطية من خلال دعم الأحزاب السياسية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد حضر المنتدى ممثلون عن الأحزاب السياسية التونسية، بالإضافة إلى ممثلون عن المجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة[1].

في سياق متصل، نظم المعهد العربي لحقوق الانسان ملتقا جهويا حول الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية، والانتقال الديمقراطي، بمدينة "جرجيس" الواقعة في الجنوب التونسي يوم 29 أفريل 2012، وتمثل الهدف العام من

[1] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، « التقرير السنوي لنشاط المعهد»، 2011، مرجع سابق ، ص36.

هذا الملتقى في دعم قدرات الأحزاب السياسية في مجال حقوق الانسان من خلال حثها على إدراج هذه الحقوق في برامجها، وتضمينها في تقنيات التواصل بينها وبين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام[1].

تعتبر ثقافة الحوار، إضافة إلى ثقافة حقوق الإنسان، أحد المتطلبات الأساسية للأحزاب السياسية التونسية، حيث برزت أهميتها جليا في جلسة الحوار التي عقدت بين الأحزاب السياسية ومختلف الأطياف السياسية والمدنية، عند اغتيال كل من "شكري بلعيد" ومحمد البراهمي" حيث أفضت هذه الجلسة، إلى التوصل لحل سلمي للخروج من تلك الأزمة، مما جنّب تونس الانزلاق نحو العنف، ونظرا لأهمية الحوار تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس بتنظيم مجموعة من الدورات التدريبية والملتقيات العلمية ، للأحزاب السياسية التونسية ، وكمثال على ذلك نظم المعهد الهولندي للتعددية الديمقراطية، بالتعاون مع معهد تونس للسياسة وبعض المنظمات الأخرى، دورة تدريبية للأحزاب السياسية التونسية يوم 07 جويلية 2012، حول ثقافة الحوار بين الأحزاب السياسية، وتضمنت هذه الدورة دروسا وتمارينا تطبيقية ، بالإضافة إلى عدة حوارات مع سياسيين ومفكرين[2].

من خلال ما سبق لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا أساسيا في النهوض بالقدرات الحزبية والحكومية في مختلف المجالات المتعلقة بالديمقراطية، عن طريق تنظيم الدورات التدريبية والورش التكوينية ،بالإضافة إلى التوجيهات والاستشارات التي قدمتها للحكومة التونسية ، خاصة في مجال إصدار القوانين ،كإصدار قانون العدالة الانتقالية و الدستور، وبالتالي فإن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي بتونس، لا يقتصر على المجال الحكومي(الرسمي)، او الحزبي، بل يتعداه على مجالات أخرى سيتم التطرق إليها في المبحث التالي.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام في تونس.

تنامى دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصال في تونس منذ 2011، دورا أساسيا في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، من خلال ربط المواطن بمؤسسات الدولة ونقل مطالبه وانشغالاته والدفاع عنها، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بدور الوساطة بين الحكومة والمواطنين، في الوقت الذي تقوم فيه وسائل الإعلام التونسية

[1] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، « موجز تقرير نشاط المعهد للسداسي الأول من سنة 2012 »، مرجع سابق، ص 20.

[2] -اختتام دورة تدريبية أولى لفائدة الأحزاب السياسية من تنظيم "معهد تونس للسياسة "، من الموقع الإلكتروني:
http://www.turess.com/tap/131253 ,13/08/2016.

باطلاع المواطنين على مختلف الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، عن طريق مجموعة من البرامج المختلفة. على الرغم من أهمية نشاط المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الحياة السياسية التونسية، إلا أنهما لازالا يعانيان من بعض المشاكل والتحديات المرتبطة بالجانب القدراتي والأدائي، إضافة إلى مسألة التمويل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التونسي، ونظرا لأهمية المجتمع المدني والإعلام في العملية الديمقراطية في تونس، وحاجتهما إلى الدعم الفني، تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية في تونس، بهدف دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

بناءا على ما سبق سيتم تناول موضع دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني في تونس.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام في تونس.

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني في تونس.

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس، سارعت المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم المساعدة والدعم لمنظمات وأفراد المجتمع المدني التونسي، وقد أخذت تلك المساعدات مجموعة من الأشكال كالمساعدات التقنية والفنية، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم المساعدات المالية كتمويل المنظمات والجمعيات الوطنية التونسية، وبناء على هذا التنوع في أشكال المساعدات سيتم تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات المجتمع المدني.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تمويل منظمات المجتمع المدني.

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات المجتمع المدني

يعاني المجتمع المدني في تونس من مجموعة من المشاكل المرتبطة بالجانب التنظيمي والفكري، وبالتالي تبرز أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم وبناء قدرات المجتمع المدني التونسي باختلاف مكوناته، وفيما يأتي مجموعة من النماذج التي يتجلى فيها مساهمة هذه المنظمات في بناء قدرات المجتمع المدني التونسي.

يقوم المعهد الوطني الديمقراطي في تونس بتعزيز قدرات المجتمع المدني التونسي، وهذا منذ فتح مكتبة سنة 2011، حيث قدم مجموعة من المساعدات في مجال الإشراف على العملية الانتقالية وأجرى المعهد تقييما لأداء

المجتمع المدني شمل مختلف أنحاء البلد، وعمل على تنفيذ مبادرة واسعة النطاق دعما لجهود منظمات المجتمع المدني في مجال مراقبة الانتخابات، كما تعاون المعهد مع جمعيات وطنية تونسية لمراقبة المسار السياسي في تونس[1].

في إطار بناء قدرات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، يقوم مركز القاهرة لحقوق الإنسان بتنظيم مجموعة من الدورات التدريبية حول القضايا والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان، لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية، ففي مارس 2016، نظم المركز ،بالتعاون مع الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان ، ورشة تدريبية متخصصة حول آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لعدد من منظمات المجتمع المدني التونسي، حيث استهدفت الورشة بصفة خاصة المنظمات الحقوقية التونسية، وتركزت مضامينها على تقنيات إعداد التقارير المقدمة لمجلس لحقوق الإنسان ومراحلها المختلفة، وتأتي هذه الورشة في سلسلة ورشات يقوم بها مركز القاهرة في عدد من دول المغرب العربي[2]، وفي نفس الإطار يقوم المعهد العربي لحقوق الإنسان بنفس الدور الذي يقوم به مركز القاهرة ، حيث ينظم المعهد سنويا مجموعة من الدورات التدريبية والورش التكوينية لصالح منظمات ونشطاء المجتمع المدني في الدول العربية خاصة تونس، نظرا لوجود مكتبه فيها، ونظرا لطبيعة الدور الذي لعبه المجتمع المدني التونسي في عملية التحول الديمقراطي، ارتأى المعهد العربي أن يقوم بتطوير قدرات مختلف الأطراف المكونة له، وذلك من خلال[3]:

-دعم قدرات واستمرارية منظمات المجتمع المدني والفاعلين الجدد، لتمكينهم من المشاركة في العملية الديمقراطية.

-إصلاح المؤسسات وتطوير السياسات والقوانين، لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في صياغة وتعديل الدساتير.

-تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في صفوف المجتمع المدني.

كمثال ميداني على دور المعهد العربي لحقوق الإنسان في بناء قدرات المجتمع المدني التونسي، قام المعهد بتوقيع اتفاق شراكة مع أكبر النقابات العمالية التونسية والمتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، وتقتضي هذه الاتفاقية تنفيذ برنامج عمل حول المساءلة الاجتماعية، من خلال تكوين شبكة مجتمع مدني حول المساءلة الاجتماعية،

---

[1] - المعهد الوطني الديمقراطي، «تعزيز قدرات المجتمع المدني التونسي»، من الموقع:
https://www.ndi.org/tunisia-arabic , 21/08/2016.

[2] - مركز القاهرة لحقوق الإنسان،« مركز القاهرة بالتعاون مع الشبكة الأورو-متوسطية يعقدان تدريبًا متخصصًا في تونس حول آلية الاستعراض الدوري الشامل»، من الموقع الرسمي للمركز:
http://www.cihrs.org/?p=18288 , 20/08/2016.

[3] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، « التقرير السنوي لنشاط المعهد»، 2011، مرجع سابق ، ص04.

وإصدار تقارير دورية حول المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تنفيذ دورات تدريبية وندوات للتوعية حول قضايا المساءلة، والحوكمة، والشفافية[1].

في المجال الاقتصادي ، نظمت مؤسسة "روزا لكسمبورغ" الألمانية، بتونس دورة تكوينية للناشطين في المجتمع المدني والمهتمين بالواقع الاقتصادي بتونس، خاصة الملفات الاقتصادية المرتبطة بالإصلاحات الكبرى المبرمجة في تونس، وسعت هذه الدورة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها، تحديد المفاهيم الأساسية ووضع الأحداث الاقتصادية في سياقها وتطوير منهجية البحث في المعلومات الاقتصادية والمالية، والتحقق من مصادرها وكيفية التعامل معها واستعمالها، بالإضافة إلى تطوير القدرة لدى منظمات ونشطاء المجتمع المدني، على خلق المبادرات المرتبطة بمقترحات تعديل القوانين المختلفة خاصة الاقتصادية منها[2].

في نفس السياق، أجرى المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد مجموعة من الدورات التدريبية لمجموعة من منظمات المجتمع المدني التونسي في عدد من الولايات التونسية وذلك في إطار مجموعة من البرامج التي يشرف على تنفيذها المركز في تونس ، فعلى سبيل المثال قام المركز بعقد ندوة حول دور المجتمع المدني في الإدارة المحلية بتونس العاصمة يوم 22 أفريل 2014،بالشراكة مع أمانة الدولة لشؤون المرأة والسفارة الهولندية في تونس، وقد تناولت الندوة ديناميات الجمعيات على المستوى المحلي وشراكتها مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مجال الشؤون العامة، كما خرجت هذه الندوة بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تعزيز قدرات المجتمع المدني التونسي في إدارة الشأن المحلي[3].

كما أشرف المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد على إطلاق مجموعة من البرامج ذات الصلة بالتنمية المحلية والمجتمع المدني والحوكمة الرشيدة، حيث شملت هذه البرامج بدرجة كبيرة المجالات الاقتصادية والتنموية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

---

[1] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، «المعهد والاتحاد العام التونسي للشغل يوقعان اتفاقية شراكة حول المساءلة الاجتماعية»، من الموقع الرسمي للمعهد:
http://www.aihr-iadh.net/index.php?option=com_content&view=article&id=511%3A2016-01-12-10-09-01&catid=2%3Afront-page&lang=ar ,20/08/2016.

[2]- Fondation Rosa Luxemburg lance un appel à participation aux formations : web site : http://jamaity.org/opportunity/rosa-luxemburg-formation-economie-2016 , 20/08/2016.

[3]- Le Centre International de Développement pour la Gouvernance Locale Innovante, Newsletter, from web site : http://cilg-international.org/Fr/telecharger.php?code=19, 25/08/2016.

برامج المركز الدولي للتنمية المستدامة والحكم الرشيد في تونس[1]

البرنامج	تاريخ البداية	تاريخ الانتهاء	محاور البرنامج
برنامج دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل على المستوى المحلي	2012/11/01	2013/07/01	-التنمية الاقتصادية المحلية - توظيف الشباب - الأعمال الريادية
برنامج دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية وبناء السلام	2013/05/01	2015/05/31	-دعم اللامركزية -دعم الحكم الحضري الديمقراطي -تقديم الدعم للمجتمع المدني -آليات الحوار وإدارة الصراعات -التخطيط العمراني الاستراتيجي
برنامج دعم الإدارة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية	2013/07/15	2015/10/31	-الإدارة الحضرية الديمقراطية -التنمية الاقتصادية المحلية -اللامركزية ودعم التحول الديمقراطي -تعزيز قدرات الحكومات المحلية -الديمقراطية المحلية -تقديم الدعم للمجتمع المدني
برنامج القبعات الخضراء	2014/07/15	2016/01/31	-الإدارة البيئية - تقديم الدعم للمجتمع المدني

من خلال ما سبق تقديمه من أمثلة ونماذج عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التونسية، تبقى منظمات المجتمع المدني التونسية في حاجة إلى مثل هذا الدعم المادي والمعنوي في ظل واقع سياسي واقتصادي واجتماعي معقد تعتريه العديد من القضايا والمشاكل التي تؤثر بدورها على هذه المنظمات.

[1] - المصدر: من تصميم الباحث بالإعتماد على الموقع الرسمي للمركز الدولي للتنمية المستدامة والحكم الرشيد:
http://cilg-international.org/Fr/programmes_8_15_R185 , 12/0/10/2016.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تمويل منظمات المجتمع المدني.

تعتبر مسألة التمويل أحد المشاكل التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني التونسي نظرا لضعف التمويل العمومي لها بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تونس منذ 2011، ما أدى إلى تقليص حجم هذا التمويل، وهو ما دفع بالمنظمات الدولية غير الحكومية المانحة بدعم مجموعة من منظمات المجتمع المدني التونسي لتنفيذ مجموعة من المشاريع المرتبطة بتعزيز عملية التحول الديمقراطي، ويخضع تمويل الجمعيات التونسية على اختلاف اختصاصاتها وأنواعها، إلى أحكام الأمر 5183/13، المؤرخ في 18 نوفمبر 2013، والذي ضبط معايير إسناد التمويل العمومي للجمعيات وإجراءاته وشروطه، بالإضافة إلى ضبط آليات متابعة الجمعيات المستفيدة من التمويل العمومي ومراقبتها[1].

خصّصت الحكومة التونسية خلال ميزانية الدولة لسنة 2013 مبلغ 95788000 دينار تونسي[2] مقسّمة بين الجمعيات والوداديات التونسية لكل وزارة ومؤسسة حكومية، وقد تفاوتت قيمة التمويل من وزارة لأخرى كما يبينها الجدول التالي:

جدول يوضح حجم التمويل العمومي للجمعيات والوداديات التونسية بموجب ميزانية الدولة لسنة 2013[3]

الوزارة /المؤسسة	مبلغ التمويل	الوزارة /المؤسسة	مبلغ التمويل
المجلس الوطني التأسيسي	242000	وزارة البيئة	210000
رئاسة الجمهورية	523000	وزارة الصناعة	310000
رئاسة الحكومة	1766000	وزارة التجارة والصناعات التقليدية	20000
وزارة الداخلية	348000	وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	235000
وزارة العدل	720000	وزارة السياحة	20000
وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	180000	وزارة التجهيز	56000
وزارة الشؤون الخارجية	210000	وزارة النقل	237000

[1] - الجمهورية التونسية، أمر عدد(5183) يتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات، المؤرخ في 18 نوفمبر 2013. (الرائد الرسمي، العدد(30)، الثلاثاء 21 صفر 1435ه، الموافق لـ 24 ديسمبر 2013)، ص 4259.

[2] - أنظر الملحق رقم (11) المتعلق بالمبالغ المخصصة للجمعيات والوداديات لكل وزارة من ميزانية الدولة 2013 ص 246 من الأطروحة.

[3] - المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على، محمد صالح، بن عيسى، التمويل العمومي للجمعيات في تونس، تونس: المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، 2014، ص 36-41.

وزارة الدفاع الوطني	650000	وزارة شؤون المرأة والأسرة	11561000
وزارة الشؤون الدينية	45000	وزارة الثقافة	2360000
وزارة المالية	380000	وزارة الشباب والرياضة	240000
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	88000	وزارة الصحة	414000
وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	203000	وزارة الشؤون الاجتماعية	73570000
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	124000	وزارة التربية	230000
وزارة الفلاحة	198000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	643000
وزارة التكوين المهني والتشغيل	94000		

الوحدة: بالدينار التونسي

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر الجمعيات التي تحصلت على التمويل العمومي، هي الجمعيات المتعلقة بشؤون المرأة والأسرة، حيث بلغ مجموع التمويل العمومي لها 11561000 دينار تونسي، والجمعيات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والتي بلغ مجموع التمويل العمومي لها 73570000 دينار تونسي، مما يدل على اهتمام الحكومة التونسية بالقضايا الاجتماعية في تونس مقارنة بالقضايا الأخرى، خصوصا المتعلقة منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ولعل ذلك ما دفع بمنظمات المجتمع المدني بتقديم طلبات المنح الأجنبية من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية.

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس، قامت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المانحة بتمويل عدد من منظمات المجتمع المدني التونسي خاصة المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، مما مكنها من تنفيذ مشاريعها وتنظيم فعالياتها، ويعتبر الصندوق القومي للديمقراطية (NED)، احد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية المانحة ، فبالإضافة إلى دوره في تمويل العديد من منظمات المجتمع المدني في العالم، حول حقوق الإنسان والديمقراطية، قام الصندوق في تونس بتمويل مجموعة من المشاريع التي أشرفت على تنفيذها منظمات المجتمع المدني التونسي، وارتبطت هذه المشاريع بمجموعة من القضايا والشؤون ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، ودعم الشباب، فعلى سبيل المثال قام الصندوق عام 2015 بتمويل عدد من المشاريع التي أشرفت على تنفيذها مجموعة من المنظمات الدولية والوطنية التونسية، فقد قام الصندوق بتمويل منظمة القطب المدني للتنمية وحقوق الإنسان بمبلغ 25.000 دولار لتنفيذ برنامج تعبئة الشباب للانتخابات البلدية المقبلة، حيث تقوم المنظمة من خلال هذه المنحة بتعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات البلدية كما تقوم المنظمة بتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين في مجال الحكم المحلي[1]، بالإضافة إلى منظمة القطب، قام الصندوق الوطني للديمقراطية في

[1] - The National Endowment for Democracy, Tunisia, from web site: http://www.ned.org/region/middle-east-and-northern-africa/tunisia-2015 , 27/08/2016.

نفس السنة بتمويل مركز دراسة الإسلام والديمقراطية في تونس، بمبلغ 80.000 دولار، لتعزيز التعددية والمشاركة، من خلال تمكين القادة الدينيين لتعزيز الخطاب المعتدل–حسب تعبير الصندوق–بما يتماشى مع ثقافة السلام والديمقراطية، ويوضح الجدول التالي أبرز المنظمات المستفيدة من التمويل من قبل الصندوق الوطني للديمقراطية:

جدول يوضح أبرز المنظمات التونسية والدولية المستفيدة من منح الصندوق الوطني للديمقراطية لسنة 2015[1].

الجمعية / المنظمة	الجهة	مبلغ التمويل بالدولار
مركز المشروعات الدولية الخاصة	دولي	497,837
المعهد الجمهوري الدولي	دولي	375,000
المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية	دولي	100,000
مركز دراسة الإسلام والديمقراطية	وطني	80,000
جمعية تونسيات	وطنية	75,500
المعهد العربي للديمقراطية	دولي	70,000
مؤسسة الياسمين للبحوث والاتصالات	وطنية	60,000
مركز التنمية المجتمعية والتمكين	وطني	34,000
الرابطة الدولية لدعم السجناء السياسيين	دولية	30,000
جمعية شباب ومهارات	وطنية	30,000
شبكة الشباب البديل	وطني	25,500
جمعية المرأة الحرة	وطنية	25,000
القطب المدني للتنمية وحقوق الإنسان	وطني	25,000
جمعية رؤية حرة	وطنية	25,000
المعهد التونسي لتدريب المسؤولين المنتخبين	وطني	24,000
مؤسسة أثر للبحوث والتنمية	وطنية	22,500
جمعية المواطنة والتنمية	وطنية	22,300
اتحاد التونسيين المستقل للحرية	وطني	22,000
جمعية صوت حواء	وطنية	22,000
جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان	وطنية	20,000

[1] - المصدر: The National Endowment for Democracy, Tunisia, op.cit

إضافة لما سبق، يقوم الصندوق العربي لحقوق الإنسان بتقديم مجموعة من المنح إلى بعض منظمات المجتمع المدني التونسية، فقد تم منح جمعية نماء للمواطنة والتنمية بمدينة سيدي بوزيد مبلغ 6.307 دولار، يذكر أن عدد المنح التي قدمها الصندوق العربي لحقوق الإنسان بلغ ما قيمته 650.536 دولار، منها 160,985 دولار موزعة على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية[1].

من خلال ما سبق نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية المانحة في تونس تتعدد وتتنوع فبالإضافة إلى الصندوقين السابقين، توجد منظمات أخرى، على غرار منظمات "أوكسفام، والمجتمع المفتوح"، والتي تعتبر داعما أساسيا لبعض منظمات المجتمع المدني التونسي الفاعلة في تونس، مثل منظمة البوصلة التونسية، كما تجمع بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بين وظيفتي التدريب والتمويل كالمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد والمؤسسة الأوربية للديمقراطية. وعليه ساهمت المنظمات السابقة وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، في تمكين منظمات المجتمع المدني التونسي من تنفيذ مشاريعها، بعد حل مشكلة نقص التمويل، ولكن تبقى إشكالية التمويل، تحديا واردا للمنظمات الدولية غير الحكومية المانحة بفعل الحساسية التي يتركها هذا التمويل الأجنبي لدى الكثير من الأوساط الحكومية وبعض الأطراف المدنية.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام في تونس.

تعتبر وسائل الإعلام أحد الركائز الأساسية المساهمة في دعم عملية التحول الديمقراطي، ومن هذا المنطلق تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدعم المؤسسات الإعلامية في تونس، من خلال بناء قدراتها في عدد من المجالات الإدارية والفنية والتقنية، في ظل التطور التكنولوجي والمنافسة الإعلامية التي تشهدها العديد من وسائل الإعلام، من جهة، وضعف المؤسسات الإعلامية التونسية في بعض الجوانب التقنية والثقافية التي أضحت متطلبا أساسيا يفرضه الواقع الإعلامي الدولي، بما يتضمنه من حروب إعلامية، استقطبت العديد من المشاهدين التونسيين و أحادتهم عن وسائلهم الإعلامية ،وذلك راجع لضعف هذه الوسائل ، و خدمتها لجهات معينة، سياسية أو اقتصادية او اجتماعية، وبالتالي جاء دعم المنظمات الدولية غير الحكومية للمؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام التونسية، لتمكينها من أداء دورها في عملية التحول الديمقراطي في تونس.

يمكن تناول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام في تونس من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن الحريات الإعلامية في تونس

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الإعلاميين.

[1] - الصندوق العربي لحقوق الإنسان ، المستفيدون من المنح سنة 2011، من الموقع:
http://sites.daleel-madani.org/v2/ahrf/pages/grantseekers/our-grantees , 25/08/2016.

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن الحريات الإعلامية في تونس

عرفت الحريات الإعلامية في تونس في عهد الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" تدهورا كبيرا، وهو ما أكدته العديد من التقارير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية الصحافة على غرار تقارير منظمة بيت الحرية(freedom house) وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، ففي سنة 2010 أصدرت منظمة بيت الحرية، تقريرها السنوي المتعلق بحرية الصحافة، والذي صنف تونس من الدول غير الحرة ، حيث لم تحترم المنظومة القانونية التونسية حرية الصحافة إذ يتعرض الصحافيون لعقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات بالإضافة إلى الغرامات المالية، كما تحدث التقرير عن غياب قانون يكفل حرية المعلومات[1].

عقب الانتفاضة الشعبية عام 2011 وسقوط نظام "بن علي" طرأ تحسن ملحوظ في الحريات الإعلامية، حيث شهد قطاع الإعلام في تونس عدد من التغيرات التي فتحت المجال أمام الصحافة المكتوبة، والسمعية، والبصرية، والإلكترونية، وحررتها من القيود والإجراءات التي كبلتها طيلة سنوات حكم "بن علي"[2]. على الرغم من التحسن في الحريات الإعلامية في تونس، إلا أنها لازالت تعاني بعض المشاكل والتحديات المرتبطة بدرجة أساسية ببعض القيود السياسية والقانونية، ولعل ذلك ما دفع بالمنظمات الدولية غير الحكومية والحقوقية والإنسانية للدفاع عن هذه الحريات عن طريق اعتماد مجموعة من الأدوات ، أبرزها التقارير السنوية والدورية، التي تصدرها هذه المنظمات بالاعتماد على شبكة ناشطيها في مختلف الولايات التونسية والتي توكل إليهم مهمة رصد ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي تعتبر الحريات الإعلامية أحد محاورها، بغرض توضيح دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن الحريات الإعلامية في تونس، تجدر الإشارة إلى بعض تقارير هذه المنظمات في النقاط الآتية:

تعتبر منظمة مراسلون بلا حدود أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال الدفاع عن حرية الصحافة والإعلام حول مختلف دول العالم، وبالنسبة لتونس أصدرت المنظمة مجموعة من التقارير التي رصدت فيها بعض التجاوزات فيما يتعلق بالحرية الإعلامية، بالإضافة إلى تقديمها مجموعة من التوصيات للجهات الحكومية، تتمحور حول حماية الحريات الإعلامية، ففي إحدى تقاريرها لسنة 2015 أدانت منظمة مراسلون بلا حدود قيام أجهزة الشرطة بقمع صحفيين تونسيين أثناء تغطيتهم لإحدى المظاهرات التي نظمها الاتحاد العام لطلبة تونس في العاصمة التونسية، حيث وثقت المنظمة هذه الحادثة وعبرت عن صدمتها على استمرار الاعتداء على الصحافيين

[1] - freedom house , report Freedom of the Press 2010 , p 187.

[2] - جونتر، باري، وآخرون، الإعلام العربي في عالم مضطرب، مرجع سابق، ص 264.

رغم وجود بطاقات الاعتماد التي تشير بوضوح إلى ممارستهم لمهنة الصحافة[1]، على حد تعبير المنظمة، كما قامت هذه الأخيرة بتنظيم العديد من الحملات التضامنية مع الصحفيين المعتقلين في تونس، بالإضافة إلى كتابة مجموعة من الرسائل وتوجيهها إلى الحكومية التونسية لإعادة النظر في بعض القوانين التي من شأنها أن تمس بالحريات الإعلامية في تونس.

في ظل بعض التجاوزات التي شهدها قطاع الإعلام في تونس قام الاتحاد الدولي للصحفيين بالتضامن مع الإضراب العام الذي قامت به النقابة الوطنية التونسية للإعلام، حيث دعا الاتحاد، في رسالة وجهها لأعضائه في أكثر من مائة دولة بالعالم، إلى مساندة الصحفيين في تونس من خلال تدخلهم ومساعدتهم في مواصلة الضغط على الحكومة التونسية لتلبية مطالب الصحفيين المضربين[2]، ومن جهة أخرى أبدى الاتحاد الدولي للصحفيين مخاوفه من تراجع حرية الصحافة والإعلام، عقب لقاء جمع بعضا من قياداته مع الرئيس التونسي "الباجي قائد السبسي" في 11 جوان 2014،حيث تم مناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالصحافة وحرية الإعلام[3].

أوردت منظمة "فريدوم هاوس"، في أحد تقاريرها الصادر سنة 2014، مجموعة من الانتهاكات في مجال الحريات الإعلامية، من بينها قيام أحد المحاكم التونسية بالحكم غيابيا على أحد المدونين لمدة ستة أشهر، ويرجع ذلك حسب تقرير المنظمة لانتقاد هذا المدون للرئيس التونسي "الباجي قائد السبسي"[4]، كما انتقدت هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، من أمثال منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، مجموعة من القوانين التونسية لعدم تماشي بعض موادها وفصولها، مع الحريات الإعلامية، وتهديدها لها.

تعتبر منظمة المادة (19) أحد المنظمات الدولية غير الحكومية المدافعة عن الحريات الإعلامية في تونس وبقية دول العالم، ففي إطار نشاطاتها بتونس، قامت المنظمة، وبالتعاون مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، بتنظيم يوم دراسي حول "حرية الصحافة في تونس: التحديات والرهانات"، يوم 29 نوفمبر 2014، وتم التباحث فيه

---

[1] - مراسلون بلا حدود، «المنظمة تندد بعنف الشرطة ضد صحفي نواة في تونس»، من الموقع الرسمي للمنظمة:
http://ar.rsf.org/2015/10/02 ,26/08/2016.

[2] - الاتحاد الدولي للصحفيين، « اضراب عام في قطاع الإعلام في تونس»، من الموقع الرسمي للاتحاد:
http://www.ifj-arabic.org/page-ifj-245.html ,27/08/2016.

[3] - الاتحاد الدولي للصحفيين، « قادة الاتحاد يناقشون مخاوفهم على حرية الصحافة مع الرئيس التونسي»، من الموقع الرسمي للاتحاد:
http://www.ifj-arabic.org/page-ifj-516.html ,27/08/2016.

[4] - Freedom house ,« freedom of press 2015 Tunisia» , from official site :
https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2015/tunisia , 28/08/2016.

حول الإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة ن والتحضير لتشكيل مجلس الصحافة المكتوبة والإلكترونية، وإشكاليات العمل الإعلامي الجهوي[1].

من خلال ما سبق قامت المنظمات الدولية غير الحكومية السابقة وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، بالدفاع عن الحريات الإعلامية عن طريق كشف الانتهاكات المتعلقة بالصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وتوثيقها من أجل تحريك الرأي العام الدولي والوطني تجاه هذه القضايا ، ويرجع الاهتمام الكبير بالحريات الإعلامية في تونس، سواء من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية الحقوقية أو المتخصصة في مجال الإعلام، إلى إيمان هذه المنظمات بأهمية الحريات الإعلامية في عملية التحول الديمقراطي في تونس، عن طريق كشف ممارسات الأجهزة الرسمية التونسية، مما يقلل من انتشار الفساد ويرفع من نسبة الشفافية داخل هذه الأجهزة، حيث تصبح مؤسسات الدولة تحت رقابة المواطن .

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات الإعلاميين

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة إلى الدفاع عن الحريات الإعلامية في تونس ببناء قدرات الإعلاميين التونسيين في عدة مجالات تقنية وفنية ، حيث يحتاج الصحافيون في تونس إلى القدرة في التعامل مع المعدات التقنية للإعلام كأجهزة البث والتصوير، خصوصا الأجهزة الحديثة التي تواكب التطور التكنولوجي، كما يحتاج الصحافيون في تونس إلى القدرة على التعامل مع بعض الأحداث السياسية ، كتغطية الحملات الانتخابية و الانتخابات، وإدارة البرامج السياسية خصوصا في القنوات التلفزيونية والإذاعات، الرسمية والخاصة ، بالإضافة إلى حاجة الصحافيين التونسيين إلى فهم مجموعة من القضايا المتعلقة بالتحول الديمقراطي كالعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان، عندما تقوم وسائل الإعلام بالتغطية الإخبارية لأحد هذه القضايا، أين يتوجب على الصحافي أن يكون على دراية بهذه المفاهيم.

دفع افتقار الصحافيين التونسيين وحاجتهم إلى المتطلبات السابقة ببعض المنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة المتخصصة في المجال الإعلامي، بتقديم دعمها لهؤلاء الصحافيين والإعلاميين، عن طريق بناء قدراتهم في المجالات السابقة، فعلى سبيل المثال قامت مؤسسة الإعلام عبر التعاون وفي التحول(MICT) بتنظيم حلقة عمل

[1] - النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، «يوم دراسي بعنوان حرية الصحافة في تونس التحديات والراهنة»، من الموقع الرسمي للنقابة:

https://snjt.org , 26/08/2016.

للإعلاميين التونسيين في 15 أكتوبر 2015، في إطار مشروع رواد الإعلام الذي أطلقته المؤسسة في تونس، وقد شملت الحلقة مجموعة من المحاور كالتخطيط الإعلامي المستقبلي، وكيفية إجراء الدراسات البحثية[1].

يعتبر معهد صحافة الحرب والسلام أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال الإعلام والصحافة في تونس، حيث يقوم بالعديد من الفعاليات والنشاطات، بهدف بناء وتعزيز قدرات الإعلاميين، وكذلك المؤسسات الإعلامية، من خلال التدريب والتوجيه للصحافيين وتوفير المنابر الإعلامية لهم[2]، وبالعودة إلى تونس، فقد نظم المعهد عدة دورات تدريبية وورشات عمل حول مجموعة من القضايا والمواضيع أبرزها: المهارات الإعلامية في مجال التقديم التلفزيوني والإذاعي، إعداد التقارير التلفزيونية، الصحافة الاستقصائية، الصحافة الاقتصادية، تصوير المادة الفيلمية، ففيما يتعلق بالصحافة الاستقصائية نظم معهد صحافة الحرب والسلام بكل من تونس العاصمة، والقيروان، والكاف وتطاوين، وسيدي بوزيد، دورة تدريبية للصحافيين والمراسلين التونسيين، أيام 15-19 سبتمبر 2012، و قد هدفت الدورة إلى إلقاء الضوء على تقنيات الصحافة الاستقصائية نظريا وعمليا[3]، كما قام معهد صحافة الحرب والسلام ، بتنظيم دورة تكوينية في مدينة "قابس" التونسية، لفائدة عشرين صحفيا ومدونا من الجنوب التونسي، و تمحورت أهداف الدورة حول تنمية قدرات الصحافيين والمدونين، في كيفية تغطية الأحداث الجهوية، وشارك في تأطير هذه الدورة مجموعة من الصحافيين الأجانب ذوي الخبرات المتقدمة في العمل الصحفي، إضافة إلى جمعية نادي الصحافة بقابس[4].

في إطار التعاون مع النقابات الإعلامية ومراكز التدريب الإعلامي في تونس، قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بتنظيم عدة ملتقيات وندوات متعلقة بالعمل الإعلامي والصحافي، بالإضافة إلى إطلاق عدة دورات وورشات تدريبية وتكوينية، وكمثال على ذلك قامت منظمة "فريدريش ناومان" الألمانية، بالتعاون مع المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصالين في تونس، بتنظيم دورة تدريبية حول " البرامج الحوارية السياسية بالتلفزة"، في ديسمبر 2012، وقد استهدفت هذه الدورة الصحفيين التونسيين المعنيين بإدارة الحوارات السياسية بالقنوات

---

[1]- Mict-international, «Media Pioneers Workshops In Tunis», from official site: http://www.mict-international.org/projects/media-pioneers-workshops-held-in-tunis , 28/08/2016.

[2]- Institute for war & peace reporting , WHAT WE DO?, from official site: https://iwpr.net/what-we-do , 28/08/2016.

[3] - معهد صحافة الحرب والسلام : « دورة تدريبية للصحفيين والمراسلين»، من الموقع الإلكتروني: www.turess.com/alchourouk/572270 , 29/08/2016.

[4] - معهد صحافة الحرب والسلام، «دورة تكوينية لمعهد صحافة الحرب والسلام»، من الموقع الإلكتروني: http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=64&a=53073 , 29/08/2016.

التلفزية العمومية والخاصة[1]،وقد قامت منظمة فريدريش ناومان، وبالتعاون مع المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين، بتنظيم عدة دورات تدريبية- على غرار الدورة التدريبية السابقة- في مجال دعم الإعلام في تونس عن طريق بناء قدرات الصحافيين والإعلاميين والتي تمحورت في مجملها حول مجموعة من القضايا كالأساليب الصحفية للتحدث مع الشباب، والصحافة السياسية الإذاعية، يذكر أن المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين يعتبر أحد المنظمات الوطنية التونسية الناشطة في مجال بناء القدرات الإعلامية، كما قامت منظمة هيروندیل Hirondelle السويسرية- بالتعاون مع المركز السابق- بتنظيم دورة تدريبية حول "الصحافة البرلمانية" يوم 27-28 جانفي 2014، شارك في هذه الدورة مجموعة من الصحفيين المنتمين لوسائل إعلام تونسية وطنية وجهوية، وتمثل الهدف العام للدورة في مساعدة الصحفيين المشاركين فيها على بعث وانشاء جمعية صحفية داخل البرلمان لتنظيم تخصص الصحافة البرلمانية[2].

في إطار التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية التونسية في مجال دعم الإعلام، قامت منظمة المادة 19 بالتعاون مع معهد حوكمة الموارد الطبيعية في تونس ، بدورة تدريبية حول حوكمة الموارد الطبيعية، بمدينة "توزر" التونسية في أفريل 2016، وشهدت هذه الدورة العديد من الأنشطة والفعاليات كتقديم مجموعة من المداخلات المتعلقة بالموارد الطبيعية في تونس، إضافة إلى تنظيم زيارة ميدانية إلى مجموعة من الشركات المنجمية و الاستخراجية[3]، وتأتي هذه الدورة في إطار بناء قدرات الصحافيين حول الصحافة الاستقصائية التي تعتبر أحد أهم المتطلبات في العمل الإعلامي.

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع إذاعة الكاف، دورة تدريبية للإعلانيين التونسيين في مجال حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي والتي امتدت لثلاثة أيام، من 25-27 جانفي 2012، وتمحورت اعمال الدورة حول نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها في مرحلة الانتقال الديمقراطي، في حين تمثل الهدف العام للدورة في بناء معارف ومهارات الإعلاميين التونسيين، لتعزيز حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية، وقد بلغ عدد الإعلاميين المشاركين في الدورة عشرين مشاركا ومشاركة من مختلف القطاعات الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية ومن مختلف

---

[1] - المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين، «البرامج الحوارية السياسية بالتلفزة»، من الموقع الرسمي للمركز: http://www.capjc.nat.tn/index.asp?pId=247 ,29/08/2016.

[2] - المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين، «دورة تدريبية حول الصحافة البرلمانية»، من الموقع الرسمي للمركز: http://www.capjc.nat.tn/index.asp?pId=290 ,29/08/2016.

[3] - «اختتام الدورة التدريبية الثالثة للإعلاميين التونسيين حول حوكمة الموارد الطبيعية»، من الموقع الإلكتروني: http://www.babnet.net/cadredetail-123562.asp ,30/08/2016.

الولايات التونسية[1]، ويأتي تنظيم هذه الدورة في إطار الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام التونسية في تغطية مختلف الانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان في تونس أثناء وبعد الانتفاضة الشعبية.

من خلال ما سابق نجد أن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس في دعم الإعلام لم يقتصر على الدفاع عن الحريات الإعلامية، حيث قامت هذه المنظمات ببناء قدرات الإعلاميين التونسيين في عدة مجالات وعن طريق مجموعة من الوسائل المختلفة، احتلت صدارتها الدورات والورش التدريبية والتكوينية بالإضافة إلى الملتقيات والندوات العلمية والتثقيفية، وقد تميزت مختلف الأنشطة التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال بناء قدرات الإعلاميين بوجود نوع من التعاون بينها وبين المنظمات والمراكز الوطنية والنقابية التونسية، وهو ما زاد من فعالية وتأثير هذه النشاطات، من خلال عملية التنسيق فيما بينها، مما يساهم في تجاوز بعض العراقيل المرتبطة بعملية التحضير لمختلف الأنشطة.

بناءا على ما سبق يتبين أن أشكال الدعم التي تقدمه المنظمات الدولية غير الحكومية لكل من المجتمع المدني التونسي و قطاع الإعلام في تونس، من خلال تمويل وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني و العاملين في قطاع الإعلام ، والدفاع عن الحريات الإعلامية – يندرج في إطار استراتيجية وضعتها العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية السابقة وغيرها من المنظمات الأخرى في سبيل دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس عن طريق النهوض بالقطاعين المدني والإعلامي، نظرا لتأثيرهما الكبير على الرأي العام التونسي، وباعتبارهما أحد الفواعل الأساسية في العملية الديمقراطية التونسية.

[1] - المعهد العربي لحقوق الإنسان، « موجز تقرير نشاط المعهد للسداسي الأول من سنة 2012 »، مرجع سابق، ص 03.

المبحث الثالث: تقييم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس

تتطلب عملية تقييم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي، تحديد وإبراز مختلف التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذا الدور بالإضافة إلى تحديد أبرز العوائق والتحديات التي تواجه هذه المنظمات، فقد أحدثت أدوار هذه الأخيرة في تونس، مجموعة من التأثيرات السلبية والإيجابية في عدة مستويات سياسية، اقتصادية اجتماعية، كما تتطلب عملية التقييم مقارنة أهداف تلك المنظمات بنتائج عملها ونشاطها، حيث أدت بعض النشاطات لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية إلى توتر العلاقة بينها وبين النظام السياسي التونسي كما حدث مع مركز كارتر الأمريكي الذي سنتحدث عن إشكالية نشاطاته السياسية في تونس، وبناءا على ما سبق سيتم التطرق إلى تقييم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: النشاط السياسي لمركز كارتر الأمريكي في تونس من(2011-2016)

المطلب الثاني: الأدوار الإيجابية والسلبية لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس

المطب الثالث: تحديات المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: النشاط السياسي لمركز كارتر الأمريكي في تونس (2011-2016)

منذ اعتماده وإنشائه مكتبا له في تونس، يمارس مركز "كارتر الأمريكي" نشاطاته السياسية والمرتبطة بكل من ملاحظة العمليات الانتخابية ومتابعة التشريعات الحكومية في البلاد والوقوف على مدى ملاءمتها للمبادئ الديمقراطية وذلك في إطار دعمه لعملية التحول الديمقراطي في تونس ، و يعتبر "مركز كارتر"[1] أحد المنظمات الدولية غير الحكومية المشرفة على العمليات الانتخابية في العالم، و قد ساهمت التجربة التاريخية للمركز ، في نيله ثقة العديد من الدول من خلال الدعوات الموجه له رسميا من أجل الرقابة على الانتخابات والإشراف عليها.

بالحديث عن نشاط مركز "كارتر" في تونس، قام هذا الأخير بالإشراف على الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة في تونس، ففي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011، قدمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دعوة للمركز

[1] - سمي المركز بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسه الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر Jimmy Carter

من أجل المشاركة في الرقابة على هذه الانتخابات في 18 جويلية 2011*، وقد نشر المركز خمسة وستون ملاحظا، قاموا بزيارة 272 مركز اقتراع في جميع الولايات التونسية[1]. كما سجل المركز عقب هذه الانتخابات مجموعة من النقائص أبرزها افتقار السلطات الرسمية التونسية إلى التدريب المطلوب، حيث تميزت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي باختلاف عمليات الفرز من منطقة إلى أخرى حسب تقرير المركز[2].

أشرف مركز "كارتر" كذلك على مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، بعد توجيه دعوة رسمية له من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 07 جويلية 2014*، و قام بملاحظة تسجيل الناخبين والمترشحين، ورصد الحملات الانتخابية التشريعية والرئاسية، بالإضافة إلى ملاحظة عمليات العد والفرز، والبت في الشكاوى الانتخابية[3]، ليشيد بعدها بطريقة سير وتنظيم هذه الانتخابات، مع تسجيل بعض التجاوزات والنقائص، وتمثلت أهداف بعثة مركز كارتر لملاحظة الانتخابات التونسية في تقديم تقييم محايد للمستوى العام للعملية الانتخابية ومساندة العملية الديمقراطي في تونس، وتألفت بعثة المركز من فريق أساسي مقره العاصمة التونسية يتألف من خبراء ويقوده محام إلى جانب خبير في مجال الانتخابات، واعتمد في ذلك على خبرات موظفين من جنسيات متعددة متخصصين في الانتخابات والشؤون الأمنية[4].

حثّ مركز "كارتر" مجلس نواب الشعب التونسي على مواصلة دعم التحول الديمقراطي، عبر مجموعة من التوصيات المرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي للمجلس، كإدماج أحكام أقوى بخصوص استقلالية القضاء بما يتفق مع المعايير الدولية، ومراجعة الإطار القانوني وإصلاحه بما يضمن احترام وتطابق القوانين التونسية مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، كما حث المركز مجلس نواب الشعب على وضع معايير وإجراءات رسمية وعادلة لمنح حق الحضور في جلسات اللجان والجلسات العامة[5].

---

* - انظر الملحق رقم (12) المتضمن شهادة اعتماد مركز كارتر كملاحظ أجنبي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011 في تونس، ص 252 من الأطروحة.

[1] - مركز كارتر، «التقرير النهائي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي»، 23 أكتوبر 2011، ص 109.

[2] - نفس المرجع، ص 08.

* - انظر الملحق رقم (13) المتضمن شهادة اعتماد مركز كارتر كملاحظ أجنبي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس، ص 253 من الأطروحة.

[3] - مركز كارتر، «التقرير النهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس»، مرجع سابق، ص 14.

[4] - نفس المرجع، ص 15.

[5] - مركز كارتر، توصيات مركز كارتر لمجلس نواب الشعب لمواصلة دعم التحول الديمقراطي، أخبار مركز كارتر، 2015/05/04، ص02-03، من الموقع الرسمي للمركز:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/tunisia-052815-arabic.pdf , 07/08/2016.

في إطار عملية صياغة الدستور التونسي الحالي، قدم مركز كارتر مجموعة من التوصيات للقائمين على صياغة الدستور، أبرزها[1]:

- تكريس مبدأ منع التمييز على أساس العرق أو اللون او اللغة أو المعتقد أو الرأي السياسي.

- أن تكون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات في حالة إعلان الطوارئ او الحالات الاستثنائية، محددة من حيث المجال ومتخذة باعتماد مبدأ الضرورة والتناسب.

- إدراج احكام من شأنها تكريس استقلالية القضاء.

- إجراء حملات تحسيسية تتعلق بالدستور.

كما دعا "مركز كارتر" الأمريكي في بيان له مجلس نواب الشعب التونسي إلى " التحرك العاجل لتبني تعديلات على مشروع قانون الانتخابات من خلال إشراك المؤسستين العسكرية والأمنية في الانتخابات البلدية، عن طريق منح حق التصويت لأكثر من مائة ألف مواطن تونسي ينتمون إلى الجيش وقوات الأمن الداخلي، إضافة إلى تسهيل ممارسة الناخبين المتواجدين في المستشفيات والسجون لحقهم الانتخابي"[2].

أثارت دعوة "مركز كارتر" لمجلس نواب الشعب بعض الإشكاليات على الساحة السياسية التونسية حيث رأت فيها بعض القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التونسي تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد، فقد نددت منظمة (23-10)* بهذا التدخل، وعبّرت عن رفضها لما اعتبرته " تدخلات سافرة لبعض المنظمات الأجنبية في الشؤون الداخلية التونسية ، خصوصا وأنها اعتبرت دعوة المركز مخالفة لقواعد التعامل مع دول ذات السيادة من خلال التدخل في عمل المؤسسات الدستورية "[3]، كما دعت المنظمة، "مركز كارتر" بضرورة سحب بيانه، و طالبت الفاعلين السياسيين وأعضاء مجلس نواب الشعب بالتعبير عن رفضهم لهذه التدخلات وعدم الخضوع لها، وأتت دعوة المركز الأمريكي في وقت حساس لا سيما وأنها أعادت الجدل إلى الساحة السياسية ، خاصة وأن عدة أحزاب سياسية قد دعمت حق مشاركة المؤسستين العسكرية والأمنية في الانتخابات البلدية، في حين دعت حركة النهضة إلى تأجيل ذلك إلى خمس سنوات[4].

---

[1] - مركز كارتر، " التقرير النهائي لعملية صياغة الدستور(2011-2014)، من الموقع الرسمي للمركز:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/democracy/tunisia-constitution-making-process-_arabic.pdf

[2] - منظمة 23-10 التي تندد بتدخل مركز "كارتر" في الشؤون الداخلية التونسية، من الموقع:
http://www.assabahnews.tn/article/132407 ,13/09/2016.

* - منظمة (23-10): هي منظمة حقوقية تونسية مهتمة بدعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس

[3] - منظمة 23-10 التي تندد بتدخل مركز "كارتر" في الشؤون الداخلية التونسية، مرجع سابق

[4] - المنجي، السعيداني، جدل في تونس بعد محاولة تدخل معهد أميركي في سير الانتخابات البلدية، صحيفة الشرق الأوسط، الجمعة 30 سبتمبر 2016.

بالعودة للنشاطات السابقة لمركز كارتر في تونس، فإن هذا الأخير حاول فرض نوع من الديمقراطية ذات المواصفات العالمية دون مراعاة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها البلاد التونسية، وهو الأمر الذي يعد من الصعوبة بما كان، حيث يتطلب نجاح الديمقراطية عادة استقرارا سياسيا واقتصاديا، وبالتالي فإن تفسير امتعاض بعض منظمات المجتمع المدني التونسي من قرارات "مركز كارتر" الأمريكي واتهامه بالتدخل في الشؤون الداخلية التونسية ، يكمن في خطورة تلك القرارات على الاستقرار السياسي التونسي، فمشاركة المؤسستين العسكرية والأمنية بتونس في العملية الانتخابية في هذه المرحلة سوف يحدث إرباكا كبيرا على الساحة السياسية التونسية، لأنها سوف تخلق عدة صراعات بين الأطراف السياسية التي تختلف فيما بينها حول مشاركة الجيش في الانتخابات البلدية المقبلة، وبناءا على ذلك فإنه يُفترض بمركز كارتر وغيره من المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للديمقراطية في تونس أن يكيف نشاطاته وفق الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها الدولة التونسية.

المطلب الثاني: الأدوار الإيجابية والسلبية لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس

أدّت الأدوار التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس، إلى عدة تغييرات على المستويات السياسية والاجتماعية والإعلامية، حيث ساهمت هذه الأدوار في تنمية قدرات الكثير من العاملين في المؤسسات الحكومية والإعلامية، بالإضافة إلى أعضاء الأحزاب السياسية وناشطي المجتمع المدني، وهو ما ساهم في تسيير المرحلة الانتقالية بتونس من خلال تنظيم الانتخابات، وحماية حقوق الإنسان وغيرها. بالرغم من أهمية الأدوار وإيجابيتها، يمكن تسجيل بعض الانعكاسات السلبية لتدخل تلك المنظمات في الشأن التونسي، ولتوضيح ذلك يمكن دراسة التأثير الإيجابي والسلبي للمنظمات الدولية غير الحكومية على النحو التالي:

الفرع الأول: الأدوار الإيجابية لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس

الفرع الثاني: الأدوار السلبية لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس

الفرع الأول: الأدوار الإيجابية لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس

انعكست أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس إيجابيا على كثير من المجالات، فقد تحسن مستوى الثقافة السياسية لدى الكثير من النخب السياسية و الأفراد الاجتماعية الأخرى، حيث صار المواطن التونسي يُلم بالكثير من المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية خصوصا في المظاهرات والمسيرات ذات المطالب السياسية والاجتماعية المختلفة، كالشرعية، و الحرية و الديمقراطية، كما أصبحت منظمات المجتمع المدني تقوم بالوساطة بين النظام السياسي التونسي ومختلف الأطراف السياسية الأخرى فيما يتعلق بحل بعض الخلافات السياسية التي كادت أن تعصف بعملية التحول الديمقراطي، و لعل ما يبرر ذلك هو تحصل أربع منظمات من المجتمع المدني التونسي على جائزة السلام لسنة 2015 ، من قبل لجنة نوبل[1]، و من جهة أخرى ساهمت الدورات التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في نشر ثقافة السلام.

في نفس السياق، مكّنت الدورات التدريبية التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال مراقبة الانتخابات، الأطراف الحزبية والحكومية والمدنية من الإلمام بعدة مفاهيم انتخابية كالحملات والنزاهة الانتخابية و طريقة حساب الأصوات...الخ، وقد ظهرت نتائج هذه الدورات أثناء الاستحقاقات الانتخابية السابقة كانتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، والانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014، ، حيث شاركت الأحزاب السياسية التونسية و منظمات المجتمع المدني التونسي في الرقابة على العمليات الانتخابية، مما أضفى عليها مزيدا من الشفافية.

انعكست أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس، على السياسات الحكومية، إذ دفعت الدورات التدريبية والتكوينية–بالإضافة إلى المقترحات–التي قدمتها هذه المنظمات للجهات الرسمية التونسية، بالمشرع التونسي إلى توظيف بعض التوصيات المقدمة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية في بعض القوانين التونسية، خصوصا المتعلقة منها بحقوق الإنسان والديمقراطية، فبالعودة إلى قانون العدالة الانتقالية ، نجد أن هذا الأخير يعتبر ثمرة للجهود المبذولة من قبل المركز الدولي للعدالة الانتقالية باعتباره أحد المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال، حيث قدم المركز مجموعة من المقترحات والتوصيات بالإضافة إلى بناء قدرات المسؤولين الرسميين في مجال العدالة الانتقالية وتزويدهم بأبرز المفاهيم المرتبطة بها، وهو ما أفضى في النهاية إلى صدور القانون السابق،

---

[1] - سارة، فوير، «التجربة الديمقراطية التونسية بعد خمس سنوات على انطلاقها»، معهد واشنطن: من الموقع الرسمي للمعهد: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-tunisian-democratic-experiment-five-years-in ,05/09/2016.

بالإضافة إلى ذلك ساهمت الأدوار التي لعبتها المنظمات الدولية غير الحكومية في صياغة الدستور التونسي 2014، ويتجلى أثر ذلك في مجموعة الفصول المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة، كحرية الرأي والتعبير باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية في عملية التحول الديمقراطي، وهي المفاهيم التي كانت محاور للدورات التدريبية والورش التكوينية التي قامت بتنظيمها هذه المنظمات للجهات الرسمية و باقي الأطراف غير الرسمية الأخرى.

شهدت الأحزاب السياسية في تونس عدة تطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي لها، بفعل الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية غير الحكومية لها في بناء قدراتها وتثقيفها، فعلى سبيل المثال أدت مجموعة الدورات التدريبية للأحزاب السياسية في مجال الاتصال السياسي، إلى تمكين بعض الأحزاب السياسية من احتلال المراكز الأولى في الانتخابات التشريعية سنة 2014، بالإضافة إلى زيادة قاعدتها الشعبية، ويرجع ذلك لتوظيفها مجموعة من المفاهيم المرتبطة بعملية الاتصال السياسي، كحسن التحدث مع الجمهور، وعملية الاتصال مع الأفراد، بالإضافة إلى استخدامها الإعدادات التقنية للاتصال، و في جانب آخر ساهمت عمليات الدعم المتعلقة بثقافة حقوق الانسان في زيادة اهتمام الأحزاب السياسية التونسية بها، حيث نص قانون الأحزاب السياسية وأنظمتها الداخلية، على ضرورة احترام مبدأ حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر أو ضمني، وجعلته بعض الأحزاب ضمن أهدافها وتوجهاتها، فعلى سبيل المثال ، وبالعودة إلى القانون الأساسي لحركة نداء تونس، تضمن الفصل الثاني- والمعنون بأهداف الحزب- الحديث عن مسألة حقوق الإنسان حيث نص على أن الحركة "تستند إلى الفكر الإصلاحي التونسي، والتراث الإنساني العالمي وقم الحرية والعدالة الاجتماعية...الخ"، أما القانون الأساسي لحركة النهضة فقد تحدث ضمنيا عن مسألة حقوق الإنسان كأحد الأهداف التي تسعى إليها الحركة ، حيث نص فصله الأول على أن حركة النهضة تسعى إلى" ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية..الخ".

شجّع الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية غير الحكومية للقطاع الإعلامي، على انشاء مجموعة من القنوات الإعلامية والإذاعية الخاصة ذات التوجهات المختلفة، حيث شهدت تونس انفراجا على مستوى الحريات الإعلامية مقارنة بفترة النظام السياسي السابق، حيث مارست المنظمات الدولية غير الحكومية الكثير من الضغوط على الهيئات الرسمية من أجل تعزيز وحماية حرية الإعلام، عن طريق مجموعة من الأدوات السابقة والمتمثلة في إصدار التقارير وتقديم البدائل والمقترحات، كما ساهم الدعم التقني والفني للمؤسسات الإعلامية في تحديثها ومواكبتها للوسائل الإعلامية في الدول الأخرى.

من خلال ما سبق التطرق إليه فإن قيام المنظمات الدولية غير الحكومية ببناء قدرات المجتمع المدني والهيئات الرسمية والأحزاب السياسية والمؤسسات الإعلامية، في تونس، خلق نتائج إيجابية تمخض عنها ارتفاع مستوى الثقافة السياسية وتزايد الوعي السياسي لدى مختلف الأطراف الحكومية والحزبية، بالإضافة إلى ظهور ثقافة السلم التي

باتت معيارا أساسيا في حل مختلف المشاكل والخلافات السياسية بين مختلف الفرقاء السياسيين، والتي جنبت الدولة التونسية، الانجرار نحو العنف السياسي ، وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي لعبته المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي في تونس، إلا أن لنشاطها جوانب سلبية ، سيتم التطرق إليها في الفرع التالي.

الفرع الثاني: الأدوار السلبية لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس

تثير أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي بتونس، بعض المسائل السلبية، رغم الأدوار الإيجابية التي تقدمها في هذا المجال، ويرجع ذلك إلى قضية التمويل وما ينجر عنه من مشروطيه من قبل الجهات الدولية المانحة، حيث تفرض هذه الجهات بعض الإملاءات على المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تصب في مصلحتها الخاصة، وتضعها كشرط أمام هذه المنظمات لتلقي التمويل، مما يعيق استقلاليتها، وبالعودة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في تونس، فإن أغلب هذه المنظمات تتلقى تمويلها عادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوربية ، وبنسبة قليلة بعض الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية على غرار هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، مقابل العمل بتوجهات وأهداف هذه الجهات ، فعلى سبيل المثال تتلقى المؤسسة الأوربية من أجل الديمقراطية–العاملة في تونس– دعمها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، ومقابل ذلك فهي تهدف إلى تعزيز القيم الأوربية للديمقراطية والحرية[1]، حيث يرتبط نشاطها بنقل النماذج الأوربية لتونس، وفق النمط الذي يخدم مصلحة الدول الأوربية المنضوية في الاتحاد.

تتلقى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في تونس أيضا تمويلها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخصص هذه الأخيرة، مبالغ كبيرة لهذه المنظمات مقابل نشرها للديمقراطية على النمط الأمريكي أو ما يحقق المصلحة الأمريكية في تونس، فبعد مرور نصف سنة على الانتفاضة الشعبية ، خصصت الولايات المتحدة مبلغ 40 مليون دولار كمعونة لدعم التحول الديمقراطي في تونس سبقتها معونة سابقة مباشرة بعد سقوط النظام السياسي لـ"بن علي"، ولكن مع فتح مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية في تونس، خصصت الولايات المتحدة مبلغ 400 مليون دولار كمبلغ إضافي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد، منها 45 مليون دولار في

[1] - المؤسسة الأوربية من أجل الديمقراطية، « نبذة عن المؤسسة»، من الموقع الرسمي:
https://www.democracyendowment.eu/ar/about-eed ,10/09/2016.

شكل منح للمنظمات المساعدة والداعمة للديمقراطية[1]، ومن أبرز هذه المنظمات، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، الصندوق الوطني الديمقراطي(NED)، وبيت الحرية (Freedom House).

تطرح مسألة التمويل الأجنبي لأنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس مجموعة من الإشكالات، حيث باتت وسيلة لاختراق سيادة الدولة التونسية وتهديد أمنها القومي، عن طريق فرض سياسات وبرامج محددة– تخدم مصالح الدول المانحة[2]–والتي تشرف على تنفيذها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق ركائز اجتماعية وسياسية وثقافية لصالح هذه الدول ، وفرض أجندات معينة في الحياة السياسية والاجتماعية مثل قضية الجندر أو النوع، بالإضافة إلى تعزيز أطر سياسية محددة مثل الليبرالية في مواجهة الأفكار الأخرى في تونس كالأفكار الإسلامية و الأفكار الاشتراكية[3]، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإنشاء مدارس المواطنة في كل البلاد التونسية وهي عبارة عن نوادي يتم من خلالها استقطاب المتفوقين من الطلبة التونسيين وتجنيدهم منذ الصغر وتجهيزهم كي يكونوا ساسة المستقبل[4]، وتكمن خطورة هذه المدارس في الأهداف الخفية من وراء إنشائها والمتمثلة بدرجة أولى في إعداد نخبة سياسية ذات توجهات موالية للولايات المتحدة الأمريكية تسير وفق تيار الاعتدال وفق الرؤية الأمريكية[5].

شكّلت البيئة السياسية والاجتماعية في تونس تربة خصبة لزيادة نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية خصوصا بعد صدور المرسوم رقم 88/11 –المتعلق بتنظيم الجمعيات والذي فتح الباب أمام التمويل الأجنبي للجمعيات التونسية، ما أدى إلى تسجيل مجموعة من التجاوزات بفعل ضعف إدارة الجمعيات في مراقبة التمويل الأجنبي، فقد تم اتهام مجموعة من الجمعيات الخيرية التونسية بدعمها للجماعات الإرهابية عن طريق التمويل الأجنبي[6]، ويأتي كل هذا في ظل غياب رقابة حقيقية على موارد الجمعيات ، حيث توجد العديد من الجمعيات من لا تنشر المساعدات والهبات والتبرعات الأجنبية المستفيدة منها، في ظل غياب آليات ووسائل المتابعة التي

---

[1]- Sarah Bush ,The Taming of democracy Assistance: Why Democracy promotion Does not Confort Dictators. First published, United Kingdom: Cambridge University Press, 2015, p 194.

[2] - محمد، تامر، « آثار التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس »، المركز العربي الديمقراطي، من الموقع الرسمي للمركز:
http://democraticac.de/?p=28261 ,10/09/2016.

[3] - عبد الخالق، فاروق، « الأبعاد الاستراتيجية للتمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني »، من الموقع الإلكتروني:
http://www.nadwaiq.com/?aa=news&id22=458 ,11/09/2016.

[4] - سالم، العريض، نشاطات ومنظمات ومؤسسات أمريكية مشبوهة، الحوار المتمدن العدد (4392)، 13 مارس 2014، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405163, 11/09/2016.

[5] - نفس المرجع

[6] - أنوار، منصري، واقع المجتمع المدني في تونس، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، سبتمبر 2016، ص 46.

تمكن الإدارة من الزام الجمعية باتخاذ اجراء معين، إذ يقتصر الأمر على مجرد التذكير والتنبيه في حالة عدم احترامها لمقتضيات المرسوم 88/11[1].

أصبح نشاط الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية يهدد المقومات الثقافية والاجتماعية في تونس، تحت غطاء الحريات العامة، من خلال طرح مجموعة من القضايا التي تتعارض مع الخصائص الثقافية للمجتمع التونسي، مثل قضايا المثليين التي دافعت عنها الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية الحقوقية، رغم نسبة الرفض الكبيرة التي لاقتها من قبل الأوساط السياسية والاجتماعية، وقد نص الفصل 230 من المجلة الجنائية التونسية على عقوبة السجن مدة ثلاث سنوات لمن يثبت تورطه في قضايا المثلية الجنسية*، واستنادا إلى ذلك فقد أدان عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية ، في سلسلة تقارير دورية، محاكمة " المثليين" ورأت في ذلك تعديا على الحريات الشخصية، ففي إحدى هذه التقارير اعتبرت منظمة "هيومن رايتس" أن القانون التونسي الذي يجرم المثلية " تمييزي ويتسبب في اعتداء الشرطة على المثليين" واعتبرت المنظمة أنه "ليس هناك حق للحكومة التونسية في محاكة هؤلاء الأفراد"[2].

في ذات السياق، قامت الحكومة التونسية بالترخيص لجمعية " شمس" المدافعة عن حقوق المثليين الجنسيين، مما يشكل تناقضا مع مضمون الفصل 230 من المجلة الجنائية. من هذا المنطلق لاقت نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس بعض الرفض من قبل بعض الأحزاب السياسية خاصة الاحزاب ذات التوجه الإسلامي، كون هذه المنظمات باتت تهدد المنظومة القيمية والدينية في تونس، ففي حلقة نقاشية نظمها حزب التحرير، حول خفايا وأبعاد عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس، والتي وصفها بـ"الدبابات الفكرية" واعتبرها غزوا ثقافيا الغاية منه نشر الفكر الحضاري الغربي[3]، أما حركة النهضة فقد اختلفت في موقفها مع حزب التحرير، ففي لقاء مع المكلف بالشؤون السياسية لحركة النهضة، السيد "نور الدين العرباوي" قال هذ الأخير – من خلال سؤال متعلق برؤية حركة النهضة لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي في تونس– بأن «حركة النهضة لا ترى مانع في هذا الدور، رغم إدراكها لحقيقة التهديد التي تشكله هذه المنظمات» ، حيث

---

[1] - منصري، أنوار، مرجع سابق، ص 46.

* - تفاصيل أكثر، انظر الفصل 230 من المجلة الجنائية التونسية

[2] - هيومن رايتس ووتش، «محاكمات بسبب المثلية في تونس»، من الموقع الرسمي للمنظمة:
https://www.hrw.org/ar/news/2016/03/29/288197 ,11/09/2016.

[3] - لجنة الاتصال المركزية لحزب التحرير، « حلقة نقاشية حول ماذا تصنع المنظمات والجمعيات الأجنبية في بلادنا؟»، من الموقع:
https://www.youtube.com/watch?v=drAZKuKSi4M ,12/09/2016

دعت الحركة إلى ضرورة ممارسة الرقابة الحكومية على أعمال هذه المنظمات[1]، يذكر أن حركة النهضة أحد الأحزاب السياسية المستفيدة من الدورات التدريبية التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية، ففي حوار آخر مع عضو المكتب التنفيذي للحركة السيد" ساسي المي" أوضح الأخير أن حركة النهضة أمضت مجموعة من الاتفاقيات مع المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، من أجل الإشراف على تدريب شباب الحركة[2].

أبدت الحكومة التونسية قلقها من مسألة التمويل الأجنبي لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني، في ظل غياب تدابير تشريعية تضبط هذه المسألة ، وأشارت مصالح الوزير المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، وجود ثغرات كبيرة في الإطار التشريعي المنظم لنشاط المجتمع المدني مما يفتح الباب أما وجود التمويل الأجنبي في ظل غياب الرقابة عليه[3]، وبالعودة إلى المرسوم رقم 88/11 –المتعلق بتنظيم الجمعيات– فقد اكتفى هذا الأخير في فصله الخامس والثلاثون بمنع الجمعيات من قبول المساعدات ، أو التبرعات، أو الهبات الصادرة عن الدول التي لا تربطها بتونس علاقات دبلوماسية أو عن طريق المنظمات التي تدافع عن مصالح وسياسات دول أخرى[4].

أدت كثرة الانتقادات الموجهة للحكومة التونسية من قبل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، إلى التدخل في الشؤون السياسية التونسية، حيث لا تراعي هذه المنظمات الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد التونسية، حيث تتحكم تلك الظروف في طبيعة التشريع، وبذلك فبعض المنظمات الدولية غير الحكومية يحاول أن يسقط معايير نظرية ومثالية أو معايير مستقاة من تجارب دولية أخرى على الحالة التونسية، وهو ما يعد من الصعوبة بما كان ، خصوصا في ظل تدهور الظروف السابقة التي تعيشها البلاد، وتأكيدا على ذلك رفضت بعض الأطراف السياسية والمدنية انتقادات المنظمات الدولية غير الحكومية للحكومة التونسية في بعض النصوص القانونية، ، ومن هذا المنطلق فإن بعض الانتقادات من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن ترقى في بعض الأحيان إلى تدخلات في الشؤون الداخلية التونسية، ما يعتبر أثرا سلبيا لدور هذه المنظمات في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس.

اجمالا لازالت الآثار السلبية لدور بعض المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس محل متابعة من قبل الحكومة التونسية التي تبذل جهودا محتشمة في مواجهة هذه الآثار، و يرجع ذلك إلى علاقة تونس بالدول الكبرى المانحة

---

[1] - لقاء مع السيد "نور الدين العرباوي" المكلف بالشؤون السياسية لحركة النهضة، يوم 2016/04/25، بالمكتب الرئيسي لحركة النهضة.

[2] - لقاء مع السيد "ساسي الماي" عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، يوم 2016/04/25، بالمكتب الرئيسي لحركة النهضة.

[3] - عثمان، لحياني، «جدل في تونس حول مسألة التمويل الأجنبي للمجتمع المدني»، الخبر، من الموقع الرسمي:
http://www.elkhabar.com/press/article/98008 ,12/09/2016.

[4] - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(88) يتعلق بتنظيم الجمعيات، المؤرخ في 24 سبتمبر 2011. (الرائد الرسمي، العدد(74)، الجمعة 03 ذو القعدة 1432ه، الموافق لـ 30 سبتمبر 2011)، ص1999.

لهذه المنظمات وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، من جهة، وعلاقة منظمات المجتمع المدني التونسي بها، لما تقدمه من دعم مالي و فني ، و الدفاع عن حقوقهم ، من جهة أخرى، بالإضافة ذلك فإن تونس قد صادقت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحريات السياسية والمدنية كالمصادقة على العهد الدولي للحقوق السياسية والمدني، وعليه فإن إقدام الحكومة التونسية على حظر نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية سيترتب عليه مجموعة من العواقب كتجميد الدعم التي تقدمه الدول الكبرى والمنظمات الدولية المانحة والذي يشكل في الوقت الحالي رافدا ماليا للاقتصاد التونسي الذي يشهد تراجعا كبيرا في الوقت الراهن، نتيجة التحديات الأمنية الأمر الذي من شأنه أن يؤجج المجتمع التونسي ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ولعل ذلك ما يفسّر طبيعة الجهود والسياسات الحكومية للحد من التأثيرات السلبية للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في تونس.

المطلب الثالث: تحديات المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس

تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في تونس، في مجال دعمها لعملية التحول الديمقراطي مجموعة من العوائق والمشاكل المرتبطة بالمنظومة القانونية من جهة، والقيم الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، حيث يمكن أن تؤدي هذه العوائق في بعض الأحيان إلى تعليق أحد النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات في ذات المجال السابق، كما ترتبط العوائق التي تواجه نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، ارتباطا وثيقا بالآثار التي تخلفها هذه النشاطات، حيث تعتبر هذه الآثار سببا لظهور هذه العوائق، ولدراسة ذلك يمكن تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: العراقيل السياسية والقانونية لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس

الفرع الثاني: العراقيل الاقتصادية لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس

الفرع الأول: العراقيل السياسية والقانونية لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس

شهد عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية الكثير من العقبات لاسيما القانونية منها، كالإجراءات الترتيبية التي وضعت بشكل يمكن السلطة التنفيذية من الالتفاف على القوانين المعتمدة عند تسجيل أي منظمة، وقد أثبتت الوقائع في تلك الفترة أن السلطات التونسية كانت تضع بعض

العراقيل أثناء عمليات التسجيل كاستعمال الوصل كترخيص للتسجيل[1]، والذي تعد عملية الحصول عليه من الصعوبة بما كان، مما يعيق تسجيل المنظمات الدولية غير الحكومية، كما عرفت المنظمات الدولية غير الحكومية في فترة النظام السابق، عدة تجاوزات أخرى قامت بها السلطات التونسية ، حيث قامت هذه الأخيرة بقمع هذه المنظمات ومراقبتها بالإضافة إلى منعها من ممارسة نشاطاتها[2]

عقب الانتفاضة الشعبية في تونس عام 2011، تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية، نتيجة سقوط النظام السياسي وما ترتب عنه من تغير في الأهداف والسياسات، من جهة وحساسية المرحلة الانتقالية من جهة أخرى، ما دفع بالحكومة المؤقتة إلى إطلاق الحريات، ومنه حرية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية ، وعلى الرغم من صدور المرسوم رقم 88/11 المؤرخ سنة 2011 المتعلق بالجمعيات، والذي حدد بعض المسائل المرتبطة بعمل المنظمات الدولية غير الحكومية*، إلا أن هناك مجموعة أخرى من العراقيل التي لازالت تواجه هذه المنظمات والتي نذكر من بينها:

أولا: طبيعة العلاقة مع السلطات التونسية:

تعرضت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية إلى انتقادات صادرة عن جهات حكومية اتهمتها بعدم الحياد وعدم الاستقلالية وبالخلط بين العمل المدني والعمل السياسي، ومن تلك المنظمات، منظمة "هيومان رايتس" – فرع تونس–التي انتقدت سياسات الحكومة في مجال الصحافة والإعلام واستقلال القضاء مما أدى بالمسؤولين الحكوميين إلى نقد المنظمة عبر وسائل الإعلام[3]، وقد تعرضت بذلك ممثلة المنظمة في مدينة القصرين إلى الإيقاف مدة 06 ساعات للتحري معها حول نشاطها في بعض المدن الداخلية، واعتبر هذا التضييق هو الأول من نوعه بالنسبة لفروع المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس بعد الانتفاضة الشعبية[4]، وبدأت بوادر الخلافات بعد انتقاد المنظمة لوزارة العدل، بسبب عدم رد هذه الأخيرة على مطالب متعلقة بالاطلاع على ملفات 75 قاضيا تم إعفاؤهم من العمل، وهو ما دفع بوزير العدل السابق في حكومة الجبالي، " نور الدين البحيري" إلى اتهام المنظمة

---

[1] - صلاح عزيز وآخرون، "الدفاع عن المجتمع المدني: التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رؤى قادة المجتمع المدني" ، الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، تشرين الأول 2007، ص 56.

[2]- Sieglinde , Gränzer , changing discourse: Transnational Advocacy Networks in Tunisia and Morocco. In book (Thomas, Risse and Stephen C. Ropp, and Kathryn Sikkink, The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change).First published, United Kingdom: 1999, p129.

* - تسمى المنظمات الدولية غير الحكومية في المرسوم رقم 88/11 المؤرخ سنة 2011، بالجمعية الأجنبية في إشارة إلى هذه المنظمات.

[3] - السنوسي، منير، مرجع سابق، ص 20.

[4] - تامر، محمد، مرجع سابق

بـ"عدم الحياد و التحامل على مؤسسات الدولة وخاصة وزارة العدل"[1]، كما شهدت منظمات أخرى انتقادات من قبل الحكومة التونسية خصوصا في المسائل القانونية المتعلقة بالحريات.

ثانيا: إشكالية الحصول على المعلومة:

تعاني المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في تونس في بعض الأحيان من إشكالية الحصول على المعلومات، رغم وجود النصوص القانونية المتعلقة بذلك، على غرار المرسوم رقم 41/11 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية، والذي قام بضبط المبادئ والقواعد المنظمة للنفاذ للوثائق الإدارية في مصالح الإدارة المركزية والجهوية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية[2]، كما تم إصدار القانون رقم 22/16 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا القانون في تمكين الأشخاص المعنوية والطبيعية من النفاذ والوصول إلى المعلومة تعزيزا لمبدأي الشفافية والمساءلة وتحسينا لجودة المرفق العمومي في تونس[3].

سجلت بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مجموعة من النقائص التي احتواها هذا القانون، ففي بيان صحفي أصدرته منظمة البوصلة التونسية بالتعاون مع مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية انتقدت الفصل 24 من القانون والمتعلق بالاستثناءات والذي استثنى بعض المجالات التي يمكن أن تُقدم من خلالها المعلومة، كالأمن والدفاع والعلاقات الدولية، واعتبرت المنظمات السابقة أن هذه الاستثناءات ستؤدي إلى تفريغ القانون من محتواه[4]. وبالتالي يشكل هذا الفصل من القانون تحديا معتبرا لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي ومختلف الأدوار الأخرى بتونس، حيث تحتاج إلى الكثير من المعلومات المتعلقة بالأمن والدفاع وبقية المجالات المستثنية من هذا القانون، والتي تعتبر أحد المرجعيات الأساسية لإعداد تقاريرها وبياناتها المختلفة، وهو ما يتعارض مع المعلومات السرية للدولة ولأمنها الوطني.

---

[1] - هاجر، المطيري ورضا، التمتام، «وزير العدل التونسي: "هيومان رايتس" غير محايدة» ، من الموقع الالكتروني: http://www.turess.com/alwasat/24618 ,26/09/2016.

[2] - الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(41) يتعلق بالنفاذ للوثائق الإدارية للهياكل العمومية، المؤرخ في 26 ماي 2011. (الرائد الرسمي، العدد(39)، الثلاثاء 27 جمادى الثانية 1432ه، الموافق لـ 31 ماي 2011)، ص792.

[3] - الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(22) يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، المؤرخ في 24 مارس 2016. (الرائد الرسمي، العدد(26)، الثلاثاء 20 جمادى الثانية 1437ه، الموافق لـ 29 مارس 2016)، ص1029.

[4] - البوصلة، «بيان بخصوص مشروع قانون الحقّ في النفاذ الى المعلومة»، من الموقع الرسمي للمنظمة: http://www.albawsala.com/ar/pub/56dd70ac12bdaa76d7820944 ,28/09/2016.

الفرع الثاني: العراقيل الاقتصادية لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس

أولا: إشكالية التمويل:

تعتبر مسألة التمويل أحد أبرز التحديات والعوائق التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء ممارسة وظائفها بتونس، حيث تتطلب المشاريع التي تشرف عليها هذه المنظمات وجود رأس مال كافي لتنفيذها، وتطرح مسألة تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس تحديين متضادين، فيتعلق التحدي الأول بتوفر التمويل لهذه المنظمات والذي يعتبر مصدره الجهات المانحة، أما التحدي الثاني فيتعلق بنقص التمويل ،ففيما يتعلق بالتحدي الأول فإن تلقي المنظمات الدولية غير الحكومية تمويلها من الجهات المانحة سيمس باستقلاليتها مما سيؤثر على دورها في دعم عملية التحول الديمقراطي، أما التحدي الثاني فيتعلق بنقص التمويل والذي يعرقل عمل هذه المنظمات، مقابل الاستقلالية عن الجهات المانحة.

تعاني بعض المنظمات الدولية غير الحكومية من نقص التمويل لسببين، إما بإرادتها، حيث ترفض تلقي المنح الخارجية، حفاظا على استقلاليتها، وكمثال على ذلك فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تتلقى تمويلها من الاشتراكات السنوية ورسوم الانتساب بالإضافة إلى التبرعات غير المشروطة المقدمة من قبل أشخاص وجهات لا تتعارض أهدافها مع أهداف المنظمة[1]، وترجع أسباب رفض المنظمة للتمويل الخارجي المشروط إلى:[2]

- رغبة المنظمة في تقديم نموذج الاعتماد على الذات في عمل المنظمات غير الحكومية
- خشية المنظمة من أن التمويل الغربي سيفقدها مصداقيتها في الدعوة لحقوق الإنسان
- حرص المنظمة على أجندتها، خاصة وأن الجهات المانحة غالبا ما تكون لها أهداف سياسية واجتماعية

على صعيد آخر يكون نقص التمويل بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية غير مرتبط بإرادتها نظرا لطبيعتها وأهدافها، فالمنظمات الدولية غير الحكومية ذات المرجعيات الإسلامية من أمثال "منظمة الإغاثة الإسلامية الدولية" تتلقى تمويلها عن طريق التبرعات والمنح المقدمة من قبل الدول الإسلامية، وهي قليلا ما تتلقى تمويلها من المؤسسات الدولية المانحة الأخرى، مقارنة بمثيلاتها ذات المرجعيات الأخرى، وقد اتهمت المنظمة – من قبل بعض الدول – بدعم الجماعات "الإرهابية"، و من جهة أخرى يعتبر معيار الفعالية كذلك محددا أساسيا في عملية تلقي التمويل، فالمنظمات الدولية غير الحكومية ذات التأثير الضعيف لا يمكنها أن تتلقى منحا مقارنة بالمنظمات الأخرى ذات التأثير القوي. وبذلك يمكن القول أنّ مسألة التمويل بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي في تونس، باتت تشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه عملها.

---

[1] - المنظمة العربية لحقوق الإنسان، «النظام الأساسي للمنظمة»، المقرر في يناير 2015، ص 14.

[2] - معمر، إبراهيم حسن ، مرجع سابق، ص 37-38.

ثانيا: الظروف الاقتصادية والاجتماعية:

في ظل الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعيشه تونس تصطدم المنظمات الدولية غير الحكومية في بعض الأحيان بعدم وجود الرغبة في تلقي الدعم من قبل المواطنين التونسيين، نظرا لعدم رغبتهم في الاهتمام بالجوانب السياسية، في الوقت الذي ينصب تركيزهم على البحث عن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية كالبحث عن فرص الشغل، وقد تميزت الأشهر الأولى للانتفاضة بوجود اهتمام لدى الكثير من المواطنين بمتابعة الأوضاع السياسية للبلاد في تلك الفترة ، بالإضافة إلى تحفزهم للمشاركة السياسية بكل مستوياتها، لكن مع ظهور الأزمات الاقتصادية في تونس والتي انعكست سلبا على المواطنين التونسيين، تراجعت نسبة الاهتمام لدى هذه الفئة، ففي دراسة استطلاعية أعدتها منظمة "أنا يقظ"[1]، في 20 نوفمبر 2015 تتناول سبر آراء الشباب حول الديمقراطية التشاركية الحوكمة المحلية في تونس، ويبين الشكل التالي أبرز النسب المسجلة في هذا الاستطلاع والمتعلقة بمحور الاهتمام بالشؤون السياسية باعتباره أحد محاور الدراسة الاستطلاعية.

جدول يوضح النسب المسجلة في سبر أراء الشباب حول الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية والمتعلقة بالاهتمام بالشؤون السياسية[2]

هل تهتم بالشؤون السياسية بصفة عـامة؟	
لا أبدا	%17
لا بالأحرى	%29
نعم بالأحرى	%43
نعم كثيرا	%10
أرفض الإجابة	%01
	%100

[1] - هي أحد منظمات المجتمع التونسي الرقابية تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري وتدعيم الشفافية، لمزيد من التفاصيل زيارة الموقع الرسمي: https://www.iwatch.tn

[2] - المصدر: منظمة انا يقظ، دراسة حول: «سبر آراء الشباب حول الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية»، 20 نوفمبر 2015، ص 09. من الموقع الرسمي:
https://www.iwatch.tn/wp-content/uploads/2016/07/Saber-Ara2.pdf , 05/10/2016.

من خلال الجدول السابق، أعربت فئة واسعة من الشباب المشاركين في هذا الاستطلاع، والبالغ نسبتهم 46%، عن عدم اهتمامها بالشؤون السياسية، وتعتبر هذه النسبة عن مجموع الأصوات التي لا تهتم أبد بالشؤون السياسية والبالغ نسبتها 17%، والأصوات التي لا تهتم مبدئيا بالشؤون السياسية والتي بلغت نسبتها 29%، وفي مقابل ذلك فإن نسبة المهتمين بالشؤون السياسية بلغت 43% ، فيما رفضت الفئات الأخرى الإجابة عن هذا الاستطلاع، و يوضح هذا الأخير انقسام المجتمع التونسي حول مسألة الاهتمام بالشؤون السياسية والتي تكاد تكون متقاربة (46%-43%)، إلا أن نسبة عدم المهتمين بالشؤون السياسية كانت الأكبر، وهو ما يمكن ارجاعه إلى مجموعة من الأسباب أبرزها تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى المحور السابق من الدراسة الاستطلاعية أفاد 84 % من الشباب المشارك في الاستطلاع-في محور آخر-بأنهم لا ينشطون في أية منظمة من منظمات المجتمع المدني، في حين 9% منهم فقط يؤيدون إحدى الجمعيات أو النقابات[1]، مما يؤكد على تراجع إقبال الشباب والمواطنين التونسيين على نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في تونس. وعليه فقد أصبح غياب الاهتمام بالشؤون السياسية لدى المواطنين في تونس ،تحديا كبيرا للمنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للتحول الديمقراطي في تونس، حيث يعتبر المواطن هو المحور الأساسي الذي تبني عليه أغلب هذه المنظمات مشاريعها وبرامجها، وبالتالي فإن مجموعة الظروف الاقتصادية كعدم توفر فرص الشغل، و الظروف الاجتماعية كالقيم الثقافية والدينية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى عدم اهتمام المواطنين بالشؤون السياسية ومن ثم المشاريع والبرامج التي تسطرها مختلف المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس بهدف دعم عملية التحول الديمقراطي.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي بتونس له انعكاسات إيجابية و أُخرى سلبية، على مختلف مكونات الدولة التونسية، ويعتبر عنصر التمويل أحد أبرز المحددات الأساسية التي تنبني عليها إيجابية أو سلبية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية ، حيث يؤدي استقلالها المالي— في كثير من الأحيان- إلى استقلالها وظيفيا عن ضغوط الجهات المانحة، وهو ما يشكل أحد التحديات والعوائق التي تواجه عمل هذه المنظمات في تونس، بالإضافة إلى مجموعة التحديات القانونية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الأخرى، الأمر الذي يجعل المنظمات الدولية غير الحكومية مخيرة بين قبول المنح الدولية والخضوع لشروط الجهات المانحة، كما هو الحال مع المنظمات الدولية غير الحكومية الأمريكية والغربية

[1] - منظمة انا يقظ، نفس المرجع

بصفة عامة أو رفض المنح الدولية والتمتع بالاستقلالية، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ما يمثل اختبارا حقيقيا لمدى مصداقية هذه المنظمات.

تطرح مسألة تحديات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس، تساؤلا محوريا يتعلق بمستقبل هذا الدور، وعليه يمكن تقديم مسارين لنشاط تلك المنظمات في تونس بناءا على المعطيات السابقة المتعلقة بطبيعة الآثار الإيجابية والسلبية لدورها في دعم التحول الديمقراطي. ويتمثل المسار الأول في استمرارية نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية على نفس النسق الحالي في حال استمرار، اما المسار الثاني والأقرب فيتمثل في تقييد عمل هذه المنظمات، وتوتر علاقاتها مع السلطات الرسمية مقارنة بالسنوات السابقة، ويبقى هذا المسار الأقرب للواقع، انطلاقا من مجموعة من المؤشرات، أبرزها تزايد المطالبات بالرقابة على تمويل هذه المنظمات، حيث يمكن أن تقوم الحكومة التونسية بسن قانون ينظم عملية التمويل ويفرض عليها رقابة جديدة.

الخلاصة والاستنتاجات

بعد التطرق لمساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

-تتركز أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في دعمها لعملية التحول الديمقراطي بتونس، على دعم الفواعل الأساسية في هذه العملية والمتمثلة في كل من الجهات الرسمية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

-تعتبر الدورات التدريبية والورش التكوينية أحد أبرز الوسائل التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس مقارنة بالوسائل الأخرى كإصدار التقارير، نظر لفعاليتها في بناء قدرات المتدربين، وبالتالي تقوم استراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس، على ثلاثة محاور رئيسية هي: بناء القدرات، والتثقيف السياسي، وتقديم المشورة والتوجيه للفاعلين السياسيين والمدنيين.

-هناك انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، ففي مقابل دورها الإيجابي والمتمثل في نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي، تنفذ أجندة خارجية من خلال نقلها للثقافات الغربية إلى تونس وتهديد القيم الاجتماعية والدينية والثقافية فيها، فهي لا تراعي القيم الثقافية والدينية للمجتمع التونسي، مما يجعلها مرفوضة من قبل بعض الأطراف السياسية والاجتماعية.

-تعترض عمل المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للتحول الديمقراطي في تونس، مجموعة من التحديات والعوائق القانونية والسياسية، كطبيعة العلاقة مع السلطات الرسمية التونسية، وإشكالية الحصول على المعلومة، بالإضافة إلى التحديات والعوائق الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بإشكالية التمويل الخارجي لها، والتي يؤثر على استقلاليتها.

-تراجع اهتمام المواطنين بأنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة بتونس خاصة في السنوات الأخيرة، مقارنة بالسنة الأولى منذ اندلاع الانتفاضة عام 2011، ويعود ذلك إلى اهتمام المواطنين بالبحث عن فرص الشغل وتحسين الظروف المعيشية.

-ظهور بعض التضييق على عمل المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في تونس أكثر من أي وقت مضى منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية، في ظل الأصوات المطالبة بتشديد الرقابة عليها، وفي ظل تزايد قلق الحكومة التونسية من مسألة التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني التونسي.

الخاتـــــــمة

تميزت تجربة التحول الديمقراطي في تونس عن غيرها من التجارب العربية ، إذ حافظت على استقرارها ووحدتها في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول العربية مثل سوريا واليمن، وليبيا، منحا خطيرا نحو العنف، كما شهدت الحالة المصرية عدم الاستقرار السياسي والأمني بفعل تفاقم أزمة الشرعية، في حين واجهت تونس تلك الأزمة بإنشاء مؤسسات سياسية مؤقتة، تستند في تسييرها إلى نصوص قانونية مؤقتة، كالتنظيم المؤقت للسلط العمومية الذي كان بمثابة دستور للبلاد قبل سنة 2014، كما ساهم وعي مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية التونسية بخطورة المرحلة الانتقالية في تجنب انجرار البلاد نحو العنف، كما تميزت التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بدور المؤسسة العسكرية التي نأت بنفسها من الانحياز للنظام السياسي تحت قيادة "زين العابدين بن علي"، مخالفة بذلك توجهات المؤسسات العسكرية في الدول العربية الأخرى التي ساندت أنظمتها السياسية، وهو ما شكل دافعا قويا باتجاه تحول تونس نحو الخيار الديمقراطي.

كادت مجموعة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدت المرحلة الانتقالية في تونس منذ 2011، أن تعصف بالعملية الديمقراطية في البلاد، لولا ثقافة الحوار التي جسدتها كل من الحكومة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وثقافة الديمقراطية لدى بعض النخب السياسية الحاكة التي أعلنت عن استقالتها، تلبية للمطالب الشعبية، وصونا لأمن البلاد، كما أدى استقطاب النظام السياسي التونسي لمختلف التيارات الإسلامية والاشتراكية وعدم اقصائها وتهميشها–هو الآخر–إلى تحييد البلاد عن مخاطر العنف، رغم الإنجازات السياسية التي حققتها تونس إلا أنها لاتزال تعاني عدة أزمات اقتصادية واجتماعية مما يشكل تحديا كبيرا للتجربة الديمقراطية في البلاد.

من خلال دراسة مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، تتضح أبرز المجالات التي تتجلى فيها هذه المساهمة، والمتمثلة في دعم الهيئات الرسمية والأحزاب السياسية التونسية، بالإضافة إلى دعم كل من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ويعود تركيز المنظمات الدولية غير الحكومية على هذه الأطراف نظرا لأهميتها ودورها الأساسي في عملية التحول الديمقراطي في تونس، حيث استندت هذه المنظمات في ذلك على مجموعة من الأدوات كالدورات التدريبية، والورش التكوينية، والملتقيات العلمية، والتقارير الدورية والسنوية.

لقد كان لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس انعكاسات إيجابية واخرى سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية التونسية، فبالرغم من التحسن الملحوظ في مستوى الثقافة السياسية وانتشار الوعي السياسي لدى مختلف أطراف العملية السياسية والاجتماعية التونسية، بفعل الأدوار التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية، إلا أن نشاط بعض تلك المنظمات– خصوصا الأمريكية منها– كانت له تبعات أخرى تتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية لتونس أو بتنفيذ أجندة خارجية، عن طريق تزويد الحكومة الأمريكية بمعلومات مرتبطة بالشؤون السياسية و الاقتصادية في تونس، مقابل الدعم المالي لها، مما يؤكد طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية غير الحكومية. إضافة لذلك فإن نشاطات بعض المنظمات الدولية غير الحكومية باتت تشكل تهديدا حقيقيا للقيم الثقافية والدينية التونسية، عن طريق نشر الثقافة الغربية، واتضح ذلك جليا من خلال دفاعها عن القضايا التي تتنافى مع الموروث الثقافي والديني التونسي، كقضية الدفاع عن المثليين الجنسيين التي أثيرت حولها العديد من الإشكالات.

في ظل الواقع السياسي والاقتصادي المضطرب في تونس، لازال نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصلة بدعم التحول الديمقراطي، تواجهه مجموعة من التحديات السياسية والقانونية، والاقتصادية والاجتماعية، والمرتبطة بطبيعة العلاقة مع السلطات التونسية، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والدولي والتي نتج عنها نقص في تمويل بعض تلك المنظمات، وعزوف المواطنين عن برامجها ومشاريعها، نظرا لانشغالهم بالأمور المعيشية، مما أدى إلى تراجع في مستوى نشاطها مقارنة بالسنوات الأولى للانتفاضة الشعبية 2011.

من أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة هي أن المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن تشكل مدخلا، يعتمد عليه الباحثون في دراسة مختلف القضايا المرتبطة بحقل العلوم السياسية، نظرا لعامل التخصص بالنسبة لهذه المنظمات، وتداخل القضايا الدولية والوطنية التي تندرج ضمن اهتماماتها، ولقد جسّدت هذه الدراسة استخدام مدخل المنظمات الدولية غير الحكومية، على عملية التحول الديمقراطي في تونس، مما ساهم في التعرف على أحد أسباب تطور الفواعل الأساسية في العملية الديمقراطية والمتمثلة في كل من النظام السياسي، المجتمع المدني، الإعلام، الأحزاب السياسية، البرلمان، والتي ترجع إلى دعم المنظمات الدولية غير الحكومية لها.

لازالت دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس وبقية الدول الأخرى بحاجة إلى المزيد من الاثراء، في ظل النقص الحاصل في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بذات المجال، الأمر الذي سيزيح الكثير من مواطن الغموض التي تكتنف كل من عملية التحول الديمقراطي، والمنظمات الدولية غير الحكومية من جهة، والعلاقة بينهما من جهة أخرى.

من خلال دراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، يمكن إثبات صحة الفرضيات التالية:

- تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في العديد من النظم السياسية، حيث تشكل الدول الديمقراطية تربة خصبة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، كونها لا تضيق على عملها، ففي تونس شهدت مرحلة ما بعد الانتفاضة الشعبية عام 2011، تزايدا كبيرا في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية ونشاطها، مقارنة بفترة النظام السابق، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- تؤدي الزيادة في حجم التمويل الخارجي للمنظمات الدولية غير الحكومية في إطار دعمها للتحول الديمقراطي، إلى تراجع استقلالية منظمات المجتمع المدني المستهدف من الدعم، من خلال القبول بشروط الجهات المانحة دولا ومنظمات، والعمل تحت إشرافها وتوجهاتها مما يؤدي إلى التدخل في سياساتها وبرامجها ومن ثم توجيهها حسب مصالحها وأجندتها.
- تعتبر عملية التحول الديمقراطي في تونس منذ 2011، حصيلة تظافر مجموعة من العوامل الداخلية الخارجية، وليس مقتصرة على أحد هذين العاملين كما يذهب بعض الباحثين، وبالتالي فعملية التحول الديمقراطي التي شهدتها تونس ليست عفوية وإنما فرضتها مجموعة العوامل الداخلية والخارجية السابقة، والمرتبطة بسياسات النظام السياسي السابق برئاسة " زين العابدين بن علي"، والأزمات التي شهدها المحيط الدولي خصوصا الأزمة الاقتصادية، التي ألقت بتأثيراتها على الاقتصاد التونسي.
- تؤدي المنظمات الدولية غير الحكومية أدوار سلبية وأخرى إيجابية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس، فقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعا في التحول الديمقراطي في تونس، بالرغم من استمرار نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية، مما يشير بأن دور تلك المنظمات لم يكن دائما إيجابيا أو فعالا، حيث غلبت على بعض هذه النشاطات الطابع السلبي مما يدفعنا إلى اعتبار أن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس يبقى مكملا ومساعدا لاستمرار العملية الديمقراطية في هذا البلد.

من خلال دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس والتعرف على مختلف الإشكاليات التي يطرحها هذا الدور، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ضرورة سن قانون جديد ينظم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية ويحدد إجراءات تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية لمنظمات المجتمع المدني وفق معيار الديمقراطية، وحفظ المصلحة الوطنية.

- ضرورة مراقبة نشاط بعض المنظمات الدولية غير الحكومية وإخضاعه لتقييم دوري من قبل نخبة من المتخصصين من جهات رسمية وجهات غير رسمية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني التونسي ومنحها مزيدا من الاستقلالية وحثها على جعل المصلحة الوطنية على سلم أولوياتها
- ضرورة احترام المنظمات الدولية غير الحكومية للقيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع التونسي ومختلف المجتمعات الأخرى، وخلق برامج ونشاطات تتكيف معها.
- ضرورة احترام المنظمات الدولية غير الحكومية للسيادة التونسية من خلال عدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترامها لقواعد التعامل مع الدول ذات السيادة.
- ضرورة إعادة النظر-بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية في مسألة التمويل الخارجي والبحث عن مصادر ذاتية للتمويل عن طريق بيع الإصدارات والتقارير السنوية، والدراسات المسحية.
- تحلي المنظمات الدولية غير الحكومية بالحيادية، أثناء معالجة القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في أي بلد مما يكسب تقاريرها وتوصياتها المصداقية والنزاهة.

قائمة المراجع

1-الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية التونسية، قانون عدد(57) يتعلق بدستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 25 ذي القعدة 1378هـ، الموافق لـ 01 جوان 1959. (الرائد الرسمي، العدد(30)، الاثنين 25 ذي القعدة 1378هـ، الموافق لـ 01 جوان 1959).
2. الجمهورية التونسية، قانون عدد(88) يتعلق بتنقيح الدستور المؤرخ في 11 ذي الحجة 1408هـ، الموافق لـ 25 جويلية 1988. (الرائد الرسمي، العدد(50)، الثلاثاء 12 ذي الحجة 1408هـ، الموافق لـ 26 جويلية 1988).
3. الجمهورية التونسية، قانون عدد(48) يتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية، المؤرخ في 16 ربيع الأول 1418هـ، الموافق لـ 21 جويلية 1997. (الرائد الرسمي، العدد(59)، الجمعة 20 ربيع الأول 1418هـ، الموافق لـ 25 جويلية 1997).
4. الجمهورية التونسية، قانون عدد(51) يتعلق بتنقيح بعض من أحكام الدستور، المؤرخ في 19 ربيع الأول 1423هـ، الموافق لـ 01 جوان 2002. (الرائد الرسمي، العدد(45)، الاثنين 21 ربيع الأول 1423هـ، الموافق لـ 03 جوان 2002).
5. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(06) يتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، المؤرخ في 18 فيفري 2011. (الرائد الرسمي، العدد(13)، الثلاثاء 26 ربيع الأول 1432هـ، الموافق لـ 01 مارس 2011).
6. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(14) يتعلق بالتنظيم المؤقت للسّلط العمومية، المؤرخ في 23 مارس 2011. (الرائد الرسمي، العدد(20)، الجمعة 20 ربيع الثاني 1432هـ، الموافق لـ 25 مارس 2011).
7. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(35) يتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، المؤرخ في 10 ماي 2011. (الرائد الرسمي، العدد(33)، الثلاثاء 06 جمادى الثانية 1432هـ، الموافق لـ 01 مارس 2011).
8. الجمهورية التونسية، تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. (الرائد الرسمي، العدد(14)، الثلاثاء 29 ربيع الأول 1433هـ، الموافق لـ 21 فيفري 2012).
9. الجمهورية التونسية، أمر عدد(3576) يتعلق بدعوة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي لحضور جلساته العامة الافتتاحية، المؤرخ في 14 نوفمبر 2011. (الرائد الرسمي، العدد(87)، الثلاثاء 19 ذو الحجة 1432هـ، الموافق لـ 15 نوفمبر 2011).
10. الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية. (الرائد الرسمي، عدد خاص، الاثنين 10 ربيع الثاني 1435هـ، الموافق لـ 10 فيفري 2014).

11. الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(16) يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، المؤرخ في 26 ماي 2014. (الرائد الرسمي، العدد(42)، الثلاثاء 28 رجب 1435هـ، الموافق لـ 27 ماي 2014).
12. الجمهورية التونسية، أمر حكومي عدد(465) يتعلق بإحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، المؤرخ في 11 أفريل 2016. (الرائد الرسمي، العدد(30)، الثلاثاء 05 رجب 1437هـ، الموافق لـ 12 أفريل 2016).
13. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(10) يتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال، المؤرخ في 02 مارس2011. (الرائد الرسمي، العدد(14)، الجمعة 29 ربيع الأول 1432هـ، الموافق لـ 04 مارس 2011).
14. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(88) يتعلق بتنظيم الجمعيات، المؤرخ في 24 سبتمبر2011. (الرائد الرسمي، العدد(74)، الجمعة 03 ذو القعدة 1432هـ، الموافق لـ 30 سبتمبر 2011).
15. الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(43) يتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، المؤرخ في 21 أكتوبر2013. (الرائد الرسمي، العدد(85)، الجمعة 20 ذو الحجة 1434هـ، الموافق لـ 25 أكتوبر 2013).
16. الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(53) يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، المؤرخ في 24 ديسمبر 2013. (الرائد الرسمي، العدد(105)، الثلاثاء 28 صفر 1435، الموافق لـ 31 ديسمبر 2013).
17. الجمهورية التونسية، أمر عدد(5183) يتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات، المؤرخ في 18 نوفمبر 2013. (الرائد الرسمي، العدد(30)، الثلاثاء 21 صفر 1435هـ، الموافق لـ 24 ديسمبر 2013).
18. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد(41) يتعلق بالنفاذ للوثائق الإدارية للهياكل العمومية، المؤرخ في 26 ماي 2011. (الرائد الرسمي، العدد(39)، الثلاثاء 27 جمادى الثانية 1432هـ، الموافق لـ 31 ماي) 2011.
19. الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد(22) يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، المؤرخ في 24 مارس 2016، (الرائد الرسمي، العدد(26)، الثلاثاء 20 جمادى الثانية 1437هـ، الموافق لـ 29 مارس) 2016.
20. الجمهورية التونسية، أمر رئاسي عدد(35) يتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها، المؤرخ في 06 فيفري2015. (الرائد الرسمي، العدد(12)، الثلاثاء 21 ربيع الثاني 1436هـ، الموافق لـ 10 فيفري 2015)
21. الجمهورية التونسية، أمر عدد(4796) يتعلق بتسمية أعضاء الحكومة، المؤرخ في 29 ديسمبر2011. (الرائد الرسمي، العدد(99)، الجمعة 05 صفر 1433هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر 2011).
22. الجمهورية التونسية، قرار من الوزير الأول يتعلق بتعيين أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، المؤرخ في 14 مارس 2011. (الرائد الرسمي، العدد(17)، الثلاثاء 10 ربيع الأول 1432هـ، الموافق لـ 15 مارس 2011.

2-الكتب:

أ-باللغة العربية:

1. إبراهيم، نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2015.
2. أبو النصر، مدحت، إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004.
3. أبو فطيم، مهدي علي، الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين. الطبعة الأولى، لبنان: وسائل الإعلام العالمية، 2011.
4. أحمد السيد، النجار واخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
5. أحمد، الرشيدي، وآخرون، المؤسسة التشريعية في العالم العربي. الطبعة الأولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1997.
6. أديب، نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي. الطبعة الأولى، بيروت: دار الفرابي، 2014.
7. إسماعيل راشد، أحمد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر. الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية،2004.
8. الحلو، ماجد راغب، حرية الإعلام والقانون. الطبعة الأولى، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2014.
9. الخزرجي، تامر كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.
10. الساري، أحمد، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
11. السيد سليم، محمد وصدقي، عابدين، التحولات الديمقراطية في اسيا. الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، 1999.
12. السيد، خالد عبد الرحيم، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي. الطبعة الأولى، الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر، 2013.
13. السويدي، جمال سند، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد. الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014.
14. الشاطر، خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، (د.ط)، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ،2005.

15.الشاوي، توفيق، الغزالي، محمد، الأمة في عام تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية والاسلامية. الطبعة الأولى، المنصورة: دار الوفاء، 1992.
16.الشرقاوي، باكينام ، الأحزاب السياسية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007.
17.الصديقي، سعيد وآخرون، السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
18.الطويسي، باسم وآخرون، ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي. الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
19.المديني، توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها. (د.ط)، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2001.
20.الموسوي، ضياء مجيد، الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009. الطبعة الأولى، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة،2013.
21.براندت، ميشيل واخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية. لبنان: منظمة انتر بيس، 2012.
22.برهومي، منعم، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. الطبعة الأولى، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص،2014.
23.بريث، إيريكا وكوبيبل، جوليان، أفضل الممارسات للأحزاب الفعالة، ثلاث وحدات تدريبية للأحزاب السياسية: (ترجمة نور الأسعد)، بيروت: المعهد الوطني الديمقراطي، 2007.
24.بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الطبعة الأولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012.
25.بن حماد، محمد رضا، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية. الطبعة الثانية، تونس: مركز النشر الجامعي،2008
26.بيليس، جون، ستيف، سميث، عولمة السياسة العالمية. الطبعة الأولى، دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2004.
27.جونتر، باري وآخرون، الإعلام العربي في عالم مضطرب. قطر: مؤسسة البننسولا ، 2013.
28.جيريمي، بيرشير وآخرون، العولمة من تحت: قوة التضامن (ترجمة: أسعد كامل إلياس). الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
29.حجاج، قاسم، فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتاريخي الى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة والى المساهمات الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة والمتطلعة لعولمة بديلة. الطبعة الأولى، الجزائر: دار نزهة الالباب، 2013.
30.حسن يوسف، يوسف، الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي. الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011.

31. حسن، كريم وآخرون، الربيع العربي وثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات. الطبعة الأولى، بيروت: شرق الكتاب، 2013.

32. حسنين، توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

33. حمدي، عبد الرحمان وآخرون، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات. الطبعة الأولى، عمان: جامعة آل البيت،2000.

34. حنفي، ساري و طبر، ليندا، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. الطبعة الأولى، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006.

35. دايموند، لاري، الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي. الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي،1995.

36. ـــــ، ـــــ، روح الديمقراطية من أجل بناء مجتمعات حرة، (ترجمة عبد النور الخراقي). الطبعة الأولى، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014.

37. رشيد، عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

38. زعفان، الهيثم، التمويل الغربي وشراء الفكر في العالم العربي، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010.

39. زين الدين، بلال أمين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،2013.

40. ستارفيانوس، التصدع العالمي العالم الثالث يشب عن الطوق. (ترجمة موسى الزعبي، عبد الكريم محفوظ)، الطبعة الأولى، دمشق، مركز طلاس للدراسات والترجمة، 1988.

41. سعد الله، عمر، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور. الطبعة الأولى، الجزائر: دار هومة، 2009.

42. سمعان بطرس، فرج الله وآخرون، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين. الطبعة الأولى، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000.

43. شادية فتحي، إبراهيم عبد الله، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، الطبعة الأولى، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

44. شعبان، عبد الحسين، المجتمع المدني سيرة وسيرورة، الطبعة الأولى، بيروت: أطلس للنشر والترجمة،2012.

45. شلبي، إبراهيم أحمد، التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة. الطبعة الأولى، القاهرة: الدار الجامعية، 1986.

46. شلبي، علاء وآخرون، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي. الطبعة الأولى، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014، ص 102.

47. شنيكات، خالد حامد، المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية. الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.

48. صالح عرفة، عبد السلام، المنظمات الدولية والإقليمية، الطبعة الثانية، بنغازي: الدار الجماهيرية ،1999.

49. صالح، صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية. الطبعة الأولى، المنصورة: دار الوفاء،2004.

50. عاصي، جوني، إعادة النظر في براديغم التحول الديمقراطي، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006.

51. عبد الجواد، جمال وآخرون، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 1998.

52. عبد الرازق، أميرة، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

53. عبد الفتاح، سيف الدين، وآخرون، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي واسلامي. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2001.

54. عبد المجيد، كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881–1964). منوبة: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،2008.

55. علي الرشدان، عبد الفتاح والموسى، محمد خليل، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. الطبعة الأولى، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

56. غيورغ، سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير. (ترجمة: عفاف البطاينة). الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

57. فوكوياما،فرانسيس ، أمريكا على مفترق الطرق مابعد المحافظين الجدد. (ترجمة: محمد محمود، التوبة). الطبعة الأولى، الرياض: دار العبيكان، 2007.

58. قنديل، أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. الطبعة الأولى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

59. كلافو بول دودان وآخرون، حفظ النظام واحترام حرية التعبير: دليل تعليمي. الطبعة الأولى، باريس: اليونيسكو، 2014.

60. مالكي، امحمد، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات. الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

61.محمد عبد المجبد، حنان، التغير الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث: دراسة تحليلية نقدية. الطبعة الأولى، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،2011.

62.محمد فهمي، عبد القادر، النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق، 2010.

63.محمدية، كندة، مشورة صندوق النقد الدولي للبلدان العربية حول التجارة والاستثمار: مقاربات وتداعيات. (ترجمة: عبد الرحمان، أياس)، الطبعة الأولى، بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2013.

64.محمود، أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي2005-2004. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الثالث، يناير 2006.

65.محمود، شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، دراسة حالتي موريتانيا ونيجيريا. الطبعة الأولى، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

66.مخادمة، محمد علي، واجب التدخل الإنساني. الطبعة الأولى، اربد: دار المتنبي،2011.

67.مصطفى، عبد الغني، مستقبل الديمقراطي في الوطن العربي في ظل الحوار العربي -الأوربي. الطبعة الأولى، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2009.

68.معراف، إسماعيل، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية،2013.

69.مناع، هيثم، الامعان في حقوق الانسان: موسوعة عالمية مختصرة، الطبعة الأولى، بيروت: دار بيسان، 2000.

70.ـــــ، ـــــ، المقاومة المدنية في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات. الطبعة الأولى، دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع،2008.

71.ـــــ، ـــــ، ومضات في حقوق الانسان، الطبعة الأولى، مركز الراية للتنمية الفكرية، 2004.

72.مور، بارينجتون، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، (ترجمة: أحمد، محمود). الطبعة الأولى، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2008.

73.مينا، إسحاق طانيوس، التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير السياسة الخارجية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014

74.نافعة، حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1995.

75.ـــــ، ـــــ، العرب واليونيسكو، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1989.

76. هنتنغتون، صموئيل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين (ترجمة: عبد الوهاب، علوب). الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

77.هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية (ترجمة عبد الرحمان، عبدي وعبد الحميد، محمد)، الطبعة الأولى، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2001.

78.وسام نعمت، ابراهيم السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.

79.يسري، مصطفى، المنظمات غير الحكومية، الطبعة الثانية، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2007.

ب– باللغة الأجنبية:

1. Anderson, Jock R., and Banco Mundial. Public and Private Roles in Agricultural Development. First edition, Washington: the World Bank, december1992.

2. BEN HAMMOUDA, Hakim ، Tunisie: Économie politique d'une révolution. 1re édition، Bruxelles : De Boeck édition, 2012, page 08.

3. Bensaada, Ahmed, Arabesque Américaine : Le rôle des États-Unis dans les révoltes de la rue arabe. Première Edition, Algérie, synergie, 2012.

4. Christopher, Hobson and Milja ,Kurki, the Conceptual Politics of Democracy Promotion, London, Rutledge, 2011.

5. David, Held, Models of Democracy .Third Edition, Cambridge: Polity Press, 2006.

6. Giovanni Ziccardi, Resistance, Liberation Technology and Human Rights in the Digital Age. Netherlands: 2013.

7. Jayyusi, Lena, and Anne Sofie, Roald, Media and Political Contestation in the Contemporary Arab World: A Decade of Change. First edition, United Kingdom, Springer, 2016.

8. Kjetil, Selvik and Stig Stenslie, Stability and Change in the Modern Middle East .London: I.B.Tauris, 2011.

9. Lawson, Kay and Jorge, Lanzaro , Political Parties and Democracy .California: ABC-CLIO, 2010.

10. Lutterbeck, Derek. Arab Uprisings and Armed Forces. Geneva: Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, 2011.

11. Michael Edwards, *David Hulme*, Non-governmental Organisations: Performance and Accountability Beyond the Magic Bullet . Britain: Earihscan Publications,1995.

12. Nader, Fergany, Arab Revolution in the 21st Century: Lessons from Egypt and Tunisia, First edition, London: Palgrave Macmillan, 2016.

13. Organisation for Economic Co-operation and Development, Open Government in Tunisia. Paris: OECD, 2016.

14. Preysing, Domenica, Transitional Justice in Post-Revolutionary Tunisia (2011–2013): How the Past Shapes the Future?. First edition, United Kingdom, Springer, 2016.

15. Sarah Bush, The taming of democracy Assistance: Why Democracy promotion does not Confort Dictators. First published, United Kingdom: Cambridge University Press, 2015.

16. Thomas, Risse and Stephen C. Ropp, and Kathryn Sikkink, The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change .First published, United Kingdom: 1999.

3–الدوريات:

أ–باللغة العربية:

1. أبو الحسن بشير، عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"، الحوار المتمدن، العدد(4564)،2014.
2. أبو حسن، حمزة محمد، "إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الربيع العربي نموذجا". مجلة الفكر السياسي، العدد(45)،2012.
3. أحمد التهامي، عبد الحي، "الثقافة السياسية للتحول الديمقراطي". مجلة الديمقراطية، العدد(31)، 2008.
4. أحمد فارس، عبد المنعم، "تونس، هيمنة الحزب الحاكم"، مجلة الديمقراطية، القاهرة: العدد(37)، يناير 2010.
5. أحمد مولاي، عبد الكريم، "الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الإنتقالية"، مجلة تبين، العدد(11)، شتاء 2015.
6. التومي، محمد صالح، " اعتبارات حول الدستور التونسي الجديد"، مجلة المحاماة، العدد(05)،2014.
7. الجمعاوي، أنور، "الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة". مجلة عمران، العدد (04)،2013.
8. ـــــــ، ـــــ ، "المشهد الساسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق"، مجلة سياسات عربية، العدد(06)، جانفي 2014.
9. الحيالي عبد الأمير وجمال طه، علي، «آثار التكيف الهيكلي على الديمقراطي في العالم الثالث»، مجلة ديالى، العدد (43)، 2010.
10. الخويلدي، زهير، "فلسفة الثورة التونسية: الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات"، مجلة الحياة الثقافية، العدد(220)، مارس 2011.
11. السالمي، معز، "ماذا حدث في تونس انتفاضة أم ثورة؟ محاولة لقراءة وتحليل"، مجلة الحياة الثقافية، العدد(220)، مارس 2011.

12.العروسي، كمال، «الثورة ورهانات التنمية: العناوين الجديدة للتنمية في رحاب العدالة الانتقالية للجمهورية التونسية الثانية»، مجلة الحياة الثقافية، العدد(227)، يناير 2012.
13.القابسي، منصف، «النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة: قراءة تحليلية وتقويمة لتجربة الإتحاد العام التونسي للشغل»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد(94)، تشرين الأول 2015.
14.المنصوري، خليفة، «المشهد السياس التونسي: من أجل ديمقراطية جديدة». مجلة الحياة الثقافية: العدد(224)، أكتوبر 2011.
15.النظيف، أحمد، «أسرار الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في تونس»، الحوار المتمدن، العدد(3697)،13 أفريل 2012.
16.الهمامي، زايد، «النسيج الجمعياتي: رهان تنموي مستقبلي في المناطق الداخلية»، مجلة الحياة الثقافية، تونس: العدد (227)، جانفي 2012.
17.الودعان، هايل مفلح، «أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني(1989-1997) ». المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، العدد(03)،2011.
18.إيهاب عبد الله،عباس، «العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ودعم وتعزيز الديمقراطية». مجلة جامعة شندي، العدد(08)،2010.
19.بن رمضان، رمضان، «تأملات في الثورة التونسية: تونس والانتقال الديمقراطي التحديات والآفاق»، مجلة الحياة الثقافية، العدد (220)، مارس 2011.
20.بني سلامة، محمد تركي، «عملية التحول الديمقراطي في عمان». مجلة المنارة، العدد (07)، 2007.
21.بهجت، علاء عبد القادر، «التحول نحو الديمقراطية وأنواعها». مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد(01)،2011.
22.بوطالب، نجيب، «دور المجتمع المدني الوطني في تونس: الرهانات والتحديات». مجلة الحياة الثقافية، تونس: العدد (177)، نوفمبر 2006.
23.ثابت، أحمد، «المجتمع المدني: الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير». مجلة النهضة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2000/10/1.
24.جامعة الملك عبد العزيز، «المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية». نحو مجتمع المعرفة، الإصدار (18)، السعودية، 1482هـ.
25.حازم، محمد البنا وإبراهيم، أبو المجد فرج، «تقييم الصفوة المصرية للتغطية الإعلامية في الصحافة والتلفزيون لأحداث التحول الديمقراطي في المنطقة العربية». المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد(31)،2008.
26.حسن عبد الله، نادية، «الطريق للتغيير نحو الديمقراطية في سورية». الحوار المتمدن، العدد (3437)، 2011.
27.حسنين، توفيق إبراهيم، «الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية». حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد(23)،2003.

28.حسين، عبد الحسين، «ويكيليكس الشرق الأوسط: تعرية الدبلوماسية الأمريكية»، مجلة العرب الدولية، العدد (1559)، يناير 2011.

29. خلاف، هاني، «الانتخابات الرئاسية والمتابعة الأجنبية»، الديمقراطية، العدد (55)، يوليو 2014.

30.خليل، عبد الرحيم، «بعض قضايا الإصلاح السياسي في العالم الثالث في مرحلة التحول الديمقراطي». المجلة العلمية لجامعة أسيوط، العدد(38)،2010.

31.سعدي، رنا العاشوري، «التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر» ، مجلة المستقبل العربي، العدد (434)، نيسان 2015.

32.سلامة، أيمن، «الرقابة الدولية على الانتخابات البرلمانية ودعاوى السيادة»، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد (50)، أبريل 2013.

33.سليمان، عبد الغفار، «الرقابة الدولية على الانتخابات الرئاسية»، مجلة الديمقراطية، القاهرة،العدد (54)، أبريل 2014.

34. سؤدد، مهدي كاظم، «السلطة والمعارضة في تونس». مجلة العرب والمستقبل، العدد(15)،2005.

35.شحاته، دينا ووحيد، مريم، «محركات التغيير في العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد(184)، أبريل 2011.

36.شكر، عبد الغفار، «الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان»، الحوار المتمدن، العدد (971)، 2004/09/29.

37.شنيكات ، خالد حامد و الحراحشة، إبراهيم سليمان، «المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية دراسة لأثر المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية». المجلة الأردنية في القانون والسياسة، العدد(03)، تموز 2012.

38.شيماء، إبراهيم زكريا، «الرقابة الدولية على الانتخابات في غرب افريقيا» ، مجلة افاق إفريقية، العدد (42)، 2014.

39.صالح، الزرو، «الاختراق الصامت: الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق الصراع، فلسطين نموذجا». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد(04)،2014.

40.عادل عبد الرزاق، ضيف، « تدريب الصحفيين: دراسة ميدانية على الصحفيين المصريين ».المجلة المصرية لبحوث الإعلام ،العدد(09)،2000.

41.عبد الرزاق، أميرة، «تونس وأزمة المرحلة الانتقالية»، مجلة آفاق افريقية، العدد(38)،2013.

42.عرفة محمد، خديجة، «المجتمع المدني الخليجي والمجتمع المدني العالمي» ، مجلة آراء، العدد(37)،أكتوبر2007.

43.عوفي، مصطفى و بولوصيف، الطيب، «الإعلام والتحول الديمقراطي»، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد (09)،2014.

44.كريش، نبيل، «آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة». مجلة العلوم الإنسانية، العدد (31)، 2009.

45.ماضي، عبد الفتاح، «البرلمانات وعملية التحول الديمقراطي»، النهضة، العدد(01)،2015.

46.مجلس نواب الشعب، «جلسة مجلس نواب الشعب ليومي 04/02 ديسمبر 2014»، مجلة مداولات مجلس نواب الشعب، تونس: العدد(01)،2014.

47.محمد إسماعيل، وائل، «الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي»، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (33)، 2011.

48.محمد حسن، إيمان، «المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر». مجلة النهضة، العدد (04)، أكتوبر 2005.

49.محمد حمدي، سمير، «الأحزاب اللبرالية في تونس: شعارات جوفاء على ورق فاخر ». مجلة البيان، العدد(324)،2014/05/26.

50.محمد ياسين، أشرف، «السلطوية الانتخابية واشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة». مجلة الديمقراطية، العدد(57)، يناير 2015.

51.مركز البصيرة، «رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لعملية الإصلاح البرلماني»، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات، العدد (09)، فيفري 2005.

52.معيوف، عرفات مفتاح، « معايير التغطية الإخبارية في القنوات التلفزيونية ». مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد(01)،2014.

53.مقدم عبيرات، عبد العزيز الازهر، «التنمية والديمقراطية في ظل العولمة»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (11)، ماي 2007.

54.هلال، علي الدين، «الأحزاب والديمقراطية» ، مجلة النهضة، العدد (03)، يوليو 2009.

ب–باللغة الأجنبية:

1- Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model", Comparative Politics, , No. (03) (Apr., 1970),p 361.

2- Durupty, Michel, »Les élections présidentielles et législatives tunisiennes du 2 novembre 1969«, Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerrannéenes, Vol (8), 1970, p 339.

3- Kerstin, Martens, mission impossible? Defining Nongovernmental Organizations. Voluntas, N: 03, September 2002, p 02.

4- Peter,Burnell , Andre,Gerrits, "promoting party politics in emerging democracies" .Democratization, Nember (06), December 2010, Page 1068.

5- Rafâa Ben Achour ،»La Constitution Tunisienne Du 27 janvier 2014«, Revue Française De Droit Constitutionnel, numéro(100),avril 2014,page 785.

6- Ralf, Blaser, «Les ONG transnationales à Genève et à Bruxelles. Densité institutionnelle et opportunités socio-spatiales dans des villes mondiales», Annales de géographie, numéro (668), avril 2009 ,

3--الدراسات غير المنشورة:

أ-باللغة العربية:

1. أمين، البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010).
2. الرماح، خالد ناصر أحمد، دور العامل الخارجي في التحول الديمقراطي في اليمن: 1990-2006. (مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010)
3. زين العابدين، معو، تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014).
4. شهرزاد، صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة حالة: تونس، المغرب، الجزائر. (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2012).
5. عائشة، عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس. (مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة،2007-2008).
6. عزوز، غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي: دراسة في الآليات والممارسات، دراسة مقارنة، الجزائر-تونس-المغرب. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ،2012).
7. كلثوم، كبابي، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، دراسة حالة: الجزائر، المغرب، تونس. (مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007-2008).
8. محمد، عارف محمد، دور قناة الجزيرة في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي الثورة المصرية نموذجا. (مذكرة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس)،2012.

ب–باللغة الأجنبية:

1. Sarah, Elizabeth, A strategic Model For INGO Accountability Systems.(A thesis, Master of Science in Political Science, Portland State University),2012.

4–التقارير والوثائق:

أ–باللغة العربية:

1. الاتحاد البرلماني الدولي، « حول طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة و برلمانات العالم » ، وثيقة الاتحاد الدولي، جنيف، الوثيقة رقم (34) ، 2007/10/10.
2. نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والعشرون،12 نوفمبر 2000.
3. التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الإنتقالية. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الإنتقالية، 2004.
4. منظمة العفو الدولية، «تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010: حالة حقوق الانسان في العالم»، الطبعة الأولى، 2010، ص 153.
5. التقرير السنوي للبنك الدولي، 2009.
6. مركز كارتر، «تقرير عن الانتخابات في تونس لسنة 2014»، 2015/05/28.
7. المعهد الديمقراطي الوطني، «التقرير النهائي حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس»، منشورات المعهد الوطني الديمقراطي، أكتوبر 2011.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير حول: الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية في تونس»، وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، أكتوبر 2013.
9. مركز كارتر، «التقرير النهائي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي»، 23 أكتوبر 2011.
10. مركز كارتر، «التقرير النهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس»، 28 ماي 2015.
11. مؤسسة كونراد إدناور، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، «تقرير عن ورشة عمل حول إصلاح المنظومة القانونية في تونس»، تونس، 27 ماي 2015.
12. مركز كارتر، «توصيات مركز كارتر لمجلس نواب الشعب لمواصلة دعم التحول الديمقراطي»، 2015/05/04.
13. المعهد العربي لحقوق الإنسان، «التقرير السنوي لنشاط المعهد 2011».
14. المعهد العربي لحقوق الإنسان، «موجز تقرير نشاط المعهد للسداسي الأول من سنة 2012».
15. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، النظام الأساسي للمنظمة، المقرر في يناير 2015.
16. منظمة أنا يقظ، «دراسة حول: سبر آراء الشباب حول الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية»، 20 نوفمبر 2015.
17. النظام الأساسي لحركة النهضة التونسية بعد تنقيحه من المؤتمر التاسع للحركة من 12 إلى 16 جويلية 2012.

18. النظام الأساسي لحركة نداء تونس.
19. المجلس الوطني التأسيسي، «التقرير الرابع للجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد»، 18 نوفمبر 2014.
20. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (تونس)، «تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد»، نوفمبر 2011.
21. الاتحاد العام التونسي للشغل «التقرير التأليفي للمرصد النقابي لملاحظة الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر 2014»، 13 نوفمبر 2014.
22. المعهد الوطني الديمقراطي، «البيان الأولي للمعهد حول الانتخابات الرئاسية 2014»، 2014/11/24.
23. المعهد العربي لحقوق الإنسان، «تقديم الدورة التدريبية الإقليمية في مجال حقوق الإنسان»، 2013.
24. المعهد الوطني الديمقراطي، «المجلس الوطني التأسيسي بتونس: تقييم جندري»، 2011.
25. الغالي، أمين وآخرون، «تقييم الانتقال الديمقراطي في تونس بعد ثلاثة سنوات». تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، 2014.

ب–باللغة الأجنبية:

1. Conseil de le Europe, Convention Européenne sur la reconnaissance de la personnalité juridique désorganisation internationales non gouvernementales .straspourg, 1986.
2. Union Interparlementaire, "Programme de Coopération Technique Descriptive du Project : URUGUAY". Union Interparlementaire, 2005.
3. Amnesty International ، "Tunisia : prisoners of conscience / legal concern: Moncef Marzouki" . Document No : 30/020/1994, issued on 13 July 1994.
4. Freedom house, "report Freedom of the Press", 2010.

5–الملتقيات والمؤتمرات

1. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، «مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية»، مشروع بحثي مشترك، القاهرة، يوم الثلاثاء 19 يوليو 2005.
2. بلحاج، صالح، «التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات»، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2008.
3. شعبان، عبد الحسين، «العدالة الإنتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية». ورقة مقدمة في إطار حلقة نقاشية حول العدالة الإنتقالية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 8 ماي 2013.
4. أبو النجا، محمد علي العمري، «المنح الدولية ودورها في التنمية المؤسسة للجمعيات الأهلية نحو نموذج للممارسات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع». مداخلة مقدمة إلى مؤتمر: الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 6–8 مارس 2004.

5. المصمودي شاكر، فدوى، «التنظيم المؤقت للسّلط العمومية الصادر بمقتضى القانون التأسيسي عدد (06) المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، والانتقال الديمقراطي»، مداخلة مقدمة إلى ملتقى: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والانتقال السياسي في تونس، كلية الحقوق سوسة، تونس،21/20-04-2012.
6. زايدي، عبد السلام ومقران، يزيد، «انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر». الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 05-06-ماي 2009.
7. النظير، مروة، «تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين ادعاء المثالية ومشاهدات الواقع». مؤتمر إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، تحرير إبراهيم أحمد، نصر الدين، معهد البحوث والدراسات الإفريقية المجلد (01)، القاهرة: 2005.

6-الأوراق البحثية:

أ-باللغة العربية:

1. أحمد، إيمان، «قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي»، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/03/20.
2. بن عيسى، محمد صالح، «التمويل العمومي للجمعيات في تونس». تونس: المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، 2014.
3. الجراي، فتحي، «الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي»، مركز الجزيرة للدراسات،28 جانفي 2014.
4. الجمعاوي، أنور، « هجوم سوسة: قراءة في الخلفيات والتداعيات»، تقييم حالة ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2015.
5. الحناشي، عبد اللطيف، «الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات»، تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014.
6. الحناشي، عبد اللطيف، «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.
7. زيلين، هارون، « من هي جبهة الإصلاح؟»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 18 بوليو 2012.
8. السنوسي، منير، «البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق»، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، 30 سبتمبر 2013.
9. سورنسن، جورج، «الديمقراطية والتحول الديمقراطي» ،(عرض: عثمان، أحمد جاد الرب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2014.

10. صالحي، وليد وجبارة، خليل، «المجتمع المدني الواقع والتحديات: دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا». مؤسسة المستقبل الدولية، 15جويلية 2012.
11. صايغ، يزيد، «الأمن التونسي وعملية الانتقال الديمقراطي»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 05 فيفري 2016.
12. عزيز، صلاح، «الدفاع عن المجتمع المدني: التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا». الحركة العالمية من أجل الديمقراطية،2007.
13. غريوال، شاران، «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي»، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 24 فيفري 2016.
14. معمر، إبراهيم حسن، «دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان». القاهرة: جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.
15. وافي، أمين، «الاعلام الدولي»، مطبوعة مقدمة الى طلبة الاعلام بكلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، سبتمبر 2012.

ب-باللغة الأجنبية:

1. Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", Congressional Research Service,15/04/2011.
2. Honwana, Alcinda, "Youth and the Tunisian revolution" , Conflict Prevention and Peace , policy paper, 2011.
3. Robert, Macpheson, Manuel de Suret & de Sécurité, care international, 2004.
4. Thomas، Richard Davies, "the rise and fall of transnational civil society: the evolution of international non-governmental organizations since 1839".working papers on transnational politics, center for international politics, London: 2008.

7-المقابلات

1- مقابله مع المكلف بالشؤون السياسية لحركة النهضة، السيد "نور الدين العرباوي"، يوم 2016/04/25، بالمكتب الرئيسي لحركة النهضة، تونس.
2- مقابلة مع عضو الهيئة التنفيذية لحركة النهضة التونسية، السيد " الساسي ماي" يوم 2016/04/25، بالمكتب الرئيسي لحركة النهضة، تونس.

8-الصحف

1. «مظاهرات بتونس احتجاجا على إشراك الحزب الحاكم في الحكومة»، صحيفة الأهرام المصرية، العدد (45333)، الثلاثاء 18 جانفي 2011.
2. «انتخاب المنصف المرزوقي رئيسا للجمهورية التونسية» صحيفة القدس العربي، العدد (6998)، 2011/12/13.
3. صادق، الحلواجي، «حادثة متحف باردو استهدفت رموزا سيادية»، صحيفة الوسط البحرينية، العدد(4577)، الجمعة 2015/03/20.
4. ياسين، التملالي، «أحداث قفصة، اليد الحمراء لنظام تونس الخضراء»، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد(715)، 05 كانون الثاني 2009.
5. فايز، شاهين، «مساهمة القنوات الإخبارية في قدح شرارات ثورات الربيع العربي»، صحيفة القدس العربي، العدد(7465)،2013/06/10.
6. تونس، «حزب المؤتمر من أجل الجمهورية يعلن اندماجه في الحزب الجديد للمنصف مرزوقي»، صحيفة القدس العربي، العدد(8375)، الاثنين 15 فيفري 2015.
7. «ناشطون وجمعيات مدنية يتخوفون من عودة القبضة البوليسية في تونس على خلفية قمع المظاهرات»، صحيفة القدس العربي، العدد(27)، الجمعة 04 سبتمبر 2015.
8. «إجراءات جديدة للرئيس زين العابدين لتحقيق الوفاق الوطني». جريدة الراية، العدد (12)،10 نوفمبر 1987.

8-المواقع الإلكترونية:

1. موقع قناة الجزيرة: www.aljazeera.net
2. موقع المعهد الوطني الديمقراطي : https://www.ndi.org
3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: https://www.icrc.org
4. الفدرالية الدولية لحقوق الانسان: https://www.fidh.org
5. هيئة الأمم المتحدة : http://www.un.org
6. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: http://www.shabakaegypt.org
7. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية: http://www.cdalibya.org
8. المركز الدولي للعدالة الانتقالية: https://www.ictj.org
9. المعهد العربي لحقوق الإنسان: http://www.aihr- iadh.org
10. الاتحاد البرلماني الدولي: http://www.ipu.org

11.المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني: http://www.icnl.org

12. مؤسسة المستقبل الدولية http://foundationforfuture.org

13. وكالة الأنباء الأردنية: http://www.petra.gov.jo

14.الصندوق الوطني للديمقراطية: http://www.ned.org

15.الصندوق العربي لحقوق الإنسان: http://www.ahrfund.org

16.منظمة العفو الدولية: https://www.amnesty.org

17.مراسلون بلا حدود: http://ar.rsf.org

18.الاتحاد الدولي للصحفيين: http://www.ifj-arabic.org

19.مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية: http://www.skeyesmedia.org

20.المركز الدولي للصحافيين: http://icfjanywhere.org

21.:قناة البي بي سي: http://www.bbc.com

22. قناة فرانس 24: http://www.france24.com

23. الاتحاد التونسي العام للشغل: http://www.ugtt.org.tn

24.منظمة البوصلة ، من الموقع الرسمي: http://www.albawsala.com

25.هيومن رايتس ووتش: https://www.hrw.org

26. فريدوم هاوس: https://freedomhouse.org

27.المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد: http://cilg-international.org

28.المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا: https://eisa.org.za

29.مركز كارتر الأمريكي: https://www.cartercenter.org

30.المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية: http://www.ifes.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01)

قائمة الاختصارات

INGOs : International non Governmental organizations

AOHR : The Arab Organization for Human Rights

IFA : International Federation on ageing

IRI : International Republican Institute

NDI : The National Democratic Institute

ICES : The International expert Center for Electoral Systems

ISDT : International Centre for Democratic Transition

CMI : The Crisis Management Initiative

DRI : Democracy Reporting International

IFES : International Foundation for Electoral Systems

ICTJ : The International Center for Transitional Justice

UIP : Union interparlementaire

UNDP : United Nations Development Programme

GIHR : Geneva Institute for Human Rights

EISA : Electoral Institute for Sustainable democracy in Africa

NIMD : Netherlands Institute for Multiparty Democracy

IDEA : International Institute for Democracy and Electoral Assistance

ICNL : The International Center for Not-for-Profit Law

UPP : Un Ponte Per

FFF : Foundation for future

NED : National Endowment for Democracy

OSF : Open Society Foundations

NEF : Near East Foundation

AIO : Amnesty International organization

RWB : Reporters Without Borders

CPJ : Comité pour la protection des journalistes

IWPR : Institute for War and Peace Reporting

SIDA : Swedish International Development Agency

AIHR : Arab institute for Human Rights

MICT : Media in Cooperation and Transition

الملحق رقم (02)

عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المسجلة في تونس حتى ديسمبر 2016 [1]

الولاية	عدد المنظمات الدولية غير الحكومية
تونس	104
أريانة	10
بن عروس	03
منوبة	00
نابل	40
زغوان	00
بنزرت	02
باجة	00
جندوبة	00
الكاف	00
سليانة	00
القيروان	00
القصرين	01
سيدي بوزيد	01
سوسة	01
المنستير	04
المهدية	00
صفاقص	02
قفصة	00
توزر	00
قبلي	00
قابس	00
مدنين	04
تطاوين	01
المجموع	137

[1] - المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لمركز إفادة للجمعيات بتونس:

http://www.ifeda.org.tn

الملحق رقم(03)

جدول نتائج الانتخابات التشريعية في تونس: 1959 – 1999[1]

تاريخ	نظام الإقتراع	عدد	عدد الدوائر	المرسمين	المقترعون	الأصوات المصرح بها	نسبة المشاركة	القائمات المرشحة	النتائج الإجمالية
08 نوفمبر 1959	الأغلبية على القائمات في دورة واحدة مع الشطب والمزج	90	17	1.099.577	1.007.959	1.003.383	%91.66	-الوحدة القومية (تحالف الحزب الحر الدستوري التونسي مع بعض المنظمات القومية): 17 -الحزب الشيوعي: 02	فوز قائمات الوحدة القومية بكل المقاعد
08 نوفمبر 1964	الأغلبية على القائمات في دورة واحدة مع الشطب والمزج	90	17	1.301.543	1.255.700	1.253.456	%96.47	الحزب الاشتراكي الدستوري	فوز قائمات الحزب الاشتراكي الدستوري بكل المقاعد
02 نوفمبر 1969	الأغلبية على القائمات في دورة واحدة مع الشطب والمزج	101	35	1.443.347	1.366.735	1.359.926	%94.69	الحزب الاشتراكي الدستوري	فوز قائمات الحزب الاشتراكي الدستوري بكل المقاعد
03 نوفمبر 1974	الأغلبية على القائمات في دورة واحدة مع الشطب	112	22	1.623.743	1.571.102	1.567.553	%96.75	الحزب الاشتراكي الدستوري	فوز قائمات الحزب الاشتراكي الدستوري بكل المقاعد
04 نوفمبر 1979	الأغلبية على القائمات الموسعة	121	22	2.013.581	1.621.975	1.560.753	%80.55	الحزب الاشتراكي الدستوري	انتخاب مرشحي الحزب الاشتراكي الدستوري الحائزين على الأغلبية

[1] - **المصدر:** بوعوني، الأزهر، مرجع سابق، ص 235-237.

01 نوفمبر 1981	الأغلبية على القائمات في دورة واحدة مع الشطب والمزج	136	23	2.321.310	1.962.127	1.941.858	%84.90	-الجبهة الوطنية:(تحالف -- الحزب الاشتراكي الدستوري مع الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين والاتحاد النسائي): 23 قائمة -حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: 19 قائمة -حزب الوحدة الشعبية:08 قائمات الحزب الشيوعي: 05 قائمات مستقلون: 03 قائمات	انتخاب مرشحي الجبهة الوطنية
02 نوفمبر 1986	الأغلبية على القائمات في دورة واحدة مع الشطب والمزج	125	23	2.622.482	2.175.093	2.165.075	%82.94	الجبهة الوطنية:(تحالف الحزب الاشتراكي الدستوري مع الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين والاتحاد النسائي): 23 قائمة حزب الوحدة الشعبية:04 قوائم قائمة التحالف الديمقراطي: 01 قائمة التحدي الديمقراطي: 01 قائمة الاتحاد الديمقراطي: 01	انتخاب مرشحي الجبهة الوطنية

02 أفريل 1989	الأغلبية على القائمات في دورة واحدة مع الشطب والمزج	141	25	2.711.925	2.073.719	2.041.883	%76.46	- التجمع الدستوري الديمقراطي 25 قائمة - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين:2 0 قائمة - حزب الوحدة الشعبية: 07 قوائم - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 04 قوائم - التجمع الاشتراكي التقدمي:04 قوائم - الحزب الاجتماعي للتقدم: 03 قوائم - ائتلاف اليسار: 02 قوائم - القائمات المستقلة: 21 قائمة	فوز قائمات التجمع الدستوري الديمقراطي بكل المقاعد

20 مارس 1994	طريقة مختلطة تتمثل في إسناد 148 مقعد في مستوى الدوائر على أساس الأغلبية، و34 مقعد حسب التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر المتوسطات على المستوى الوطني	163	25	2.976.366	2.841.557	2.832.871	%95.47	- التجمع الدستوري الديمقراطي 25 قائمة - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين:2 5 قائمة - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 21 قائمة - حزب الوحدة الشعبية: 16 قائمة - حركة التجديد: 11 قائمة - التجمع الاشتراكي التقدمي: 06 قائمات - الحزب الاجتماعي للتقدم: 04 قائمات - مستقلون: قائمة واحدة	- التجمع الدستوري الديمقراطي: 144 مقعد - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: 10 مقاعد - حركة التجديد: 04 مقاعد - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 03 مقاعد - حزب الوحدة الشعبية: 02 مقاعد

24 أكتوبر 1999	طريقة مختلطة تتمثل في إسناد 144 مقعد في مستوى الدوائر على أساس الأغلبية، و19 مقعد حسب التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر المتوسطات على المستوى الوطني	182	25	3.387.542	3.100.098	3.091.162	%91.59	- التجمع الدستوري الديمقراطي 25 قائمة - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين:2 5 قائمة - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 25 قائمة - حزب الوحدة الشعبية: 23 قائمة - حركة التجديد: 18 قائمة - الحزب الاجتماعي التحرري: 20 قائمة - التجمع الاشتراكي التقدمي: 08 قوائم - مستقلون: 10 قوائم	- التجمع الدستوري الديمقراطي: 148 مقعد - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: 13 مقعد - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي:07 مقاعد - حركة التجديد: 05 مقاعد - الحزب الاجتماعي التحرري: 02 مقاعد

الملحق رقم (04)

نموذج لاستمارة طلب المنحة من طرف الصندوق الوطني الديمقراطي[1]

صفحة غلاف طلب المنحة للصندوق الوطني للديمقراطية
يرجى تقديم هذه الوثيقة مع طلب المنحة

1. _____ عنوان البريد الالكتروني: _____
التاريخ: ____
اسم الشخص المسؤول عن البرنامج

2. الاسم القانوني للمنظمة:
_____
_____

3. عنوان البريدي: 4-عنوان الشارع: (إذا كان مختلفاً):

الشارع:			
المدينة:			
الولاية:			
الدولة:			
الرمز البريدي:			

هاتف المكتب:		عنوان البريد الإلكتروني:	
الهاتف المحمول:		الموقع الإلكتروني:	
الفاكس:		Skype:	

5. هل تملك منظمتك مكاتب إقليمية؟ ☐ نعم ☐ لا
إذا كانت الإجابة نعم، يُرجى تحديدها في القائمة التالية:

المدينة	الدولة:
المدينة:	الدولة:
المدينة:	الدولة:

[1]- **المصدر:** الموقع الرسمي الصندوق الوطني للديمقراطية: http://www.ned.org

حال احتياج مساحة إضافية، يرجى إكمال القائمة في نهاية الصفحة 3.

6. هل تم تأسيس منظمتك أو تسجيلها قانوناً؟ ☐ نعم ☐ لا
إذا كانت الإجابة لا، يرجى كتابة التفاصيل:

_____

إذا كانت الإجابة نعم، يُرجى تقديم نسخة من شهادة التسجيل أو التأسيس عند تقديم طلبك.

7. هل تتبع مؤسستك أي مؤسسة أخرى أو حزب سياسي؟
☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة نعم: يُرجى كتابة التفاصيل:

_____

8. ضع قائمة بأعضاء مجلس إدارة منظمتك ووظائفهم (رئيس مجلس الإدارة أو أمين السر أو أمين الصندوق أو عضو أو غير ذلك):

	الاسم	المسمى الوظيفي	وظيفة مدفوعة الأجر أو تطوعية؟
-1			
-2			
-3			
-4			

حال احتياج مساحة إضافية، يرجى إكمال القائمة في نهاية الصفحة 3.

9. كم عدد موظفي مؤسستك؟

دوام كامل:		دوام جزئي:		استشاريين:		متطوعين:	

10. ضع قائمة بالموظفين العاملين بدوام كامل ودوام جزئي ممن قد ينضموا للعمل في المشروع المعروض، بما في ذلك أسمائهم ووظائفهم:

	الاسم	المسمى الوظيفي	وظيفة مدفوعة الأجر أو تطوعية؟
-1			
-2			
-3			
-4			

حال احتياج مساحة إضافية، يرجى إكمال القائمة في نهاية الصفحة 3.

11. هل يعمل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي منظمتك في وظائف حكومية؟ ☐ نعم ☐ لا
إذا كانت الإجابة نعم: يُرجى تحديدهم:

_____

12. هل تلقيت أي منحة من الصندوق الوطني للديموقراطية؟ ☐ نعم ☐ لا

13. ضع قائمة بكافة المنح التي تتلقاها منظمتك حالياً:

منح وعقود في الولايات المتحدة:

	مقدم المنحة	عنوان المشروع	تاريخ بداية المنحة	تاريخ نهاية المنحة	المبلغ
-1					
-2					
-3					
-4					

حال احتياج مساحة إضافية، يرجى إكمال القائمة في نهاية الصفحة 3.

منح وعقود من أطراف بخلاف الولايات المتحدة:

	مقدم المنحة	عنوان المشروع	تاريخ بداية المنحة	تاريخ نهاية المنحة	المبلغ
-1					
-2					
-3					
-4					

حال احتياج مساحة إضافية، يرجى إكمال القائمة في نهاية الصفحة 3.

14. هل تتلقى منظمتك أي مساهمات محلية بخلاف المنح؟

☐ نعم ☐ لا **إذا كانت الإجابة نعم،** يرجى تحديد المبلغ السنوي:_____

15. هل تحقق منظمتك أو من المتوقع أن تحقق دخلاً من نشاطات (الاشتراكات أو مبيعات الكتب أو رسوم التدريب أو غير ذلك)

☐ نعم ☐ لا **إذا كانت الإجابة نعم،** حدد المبلغ المحقق سنوياً: _____

16. إذا كانت منظمتك مركزها في الولايات المتحدة،

(أ) هل أبرمت مؤسستك اتفاقية معدل تكلفة غير مباشرة قائمة على التفاوض؟
☐ نعم ☐ لا **إذا كانت الإجابة نعم،** يُرجى إرفاق نسخة من الاتفاقية مع طلبك.

(ب) هل تعمل مؤسستك باعتبارها مؤسسة معفية من الضرائب بموجب البند 501 (ج) (3)؟
☐ نعم ☐ لا **إذا كانت الإجابة نعم،** يرجى إرفاق نسخة من خطاب إقرار الإعفاء الضريبي؟

معلومات إضافية حول أي من الأسئلة

يرجى كتابتها أدناه

الملحق رقم (05)

رسالة وزير حقوق الانسان والعدالة الانتقالية إلى رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الجمهورية التونسية
وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
الوزير

République Tunisienne
Ministère des Droits de l'Homme

2013/12
الواردات عدد
16 جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 12

من وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: حول استعجال النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بضبط أسس العدالة الانتقالية ومجال اختصاصها.

أما بعد،

وبعد فيصلكم مشروع القانون الأساسي المتعلق بضبط أسس العدالة الانتقالية ومجال اختصاصها، وهو ثمرة عمل مشترك بين مختلف الوزارات ومكونات عديدة من المجتمع المدني ممثلة في اللجنة الوطنية المشرفة على الحوار الوطني.

وبعد أن تأكدت الحاجة إلى سن هذا القانون نظرا لأهمية العدالة الانتقالية في الفترات الانتقالية ودورها الفعال في ضمان نجاح الانتقال الديمقراطي يرجى من سيادتكم الإذن بتسريع النظر في المشروع المعروض عليكم لضمان سيادة القانون والمرور نحو المصالحة الوطنية الشاملة.

والسلام
وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
سمير ديلو

شارع 2 مارس 1934 بارادو 2000 تونس الهاتف :252 662 71 216 + الفاكس: 255 662 71 216+
Avenue 2 Mars 1934 , 2000 Bardo-Tunis-Tél :+216 71 662 252 –Fax : +216 71 662 255

الملحق رقم (06)

نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي[1]

الفقرة الثانية : النتائج الجملية وتوزيع المقاعد

على إثر صدور قرارات المحكمة الإدارية بخصوص الطعون في النتائج الأولية، تولت الهيئة إعادة احتساب النتائج وتوزيع المقاعد على القائمات الفائزة على النحو الوارد بالجداول الموالية :

القائمات الحزبية التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي - النتائج النهائية

القائمات الحزبية	الرمز	عدد المقاعد	عدد الأصوات في جميع الدوائر
حركة النهضة		89	1498905
المؤتمر من أجل الجمهورية		29	352825
حزب التكتل		20	285530
الحزب الديمقراطي التقدمي		16	160692
حزب المبادرة		5	129215
حزب آفاق تونس		4	76643
البديل الثوري (حزب العمال الشيوعي التونسي)		3	60620
حركة الشعب		2	31793
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين		2	22842
الحزب الليبرالي المغاربي		1	13053
حزب العدالة والمساواة		1	7619
حزب النضال التقدمي		1	9329
الحزب الدستوري الجديد		1	15459
حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي		1	15572
حزب الأمة الثقافي الوحدوي		1	5581
الاتحاد الوطني الحرّ		1	51594
حركة الوطنيون الديمقراطيون		1	32306
17 قائمة حزبية		178	2769578

[1] - **المصدر:** الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتونس.

القائمات المستقلة التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي - النتائج النهائية

القائمات المستقلة	الرمز	عدد المقاعد	العدد الجملي للأصوات
العريضة الشعبية		26	280382
صوت المستقبلّ		1	17340
المستقلّ		1	12172
من أجل جبهة وطنية تونسية		1	9923
الأمل		1	10681
الوفاء		1	11578
النّضال الاجتماعي		1	6680
العدالة		1	9221
الوفاء للشهداء		1	3869
32 قائمة مستقلّة		34	361846

ـ القائمات الائتلافية التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي - النتائج النهائية

القائمات الائتلافية	الرمز	عدد المقاعد	العدد الجملي للأصوات
القطب الديمقراطي الحداثي		5	113094
01 قائمة ائتلافية		5	113094

ملحق رقم (07)

بيان تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة[1]

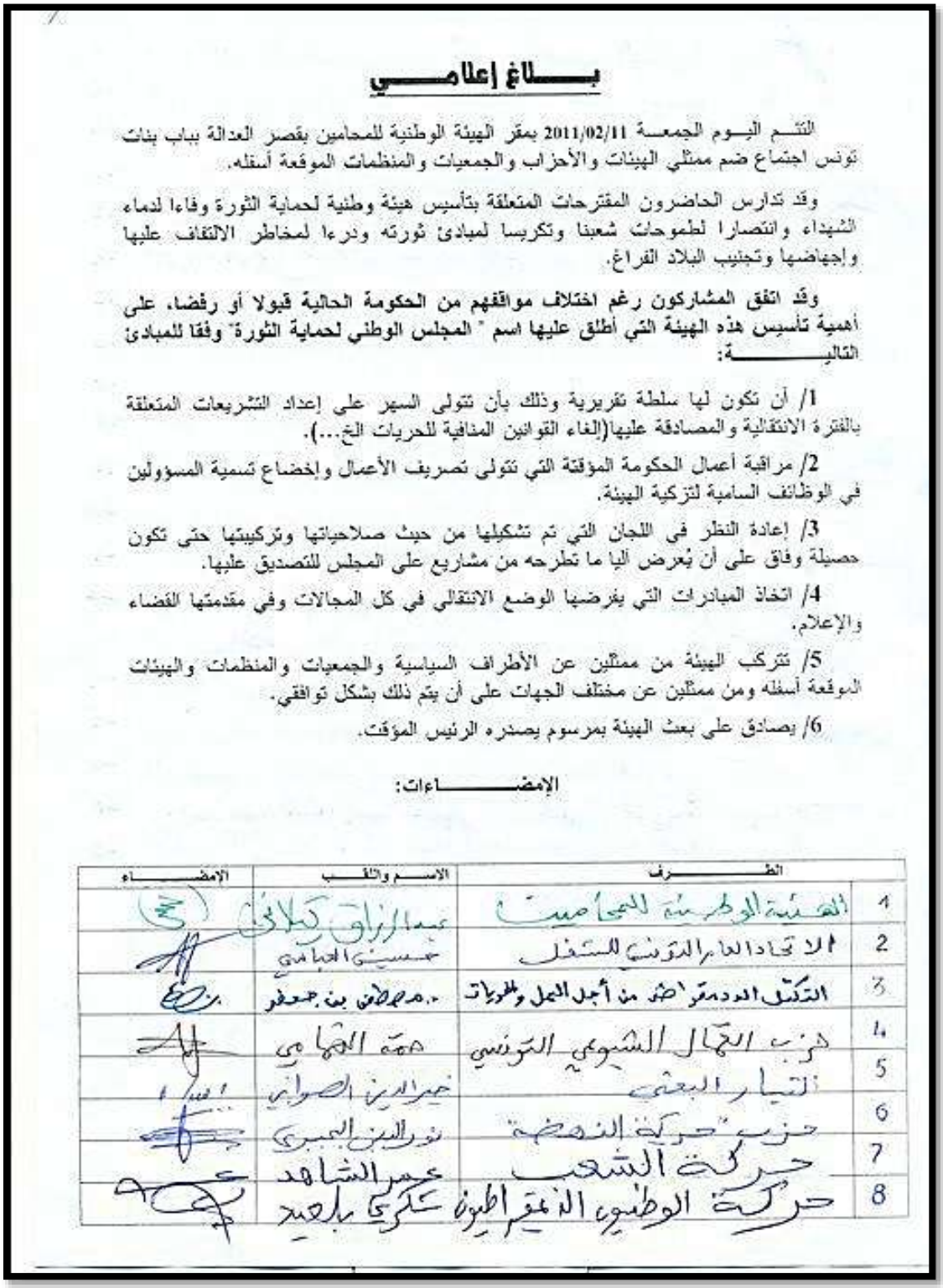

بـــــلاغ إعلامـــــي

التئـم اليـوم الجمعـة 2011/02/11 بمقر الهيئة الوطنية للمحامين بقصر العدالة بباب بنات تونس اجتماع ضم ممثلي الهيئات والأحزاب والجمعيات والمنظمات الموقعة أسفله.

وقد تدارس الحاضرون المقترحات المتعلقة بتأسيس هيئة وطنية لحماية الثورة وفاءا لدماء الشهداء وانتصارا لطموحات شعبنا وتكريسا لمبادئ ثورته ودرءا لمخاطر الالتفاف عليها وإجهاضها وتجنيب البلاد الفراغ.

وقد اتفق المشاركون رغم اختلاف مواقفهم من الحكومة الحالية قبولا أو رفضا، على أهمية تأسيس هذه الهيئة التي أطلق عليها اسم " المجلس الوطني لحماية الثورة" وفقا للمبادئ التاليـــــــة:

1/ أن تكون لها سلطة تقريرية وذلك بأن تتولى السهر على إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها(إلغاء القوانين المنافية للحريات الخ...).

2/ مراقبة أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولى تصريف الأعمال وإخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية لتزكية الهيئة.

3/ إعادة النظر في اللجان التي تم تشكيلها من حيث صلاحياتها وتركيبتها حتى تكون حصيلة وفاق على أن يُعرض إليها ما تطرحه من مشاريع على المجلس للتصديق عليها.

4/ اتخاذ المبادرات التي يفرضها الوضع الانتقالي في كل المجالات وفي مقدمتها القضاء والإعلام.

5/ تتركب الهيئة من ممثلين عن الأطراف السياسية والجمعيات والمنظمات والهيئات الموقعة أسفله ومن ممثلين عن مختلف الجهات على أن يتم ذلك بشكل توافقي.

6/ يصادق على بعث الهيئة بمرسوم يصدره الرئيس المؤقت.

الإمضـــــــــاءات:

	الطـــــــرف	الاســـم واللقـــب	الإمضـــــاء
1	الهيئة الوطنية للمحاميت	عبد الرزاق كيلاني	
2	الاتحاد العام التونسي للشغل	حسين العباسي	
3	التكتل من أجل العمل والحريات	د. مصطفى بن جعفر	
4	حزب النهال الشعبي التونسي	حمة الهامي	
5	التيار البعثي	خير الدين الصواني	
6	حزب "حركة النهضة"	نور الدين البحيري	
7	حركة الشعب	عمر الشاهد	
8	حركة الوطنيين الديمقراطيين	عكرمي بالعيد	

[1] - **المصدر:** بشارة، عزمي، مرجع سابق، ص 450-451.

9	حركة البعث	خميس الماجري	
10	الحزب الوطني الحاكم الحاكم	سمير بلعيد	
11	رابطة الشباب الأهالي	نزار هاني	
12	المؤتمر من أجل الجمهورية	عبد الرؤوف العيادي	
13	الحركة الوحدوية التقدمية	زهير نعوي	
14	حزب العمل الوطني الديمقراطي	عبد الرزاق الهمامي	
15	جمعية القضاة التونسيين	أحمد الرحموني	
16	اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل	سالم العياري	
17	منظمة حرية وانسان	الأستاذ محمد النوري	
18	حزب تونس الخضراء	فوزي الهذيلي	
19	النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين	منجي الخضراوي	
20	الرابطة التونسية لدعاة المقاومين	علي بن سالم	
21	تيار الإصلاح والتنمية	محمد القوماني	
22	الاتحاد العام لطلبة تونس	عز الدين رسعود	
23	الحزب الشيوعي للحرية والتقدم	منير الشرفي	
24	اليساريون المستقلون	طارق متاح	
25	مركز تونس لاستقلال القضاء والمحاماة	المختار اليحياوي	
26	الوطنيون الديمقراطيون الوحدة	جمال الأزهر	
27	رابطة الكتاب الأحرار	جلول عزونة	
28	الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب	راضية نصراوي	

الملحق رقم (08)

نتائج الانتخابات التشريعية 2014 في تونس[1]

ع/1	تسمية القائمة	نوع القائمة	عدد الأصوات المصرح بها لكل قائمة	النسبة من عدد الأصوات المصرح بها لكل القائمات المترشحة	عدد المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة	النسبة من العدد الإجمالي للمقاعد
1	حزب حركة نداء تونس	حزبية	1275088	35,62%	86	39,63%
2	حزب حركة النهضة	حزبية	947058	26,46%	69	31,80%
3	حزب الاتحاد الوطني الحر	حزبية	140873	3,94%	16	7,37%
4	الجبهة الشعبية	ائتلافية	124039	3,47%	15	6,91%
5	حزب آفاق تونس	حزبية	102915	2,88%	8	3,69%
6	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	حزبية	69894	1,95%	4	1,84%
7	حزب التيار الديمقراطي	حزبية	66396	1,86%	3	1,38%
8	الحزب الجمهوري	حزبية	56223	1,57%	1	0,46%
9	حزب حركة الشعب	حزبية	45839	1,28%	3	1,38%
10	حزب المبادرة	حزبية	45597	1,27%	3	1,38%
11	حزب التحالف الديمقراطي	حزبية	43377	1,21%	1	0,46%
12	تيار المحبة	ائتلافية	40826	1,14%	2	0,92%
13	حركة الديمقراطيين الاجتماعيين	حزبية	5792	0,16%	1	0,46%
14	الجبهة الوطنية للانقاذ	ائتلافية	5753	0,16%	1	0,46%
15	ردّ الاعتبار	مستقلة	5236	0,15%	1	0,46%
16	لمجد الجريد	مستقلة	5111	0,14%	1	0,46%
17	حزب صوت الفلاحين	حزبية	3515	0,10%	1	0,46%
18	نداء التونسيين بالخارج	مستقلة	1814	0,05%	1	0,46%

العدد الإجمالي للناخبين الذين قاموا بالتصويت	عدد المقاعد المخصصة لكل القائمات
3579257	217

[1] - **المصدر:** تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014، تونس، ص 335.

الملحق رقم (09).

الكتل البرلمانية بعد الانتخابات التشريعية 2014[1]

الكتلة	عدد النواب
النهضة	69
نداء تونس	69
الحرة	25
الجبهة الشعبية	15
الديمقراطية	12
الاتحاد الوطني الحر	11
آفاق تونس الحركة الوطنية ونداء التونسيين بالخارج	10
غير المنتمين إلى كتل	06
المجموع	217

[1] - المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب:
http://www.chambre-dep.tn/site/dep/AR/liste_dep_groupes.jsp?cg=16 , 14/08/2016.

الملحق رقم (10)

نتائج الانتخابات الرئاسية 2014[1]

الدورة الأولى

اسم المترشح	عدد الأصوات المُصرّح بها لكل مترشح	النسبة المائوية من عدد الأصوات المُصرّح بها
العربي بن الحبيب بن علي نصرة	6426	0.20%
عبد الرحيم بن ابراهيم بن عمّار الزواري	2701	0.08%
كلثوم بنت المبروك بن أحمد كنو	18287	0.56%
كمال بن القنطاوي بن المعراجي مرجان	41614	1.27%
سالم بن عمار الشائبي	5245	0.16%
عبد الرزاق بن علي كيلاني	10077	0.31%
محمد الباجي بن حسونة قايد السبسي	1289384	39.46%
سليم بن محمد بن المختار الرياحي	181407	5.55%
عبد القادر بن ابراهيم بن مصطفى الليلوي	6486	0.20%
مصطفى كامل بن الحاج علي النابلي	6723	0.21%
أحمد الصافي بن ابراهيم سعيد	26073	0.80%
يسين بن المولدي بن خليفة الشنوفي	3118	0.10%
أحمد نجيب بن عبد العزيز الشابي	34025	1.04%
حمودة بن محمد بن حمودة بن سلامة	5737	0.18%
علي المولدي بن محمد شورابي	4699	0.14%
محمد بن حسن بن محمد القريخة	17506	0.54%
محمد بن المبروك بن محمد الحامدي	5593	0.17%
المختار بن محمد الصالح الماجري	4286	0.13%
عبد الرؤوف بن الصادق العبادي	3551	0.11%
محرز بن الطيب بن التليلي بوصيان	5377	0.16%
مصطفى بن محمد بن رشيد بن جعفر	21989	0.67%
نور الدين بن فرحات بن محمد حشاد	2181	0.07%
محمد المنذر بن عبد العزيز الزنايدي	24160	0.74%
محمد المنصف بن محمد بن أحمد المرزوقي	1092418	33.43%
سمير بن عز الدين بن ابراهيم العبدلي	5054	0.15%
محمد الهاشمي بن يوسف حامدي	187923	5.75%
حمة بن علي بن بوساحة الهمامي	255529	7.82%

الدورة الثانية

اسم المترشح	عدد الأصوات المُصرّح بها لكل مترشح	النسبة المائوية من عدد الأصوات المُصرّح بها
محمد الباجي بن حسونة قايد السبسي	1731529	55.68%
محمد المنصف بن محمد بن أحمد المرزوقي	1378513	44.32%

[1] - **المصدر:** تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 335.

الملحق رقم (11)

المبالغ المخصصة للجمعيات والوداديات لكل وزارة من ميزانية الدولة 2013[1]

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

ميزانية الدولة لسنة 2013
المنح المسندة لفائدة الوداديات والجمعيات
جدول تفصيلي

بحساب الدينار

الوزارات	اعتمادات سنة 2012 (تكميلي)	اعتمادات سنة 2013
1- المجلس الوطني التأسيسي		
وداديـة أعوان وموظفي المجلس الوطني التأسيسي	210 000	210 000
الجمعية الرياضية للمجلس الوطني التأسيسي	12 000	12 000
جمعيات ووداديات أخرى	20 000	20 000
الجمـــلة	**242 000**	**242 000**
2- رئاسة الجمهورية		
تعاونية سلك أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	500 000	500 000
وداديـة الأعوان	20 000	20 000
الجمعية الرياضية لأعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	3 000	3 000
الجمـــلة	**523 000**	**523 000**
3- رئاسة الحكومة		
الإتحاد الوطني للمرأة	1 100 000	1 100 000
تعاونية موظفي الدولة	360 000	360 000
وداديـة الأعوان	116 000	96 000
الجمعية الرياضية للأعوان	15 000	15 000
جمعيات ومراكز ثقافية	15 000	15 000
جمعيات ووداديات أخرى	90 000	180 000
الجمـــلة	**1 696 000**	**1 766 000**
4- وزارة الداخلية		
تعاونية الشرطة والأمن الوطني	180 000	180 000
تعاونية الحرس الوطني	130 000	130 000
وداديـة الأعوان	8 000	8 000
الجمعيات الرياضية التابعة لوزارة الداخلية	16 000	24 000
جمعيات ووداديات أخرى	6 000	6 000
الجمـــلة	**340 000**	**348 000**
5- وزارة العدل		
تعاونية القضاة	530 000	550 000
وداديـة الأعوان	70 000	90 000
جمعيات ووداديات أخرى	85 000	80 000
الجمـــلة	**685 000**	**720 000**

يتبع ....

[1] - المصدر: بن عيسى، محمد صالح، التمويل العمومي للجمعيات في تونس، مرجع سابق، ص 36-41.

بحساب الدينار

الوزارات	اعتمادات سنة 2012 (تكميلي)	اعتمادات سنة 2013
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية		
ودادية الأعوان	110 000	110 000
جمعيات علمية	10 000	
جمعيات وفرق ثقافية	10 000	
جمعيات وودادیات أخرى	10 000	70 000
الجمـــلة	**140 000**	**180 000**
7- وزارة الشؤون الخارجية		
جمعيات علمية	10 000	10 000
جمعيات وودادیات أخرى	192 000	200 000
الجمـــلة	**202 000**	**210 000**
8- وزارة الدفاع الوطني		
تعاونية الموظفين	280 000	520 000
الجمعية الرياضية للأعوان	85 000	100 000
جمعيات وودادیات ذات صبغة إجتماعية	25 000	30 000
الجمـــلة	**390 000**	**650 000**
9- وزارة الشؤون الدينية		
ودادية الأعوان	25 000	30 000
الجمعيات والمراكز الثقافية	12 000	15 000
الجمـــلة	**37 000**	**45 000**
10- وزارة المالية		
ودادية أعوان الوزارة	360 000	360 000
الإتحاد الرياضي لوزارة المالية	10 000	13 000
ودادية خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة	2 000	2 000
ودادية خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي	1 500	1 500
ودادية خريجي معهد الإقتصاد القمرقي والجبائي بالجزائر	1 500	1 500
الجمعية التونسية للعلوم الإدارية	1 000	1 000
جمعية قدماء المعهد الصادقي	1 000	1 000
الجمـــلة	**377 000**	**380 000**
11 -وزارة الإستثمار والتعاون الدولي		
ودادية أعوان الوزارة	68 000	80 000
الجمعية الرياضية للأعوان	6 000	6 000
جمعيات وودادیات أخرى	2 000	2 000
الجمـــلة	**76 000**	**88 000**

يتبع ....

بحساب الدينار

الوزارات	اعتمادات سنة 2012 (تكميلي)	اعتمادات سنة 2013
12 -وزارة التنمية الجهوية والتخطيط		
ودادية أعوان الوزارة	110 000	180 000
الجمعية الرياضية للأعوان	13 000	13 000
جمعيات وودادية أخرى	10 000	10 000
الجمـــلة	**133 000**	**203 000**
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية		
ودادية أعوان الوزارة	60 000	120 000
جمعيات وودادية أخرى	4 000	4 000
الجمـــلة	**64 000**	**124 000**
14- وزارة الفلاحة		
الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والمحيط	2 000	2 000
جمعيات الصيد	28 000	28 000
تعاونية موظفي الفلاحة	85 000	85 000
تعاونية موظفي الدولة	2 000	2 000
ودادية أعوان الوزارة	5 000	10 000
جمعيات وودادية أخرى	66 000	66 000
الجمعية الرياضية لوزارة الفلاحة	5 000	5 000
الجمـــلة	**193 000**	**198 000**
15- وزارة البيئة		
ودادية أعوان الوزارة	50 000	50 000
الجمعيات المتدخلة في ميدان المحافظة على البيئة والطبيعة	160 000	160 000
الجمـــلة	**210 000**	**210 000**
16- وزارة الصناعة		
ودادية الأعوان	260 000	310 000
جمعيات وودادية أخرى	2 000	
الجمـــلة	**262 000**	**310 000**
17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية		
ودادية الأعوان	20 000	20 000
الجملـــة	**20 000**	**20 000**
18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال		
جمعيات علمية	4 000	5 000
ودادية أعوان الوزارة	200 000	220 000
الجمعية الرياضية للأعوان	6 000	
جمعيات وودادية أخرى	10 000	10 000
الجملـــة	**220 000**	**235 000**

الوزارات		اعتمادات سنة 2012 (تكميلي)	اعتمادات سنة 2013
19- وزارة السياحة			
ودادية أعوان الوزارة		20 000	20 000
الجمـــلة		**20 000**	**20 000**
20- وزارة التجهيز			
ودادية الأعوان		26 000	40 000
الجمعيات الرياضية للأعوان		6 000	6 000
وداديات وجمعيات أخرى		10 000	10 000
الجمـــلة		**42 000**	**56 000**
21- وزارة النقل			
ودادية أعوان وزارة النقل		130 000	220 000
الجمعية الرياضية للأعوان		14 000	17 000
الجملـــة		**144 000**	**237 000**
22- وزارة شؤون المرأة والأسرة			
	المرأة	**8 250 000**	**9 329 000**
الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي		8 043 000	8 580 000
ودادية الأعوان		19 000	19 000
وداديات وجمعيات أخرى		188 000	730 000
	الطفولة	**2 232 000**	**2 232 000**
الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي		2 232 000	2 232 000
الجمـــلة		**10 482 000**	**11 561 000**
23- وزارة الثقافة			
تعاونية موظفي الدولة		85 000	85 000
ودادية الأعوان		250 000	275 000
اللجنة الثقافية الوطنية		320 000	300 000
جمعيات ومراكز ثقافية		1 600 000	1 700 000
الجمـــلة		**2 255 000**	**2 360 000**
24- وزارة الشباب والرياضة			
	الرياضة	**210 000**	**210 000**
ودادية الأعوان		180 000	180 000
منظمات و جمعيات أخرى		30 000	30 000
	الشباب	**28 000**	**30 000**
ودادية الأعوان		28 000	30 000
الجمـــلة		**238 000**	**240 000**

بحساب الدينار

الوزارات		اعتمادات سنة 2012 (تكميلي)	اعتمادات سنة 2013
25- وزارة الصحة			
جمعيات علمية		150 000	150 000
الجمعية الرياضية للأعوان		13 000	14 000
جمعيات ونواديات أخرى		250 000	250 000
الجمـــلة		**413 000**	**414 000**
26- وزارة الشؤون الإجتماعية			
الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي		57 290 000	60 604 000
الإتحاد التونسي للمكفوفين بسيدي ثابت		500 000	500 000
جمعية مساندة فاقدي السند		43 000	43 000
الجمعية التونسية لمساعدة الصم		46 000	46 000
جمعيات المعوقين		4 400 000	12 194 000
الجمعية التونسية للقانون الإجتماعي		6 000	6 000
جمعيات ومشاريع ثقافية وعلمية واجتماعية		35 000	35 000
الجمعية الوطنية للخدمة الإجتماعية		8 000	10 000
خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة		2 000	2 000
الجمعية التونسية لأعوان تفقدية الشغل		12 000	14 000
ونادية أعوان الوزارة		80 000	80 000
الجمعية الرياضية للأعوان		20 000	22 000
الجمعية التونسية للإختصاصيين الإجتماعيين			14 000
جمعية أعوان الخدمة الإجتماعية		12 000	
الجمـــلة		**62 454 000**	**73 570 000**
27- وزارة التربية			
الجمعيات والمراكز الثقافية		180 000	180 000
ونادية الأعوان		45 000	50 000
الجمـــلة		**225 000**	**230 000**
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			
	التعليم العالي	**495 000**	**455 000**
جمعيات علمية		140 000	70 000
ونادية أعوان الوزارة		165 000	200 000
الجمعية الرياضية للأعوان		20 000	20 000
الجمعيات والمراكز الثقافية		40 000	40 000
جمعيات ونواديات أخرى		130 000	125 000
	البحث العلمي	**158 000**	**188 000**
ونادية الأعوان		70 000	90 000
جمعيات علمية		70 000	70 000
الجمعية الرياضية للأعوان		3 000	3 000
جمعيات ونواديات أخرى		15 000	25 000
الجملـــة		**653 000**	**643 000**

بحساب الدينار

الوزارات		اعتمادات سنة 2012 (تكميلي)	اعتمادات سنة 2013
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل			
	التكوين المهني	**21 300**	**32 000**
الجمعيات والمراكز الثقافية		1 300	
ودادية الأعوان		20 000	30 000
جمعيات وودادية أخرى			2 000
	التشغيل	**30 000**	**62 000**
ودادية الأعوان		30 000	60 000
جمعيات وودادية أخرى			2 000
الجمـــلة		**51 300**	**94 000**
الجمـلة العامــة		**82 787 300**	**95 877 000**

الملحق رقم(12)

شهادة اعتماد مركز كارتر كملاحظ أجنبي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011 في تونس[1]

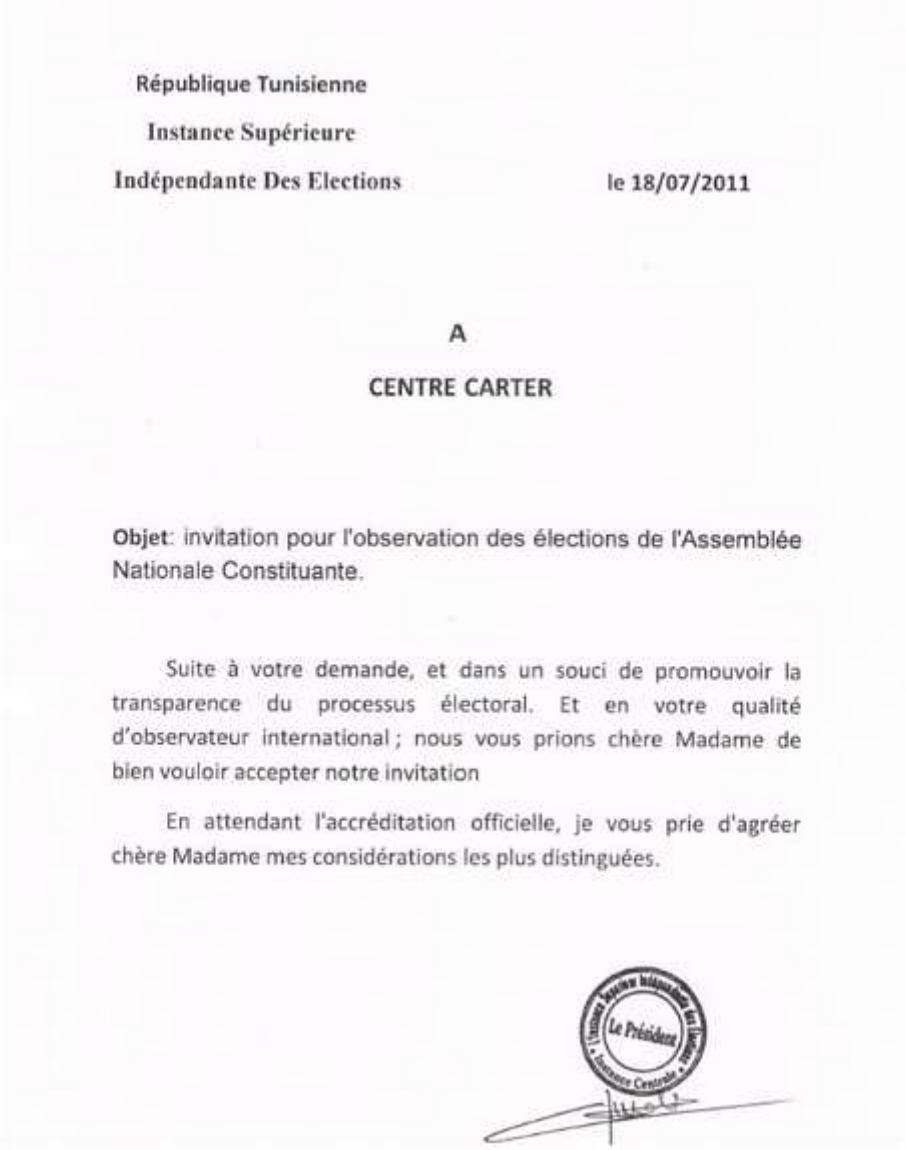

République Tunisienne

Instance Supérieure

Indépendante Des Elections

le 18/07/2011

A

CENTRE CARTER

Objet: invitation pour l'observation des élections de l'Assemblée Nationale Constituante.

Suite à votre demande, et dans un souci de promouvoir la transparence du processus électoral. Et en votre qualité d'observateur international ; nous vous prions chère Madame de bien vouloir accepter notre invitation

En attendant l'accréditation officielle, je vous prie d'agréer chère Madame mes considérations les plus distinguées.

Le Président

[1] - المصدر: مركز كارتر، "التقرير النهائي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي"، 23 أكتوبر 2011، ص 128.

الملحق رقم (13)

شهادة اعتماد مركز كارتر كملاحظ أجنبي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس[1]

République tunisienne
Instance Supérieure Indépendante pour les Élections (ISIE)

الجمهورية التونسية
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

تونس في 7 جويلية 2014

شهادة اعتماد ملاحظ أجنبي
للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014

بعد دراسة ملف ترشحكم لمهمة ملاحظ أجنبي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 المودع لدى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وإثر التداول والنقاش.

قرّر مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبول اعتماد **مركز كارتر** (THE CARTER CENTER) في خطة ملاحظ أجنبي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014.

والسلام
عن مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

نبيل بفّون

www.isie.tn e-mail: observateur.elections2014@isie.tn

[1] - المصدر: مركز كارتر، « التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس لسنة 2014»، مرجع سابق ، ص 222.

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الاختصارات	227
02	جدول يوضح عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المسجلة في تونس حتى ديسمبر 2016	228
03	جدول نتائج الانتخابات التشريعية في تونس: 1959 -1999	229
04	نموذج لاستمارة طلب المنحة من طرف الصندوق الوطني الديمقراطي	234
05	رسالة وزير حقوق الانسان والعدالة الانتقالية إلى رئيس المجلس الوطني التأسيسي	238
06	نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي	239
07	بيان تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة	241
08	نتائج الانتخابات التشريعية في تونس 2014	243
09	الكتل البرلمانية في تونس بعد الانتخابات التشريعية 2014	244
10	نتائج الانتخابات الرئاسية 2014 (الدورة الأولى + الثانية)	245
11	المبالغ المخصصة للجمعيات والوداديات لكل وزارة من ميزانية الدولة 2013	246
12	شهادة اعتماد مركز كارتر كملاحظ أجنبي لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011 في تونس	252
13	شهادة اعتماد مركز كارتر كملاحظ أجنبي للانتخابات التشريعية والرئاسية 2014 في تونس	253

فهرس الدراسة

الصفحة

مقدمة..... 01

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة..... 08

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية..... 09

المطلب الأول: نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية..... 09

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية..... 19

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي..... 29

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي..... 30

المطلب الثاني: مداخل التحول الديمقراطي ونظرياته..... 40

المطلب الثالث: آليات ومستويات دعم التحول الديمقراطي..... 47

الخلاصة والاستنتاجات..... 53

الفصل الثاني: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي..... 54

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الحكومات والأحزاب السياسية..... 55

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الدعم الحكومي..... 55

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الدعم الحزبي..... 66

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والإعلام..... 73

المطلب الأول: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم منظمات المجتمع المدني..... 74

المطلب الثاني: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام..... 82

المبحث الثالث: تحديات المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي..... 87

المطلب الأول: التحديات السياسية للمنظمات الدولية غير الحكومية.....87

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.....91

الخلاصة والاستنتاجات..... 97

الفصل الثالث: طبيعة التحول الديمقراطي في تونس.....98
المبحث الأول: تطور النظام السياسي التونسي.....98
المطلب الأول: النظام السياسي التونسي في فترة ما قبل جانفي 2011 99
المطلب الثاني: النظام السياسي التونسي في فترة ما بعد جانفي 2011 109
المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي في تونس.....124
المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس.....125
المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس.....133
المبحث الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس.....139
المطلب الأول: المؤشرات الحكومية والحزبية للتحول الديمقراطي في تونس.....139
المطلب الثاني: المؤشرات المرتبطة بالإعلام والمجتمع المدني.....148
الخلاصة والاستنتاجات.....157
الفصل الرابع: مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس.... 159
المبحث الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الهيئات الرسمية والأحزاب السياسية في تونس.....160
المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الهيئات الرسمية التونسية.....160
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الأحزاب السياسية التونسية.....167
المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والاعلام في تونس.....171
المطلب الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني في تونس.....172
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الإعلام في تونس.....179
المبحث الثالث: تقييم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس...186
المطلب الأول: النشاط السياسي لمركز كارتر الأمريكي في تونس(2011-2016).....186
المطلب الثاني: الأدوار الإيجابية والسلبية لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس.....189
المطلب الثالث: تحديات المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس.....196
الخلاصة والاستنتاجات.....203
الخاتمة.....204

قائمة المراجع..... 208
قائمة الملاحق..... 227
فهرس الملاحق..... 254
فهرس الدراسة.....255

الملخص

شهدت تونس منذ 2011 اندلاع انتفاضة شعبية بفعل تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، انتقلت على إثرها إلى مرحلة تحول ديمقراطي تميزت ببروز المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للديمقراطية على الساحة التونسية، والتي قامت بدعم الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي والمتمثلة في كل من الحكومة التونسية، والأحزاب السياسية، والمؤسسة التشريعية، والمجتمع المدني، والبرلمان، والإعلام، من خلال بناء قدراتها في المجالات ذات الصلة بالعملية الديمقراطية،

واجهت نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس بعض التحديات السياسية المرتبطة بطبيعة العلاقة مع السلطات التونسية، وإشكالية الوصول إلى المعلومة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية كعزوف المواطنين التونسيين عن تلك النشاطات بسبب انشغالهم بالبحث عن فرص الشغل في ظل تدهور المستوى المعيشي لهم، كما شكّل عنصر التمويل الخارجي تحديا كبيرا للمنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في تونس، نظرا للأثر السلبي الذي يطبعه على هذه المنظمات، سواء في حالة توفره أو نقصانه.

انبثقت عن نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس، مجموعة من التأثيرات السلبية، فعلى الرغم من ارتفاع مستوى الثقافة السياسية وانتشار الوعي السياسي بين المواطنين التونسيين، باعتبارها أحد التأثيرات الإيجابية لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في تونس، إلا أن هذه الأدوار ألقت بتأثيراتها على الموروث الثقافي والديني التونسي سلبا، حين دافعت عن بعض القضايا التي تتنافى مع التوجهات الدينية والثقافية للمجتمع التونسي كدفاع هذه المنظمات عن قضايا المثليين، إضافة لارتباطها بالسياسة الخارجية لدولها عن طريق تزويدها بمختلف المعلومات المتعلقة بدولة تونس، كما هو الحال بالنسبة لبعض المنظمات الدلية غير الحكومية الأمريكية.

Résumé

La Tunisie a vécu depuis 2011 le déclenchement d'une insurrection populaire, et ce suite à la réunion de différents facteurs intérieur et extérieurs, cette insurrection a conduit la Tunisie à s'orienter vers la démocratie ce qui a permet l'émergence de différentes organisations non gouvernementales internationales, qui sont engagées pour appuyer la démocratie émergente en Tunisie en assistant les partis politiques, les institutions législatives, le parlement, la société civile et la presse.

Les activités de ces organisations non gouvernementale internationale ont rencontrées des défis politiques énormes, ces défis se résume dans la relation entre ces organisations et les instances tunisiennes par les difficultés en matière d'accès à l'information d'une part, et le désintéressement de la société civile tunisienne aux activités de ces organisation suite à la situation économique des citoyens, et le problème de financement des ces organisations internationales qui a empêché ces organisations d'accomplir leurs missions.

A travers les activités de ces organisations internationales non gouvernementales, ont peut constater l'aspect négatif de activités sur la société tunisienne, malgré le niveau culturelle et politique du citoyen tunisien, ces effets négatif sont incompatible avec les principes religieux, culturel, à titre d'exemple ces organisations internationales non gouvernementale ont défendu les causes des homosexuels, et ce suite aux informations communiqués à ces organisations par leur pays d'origine.